بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية

التحقيق النحوي ما بين عبد السلام هارون ومحمد محيي الدين عبد الحميد

إعداد

جمال نمر محمد إبراهيم

إشراف

أ. د. أحمد حسن حامد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم اللغة العربية في جامعة النجاح الوطنية

نابلس – فلسطين

١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

التحقيق النحوي ما بين عبد السلام هارون ومحمد محيي الدين عبد الحميد

إعداد

جمال نمر محمد إبراهيم

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٠م وأجيزت من قبل أعضاء لجنة المناقشة

أعضاء لجنة المناقشة

١- أ. د. أحمد حسن حامد : (رئيساً) ....

٢- د. زهير إبراهيم : (ممتحناً خارجياً) ....

٣- أ. د. يحيى جبر : (ممتحناً داخلياً) ....

نابلس – فلسطين

١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والديّ لما غرساه في قلبي من حبّ العلم والبحث..

إلى إخواني وأختي لما لاقيته منهم من تشجيع وإرشاد ومساندة..

إلى زوجي العزيزة، التي سارت معي هذا الطريق، تدفعني وتشدّ مـــن أزري إذا أصـــابني بعض الفتور

إلى أبنائي محمد وعمر ومعتصم، لما شغلت عنهم في أثناء بحثي.

جمال رباح

شكر وتقدير

بعد حمد الله وشكره كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، أتقدّم بالشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذي المشرف الفاضل الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد، وأدعو له بطـــول العمر، على ما شملني به من كرم بتفضّله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، ولما أولانيــه من رعاية وتوجيه خلال بحثي وعملي، حتى استوى هذا العمل بالوجه الذي جـــاء عليــه، فكان نِعم الأستاذ والمشرف.

كما أشكر كلّ من كان له دور في إنجاح هذا البحث.

الباحث

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آلـه الصالحين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد منّ الله عليّ حين ألهمني دراسة اللغة العربية، وهي اللغة التي حباها الله بفضلـه ومنّ عليها بنعمته بأنّ جعلها لغة القرآن حفظاً لها وتكريماً.

وبدأ اهتمامي بدراسة اللغة العربية منذ سنيّ حياتي المبكّرة، وزاد اهتمامي بها فـي مرحلة الدراسة الجامعية، إذ بدأت أطّلع على كتب الـتراث النحويـة واللغويـة والأدبيـة وغيرها، ولاحظت الفرق في أسلوب تحقيقها وتنوّع طبعاتها، وازداد هـذا الاهتمـام فـي مرحلة دراستي للماجستير فلفت نظري أن الكتاب الواحد نجد فيه اختلافـاً فـي التعليقـات والحواشي وأن تحقيقه قد قام به غير واحد، وقد طبع الكتاب غير مرّة.

وقد لفت نظري الكمّ الهائل من الكتب التي حققتها كلّ من (عبد السـلام هـارون) و(محمد محيي الدين عبد الحميد) ولفت نظري اختلاف أسلوبيهما، ووجـدت التبـاين فـي منهجيهما واسعاً، فأخذت أبحث في الكتب التي أُلّفت في هذا العلم (علـم تحقيـق الـتراث) فوجدت مؤلفات كثيرة قد تناولت هذا الجانب، إلاّ أنّها تتباين في طرحها للموضوعات التـي يهتمّ بها المحقق، فخطر في ذهني وأنا في السنة الثانية من برنامج الماجسـتير أن أجـري دراسة على منهجي عبد السلام هارون ومحمد محيي الدين عبـد الحميـد، مسـتفيداً مـن الدراسات السابقة ومجيباً عن أسئلة كانت في ذهني، ومن هذه الأسئلة:

ما هو التحقيق؟ وما علاقة التحقيق في النصوص؟ وما هي الأمور التـي يراعيـها المحقق في تحقيقه لكتب التراث؟ ولماذا نجد كثيراً من الكتب قد أُعيد تحقيقها؟ ومـا هـي رحلة هارون التحقيقية؟ وما هي رحلة محمد محيي الدين عبد الحميد التحقيقية؟ وما الفـرق

بين منهجيهما؟ وما هو النهج الأمثل للتحقيق؟

وعرضت هذه الأفكار على أستاذي الأستاذ الفاضل الدكتور أحمد حسن حامد، فوجّهني إلى دراسة للمقارنة بين منهجي كلّ من عبد السلام هارون، ومحمد محيي الدين عبد الحميد بوصفهما من أبرز من عمل في التحقيق، ومن عمل بإحياء التراث، وقد اخترت (التحقيق النحوي ما بين عبد السلام هارون ومحمد محيي الدين عبد الحميد) عنواناً لهذه الأطروحة، وعرضت عنواني على كثير من أساتذتي في جامعة النجاح الوطنية، فأبدوا التشجيع لي، وقدّموا لي بعض الكتب المعينة في بحثي، ورجعت إلى أستاذي الدكتور أحمد حامد ليكون مشرفاً على عملي، وأعددت مخططاً أوّلياً للرسالة، وعرضته على أستاذي الفاضل لمراجعته، وإبداء ملاحظاته عليه، وبعد مناقشته وإدخال بعض التعديلات عليه، وموافقة الجامعة عليه، شرعت في البحث عن المؤلفات التي تناولت موضوع تحقيق النصوص، فلم أجد في المكتبات الفلسطينية سوى كتابين هما: كتاب عبد السلام هارون (تحقيق النصوص ونشرها)، وكتاب عبد الله عسيلان (تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل)، فعزمت أن أسأل في مكتبات الأردن، وفعلت، ولم أجد ما يسعف هذا البحث، فألهمني الله أن أتّصل بأخٍ لي في المملكة العربية السعودية، وأعطيته عناوين مجموعة من الكتب الحديثة التي تبحث في هذا الجانب، فعثر على معظمها، وعمل على إرسالها لي.

ثم عملت على جمع معظم أعمال المحققين (هارون) و (عبد الحميد) التأليفية والتحقيقية واستعنت بالمعاجم وكتب الأدب والنحو وغيرها، وشرعت بجمع المادة اللازمة للبحث، وبعد أن توفّرت لي المادة العلمية، شرعت في تأليف رسالتي مستعيناً بإرشاد أستاذي الفاضل، وقد آثرت اتّباع المنهج الوصفي في معظم رسالتي.

وقد جاءت هذه الرسالة مقسّمة على أربعة فصول، وقدّمت لها بمقدّمة، وأردفتها بخاتمة.

ففي المقدّمة، تحدثت عن اختياري لهذا البحث، ومشكلته، وناقشت عقباته، وذكــرت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، وطريقة حصولي عليها، و بيّنت المخطـــط الــذي سرت عليه في رسالتي.

وفي الفصل الأول: يتناول عدّة قضايا تحت عنوان (التحقيق أسسه ومبادئه) فتناولت التحقيق في المعاجم، والتحقيق في الاصطلاح، وحاولت الربط بينهما، وأسس التحقيق عنـــد العرب، وخطوات التحقيق، ودرست التصحيف والتحريف والخطأ، والتخريج.

وفي الفصل الثاني: ناقشت تحت عنوان (عبد السلام هارون جهوده ومنهجـــه فـــي التحقيق)، جهود هارون التأليفية والتحقيقية، ومنهجه في التحقيق.

وفي الفصل الثالث: ناقشت تحت عنوان (محمد محيي الدين عبد الحميـــد جـــهوده ومنهجه في التحقيق) جهوده في التأليف والتحقيق، ومنهجه في التحقيق.

وفي الفصل الرابع: ناقشت تحت عنوان (موازنة بين هارون وعبد الحميد) الجـــهد التأليفي والتحقيقي بينهما، والمنهج التحقيقي بينهما.

أمّا الخاتمة: فقد أثبت البحث بعض الأمور والقضايا التي خلص إليـــها بعـــد هـــذه الرحلة الطويلة، مع هذا الموضوع، وذكر بعض النتائج والتوصيـــات وصنعـــت للرســـالة الفهارس والأثبات اللازمة.

والله أسأل أن ينفعني بهذا العمل المتواضع، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنّـــه نعم المولى ونعم النصير.

الفصل الأول

التحقيق

أسسه ومبادئه

١- التحقيق في المعاجم.

٢- التحقيق في الاصطلاح.

٣- أسس التحقيق عند العرب.

٤- خطوات التحقيق.

٥- التصحيف والتحريف والخطأ.

٦- التخريج.

١- التحقيق في المعاجم:-*

وردت لفظة التحقيق في المعاجم اللغوية القديمة منها والحديثة تحت مادة (حقّق) بتشديد القاف الأولى، وتدور معانيها حول: "إحكام الشيء أو القول، وصدقه وإيجابه، وإظهاره، وإثباته، بحيث لا يتطرّق إليه الشك"[١].

وينصّ على ذلك ابن منظور: "وحقّ الأمر يحقّه حقّاً و أحقّه: كان منه على يقين، وحقّقت الأمر وأحققته: كنت منه على يقين"[٢].

ويقول صاحب مختار الصحاح: "حققه تحقيقاً: صدّقه، والمحقق من الكلام: الرصين، ومن الثياب: المحكم من النسج"[٣].

ونصّ على هذا الزبيدي بقوله: "حقّه وحقّقه تحقيقاً، صدقه، والمحقق من الكلام: الرصين المحكم النظم... وحقّقت الأمر: إذا تحقّقته وتيقّنته أي صرت منه على يقين"[٤].

ويقول ابن دريد: "قال قوم: يحقّ حقّاً إذا وضح فلم يكن فيه شكّ، وأحققته إحقاقاً، وحقّقت الشيء تحقيقاً: إذا صدقت قائله"[٥].

ويقول ابن فارس: "الحقّ نقيض الباطل، ويدلّ على إحكام الشيء وصحّته، يقال: حَقَقْت الأمر وأحققتُه، أي كنت على يقين منه، وثوب محقق إذا كان محكم النسج قال: [الوافر]

تسربَلْ جلد وجه أبيك إنّا كفيناك المحققة الرقاقا"[٦]

وفي الوسيط: "حقّق الأمر: أثبته وصدّقه، وأحكمه، وحقّق الثوب: أحكم نسجه، وكلام

---

* لم أراعِ الترتيب الزمني للمعاجم، وإنّما عنيت باستخراج المعنى اللغوي منها.

(١) أساس البلاغة، الزمخشري، جاد الله محمود بن عمر، مادة "حقق".

(٢) لسان العرب، ابن منظور المصري الإفريقي، مادة حقق.

(٣) مختار الصحاح، محمد أبي بكر عبد القادر الرازي، مادة "حقق".

(٤) تاج العروس، الزبيدي، مادة "حقق".

(٥) جمهرة اللغة، ابن دريد، مادة "حق".

(٦) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، مادة (حقق).

محقّق: محكم الصنعة رصين، والحقيقة: الشيء الثابت يقيناً، وتحقّق الأمر: صحّ ووقع، وتحقّق من الأمر: تأكّد لديه"[١].

وتتجلّى هذه المعاني بوضوح، في الأسماء المشتقّة من لفظ "التحقيق"، وأشهر هذه الكلمات وأوفاها للمعنى كلمة "الحقّ"، قال ابن منظور: "والحقّ من أسماء الله عز وجلّ، وقيل من صفاته، قال ابن الأثير: "هو الموجود حقيقة، المتحقق وجوده وإلهيته، والحقّ ضد الباطل"[٢].

ولفظة الحقّ وفيرة في النص القرآني، ويختلف معناها وفق اختلاف السياق القرآني الذي ترد فيه، قال تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمْ الْحَقِّ﴾[٣]، وقال: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾[٤]، وقال: ﴿وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ﴾[٥]، وقال: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لا يُوقِنُونَ﴾[٦]، وقال: ﴿قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٧].

فالمعنى العام الذي يجمع بين هذه السياقات هو في الثبوت، والصدق والإحكام، والمطابقة، وصحّة الشيء، والتيقّن، ولا شكّ أنّ هذه المعاني لها ارتباط وثيق بالمدلول الاصطلاحي للتحقيق، إذ أنّ التحقيق هو: "إثبات القضية بدليل"[٨].

---

(١) المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين، إصدار مجمع اللغة العربية، القاهرة، مادة "حقق".

(٢) لسان العرب، مادة "حقق".

(٣) سورة الأنعام، آية (٦٢).

(٤) سورة النمل، آية (٧٩).

(٥) سورة القصص، آية (٥٣).

(٦) سورة الروم، آية (٦٠).

(٧) سورة البقرة، آية (٧١).

(٨) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ص٥.

٢- التحقيق في الاصطلاح:-

تعدّدت مفاهيم العلماء المتخصّصين والمهتمّين في هذا الموضوع، حول المقصود بتحقيق النصّ، أو بتحقيق المخطوطات، فعرّفه مصطفى جواد بقوله: "الاجتهاد في جعل النصوص مطابقة لحقيقتها في النشر كما وضعها صاحبها ومؤلّفها، من حيث الخطّ واللفظ والمعنى"[(١)].

ويعرّفه آخر بأنّه: "إخراج الكتاب مطابقاً لأصل المؤلف أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فقدت نسخة المؤلف"[(٢)].

وعرّفه عبد الهادي الفضلي بقوله: "العلم الذي يبحث فيه عن قواعد نشر المخطوطات، أو هو: دراسة قواعد نشر المخطوطات"[(٣)].

ويعرّفه رمضان عبد التوّاب بقوله: "تحقيق النصّ معناه: قراءته على الوجه الذي أراده عليه مؤلفه أو على وجه يقرب من أصله الذي كتبه به هذا المؤلف، وليس معنى قولنا: يقرب من أصله أنّنا نخمّن أيّة قراءة معيّنة، بل علينا أن نبذل جهداً كبيراً في محاولة العثور على دليل يؤيد القراءة التي أخذناها... فالتحقيق إثبات القضية بدليل"[(٤)].

وقد عرّفه عبد السلام محمد هارون بقوله: هو الاصطلاح المعاصر الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات، حتى يمكن التثبّت من استيفائها لشرائط معيّنة، وأن يؤدي الكتاب أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه كمّاً، وكيفاً، بقدر الإمكان، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه[(٥)].

(١) أصول تحقيق النصوص، محاضرات ألقاها الدكتور مصطفى جواد على طلبة الماجستير بكلية الآداب ببغداد عام ١٩٦٧م، ص٥.

(٢) مقال في "عالم الكتب" للدكتور حسين محفوظ، المجلد الأول، ص٦٥٠.

(٣) تحقيق التراث، د. عبد الهادي الفضلي، مكتبة العلم بجدة، ط١، ١٩٨٢م، ص ٣٦.

(٤) مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب، ص٥.

(٥) ينظر تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة السنّة، ط٥، ص٤٢، ٤٦.

ويعرّفه ندا الحسيني ندا بقوله: "عملية متداخلة تقتضي في النص الأصلي مخطوطاً أو مطبوعاً، محاولات أمينة صادقة لإخراجه مضبوطاً، قراءة وكتابة، على الصورة التي أثبتها عليها صاحبه أو على الأقل أقرب ما تكون إليها"(١).

ويعرّفه عبد الله عسيلان بقوله: "الحرص على اختيار النسخ المعتمدة للتحقيق وتحديد أصل منها، وقراءته قراءة صحيحة سليمة مبرّأة من الخطأ والتصحيف، والمحافظة على الأصل دون العبث به بزيادة أو نقص على غير أساس علمي، ومقابلة الأصل بالنسخ الأخرى المختارة، وإثبات الفروق المناسبة في حاشية التحقيق وخدمة الكتاب بتحرير نصوصه، والتعليق عليها بما يقتضيه المقام من تعليق كالتخريج والتوثيق من المصادر الأصلية"(٢).

وأميل إلى أن التحقيق: هو جمع المخطوطات ودراستها دراسة فاحصةً ممعنة ومقابلة بعضها ببعض، وإخراجها للطبع بدقّة متناهية، وبصورة أمينة كما أرادها صاحبها، دون تحريف أو تصحيف أو زيادة أو نقصان، بحيث تكون كالأصل ما أمكن، أو أقرب ما تكون إليه، وذلك بعرضها على وسائل الضبط، والتخريج وبيان الزائد والمحذوف والتعليق على كلّ ما يراه المحقق مقيماً للنص من تخريج الآيات والأحاديث والأشعار والأمثال وما يحتاج إليه من تعريف بالأعلام والمواضع، ووضع الفهارس اللازمة والمفصلة لما اشتمل عليه الكتاب، مما يخدم النصّ ويقرّبه من الباحثين في ضوء أصول التحقيق التي استنّها العلماء.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ المراد بالتراث المخطوط هو ما وصل إلينا من مؤلفات، ومصنّفات مكتوبة بخطّ مؤلفها، أو بخطّ أحد النسّاخ قبل عصر الطباعة، وهو: "ما ورّثه السلف للخلف من كتب مخطوطة باليد، وصلت إلينا على هذه الصورة"(٣).

ونظرة إلى المفاهيم السابقة، والتعريفات المختلفة لدى العلماء فيما يتعلّق بمصطلح

---

(١) عبد السلام هارون محققاً ودارساً نحوياً، رسالة دكتوراه، ندا الحسيني ندا، ص٣٦.

(٢) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، عبد الله بن عبد الرحمن عسيلان، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٤م، ص٣٧.

(٣) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، عبد الله عسيلان، ص٣٩.

التحقيق، نلاحظ أنّها تركّز على ما يلي:

أولاً: تركّز على الارتباط الوثيق بين علم التحقيق والمخطوطات، فهل يشترط أن يكون النصّ المراد تحقيقه مخطوطاً؟

أقول: ليس من الضروري أن يكون ذلك النصّ مخطوطاً، لأنّ كثيراً من الكتب المحققة لا تبعد كثيراً عن المخطوطات، لأنّ إجراءات طباعتها ونشرها قام بها جمهرة من المنتفعين من الورّاقين والنسّاخ الذين لم يراعوا ما يتطلّبه علم تحقيق النصوص من قواعد وأسس، وما ينبغي أن يتزوّد به المحقق من الثقافة الواسعة المتكاملة، إذ أنّ هدفهم الربح المادي من جرّاء كثرة الكتب المنشورة، فكثر فيها التصحيف والتحريف، والسقط، وعدم الضبط، وغير ذلك من العيوب التي تجعل النصوص مشوّشة ومضطربة.

على أنّ هذه الظاهرة -وأعني بها إعادة تحقيق الكتب التي سبق نشرها- ليست مرفوضة ابتداءً، بل إنّها مطلب وواجب في حقّ بعض الكتب التي تنشر دون عناية وتحقيق دقيق بل يشيع فيها العبث وتكتظّ بالتصحيف والتحريف، والقصور فيما يتطلّبه التحقيق الأمثل حسب الأصول والقواعد اللازمة له.

يقول عبد الهادي الفضلي، "وعند وقوفنا على أن المخطوط مطبوع ومنشور لا بدّ لنا من التأكّد من أنّ تحقيقه كان تحقيقاً غير مستوفٍ لشروط التحقيق، وعند إحدى الحالتين -عدم النشر أو عدم استيفاء النشر لشروط التحقيق- نقوم بجمع نسخ المخطوط..."[1].

فما هي الأمور التي توضع في الحسبان عند إعادة تحقيق كتاب سبق نشره وتحقيقه؟

لا بدّ عند تحقيق كتاب سبق نشره من مراعاة الأمور التالية:[2]

(١) أن يكون المخطوط قد نشر دون مراعاة لقواعد التحقيق المتعارف عليها وأسسها.

---

(١) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص٤١.

(٢) ينظر: تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، عبد الله عسيلان، ص٧٣-٧٧.

(٢) أن يكون الكتاب قد نشر على مخطوطة واحدة سقيمة مع وجود مخطوطـــات أخرى نفيسة لم توضع في الحسبان وتمّ إهمالها.

(٣) أن يكون الكتاب قد نشر على مخطوطة واحدة بوصفها نسخة الأم دون علم المحقـق بنسخ أخرى موثقة للكتاب، وفيها إضافات وزيادات وتصحيحات وفروق تفيد فـــي تقويم نصوص الكتاب وتحررها من الخطأ.

(٤) أن يكون المؤلف قد وقع في أوهام تؤدي إلى الخلط في عنوان الكتاب ونسبته إلـــى مؤلفه.

(٥) أن يكون المحقق السابق ممن يتصرّفون بصلب الكتاب بالزيادة والحذف أو التغيـير أو التبديل على غير أساس، كأن يضيف عبارات أو كلمات من عنـــده إلـــى متـن الكتاب لا مبرر لها، أو يحذف نصوصاً لأغراض في نفسه، أو يخلّ فـــي ترتيـب أبواب الكتاب على خلاف ما جاء عليه المؤلّف.

(٦) أن تكثر في جهد السابق التصحيفات والتحريفات التي تطمس معالم النصّ وتسوجب إعادة تحقيقه.

(٧) إهمال مقدّمة الكتاب التي تصف الكتاب وعنوانـــه ومؤلفـــه، وتذكـــر مخطوطاتـــه وأسلوب المحقق، وتوثيق عنوانه، ونسبته إلى مؤلفه.

<u>ومن الشواهد على جواز إعادة تحقيق بعض الكتب المنشورة ما يلي:-</u>

أ- ما قام به عبد السلام هارون من إعادة تحقيق كتاب (رسائل الجاحظ) التي حققها (حســـن السندوبي) لما تبيّن له فيها من قصور وأخطاء وتصحيفات، وكذلك إعادته لتحقيق كتـــاب (البرصان والعرجان والعميان والحولان) الذي حققه (محمد مرسي الخولي).

ب- ما قام به حسن الجاسر من إعادة تحقيق نصوص من التعليقات والنـــوادر لأبـــي علـــي الهجري، وكان قد حققها ونشرها حمود عبد الأمير الجمادي.

ج- ما قام به عبد العزيز بن ناصر المانع الذي أعاد تحقيق كتاب ((عيـــار الشـعر)) لابـــن طباطبا، بعد أن تبيّن له شيوع التصحيفات والتحريفات، والذي حققه من قبل محمد زغلول سلاّم.

د- ما قام به عبد الله بن عبد الكريم عسيلان، حيث قام بتحقيق ثلاثـــة كتـب هـــي: كتـــاب ((التطفيل وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم)) للخطيـــب البغـدادي، الذي نشره (حسام الدين القدسي)، وكتاب ((البديع في وصف الربيع))، لأبي الوليد إسماعيل الأشبيلي، الذي حققه ونشره المستشرق هنري بيرس، وكتاب ((الاجتهاد في طلب الجـــهاد)) لابن كثير، حققه ثلاثة من أساتذة الأزهر هم: محمود حسين ربيع، وعلي حسن البولاقـــي، وعلي إسماعيل الملاوي، وذلك لما كثر فيه من تصحيف وتحريف وتصرّف فـــي صلـــب النصّ بالحذف والإضافة على غير أساس، وإهمال توثيق النصوص والتعليق عليـــها بمـــا يستوجب ذلك، وخلوّها من مقدّمة التحقيق التي تعرّف بالمؤلف وموضوع كتابه ومنهجـــه فيه، وصحّة عنوانه ونسبته إلى مؤلفه، ووصف مخطوطاته إلى جانب وجود نســخ قيّمـــة لبعضها لم يطّلع عليها الناشرون السابقون.

<u>ومن الأمثلة للتحقيق غير المستوفي للشروط ما يلي:</u>

١. كتاب ((الردّ على النحاة)) لابن مضاء القرطبي، نشر سنة (١٩٤٧م) بتحقيق شوقي ضيف، ثم نشر بمصر أيضاً سنة ١٩٧٩م بتحقيق محمد إبراهيم البنا عندما عثر على نُسخ أقـــدم من النسخة التي اعتمدها شوقي ضيف يرقى تاريخها إلى عصر المؤلف، وعليـــه فـــإنّ عمل الدكتور ضيف يعدّ تحقيقاً ناقصاً غير مستوفٍ للشروط لاعتمـــاده علـــى النســـخة المتأخّرة.

٢. كتاب ((الصاحبي في فقه اللغة)) لابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـ، الذي نشر ســـنة ١٩١٠م على مخطوطة اكتتبها محمد محمود الشنقيطي، ثم أعاد نشره مصطفى الشويمي معتمـــداً على نسخة مكتبة جامع بايزيد ونسخة أخرى هي نسخة مكتبة (أيا صوفيـــا) باســـتنبول،

والنسخة المطبوعة، ملتزماً بقواعد نشر الكتب القديمة.

٣. ((جامع الأصول في أحاديث الرسول))، لأبي السعادات ابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ، طبع في القاهرة الطبعة الأولى سنة ١٩٤٩م في اثني عشر جزءاً بعناية عبد المجيد سليم وحامد الفقي، وهي طبعة ناقصة، ثم أعيد نشره كاملاً بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط بدمشق سنة ١٩٧٤م، في أحد عشر جزءاً –وهي طبعة جيدة لولا أنّها أخلّت بالفهارس، وقد وعد المحقق صنعها–[1] ووَعْد المحقق بصناعتها يعد عمله غير مستوف للشروط أيضاً.

٤. كتاب ((معاني الحروف)) أو ((منازل الحروف)) لعلي بن عيسى الرماني النحوي المتوفى سنة ٣٨٤هـ، الذي قام بنشره محمد حسن آل ياسين ضمن مجموعته (نفائس المخطوطات) سنة ١٩٥٥م معتمداً على نسخة مكتبة المتحف العراقي فقط، ثم قام بنشره سنة ١٩٧٣م عبد الفتاح إسماعيل شلبي معتمداً على نسخه الأخرى وهما نسختا مكتبة البريدي في القدس ومكتبة كوبرلي باستانبول مضافاً إلى النسخة المقدّم ذكرها.

٥. كتاب ((الموشح)) للمرزباني المتوفّى سنة ٣٨٤هـ الذي طبع أول مرّة بالمطبعة السلفية طبعة غير محققة، ثم أعاد نشره علي محمد البجاوي نشراً محققاً.

ويكفي للتدليل على قضية إعادة تحقيق بعض الكتب المحققة، لما ذكرناه من الأسباب، أن نسوق ما أورده (رمضان عبد التواب) في كتابه ((مناهج تحقيق التراث)) عندما يتحدّث عن عدم الدقّة في الأخبار القديمة، وعدم التأكّد من هذه الأخبار: "فمراجعة النص الذي اقتبسه الإمام السيوطي، في القبائل التي تؤخذ عنها اللغة عن كتاب: ((الألفاظ والحروف)) لأبي نصر الفارابي الفيلسوف المشهور، يقول السيوطي في كتابه ((المزهر)) عن الفارابي: (وبالجملة فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قضاعة وغسّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى، يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن فإنّهم كانوا بالجزيرة

(١) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص٥٧.

مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس)"[1]، ويعلّق رمضان عبد التوّاب على ذلك بقوله: "إن مراجعة كتاب الألفاظ والحروف للفارابي، الذي نشره محسن مهدي، في بيروت سنة ١٩٦٩م، لا يغني شيئاً في إصلاح التحريف الواقع في المزهر، لأنّ بكتاب الفارابي نقصاً في مخطوطته ترتّب عليه ضياع نصوص كثيرة، منها هذا النصّ الوارد في المزهر"[2].

ويعلّق رمضان عبد التواب على ذلك مستغرباً من العلماء الذين أخذوا هذا النصّ وضمّنوه بحوثهم دون دراسة وتمحيص، وثوقاً منهم بنصّ طبع محققاً، وقد أورد عدداً كبيراً من العلماء الذين أخذوا النصّ محرّفاً دون أن يلفت هذا الخبر أنظارهم وأذهانهم، إلى أن توقّف هو على هذا النص وراجع كتب السيوطي من أجله، إذ تعوّد المؤلّفون أن يتسخدموا كثيراً من النصوص في مؤلفاتهم المختلفة ولمناسبات شتّى حتى وجد النصّ في كتاب ((الاقتراح في أصول النحو)) للسيوطي، وفي صواب العبارة: (ولا من تغلب والنمر فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنّهم كانوا مجاورين للنبط والفرس).

فقد حرّفت كلمة (النمر) فصارت في نشرة المزهر (اليمن)، كما حرّفت أختها: (النبط) فصارت في هذه النشرة كذلك: (القبط)، إذ كيف لليمن أن تكون بالجزيرة مجاورة لليونان؟ ثم كيف لبكر أن تمتدّ بجناحيها في شماليّ الجزيرة العربية، فتجاور في الشرق الفرس في إيران، كما تجاور في الغرب القبط في مصر"[3].

ثانياً: تركّز المفاهيم السابقة على معرفة أسس نشر المخطوطات ومبادئها وقواعدها إذ يقوم تحقيق التراث ونشره في العصر الحاضر على أسس علمية، متعارف عليها، "ولقد كنا قبل ربع قرن مضى نقنع بأن يقوم بعض الورّاقين بقراءة مخطوطة ما وطبعها بأغلاطها والتحريفات الموجودة بها دون فهم لها، مع تذييل صفحاتها أحياناً ببعض التعليقات التافهة، التي ينقلها نقلاً من الحواشي والشروح، كما كنّا نقنع أيضاً بأن يقوم ذلك الورّاق بإعادة

---

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، ص٤.

(٢) المصدر السابق، ص٥.

(٣) المصدر السابق، ص(٥،٦،٧).

طبع كتاب من الكتب الصفراء على ورق أبيض مصقول، بلا تحقيق، أمـــا اليـوم، وقـد تغيّرت أساليب التحقيق والنشر، فإنّ عملاً كهذا يثير سخريتنا، ولا يطمئــن لــه البـاحث الحديث"[1].

فهل يقصد بتحقيق النصّ إعداده للنشر حسب القواعد المتّفق عليها في النشر فقط؟

أقول: ليس الهدف من تحقيق الكتاب إعداده للنشر فحسب، بل يجب علـــى المحقــق أن يبذل أقصى جهد ممكن لإخراج الكتاب على أتمّ وجه في اللفظ والمعنى، خالياً من التصحيـــف، والتحريف، والأخطاء، إذ لو كان النشر هو الهدف من التحقيق، فلماذا نعجـــب أن تصــل لنـا العبارة التي نقلها السيوطي في ((المزهر)) عن الفارابي بالتحريف؟ إذ كيـــف لليمـــن أن تكـون بالجزيرة مجاورة لليونان، ثم كيف لبكر أن تمتدّ بجناحيها في شمال الجزيرة العربية فتجاور فـي الشرق الفرس في إيران؟[2].

وفي القديم كان الورّاقون يقومون بطبع الكتاب من نسخة واحـــدة، دون الرجـوع إلـى نسخه المختلفة، مما أوقعهم في الخطأ الذي دعا العلماء المحققين إلى بذل جـــهد كبـير بإعـادة تحقيقه، ومقابلة نسخه بعضها ببعض، وتحديد النسخ ومراتبها، وقدرها، أمّا علماء أوروبا فإنّــهم حين اهتمّوا في القرن الخامس عشر الميلادي بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية "فكانوا يومئــذ إذا وجدوا كتاباً من كتب القدماء قاموا بطبعه لا يبحثون عن النســخ الأخــرى لــهذا الكتــاب، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة، فلما ارتقى علم الآداب القديمة (Philology)، عمدوا إلى جمـع النسخ المتعدّدة لكتاب من كتب القدماء، وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعـــدّدة، وكـانوا كلّمـا تخالفت النسخ في موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة ووضعوها فـــي نـص الكتاب، وقيّدوا ما بقي من الروايات في الهوامش، ولكنّهم مع ذلك تعمّدوا انتقاء المـــهمّ منـــها، واستنتجوا اصطلاحات حدسية، يخالفون بها ما هو ضروري في النسخ، إلا أنّهم في كلّ ذلك لــم

---

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ص٢٢٢.

(٢) السابق، ص٥.

يكن لهم منهج معلوم، ولا قواعد متّبعة، لأنّهم لم يكونوا قد فكّروا تفكيراً نظرياً في تصحيح الكتب، وأي الطرق تؤدي إليه... وما زال الأمر كذلك، إلى أواسط القرن التاسع عشر، حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص (Textcriticism) ونشر الكتب القديمة، وكان أول ما وصلوا إليه من هذه القواعد مستنبطاً من الآداب اليونانية واللاتينية، ثم من آداب القرون الوسطى الغربية، فألّفت المقالات والكتب في فن نقد النصوص"[1].

ومن الأسس المتّبعة في تحقيق المخطوطات وإعدادها للنشر التأكّد من أن المحقق قد استوفى جميع مخطوطات الكتاب ما أمكن ذلك، وأن يتأكّد من تاريخ المخطوطة، ويتأكّد ممن كتبها، إذ أنّ التقصير في استيفاء مخطوطات الكتاب، والتأكّد من تاريخها ومن كاتبها، يعدّ عيباً ونقصاً في الكتاب، ومأخذاً على المحقق "ومن هذا أيضاً، ملاحظة صلاح الدين المنجد على تحقيق عبد السلام هارون ((للكتاب)) كتاب سيبويه، حيث بيّن تردّد الأستاذ هارون في المخطوطات التي اتّخذها أصلاً في تحقيق ((الكتاب)) كلّما ظهرت مخطوطة أصحّ من الأولى، وذكر أنّ هناك أصولاً قديمة للكتاب برواية علماء كبار أهملها الأستاذ هارون ولم يرجع إليها))[2].

ويعلّق الباحث ندا الحسيني ندا قائلاً: "فكيف يجوز أن ينشر عالم مثل هارون ((كتاب سيبويه)) عن مخطوطات مجهولة التاريخ والكاتب، أو حديثة العمر، والانتفاع بها جدّ عسير، ويهمل مخطوطات من القرن السادس والقرن السابع، برواية كبار النحاة أو نقلت من خطوط كبار النحاة؟!"[3].

وعندما رجعت إلى مقدّمة كتاب سيبويه، بتحقيق عبد السلام هارون، وجدت أن المحقق لم يتأكّد من النسخ التي يريد أن يعتمدها أمّاً للكتاب، فقد جعل مخطوطة دار الكتب المصرية التي تحمل رقم (٦٥ نحوم) أمّاً للكتاب على الرغم أنّها نسخة مجهولة الكاتب والتاريخ، ثم عدل

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر، ص(١٢،١١).

(٢) عبد السلام هارون، محققاً ودارساً نحوياً، رسالة دكتوراه، ندا الحسيني ندا، ص (٣٢).

(٣)السابق ص (٣٢).

عنها عندما وجد مخطوطة دار الكتب التي تحمل رقم (١٤١ نحو). "وقد اتّضح لي بعد المضي في الكتاب أنّها أصحّ من النسخة السابقة، ولذلك عددتها (الأصل الأول) مع استمرار الاستئناس بالنسخة السابقة التي رمزت لها بعد ذلك بالرمز (ب)".[1]

ثالثاً: تجمع المفاهيم أن تحقيق المخطوطات بحاجة إلى بذل أقصى جهد ممكن، كمّاً وكيفاً، في المخطوط، ليخرج بعد هذه الجهود، وبعد مراعاة الأسس التحقيقية الحديثة، على أكمل وجه، وكما أراده صاحبه، مزيّناً بالشروح والهوامش والفهارس التي تجعل الإفادة منه جدّ عظيمة.

وحسب الدارس لمعرفة هذا الجهد المبذول، أن يقرأ الكتب التي حققها كلٌّ من عبد السلام هارون ومحمد محيي الدين عبد الحميد، في مختلف العلوم، ليرى الجهد المبذول في إخراج هذه المؤلفات على الصورة التي بين أيدينا من الدقّة والكمال، والأمانة العلمية المنقطعة النظير.

ويذكر عبد السلام هارون طرفاً من منهجه في تحقيق كتاب «الحيوان» للجاحظ قائلاً: "وأذكر أنني قبل تحقيقي لكتاب «الحيوان» هالني تنوّع المعارف التي يشملها هذا الكتاب، وجدت أنّي لو خبطت على غير هدى لم أتمكّن من إقامة نصّه على الوجه الذي أبتغي، فوضعت لنفسي منهجاً بعد قراءتي للكتاب سبع مرّات، منها ستّ مرّات اقتضاها معارضتي لكلّ مخطوط على حدة، وفي المرّة السابعة كنت أقرأ لتنسيق فقاره وتبويب فصوله، فكنت بذلك واعياً لكثير مما ورد فيه.

فلجأت إلى مكتبتي أتصفّح ما أحسب أنّ له علاقة بالكتاب وأقيّد في أوراق ما أجده معيناً للتصحيح، حتى استوى لي من ذلك قدر صالح من مادة التحقيق والتعليق، ولكن ذلك لم يغنني عن الرجوع إلى مصادر أخرى غير التي حسبت، فكانت عدّة المراجع التي اقتبست منها نصوصاً للتحقيق والتعليق نحو (٢٩٠) كتاباً، عدا المراجع التي لم أقتبس منها نصوصاً، وهي لا

---

(١) كتاب سيبويه، تحقيق ونشر عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط(١)، ١/٥٣.

تقل عن هذه في عدّتها.

"والذي أريد أن أقوله، إنّ تحقيق النصوص محتاج إلى مصابرة وإلى يقظة علمية، وسخاء في الجهد الذي لا يضنّ على الكلمة الواحدة بيوم واحد، أو أيام معدودات"[1].

ويذكر رمضان عبد التواب، أنّ إقامة النص على الوجه المطلوب يحتاج إلى جهد مضنٍ إذ يحتاج إلى الرجوع إلى كلّ كتاب له صلة به، ونكر المؤلف في كتابه : "ومن أهم وسائل تحقيق النص ومراجعته على مصادره التي استقى منها المؤلف مادته العلمية"[2].

ثم يقول: "وقد عانيت أنا من ذلك، عند تحقيقي لكتاب ((لحن العوام)) لأبي بكر الزبيدي، الذي نشرته في عام ١٩٦٤م عن مخطوطة وحيدة سقيمة، مليئة بالتحريفات والأخطاء، فكان الزبيدي إذا ذكر قولاً لسيبويه، رجعت أقلب صفحات كتابه الضخم، حتى أعثر على بغيتي، أما إذا ذكر قولاً لابن السكّيت، فإن تحقيقه كان يتطلّب منّي الرجوع إلى كتبه: إصلاح المنطق، وتهذيب الألفاظ، والقلب والإبدال، والأضداد، وإذا ذكر ابن قتيبة فلا بد من تصفّح: أدب الكاتب، وعيون الأخبار، والمعاني الكبير، وتفسير غريب القرآن، وتأويل مشكل القرآن، وغير ذلك من مكتبة ابن قتيبة الكبيرة"[3].

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص٦٣.

(٢) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، ص(٩٩).

(٣) السابق، نفس الصفحة.

٣- أسس التحقيق عند العرب:-

لقد اعتمد العرب الرواية الشفوية أول محاولة لنشر العلم، والرواية الشفوية هي الطريقة البدائية للعلم عند جميع الشعوب، ولكن الرواية العربية للعلم اقترنت منذ البداية بالحـرص البالغ، والدقّة الكاملة والأمانة، كان هذا أساسها، لأنّ الدين الإسـلامي يدعو إلى ذلك، ولأنّ كثيراً من نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف كان شـاهداً من شـواهد التشـريع، فالتزم المسلمون الأمانة والحرص فيها حين يروون كلام الله وكلام رسـوله، بل حين يروون أشـعار الجاهليين والإسلاميين وأيّامهم ووقائعهم إلى حدّ ما.

وينقل عبد الهادي الفضلي نصاً لعلي النجدي ناصف من كتاب ((سيبويه إمـام النحـاة)) يلقي الضوء على ما أشرت إليه من عناية العرب بالكتب وحرصهم على سـلامة نصوصـها، وصحّة نقلها، ونقل روايتها، يقول: "كان للقدماء عناية ملحوظة بضبط النصـوص، والمحافظـة على صحّتها: كانوا يروون أخبارها بالسند حتى يرفعونها إلى أصحابها على نحـو مـا كـانوا يصنعون بأحاديث الرسول عليه السلام، وكانوا ينسبون نسخ الكتب التي يكتبونها فرعاً إلى أصل حتى يبلغوا بها أوائلها التي تحدرت منها، وكانوا يقرؤونها معارضة على الأصول التي ينقلـون عنها"[1].

وقد تشدد العلماء في تحقيق ما أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لم يغب عنـهم حديثه المشهور، الذي أورده أبو داود بسنده عن عبد الله بن الزبير عن أبيه، قال: قلت للزبـير، وما يمنعك أن تحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث أصحابك؟ قال: أما والله لقـد كان لي منه وجه منزلة، ولكنّي سمعته يقول: (من كذب عليّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النار)[2].

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلّم الصحابة والتابعين -رضوان الله عليهم- تحـرّي الدقّة وتحقيق العلم تحقيقاً وفق أصوله، فحين تنزل عليه آيات القرآن الكريم كان يحـدد مكـان

(١) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٨-١٩).

(٢) صحيح الإمام مسلم، بشرح الإمام النووي، الطبعة المصرية بالقاهرة، ١٣٤٩هـ، ج١، ص٨٤.

الجزء الجديد، أو الآيات التي نزلت حديثاً من مجموع ما نزل عليه صلى الله عليه وسلم قبلاً، وكان يطلب من كتّاب الوحي بعد إملاء النص القرآني عليه، أن يقرأ عليه ما كُتب، تثبيتاً لصحة ما كتب، وكان يعرض على جبريل عليه السلام مرّة في كلّ سنة في شهر رمضان ما كتب منه في السنة، وعرضه صلى الله عليه وسلم مرّتين سنة وفاته واستمر هذا الإجراء المبارك حتى وفاته صلى الله عليه وسلم[1].

وقد كان العرب قوماً أميّين، إذ لم تنتشر الكتابة بينهم، إلا بفعل الإسلام حيث أمر الرسول صلى الله عليه وسلم أسرى بدر بتعليم أبناء المدينة مفاداة لأنفسهم فكان "زيد بن ثابت كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أحد هؤلاء الذين علّمهم الأسرى، "وكان عدّة من كتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم زهاء أربعين كاتباً، تكفّل ابن سيّد الناس بذكر أسمائهم وفي صدرهم الخلفاء الراشدون الأربعة"[2].

ولمّا ولي أبو بكر الصدّيق الخلافة عمد إلى جمع القرآن الكريم من صدور الرجال، ومن العُسُب والقُضُم، والرقاع واللّخاف والأكتاف والأضلاع، وكان عمر -رضي الله عنه- بعده أول من جمع القرآن في مصحف، ثم جمع عثمان -رضي الله عنه- المصاحف في مصحف واحد بعثه إلى الأقطار المختلفة، وبذلك يكون القرآن الكريم أول نص مكتوب.

ثم بدأ التصنيف في الحديث، وكتب الفقه والسنة واللغة والنحو والصرف والشروح وغيرها، وتعددت المؤلفات في مختلف العلوم والفنون والآداب، وترجمت الكتب والمؤلفات عن الأعاجم، فكان ما عرف بالمخطوطات للمؤلفات القديمة.

وعلى هذه المخطوطات ظهر علم التحقيق الذي يعنى بالنصّ المخطوط وإخراجه وبذل عناية خاصة به، حتى يمكن التثبّت من استيفائه لشرائط معيّنة، فيصحّ عنوانه ومؤلفه ونسبته إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه عليه.

---

(١) ينظر كتاب المصاحف لأبي بكر عبد الله بن داود، ص(٥١).

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(١١).

ولكي يطمئن المحقق إلى توثيق تلك الزوايا، فإنّ ذلك يقتضي منه كما يقول ندا الحسيني ندا: "القيام ببعض الإجراءات التحقيقية الصادقة من التنقيب في كتب المؤلفات وفهارسها، ومصادر التراجم والطبقات والسير، والاطّلاع على فهارس المخطوطات: المخطوط منها والمطبوع والتفتيش في مصنّفات المؤلفين وما تتضمّنه من مواد علمية، اعتماداً على مصادر أخرى توثّق أفكارها، والإلمام بقدر الإمكان بالمصطلحات الرسمية التي تعين عصر المؤلف وإحاطته بالقرائن والشواهد التاريخية التي تضيء في نسبة الكتاب أو تزييفها"[1].

ومن أجل أن تتم العملية التحقيقية لأيّ مخطوط لا بدّ من اتّباع الخطوات التالية:-

<u>أولاً: جمع النسخ:</u> وأول ما يجب عمله هو استقصاء النسخ الموجودة لمخطوطات الكتاب: إذ لا بدّ لتحقيق نص ما من معرفة نسخه المخطوطة في شتّى مكتبات العالم، وللوصول إلى هذا الغرض لا بدّ من الاطلاع على المصادر التالية:-[2]

١- كتاب تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان وذيوله.

٢- كتاب تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين.

٣- فهارس المكتبات التي بها مخطوطات عربية وفهارس المكتبات العامة وملحقاتها الحديثة.

٤- فهارس الكتب العربية المخطوطة نفسها.

٥- الفهارس القديمة لدور الكتب في أوروبا.

٦- فهارس المكتبات الخاصة.

٧- كتاب تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان.

٨- لا بدّ كذلك من سؤال رجال العلم عمّا يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره، ويمكن أن يفيد هذا الطريق في معرفة أماكن المخطوطات التي لم تدرج في فهرس من الفهارس المنشودة.

---

(١) عبد السلام هارون محققاً ودارساً نحوياً، أطروحة دكتوراه، ندا الحسيني ندا، ص(٢١٧).

(٢) ينظر مناهج تحقيق التراث ص (٦-٦٤)، وتحقيق النصوص ونشرها، ص(٣٩)، وتحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل ص(٥١-٥٥)، وقواعد تحقيق المخطوطات لصلاح الدين المنجد ص(٨)، وأصول نقدالنصوص ونشر الكتب ص(٨٨-٩٢)، وعبد السلام هارون محققاً ودارساً نحوياً ص(٢١٧).

وقد أورد برجستراسر مثالاً على ذلك فقال: "ولا بدّ من سؤال رجال العلم عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره، ومثال ذلك كتاب ((إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)) لياقوت الحموي المتوفّى سنة ٦٢٦هـ، الذي نشره مرجليوث، فإنّه عندما بدأ بنشره لم يكن لديه إلا قسم منه قريب من نصفه، ثم حصل على باقي الكتاب بسؤال رجال العلم، فوصل إليه بعضه من بيروت، وبعضه من الهند، ولم تكن واحدة منها مذكورة في أي فهرس"(١).

٩- الفحص بالذات مباشرة، فقد أورد برجستراسر أن عدّة من المستشرقين الألمان قد رحلوا إلى الأستانة، للبحث عن نسخ بعض الكتب العربية المخطوطة العتيقة في السرايا السلطانية والجوامع(٢).

والبحث عن نسخ الكتاب المخطوط ضرورة ملحّة، إذ إن إغفال بعض النسخ قد تحمل في طيّاتها فروقاً وزيادات وتصويبات تكمّل النص ليخرج في الصورة المتوخّاة من التحقيق، وربّما إغفالها أخرج العمل مشوّهاً وناقصاً، وقد عاب رمضان عبد التوّاب على من حققوا كتاب ((المزهر)) بقوله: "وللأسف الشديد لم يقم محققو هذا الكتاب بالاطّلاع على أيّة مخطوطة من مخطوطات هذا الكتاب الموجودة في مصر وشتّى بلاد العالم على كثرتها، بل اكتفوا بعمل الورّاق القديم، وهو إعادة طبع الكتاب بالاعتماد على نسخه المطبوعة من قبل دون الرجوع إلى مخطوطاته"(٣).

ويحسن بالمحقق أن يدرس النسخ المخطوطة للكتاب قبل جمعها، عن طريق وصف الفهارس لها، فقد يرى من هذا الوصف أن بعض مخطوطات الكتاب قد نقل عن بعضها الآخر، وعندئذ فلا داعي للحصول عليها كلّها، بل يكفي في هذه الحالة استخدام الأمّهات فحسب، إلاّ إذا كانت بعض النسخ الحديثة قد كتبها علماء معروفون، أو سمعت على علماء مشهورين، ففي هذه

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر، ص(٨٨-٨٩).

(٢) ينظر السابق، ص(٩٠-٩٢).

(٣) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ص(٢٢٤)، وقد أشار المؤلف في الهامش إلى أنّ كتاب بروكلمان ذكر ما يزيد عن عشرين مكتبة توجد فيها نسخ الكتاب المخطوط.

الحالة لا بدّ من الحصول على هذه النسخ كذلك، "فإن كان الكتاب نسخة وحيدة، فلا يفيد تحقيقه بالاعتماد على هذه النسخة وحدها، أمّا إذا كان للكتاب غير مخطوطة، فمن الخطورة الاعتماد على نسخة واحدة من نسخه، لأنّنا لا نضمن أن تكون هذه النسخة مستوفية لكل النص الذي كتبه مؤلف الكتاب"[1].

وقد أورد عبد الهادي الفضلي[2] في كتابه تحقيق التراث قائمة بأسماء بعض فهارس المطبوعات والدوريات والسلاسل العربية والأجنبية، ويمكن للباحث الإفادة منها.

وبعد هذا التجوال بحثاً عن مخطوطات الكتاب ينتهي الباحث -على الأرجح- إلى إحدى النتائج التالية:

١- العثور على نسخة واحدة للكتاب، لأنّها النسخة الفريدة التي كتبها المؤلف، ولم يملها أو يدرسها، ولم يحدث لها سماعات.

٢- العثور على مسودة الكتاب، لأنّ الكتاب لم يخرج إلى المبيضة.

٣- العثور على نسخ متفاوتة في الأهمية، يمكن تصنيفها وترتيبها على اعتبارات معيّنة.

٤- العثور على نسخ متفاوتة في الأهمية لا يمكن تصنيفها وترتيبها.

٥- الوقوف على نسخ عديدة كثيرة للمخطوط.

<u>ثانياً: فحص النسخ:-</u> وبعد أن قمنا بعملية جمع النسخ، وتوافرت لدينا إحدى الخمسة الآنفة الذكر يجب علينا أن نقوم بفحص النسخ من أجل ترتيبها، ومعرفة أصولها، فكيف تتم عملية فحص النسخ؟

تتمّ عملية فحص النسخ بالخطوات التالية:

١- دراسة الخط الذي كتبت به نسخ المخطوطة دراسة فاحصة، وذلك للتعرّف على هيئة الرسم ونوع الخط وزمنه، وهل هو من خطوط العصر الذي عاش فيه المؤلف، يقول

---

(١) السابق، ص٦٥.

(٢) ينظر: تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(٤١-٥٦).

عبد السلام هارون: "فإنّ لكل عصر نهجاً خاصاً في الخطّ ونظام كتابة، يستطيع الخبير الممارس أن يحكم في ذلك بخبرته"[1].

ولا بدّ من التنبيه هنا أنّه يمكن تزوير خطوط العلماء من أجل التلفيق عليهم، وقد أورد عبد الله عسيلان[2] عن ابن الأثير: أن علياً بن محمد الأحدب المزوّر، كان يكتب على خطّ كلّ واحد فلا يشكّ المكتوب عنه أنّه خطّه.

وكذلك لا بدّ من دراسة الحبر الذي كتب فيه الخط، إذ إنّ دراسته يتّضح منها قرب عهد المخطوط، أو بعده من مؤلفه.

٢- دراسة نوع الورق وتحليل عناصره، ويمكن الإفادة من أهل الخبرة بغية الوصول إلى تاريخه وعمره الزمني على وجه التقريب، ومن الضروري أن نتنبه إلى أنّ تغيّر لون الورق والعثّ والبلى لا يدلّ دلالة قاطعة على قدم النسخة.

٣- دراسة النسخ التي يبدو للمحقق أنّها نسخة بخط المؤلف، ذلك أنّ بعضهم قد يتعجّل ويزعم أنّ النسخة بخط المؤلف لمجرد أنّه وجد إشارة على صفحة العنوان تشير إلى أن النسخة بخط المؤلف.

وهذا يستدعي الاطّلاع على كتب أخرى للمؤلف نفسه، أو لغيره من العلماء، لعلّك تعثر على شيء منها كتب بخطّه، لكي تقارن به النسخة التي بين يديك، مما يساعد على الوصول إلى نتيجة إيجابية في هذا الصدد.

٤- محاولة العثور على قرائن أخرى تضمّنها الكتاب، كاسم الناسخ أو عبارة تشير إلى عصر نسخها في أوّلها أو في آخرها أو في هوامشها، أو وجود بعض الظواهر على النسخة مثل التكرار والكشط والشطب، وكثرة الإلحاقات، إلا أن هذه الظواهر لا تُثبت في كون هذه النسخة بخط المؤلف، ولا تكفي دليلاً على إسناد الكتاب لصاحبه، ذلك

(١) تحقيق النصوص ونشرها، ص(٤٠).
(٢) تحقيق المخطوطات، عبد الله عسيلان، ص(١٢٥).

لأنّ احتمال وجود مثل هذه الظواهر بفعل بعض النسّاخ.

٥- أن ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه، حتى يستوثق من كمال النسخة، وصحّة ترتيبها.

٦- أن يقرأ خاتمة الكتاب لعلّ المحقق يتبيّن اسم الناسخ وتاريخ النسخ وتسلسل النسخة.

٧- قراءة السماعات والقراءات والإجازات، إذ أنّ لقراءتها أهميّة بالغة، فهي تساعد في تحديد تاريخ المخطوط في حالة عدم وجوده، وهي تكشف عن قيمة المخطوط ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعده، وتعطينا مدى الثقة بالمخطوط وبمؤلفه.

<u>ثالثاً: مراتب النسخ:</u> بعد البحث والتحرّي الدقيق عن نسخ الكتاب المراد تحقيقه، وبعد دراسة هذه النسخ وفحصها، لا بدّ للمحقق من الاجتهاد في اختيار النسخ المعتمدة والموثّقة من بين النسخ التي وقف عليها بحسب مراتبها توثيقاً وعلواً على النحو التالي:

(١) أحسن نسخة تعتمد للنشر نسخة كتبها المؤلف بخط يده، ويطلق عليها نسخة الأم، أو النسخة الفريدة، وتعرف بعد مراجعتنا لمكان وجود نسخ المخطوط الذي نريد تحقيقه، ولم نعثر له إلا على نسخة واحدة فتعدّ هذه النسخة هي الأصل، وتعتمد في التحقيق والنشر، وتمتاز بأنّها قد كتبت بخط مؤلفها وتحمل عنوان الكتاب، واسم المؤلف، ومادة الكتاب فيها كاملة وفي صورتها النهائية التي تمت على يد المؤلف، وتمتاز أيضاً بأنّها أرقى النسخ وأعلاها منزلة، وقيمة تاريخية، ذلك لأنّها -كما يقول عبد الله عسيلان- تمثّل: "أسلوب المؤلف ولغته وشخصيته العلمية، حيث تمّ كتابه على النحو الذي وضعه له، وألّفه به، وكتبه بخط يده مما يجعله في مأمن من تلاعب النسّاخ، وأخطائهم وجهل بعضهم"[(١)].

<u>ومن الأمثلة على ما سبق ما يلي:</u>

أ- كتاب ((شرح أبيات سيبويه)) لأبي جعفر أحمد بن محمد النحّاس، الذي لا توجد له إلا

(١) تحقيق المخطوطات، عبد الله العسيلان، ص(١٢٤).

مخطوطة واحدة محفوظة في مكتبة أحمد الثالث بطوب قبو في استانبول تحت رقم (٢٦٣٥)، وقد اعتمدها في تحقيق الكتاب المذكور ونشره كلّ من زهير غازي زاهد، وأحمد الخطاب[1].

ب- كتاب ((شرح التسهيل)) لابن مالك ٦٧٢هـ، له مخطوطة واحدة، وهي مخطوطة دار الكتب المصرية المرقمة (١٠ش نحو)، وقد اعتمدها عبد الرحمن السيد، ونشر الجزء الأول منه سنة ١٩٧٤م.

ج- كتاب ((التوطئة)) لأبي علي الشلوبيني (٦٤٥هـ) الذي ليس له إلا نسخة وجدها محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٦٦٨ نحو تيمور) وقد اعتمدها في نشر الكتاب يوسف أحمد المطوع سنة ١٩٧٣م.

د- كتاب ((شرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر)) لأبي علي الفارسي النحوي (٣٧٧هـ) له نسخة فريدة محفوظة في مكتبة برلين برقم (٦٤٦٥)، وقد اعتمدها علي جابر المنصوري، ونشره في مجلة (المورد) العراقية مج٩ ع١ سنة ١٩٨٠م.

هـ- كتاب ((حجج القرآن)) للشيخ أحمد بن محمد الرازي (كان حياً سنة ٦٣١هـ) الذي لم توجد له إلا نسخة واحدة فريدة محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٣٤٩تفسير) وقد اعتمدها في تحقيق الكتاب شمران سركال يونس العجلي.

و- كتاب ((منال الطالب في شرح طوال الغرائب)) لابن الأثير (٦٠٦هـ) اعتمد في تحقيقه على نسخة فريدة محفوظة في الخزانة العامة بمدينة الرباط تحت رقم (١٨٢ أوقاف) وقد حققه الدكتور محمود محمد الطانجي[2].

(٢) يجب التأكّد من أن النسخ التي يعثر عليها المحقق هي آخر نسخة كتبها المؤلف بيده للكتاب، ذلك أن كثيراً من العلماء يخرجون تآليفهم أول الأمر على شكل، ثم يزيدون فيها أو

---

(١) ينظر: تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٠٢،١٠٣).

(٢) السابق، ص(١٠٣).

ينقصون منها "تاريخ دمشق لابن عساكر له نسختان: جديدة في ثمانين مجلداً وقديمة في سبع وخمسين مجلداً، ولكتاب وفيات الأعيان نسختان أيضاً، ولكتاب الروضتين نسختان قديمة وجديدة هي المعتبرة"[1].

(٣) بعد نسخة المصنّف تأتي نسخة قرأها المصنّف أو قرئت عليه، وأثبت بخطّه أنّه قرأها أو قرئت عليه، أو نقلت عن نسخة المصنّف أو عورضت بها، وقوبلت عليها، ويطلق عليها النسخ الفرع أو فرع الفرع، وتأتي في المرتبة الثانية بعد نسخة المؤلف، "وتلي نسخة الأم النسخة المأخوذة منها، ثم فرعها ثم فرع فرعها وهكذا"[2].

وهذا النوع من المخطوطات يعدّ أصولاً ثانوية إن وجدت النسخة الأم، أمّا إذا لم تتوفّر نسخة المؤلف المكتوبة بخط يده فإنّ أوثق هذه المخطوطات يرتقي إلى مرتبة الأصل.

(٤) ثم نسخة كتبت في عصر المصنّف عليها سماعات على علماء، وتليها نسخة كتبت في عصر المصنّف ليس عليها سماعات[3].

(٥) النسخ المتعددة والمنقولة عن أصول مفقودة أو مجهولة أو موجودة، وهذه النسخ متعددة لمخطوط واحد، عن أصل مجهول أو موجود، وليس بينها نسخة بخطّ المؤلف أو عالية وإنّما قد يكون بينها وجوه تشابه أو اختلاف في كثير من الكلمات، أو تقديم أو تأخير في السطور والأبواب، أو تكرار، ومثل هذه النسخ تحتاج إلى مزيد من الدراسة، وفي هذه النسخ يفضّل الأقدم على المتأخر، والتي كتبها عالم أو قرئت على عالم، وقِدم النسخة لا يعني بالضرورة أفضليّتها وقد عرض لذلك صلاح الدين المُنجِّد، فقال: "وقد تعرض حالات، فنصادف نسخة متأخّرة صحيحة مضبوطة، تفضل نسخة أقدم منها، فيها تصحيف أو تحريف، أو نسخة متأخرة جداً نسخت نسخاً جيداً عن نسخة المصنّف رأساً أو عن نسخة

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، الطبعة العربية الثالثة، دار الكتب، ص٨.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٢٩).

(٣) ينظر قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، ص(٨).

من عصر المصنّف، أو غير ذلك من الحالات الخاصة.

فليكن هدفنا في الجمع إذا لم نحصل على نسخة المصنّف، الحصول على أقرب شكل، بعيداً عن التحريف والتصحيف، كما تركه المؤلف، ذلك لأنّه كلّما ابتعد تاريخ المخطوط عن زمن المؤلف، زاد فيها على الأغلب التحريف من أيدي الناسخين"(١).

وقد تحدث برجستراسر عن النسخ الخطيّة المتعدّدة والمتفاوتة، ووضع بعض القواعد والمقاييس للمفاضلة بينها، فهو يرى: "أنّ أقدار النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جداً، فمنها ما لا قيمة له أصلاً في تصحيح نص الكتاب، ومنها ما يعول عليه ويوثق به، ووظيفة الناقد أن يقدر قيمة كلّ نسخة من النسخ ويفاضل بينها وبين سائر نسخ الكتاب متّبعاً في ذلك قواعد، منها:

أ. أن النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة.

ب. النسخ الواضحة أحسن من غير الواضحة.

ج. النسخ القديمة أفضل من الحديثة.

د. النسخ التي قوبلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل"(٢).

أمّا إذا اجتمعت نسختان إحداهما قديمة كثيرة الخطأ والتصحيف والتحريف والنقصان، والأخرى حديثة سليمة صحيحة خالية من تلك العيوب، فضّلنا الحديثة على القديمة، ذلك لأنّ الغاية من التحقيق هو إخراج المتن كما أراده صاحبه أو أقرب ما يكون إلى ما أراده صاحبه، والنسخة الحديثة الصحيحة وجودها مردّه إلى أمرين(٣):-

أ- كون هذه النسخة منسوخة على أخرى قديمة صحيحة، ولكنّها تلفت بأحد أسباب التلف.

ب- كونها مكتوبة بقلم محقق أصلح خطأها، وقوّم أودها في أثناء انتساخه لها تفادياً من التصحيف والأوهام.

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات، ص(٨).

(٢) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر، ص(١٤).

(٣) أصول تحقيق النصوص، مصطفى جواد، ص(١٠).

ورأى أنّه يجب مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المعدّة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك أمور أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان، كصحّة المتن، ودقّة الكاتب وقلّة الأسقاط، أو تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماع علماء معروفين أو مجازة قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثّقين.

وإذا لم تكن النسخ مؤرّخة، فيرجع إلى فحص النسخ نفسها ليعرف تاريخها عن طريق إجراء ما يلي: "اختبار الورق واختبار الحبر، واختبار الخطّ، ومحاولة العثور على قرائن أخرى تضمّنها الكتاب كاسم الناسخ أو عبارة تشير إلى عصر نسخها في أولها أو في آخرها أو في هوامشها"(1).

<u>رابعاً: الإجازات:</u> الإجازة في تحقيق المخطوطات تعني توثيق نسخة المخطوط المجازة، بمعنى أنّها بعد اختبارها بالإقراء أو بالسماع تعدّ سليمة ومطابقة لحقيقة مضامين الكتاب معنى ومبنى كما وضعها وأرادها المؤلف.

وهي مأخوذة من إجازة الرواية التي تعني الإذن برواية الحديث لوثاقة المُجاز.

ومن هنا نجد على بعض الكتب مضافاً إلى إجازة النسخة إجازة راويتها لوثاقة الاثنتين: النسخة والراوي.

<u>ويتمّ إجازة المخطوط بأحد أمرين:</u>

أ- **الإقراء أو القراءة:** وهي أن يقرأ الكتاب على المؤلف أو غيره دون أن يكون هناك شخص آخر يستمع أو أشخاص آخرون يستمعون للقراءة.

ب- **السماع:** وهو أن تكون القراءة للكتاب بمحضر آخرين يستمعون للقراءة مضافاً للقارئ والمقروء عليه.

وينصّ عبد الهادي الفضلي على أنّ لهذه السماعات والقراءات والإجازات أهميّة بالغة

---

(1) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(106).

بالنسبة لمن يؤرّخون للمخطوط العربي "فهي تساعد أولاً على تحديد تاريخ المخطوط في حالة عدم وجوده، وهي بعد ذلك تكشف لنا عن قيمة المخطوط ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره، بل ومدى الثقة به وبمؤلفه، وهي آخر الأمر تعطينا صورة للحركة العلمية ومدى انتشار الثقافة، بل ومدى عمقها في عصر من العصور"[1].

ويلخّص صلاح الدين المُنجِّد[2] قيمة السماع وفائدته بالنقاط التالية:

١- هي أنموذج من أنموذجات التثبّت العلمي الذي كان يتبعه العلماء.

٢- هي وثائق صحيحة تدلّ على ثقافات العلماء الماضين وما قرؤوه أو سمعوه من كتب.

٣- هي مصدر للتراجم الإسلامية.

٤- هي وسيلة لمعرفة مراكز العلم في البلاد الإسلامية وحركة تنقل الأفراد من بلدان مختلفة نحوها.

٥- هي دليل على صحة الكتاب وقدمه وتاريخه وضبطه.

---

(١) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١١٠)، نقلاً عن المخطوط العربي للحلوجي، ص١٣٥.

(٢) إجازات السماع في المخطوطات القديمة، مقال في مجلة معهد المخطوطات العربية، (مج(١) ٢/٢٤٠-٢٤١).

٤- خطوات التحقيق:-

عرفنا من قبل أن الكتاب المحقق هو الكتاب الذي تم فيه توثيق الأمور التالية:

١- ضبط عنوان الكتاب أو تحقيق عنوان الكتاب.

٢- تحقيق اسم المؤلف، أو توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه.

٣- تحقيق النص أو متن الكتاب.

٤- مقابلة النسخ.

وقبل البدء بالخطوة الأولى من خطوات التحقيق، ينبغي للمحقق أن يكتب المسوّدة التي سيجري عليها عمله التحقيقي وهذه المرحلة، وأقصد بها مرحلة نسخ المخطوطة من المراحل المهمّة في تحقيق المخطوطات وتحتاج إلى ما يلي:

١. تمرّس وخبرة في قراءة الكتب المخطوطة.

٢. معرفة بخطوط العلماء والنسّاخ بمختلف أنواعها (النسخي، الكوفي، الفارسي، المشرقي، المغربي، الأندلسي).

٣. التعرّف إلى قاعدة الإملاء والخط الذي سار عليه كاتب المخطوطة من مؤلف أو ناسخ ليتسنّى لمن يقوم بنسخ المخطوطة أن يقيس الأشباه والنظائر فيما تصعب أو تستغلق قراءته من الكلمات عن النسخ والتعرف إلى مراحل تطوّر الرسم الإملائي للخطوط حتى الوصول إلى المرحلة التي انتهى إليها رسم الخط.

٤. ملاحظة العلامات والإشارات التي تشيع في المخطوطات ومنها ما يلي(١):

أ- العلامة التي تدلّ على تتابع الأوراق وتسمى (الإلحاقة) وهي كلمة منفردة تكتب في آخر الصفحة، وتؤخذ من أول سطر في الصفحة التالية.

---

(١) تحقيق المخطوطات، عبد الله عسيلان، ص(١٤١-١٤٤).

وتأتي للتأكّد من تتابع أوراق الكتاب، لأنّ الأرقام كانت شبه معدومة في المخطوطات القديمة.

ب- العلامة التي تدلّ على سقط في الصلب واستدراك له في الهامش، وهي عبارة عن خطّ معكوف يتّجه يميناً أو شمالاً وبعضهم يكتب كلمة (صح)، أو (رجع) أو (أصل) إلى جوار الكلمة المستدركة.

ج- العلامة التي توضع فوق العبارة الصحيحة في نقلها ولكنّها خطأ في ذاتها وهي عبارة عن حرف صاد ممدود (صـــ) وتسمّى عند العلماء (الضبطة).

<u>وتتم عملية النسخ بمراعاة الأمور التالية:</u>

١) أن يباعد بين السطور، ليتسنّى له كتابة ما يريد في السطر الفارغ من زيادات وتصويبات يرى ضرورتها أثناء التحقيق، وتتم عملية الكتابة على الجهة اليسرى من ورق الكراس الذي ننسخ عليه وتخصص الصفحة المقابلة من جهة اليمين للهوامش.

٢) أن يترك فراغاً من طرفي الورقة ليتسنّى له كتابة بعض الملاحظات فيها.

٣) أن يترك فراغاً في أسفل الورقة لكتابة الهوامش فيها إن شاء التهميش المباشر.

٤) أن تستعمل الورقة من وجه واحد فقط.

٥) أن يتنبّه في أثناء النسخ لعلامات الترقيم المعروفة من فاصلة، أو نقطة، أو قوسين، أو علامة تنصيص، أو استفهام، أو تعجّب، أو معقوفين، أو علامة الجمل المعترضة، ونحو ذلك.

٦) مراعاة تنقيط ما لم ينقط من الحروف بدقّة وعناية، ووضع الهمزات، وألف المدّ إذا أهملها الناسخ، ولا بدّ من الإشارة إلى ذلك في مقدّمة التحقيق.

٧) لا يطلب في هذه المرحلة الاجتهاد في التصحيح أو التقويم، ويترك ذلك لمرحلة ثانية.

٨) الكلمات التي لا تقرأ ترسم كما هي ويشار بقلم رصاص إلى موقعها في المخطوط الأصلي

حتى يتمّ مراجعتها عند المقابلة في نسخ أخرى.

٩) كتابة أرقام أوراق المخطوطات المعتمدة أصلاً على أحد جانبي الصفحة إن وجدت.

١٠) يعمد بعض المحققين إلى ترقيم الأسطر خماسياً كأن يضع رقم ٥ ثم ١٠ ثم ١٥.

وبعد هذه الخطوة يستطيع المحقق أن يسير بخطى ثابتة في إجراءات التحقيق المنصوص عليها سابقاً، والمتمثّلة في تحقيق عنوان الكتاب، وتحقيق نسبته إلى مؤلفه، وتحقيق متن الكتاب ومقابلة النسخ، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: تحقيق عنوان الكتاب:

يعدّ تحقيق عنوان الكتاب من الخطوات الأولى في التحقيق، ذلك أنّ المخطوطات تتنوّع بالنسبة إلى عناوينها، ولذلك لا بدّ من التأكّد من عنوان الكتاب وضبطه، وليس هذا بالأمر الهيّن، وقد تحدث عبد السلام هارون عن أسباب الصعوبة في تحقيق العنوان وردّها إلى ما يلي:(١)

١- بسبب فقد الورقة الأولى من المخطوط.

٢- بسبب انطماس العنوان.

٣- أحياناً يثبت على النسخة عنوان واضح جلي ولكنّه يخالف الواقع لسببين:

أ- إمّا بداعٍ من دواعي التزييف.

ب- وإمّا لجهل قارئ ما وقعت إليه نسخة مجرّدة من عنوانها، فأثبت ما خاله عنوانها.

فعناوين المخطوطات تتراوح بين الأوضاع التالية:(٢)

الوضع الأول: ما يوقف على عنوانه الذي وضعه له مؤلفه، إمّا على الصفحة الأولى أو في مقدّمة الكتاب، أو في خاتمته، أو في غضونه، وكان مضبوطاً كما وضعه مؤلفه.

الوضع الثاني: ما لا يوقف على عنوان له، بسبب فقدان الورقة الأولى، أو خرق موضع

(١) ينظر تحقيق النصوص ونشرها، ص(٤٣).

(٢) ينظر تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٣٩).

العنوان، بفعل الأرَضَة وأمثالها، أو بتلاعب النسّاخ أو التجّار، لأغراض في نفوسهم، أو انطماس العنوان بفعل الرطوبة، أو بالضرب عليه بالحبر من قبل المتلاعبين لغايات في صدورهم قد تكون تجارية وقد تكون غير ذلك.

الوضع الثالث: ما يغيّر عنوانه إلى عنوان آخر، وقد تحدّث عن هذا الوضع عبد الهادي الفضلي في كتابه "تحقيق التراث" وقد عزا تغيّر العنوان للأسباب التالية:(١)

"أ. الجهل بعنوان الكتاب.

ب. تزييف العنوان لداع نفسي، كالحقد وأمثاله أو تجاري يستهدف من ورائه الربح الأكثر.

ج. الخطأ في الاجتهاد لمعرفة الاسم فيوضع العنوان الخطأ ظناً بأنّه العنوان الصحيح".

الوضع الرابع: قد تختلف بعض المخطوطات في عناوينها بين ما هو مسطر على الصفحة الأولى من إحداها، والنسخ الأخرى، وأحياناً بينها وبين المصادر الأخرى التي تذكر المخطوطة، لاعتماد بعض مؤلفيها على الحفظ الذي يمكّنه من ذكر العنوان أو ما يقاربه، وقد تأتي بعض المخطوطات لا تحمل عنواناً في الأصل، إمّا لسهو المؤلف عن ذلك، وإمّا لعدم تفكيره في وضع عنوان لما كتبه أصلاً كما هو معروف في مراحل التأليف الأولى، ولا سيّما إذا كان أصل الكتاب مسألة أملاها المؤلف على تلاميذه لأيّ سبب من الأسباب، مما يحمل بعض النسّاخ أو العلماء على وضع عنوان للكتاب حسب اجتهادهم.

ومن هنا كان لا بدّ من العمل على التحقيق الجادّ في عنوان المخطوطة، وهذه خطوة لها أهميّتها، وينبغي العناية بها للوصول إلى العنوان الصحيح الصادق للكتاب، ولهذا لا بدّ من الاستعانة بما يلي:

١. قراءة نسخ الكتاب، إذ ربّما يعثر على اسمه في غضون ذلك، فقد يثبت العنوان على الصفحة

---

(١) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٣٩).

الأولى بخط المؤلف نفسه، وفي هذه الحالة كان ذلك من أقوى الأدلة علـــى اعتمـــاد هـــذا العنوان، ويقوى هذا الاحتمال تواتر العنوان في النسخ الأخرى غير نسخة المؤلف، فإنّ لـــم يوجد العنوان على الصفحة الأولى لما سبق من الأسباب فقد يوجد في داخل المتـــن، فـــإن أشار إلى ذلك المؤلف وتواترت النسخ الأخرى، أيضاً كان ذلك دليلاً على صحّـــة العنـــوان وصدقه، فإن اختلفت النسخ فيما بينها، وسقط العنوان من نسخة المؤلف، تدرس هذه النســـخ بحسب أهميّتها ودرجتها توثيقاً وصحّة.

٢. الرجوع إلى كتب المؤلفات كابن النديم، أو كتب التراجم، أو الحصول على طائفة من متـــن الكتاب مضمّنة في كتاب آخر، ويكون صاحب الكتاب الثاني قد نسب ذلك إلى صاحبـــه، أو أن يتعرّف إلى أسلوب مؤلفه، بالرجوع إلى ما ألّف من الكتب.

٣. الرجوع إلى فهارس الكتب للوقوف على العنوان عن أحد طريقين، هما: موضوع الكتاب، أو مؤلف الكتاب.

٤. الرجوع إلى ما ألّفه صاحبه إن عرف المؤلف، فلربّما عرض لذكـــر هـــذا المؤلّـــف خـــلال مؤلفاته الأخرى، أو عرض لذكره في مقدّمة الكتاب التي بيّن فيها أسباب تأليفه.

٥. الرجوع إلى الكتب المؤلفة في موضوعه، فلعلّها اقتبست منه ونوّهت إلى هذا الاقتباس.

٦. تدقيق النظر في صفحة العنوان، ومحاولة التأنّي والتأمّل في نصّه، وقد يصـــادف المحقـــق اختلافاً في العنوان بين ما يرد في الصفحة الأولى التي تحمله، وما يرد في آخـــر النســـخة نفسها، إذ ربّما جاء العنوان في آخرها بشكل مختصر، وهو نهج مألوف كما يقول عبـــد الله عسيلان في كتابه تحقيق المخطوطات(١).

ونستطيع متابعة النقاط السابقة في تحقيق عنوان الكتاب، من خلال المحـــاولات الجـــادّة التي اتّبعها عبد السلام هارون في تحقيق كتاب ((البرصان والعرجـــان والعميـــان والحـــولان))

---

(١) ينظر تحقيق المخطوطات، عبد الله عسيلان، ص(٢٣٥-٢٣٦).

للجاحظ، حيث لاحظ أن رسم الخط الذي كتب به العنوان على صدر الورقة الأولى من مخطوطته الوحيدة، يخالف في رسمه الخطّ الذي في صلب الكتاب، وأن خطّ الناسخ الأصيل للكتاب هو الخطّ الثابت في كلّ أجزاء الكتاب.

ومن ثمّ حاول هارون جاهداً تلمّس التسمية الصحيحة للكتاب، متتبّعاً طرقاً متنوّعة منها:(١)

١) تجواله في أجواء الكتاب نفسه، فإذا به يعثر على مواضع تختلف في تسميته، فهو: ((العرجان والبرصان والعميان والصمّان والحولان)) أو ((البرصان)) فقط، أو ((العرجان)) فقط، فيتحدّث عنها حديثاً مسهباً ويتضاءل الحديث عن الحولان والعميان، بجديّة خافتة، وقدر غير مباشر.

٢) وتجواله في مصنّفاته التي أشرت إليه من مثل: ((البيان والتبيين)) يقول ما نصّه: "احتجنا أن نذكر ارتفاق بعض الشعراء من العرجان بالعصي، منذ ذكرنا العصا وتصرفها في المنافع، والذي نحن ذاكروه من ذلك، في هذا الموضع، قليل من كثير مما ذكرناه في كتاب العرجان"(٢).

ويلاحظ هنا أنّه يقتصر على ذكر العرجان، وإن كان قد قيد الحديث عنه في هذا الموضع.

٣) رجوعه إلى مصادر التراجم التي نصّت عليه مثل: معجم البلدان لياقوت الحموي، وبغية الوعاة للسيوطي، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ويلاحظ على هذه المصادر أنّها تورد تسمية الكتاب مبتوراً، فلا تنصّ على إضافة ((العميان والحولان))(٣)، أو تختلف

---

(١) ينظر مقدمة تحقيق كتاب ((البرصان والعرجان والعميان والحولان)) للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون.

(٢) البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ٧٤/٣.

(٣) معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ١٠٧/١٦.

في ترتيب الألفاظ عن الشائع المشهور فتقدّم العرجان على البرصان أو العكس[١]، كما أنّها تضيف عاهة جديدة هي ((القرعان))[٢]، ومن ثمّ ينتصر الأستاذ (هارون) إلى العنوان الذي تحمله صدر الورقة الأولى من المخطوطة المعتمدة في تحقيقه وهي الوحيدة، ويدعمه نص تمام الكتاب المثبت في نهاية المخطوط، مع اعترافه باختلاف رسم الخط فيها، وأضيف إلى جانب هذا الاختلاف في ترتيب لفظي: ((العرجان والعميان)) بتقدم أحدهما على الآخر، وإن كانت كلّ الألفاظ منصوصاً عليها.

والذي لا خلاف عليه، نسبة الكتاب إلى الجاحظ، تأليفاً، ونُقول العلماء القدامى والمتأخّرين خير دليل على ذلك[٣].

نستنتج مما سبق أن تحقيق العنوان ضرورة ملحّة، وذلك لضياع العنوان، أو لاختلافه بين النسخ، أو في النسخة الواحدة، ولا بدّ من اتّباع وسائل مختلفة ومتعدّدة للتثبّت من صحّة العنوان، وعلى رأسها دراسة متن الكتاب، ودراسة مؤلفات المؤلّف المختلفة، ودراسة كتب التراجم وغيرها.

ثانياً: تحقيق اسم المؤلّف:

والخطوة التالية لتحقيق عنوان الكتاب، هي تحقيق اسم مؤلّف الكتاب، وهذه الخطوة يجب أن تكون مصحوبة بالحذر، فلا يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخ لنحكم أن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت، فقد نجد وقوع خطأ في اسم المؤلّف لبعض المخطوطات وينتج ذلك في الغالب عن أحد سببين[٤]:

---

(١) تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف المصرية، الطبعة الثالثة، ١٢٣/٣.

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، ٢٢٨/٢.

(٣) مقدّمة تحقيق كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون.

(٤) ينظر تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص١٤٢، ١٤٦-١٤٧.

الأول: هو الاشتباه بين أسماء المؤلفين لاتّفاقهما في بعض الأحيان بالاسم أو بالاسم واسم الأب معاً من جهة.

ومن جهة ثانية: لاتّفاقهما بالكنية أو باللقب.

وقد أورد عبد الهادي الفضلي مجموعة من الكتب التي وقع فيها الخطأ لاشتباهها في الأمور السابقة نورد منها:

(١) كتاب معاني الحروف الذي نشره رمضان عبد التوّاب سنة ١٩٦٩م منسوباً إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، فقد ذكره رمضان ششن في كتابه ((نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ٤٥٩/١))، ونصّ على أنّ هذا الكتاب، وكذلك كتاب ((جمل الإعراب)) هما من تأليف الخليل بن أحمد أبي عبد الله المتوفى سنة (٣٧٩)هـ.

فالاشتباه الواقع جاء في المشابهة الواقعة في الاسم الأول والثاني.

(٢) كتاب ((اللامات)) حققه طه محسن، ونشر في مجلّة ((المورد)) العراقية منسوباً إلى أبي جعفر النحّاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل المتوفى ٣٣٨هـ)، فقد لاحظ زهير غازي زاهد في مقدّمته لكتاب (شرح أبيات سيبويه) ومقدّمته لكتاب (إعراب القرآن) وكلاهما لأبي جعفر النحّاس، وأخذ عليه عدم صحّة النسبة، وأشار إلى وجود رسالة في معاني اللامات في مكتبة (لا له لي) في تركيا كتب في أولها أنّها لإسماعيل بن عبد الله النحّاس المتوفّى سنة بضع وثمانين ومائتين للهجرة، كما أشار إلى أنّ الأدلة التي أوردها المحقق غير كافية لإثبات نسبة الكتاب لأبي جعفر النحّاس.

وجاء هذا الاشتباه في اسم المؤلف من التشابه في اللقب.

(٣) كتاب ((المكتفي في الأمر والنهي)) لأبي حفص عمر بن عثمان بن خطّاب التميمي، فقد نسبه في ((هدية العارفين)) إلى أبي حفص عمر بن عثمان الجنزي لتشابههما في الكنية والاسم واسم الأب.

والفرق بينهما يبدأ من الاسم الثالث (اسم الجد) وفي اللقب، فالجنيزي غير التميمي، والتميمي ليس جنيزياً.

الثاني: سبب الخطأ في كتابة الاسم ونسخه:-

ومن الأمثلة على ذلك رسالة ((إعراب الفاتحة)) لأبي حفص عمر بن عثمان الجنزي التي قام بنشرها عبد الهادي الفضلي في صفحة (ألوان من التراث) بجريدة (المدينة) السعودية، وتوجد مخطوطتها في مكتبة جامعة الملك عبد العزيز المركزية بجدّة ضمن مجموعة برقم ١٠/٢٣٩.

عنونت الرسالة في فهرست مخطوطات المكتبة بـ ((رسالة في إعراب القرآن لأبي حفص عمر بن أبي عثمان الحميري)).

وقد بدا للمحقق أن المفهرس أفاد عنوانها من موضوعها وهو إعراب القرآن ونقل اسم مؤلفها من مقدّمتها بما فيه من تصحيف وتحريف إذ حرفت كلمة (ابن) إلى (أبي) وحرّفت أو صحفت كلمة (الجنزي) إلى (الحميري).

ولذلك يجب على المحقق أن يتأكّد من اسم المؤلّف وذلك بمراجعة ما يلي:

١- فهارس المكتبات.
٢- كتب المؤلفات.
٣- كتب التراجم.
٤- المادة العلمية للنسخة، ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية وعن أسلوبه وعن عصره.
٥- أكثر من مرجع لأنّ بعض المراجع قد يلحقه التصحيف نفسه الذي وقع في اسم المؤلف على النسخة.

على أن عدم ذكر الكتاب في كتب التراجم والطبقات لا ينفي اسم المؤلف وعدم ذكر الكتاب في كتب التراجم والطبقات، لا يصح وحده أن يكون مؤدياً إلى الشكّ في نسبة الكتاب إلى

مؤلفه، إذ لم تدّع كتب التراجم يوماً أنّها أحصت جميع مؤلفات العلماء الذيـن يـرد لـهم ذكـر فيها"[1].

وقد ضرب رمضان عبد التواب[2] أمثلة لذلك، ومنها كتاب ((الأمثال)) لمؤرج السدوسي الذي نشره رمضان عبد التواب، إذ لم يرد ذكر هذا الكتاب بين كتب المؤرج، التي تروي له في كتب الطبقات، ولولا اقتباسات منه في ((جمهرة الأمثال)) للعسكري و((مجمع الأمثال)) للميداني، و((خزانة الأدب)) للبغدادي، وغيرها، لشكّ المرء في نسبته إليه.

ثالثاً: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:-

والمقصود بتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، هو التأكّد من صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ولا شكّ في أن اعتقادنا في نسبة أيّ مصنّف إلى صاحبه ليس أمراً ميسوراً يقطع به، وسبب ذلك أن من الكتب ما نسب إلى غير مؤلفه تعمداً لغاية تجارية أو نفسية أو اشتباهاً أو غفلة أو جهلاً أو غيرها، كما أنّ من الكتب ما سقط اسم مؤلفه لعوامل طبيعية من رطوبة، وبلى، وعثّة، أو غير طبيعية كحذف اسم المؤلف ووضع اسم آخر موضعه لدوافع تجارية أو نفسية،كما يفعل بعض الناشرين الذين غلبت عليهم الدوافع المادية، فيتعمدون إثبات اسم ملأت شهرته الآفاق، وأهملوا اسم المؤلف الأصلي لخموله وكساد بضاعته عند الإشارة إليه، وربّما كان التغيير بدوافع كيدية أو مذهبية.

ومن هنا تأتي أهميّة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وليس بالأمر الهيّن أن نؤمن بنسبة أيّ كتاب إلى مؤلفه، ومن الخطأ الاعتماد في ذلك على ما يرد في صفحة العنوان من ذكر لاسم المؤلف دون تثبّت وتمحيص، إذ كثيراً ما يكون هذا المذكور من عبث النسّاخ، ولا أصل له، ولا سيّما إذا جاء الكتاب في أصله خالياً من ذكر اسم المؤلف، أو سقطت الورقة الأولى التي تحمله

---

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، ص(٧٤).

(٢) ينظر السابق، ص(٧٤-٧٥).

أو أصابها تلف أو طمس.

والأمثلة التي تدفعنا للتأكّد من صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وبذل طاقة كبيرة وجهد عظيم في توثيقه وضبطه كثيرة، وقد ضرب بيرجستراسر أمثلة كثيرة على ذلك منها قوله: "وكتاب ((النوادر)) لأبي زيد المتوفى سنة ٢١٤هـ رواه أبو الحسن الأخفش المتوفى سنة ٣١٥هـ أو سنة ٣١٦هـ وذلك بعد وفاة المؤلف بقرن، ولم يصل إلينا إلا هذه الرواية للكتاب، وربّما كان الأخفش هو جامع ما روي عن أبي زيد في النوادر، فصنّف كتاباً في ذلك ونسبه إليه، وكتاب ((فحولة الشعراء)) للأصمعي، لم يؤلّفه الأصمعي أيضاً، بل صنّفه أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠هـ، فجمع منه ما كان سمعه من الأصمعي في هذا الموضوع، ولم يصل الكتاب إلينا إلا في رواية ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١هـ، فيدل هذا أنّ أبا حاتم وإن كان قد صنّف الكتاب فإنّه لم يُجزه إطلاقاً بل روي عنه بأشكال مختلفة"(١).

<u>وللتأكّد من صحّة النسبة يمكن الاستعانة بما يلي:</u>

١- قراءة نص الكتاب، فقد يعثر الباحث عند قراءته لنص الكتاب على ما يهديه إلى اسم المؤلف أو عصره، أو قد يرد ذكر أحد من شيوخه، أو تلاميذه المذكورين في ترجمته، أو بعض العلماء الذين يستشهد بهم، ويورد نقولاً عنهم، هل هم من السابقين أو اللاحقين بعد عصره ووفاته، فإذا كان قد توفي قبل من نقل عنهم وتم التأكّد من ذلك، عندها يترجّح نفي نسبة الكتاب إلى صاحب الاسم المذكور عليه ولا سيّما إذا وردت فيه أخبار شخصيات جاءت بعد عصره.

وقد أورد عبد السلام هارون مثالاً على ذلك، وهو كتاب ((تنبيه الملوك والمكايد)) المنسوب إلى الجاحظ (٢٥٥هـ)، وتوجد مخطوطته بدار الكتب المصرية برقم (٢٣٤٥ أدب)، حيث علق على ذلك قائلاً: "وهذا الكتاب زيف لا ريب في ذلك؛ فإنّك تجد من أبوابه باب (نكت

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر، ص(٣٥).

من مكايد كافور الإخشيدي) و(مكيدة توزون بالمتقي لله) وكافور الإخشيدي كان يحيا بين سنتي (٢٩٢-٣٩٧)هـ، والمتقي لله كان يحيا بين سنتي (٢٩٧-٣٥٧هـ) فهذا كلّه تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات من السنين"[١].

فقد درس هارون الكتاب دراسة داخلية أسلمته إلى نفي نسبة الكتاب إلى الجاحظ، إذ أنّ الجاحظ توفي قبل كافور الإخشيدي والمتقي لله بعشرات السنين، ناهيك على أنّ مقدّمة الكتاب لا يصحّ أن تنتمي إلى قلم الجاحظ كما يقول هارون[٢].

٢- الرجوع إلى مصادر التوثيق.

أ. فهارس المؤلفين والكتب.

ب. كتب التراجم والطبقات، مثل الفهرست لابن النديم، وكشف الظنون لحاجي خليفة، وكتاب هدية العارفين.

ج. فهارس المكتبات العامة والخاصة.

وذلك للتأكّد من ورود اسم المؤلّف ضمن مؤلفات المؤلّف.

إلا أنّ عدم ذكر الكتاب في كتب التراجم والطبقات، لا يثبت عدم نسبة الكتاب إلى صاحبه "وعدم ذكر الكتاب في كتب التراجم والطبقات، لا يصحّ وحده أن يكون مؤدياً إلى الشكّ في نسبة الكتاب إلى مؤلفه، إذ لم تدّع كتب التراجم يوماً أنّها أحصت جميع مؤلفات العلماء الذين يرد لهم ذكر فيها"[٣].

٣- مراجعة كتب المؤلّف المنسوب إليه الكتاب، والتعرّف إلى أسلوبه والموازنة بين أسلوب المؤلف وأسلوب الكتابة في الكتاب "التعرّف على نهج المؤلف في كتابه محلّ النظر مقارنة بما له من كتب أخرى، وهل يوجد توافق في المنهج أم اختلاف، وهل هذا النوع

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، (٤٦).

(٢) السابق، ص(٤٦).

(٣) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، ص٧٤.

من التأليف، أو النهج الذي عليه الكتاب كان مألوفاً في زمـــن المؤلّــف المنســوب إليـــه الكتاب"[1]، ثم التأمّل في كتب المؤلف فلعلّه أشار إلى كتابه هذا فيها.

٤- مراعاة المادة الفكرية والعلمية والعقائدية للكتاب، ومدى ملاءمتها لمن نسبت إليـــه، فإذا اشتمل الكتاب مثلاً على عقائد وأقوال لا تعرف عن المؤلّف الذي نسب إليه الكتاب أو مـــن المستبعد أن تصدر عنه، لأنّه يُعرف بخلافها، كان ذلك مما يثير الشكّ في هذه النسبة أو ينفيها.

رابعاً: تحقيق متن الكتاب:

يرى (هارون) أن الغاية من جهد المحقق في متن الكتاب هو أن يؤديه أداءً صادقاً كمـــا وضعه مؤلفه، بقدر الإمكان، وألا يتدخّل فيه بالإصلاح والتحسين، فيلتمـــس للأســـلوب النـــازل أسلوباً هو أعلى منه، أو يحلّ كلمة صحيحة محلّ أخرى صحيحة بدعـــوى أنّ أولاهمـــا أولـــى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل وهو مخطـــئ في هذه النسبة، فيبدل المحقق خطأه في ذلك، أو يوجز عباراته إيجازاً مخـــلاً فيبســـط المحقـــق عبارته بما يدفع الإخلال، أو أن يخطئ المؤلف في ذكر علم من الأعلام فيأتي به المحقق علـــى صوابه[2].

ويجب على المحقق أن يبذل جهده لإخراج النصّ المحقق بالصورة الصحيحة المأمولـــة بعيداً عن الخطأ والتصحيف والتحريف والنقص، وتظهر أهمية تحقيق المتن، إذا ما عرفنـــا مـــا يعتور تراثنا من تصحيف وتحريف، ونقص وزيادة على أيدي النسّاخ.

والمراد بتحقيق متن الكتاب هو تقويم نصّه و "لا يعني إبراز الكتاب كما وضعه مؤلفـــه وذلك بإصلاح ما طرأ عليه من تغيير وتبديل، وتعديل ما لحقه من درء وعوج"[3].

ويعرّف أبو النور إقامة النصّ بأنّها "تحرير النصّ في شكل يجعله أقرب ما يكون إلـــى

---

(١) تحقيق المخطوطات، عبد الله عسيلان، ص (٢٤١).

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، ص (٤٦).

(٣) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٥٠).

الصورة التي كتبها مؤلف الكتاب"[1].

وحتى يخرج النص على الوجه المذكور لا بدّ من توافر ما يلي:

١- أن يكون المحقق ذا حظ وافر من العلم والخبرة والمراس في تحقيق المخطوطات، إلى جانب بذل ما في الوسع من طاقة وجهد، وقد وضّح هذا الجهد (الجاحظ) حين قال: "ولربّما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام"[2].

٢- قراءة النص عدّة مرّات بتأنٍّ وانتباه وتركيز، والتمرّس بقراءة النسخ، إذ أنّ القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأً، ذلك لأن الخطوط تختلف بين بعضها، من إعجام أو إهمال، وتختلف أيضاً بالرسم لذلك لا بدّ من التمرس بقراءة المخطوطات، لأنّ القراءة الصحيحة تعين على الفهم والضبط والتخريج، وعليه أن يتمرّس بطريقة رسم الحروف والأرقام وعلامات الترقيم، وأن يتعرّف إلى الاختصارات، حتى يستطيع أن يثبتها ومن هذه الاختصارات:

ثنا = حدثنا

ثني = حدثني

نا = حدثنا أو أخبرنا

أنا = أنبأنا أوأخبرنا

أرنا = أخبرنا، في خط بعض المغاربة

أخ نا = أخبرنا في خط بعض المغاربة

أبنا = أخبرنا

قثنا = قال حدثنا

رضي = رضي الله عنه

المصنـ = المصنِّف بكسر النون

ص = المصنَّف بفتح النون، أي المتن

ش = الشرح

الشـ = الشارح

س = سيبويه

أيضـ = أيضاً

ح = تحويل السند في الحديث

صلعم = صلى الله عليه وسلم

ص م = صلى الله عليه وسلم

ع م = عليه السلام

وغيرها من الاختصارات

---

(١) مجلة عالم الكتب، مقال بعنوان "تكشيف كتب التراث" عبد الوهاب عبد السلام أبو النور، ١/١٥٠.

(٢) الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ١/٧٩.

٣- فهم النص فهماً دقيقاً، وذلك من خلال الشكّ في النص أو الشكّ في النفس، وقد وضح ذلك رمضان عبد التواب، وذلك عند حديثه عن الخطأ الذي وقع في كتاب ((المزهر)) للسيوطي إذ يقول: "والمحقق المنصف هو الذي يبدأ عادة باتّهام نفسه، قبل أن يتّهم النصّ الذي أمامه، ففي نص ((المزهر)) السابق مثلاً، بحثت أولاً إمكان أن يكون (اليونان) قد جاور (اليمن) كما بحثت إمكان انتشار (بكر) في شمالي الجزيرة العربية، حتى تطلّ على الفرس من جانب وعلى القبط من جانب آخر! وحين اطمأنّ بي البحث إلى خطل هاتين الفكرتين، لم يبق أمامي إلا البحث عن الصواب، في ضوء الإمكانة الأخرى، وهي احتمال التصحيف والتحريف"[1].

وعلى هذا فإنّ فهم النص هو الطريق الأمثل إلى تحقيقه على الوجه الصحيح والدقيق، "ولو لم نفهم النصّ فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغير الصحيح فيه، والفهم يقرّبه الشروح في الشعر القديم والكتب العلمية، غير أنّه لا يليق بنا أن نعتمد على ما يقوله الشارح، بل يجب أن ننقد قول الشارح، كما ننقد النص نفسه، لأنّ الشرّاح ليسوا منزّهين عن الخطأ وبخاصة في الشعر"[2].

وعليه فإن فهم النص ضروري جداً لتحقيقه على الوجه الصحيح، وإنّ اتّهام المحقق نفسه بعدم الفهم يجب أن يسبق اتّهام النص بالتحريف والتصحيف، أو بالخلط والاضطراب، وإنّ الإقدام على تصحيح النصّ بالباطل أمر لا يجوز ولا يليق.

٤- معرفة لغة المؤلف وأسلوبه من خلال النص، ومن خلال مراجعة كتبه المختلفة للمران على أسلوبه، وفهم جمله وعباراته.

٥- مراجعة المصادر والمؤلفات الأخرى التي تشارك المخطوط في موضوعه، إذ أنّ مراجعة المصادر التي استقى منها المؤلف مادّته العلمية من أهمّ وسائل تحقيق النص، وهذا أمر

---

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، ص(٩٣).

(٢) أصول نقد النصوص، برجستراسر ص(٤٩).

سهل إذا نصّ المؤلف إلى كتب بعينها، استقى منها، وإذا لم يذكر المؤلف فإن توثيق النصوص المستقاة تصبح عملية شاقة "وإنّ إهمال الرجوع إلى مصادر المؤلف، ليؤدي إلى كثير من الأوهام والخلل في تحقيق النص، والإبقاء على ما أصابه من تحريف وتصحيف، أو سقط واضطراب"(١).

وكما يلزم المحقق أن يراجع المؤلفات المماثلة في الموضوع، فإن كان يحقق كتاباً في النحو العربي، راجع مسائله في كتب النحو المختلفة، أو كتاباً بالفقه، راجع مسائله في الكتب المتخصصة في موضوعه.

٦- مراجعة الكتب التي نقلت عن الكتاب، والحواشي، والشروح، فإنّ مراجعة الاقتباسات المتأخّرة عن الكتاب، تفيد كثيراً في تحقيق النص غير أن الحذر ضروري جداً، لأنّ بعض المؤلفين يسقطون في اقتباساتهم ما لا يهمّهم من عبارات الكتب التي يستخدمونها، أو يعيدون صياغتها أحياناً بما يتفق مع السياق الذي يضعونها فيه.

كما أنّ الحواشي والشروح التي صنعها العلماء لبعض الكتب، تعدّ غاية في الأهميّة كذلك، لإلقاء الضوء على عبارات هذه الكتب وتقويم ما أصابها من تلاعب النسّاخ عبر العصور، "فلا يعقل مثلاً أن ينشر كتاب سيبويه، دون رؤية أحد الشروح الموسّعة عليه، كشرح أبي سعيد السيرافي مثلاً"(٢).

وكذلك نشر كتاب (المعرّب) للجواليقي، لا يكتمل على وجهه الصحيح، دون رؤية الحاشية الجيّدة التي وضعها عليه العلامة اللغوي (ابن بري المصري).

وبعد الرجوع إلى المعينات السابقة في تقويم النص وفهمه، يجب على المحقق أن يلتزم الأمانة العلمية، وهذه الأمانة تقتضي من المحقق أمرين: "الأمر الأول: أن يخرجه على الوجه

---

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، ص(٩٩).

(٢) السابق، ص(١٠٦).

الأصلي الذي أثبته المؤلف، والأمر الثاني: أن يتدخّل في تقويمه، متى كانت الحاجة ملحّة إلى ذلك، منبّهاً على ما يراه من الوجه الصائب في الحاشية دون تدخّل منه في متن الكتاب"[1].

وهذه الأصول المتمثّلة في الأمانة والضبط في التعامل مع المخطوطات والنصوص ليست جديدة مبتكرة في عصرنا الحاضر، فقد فطن إليها جملة وتفصيلاً، على ما أرجح، علماؤنا القدامى الذين أرسوا ضوابط علوم التشريع الإسلامي، إزاء سماعهم أو قراءتهم أو تصحيحهم للنصوص، حيث تنبّهوا إلى ضرورة احترام النص، وحقّ صاحبه فيه، وعدم تدخّل السامع أو القارئ فيه بالتصحيح أو الضبط أو الإكمال أو الحذف، حتى في نصوص القرآن الكريم، وإن مال بعضهم إلى وجوب الإصلاح في نص القرآن خاصة، لخطورة نقل الخطأ في لفظه، وهو الكلام المنزّه عن أي أشياء فيه غير هدفه التشريعي، وما قد يحدثه استمرار النقل غير الصائب في تغيير فكر أمّة وتوجيهه وفق القوانين البشرية الناقصة، يقول القاضي عياض: "الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيّرونها في كتبهم، حتى طردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرّت الرواية في الكتب عليها، بخلاف التلاوة المجمع عليها... لكن أهل المعرفة منهم ينبّهون على خطئها عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم، ومنهم من يجسر على الإصلاح"[2].

ويقول عبد السلام هارون: "ليس تحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإنّ متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أنّ ذلك الضرب من التصرّف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير"[3].

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل يترك الخطأ كما هو؟ وكيف نترك ذلك الخطأ يشيع،

---

(١) عبد السلام هارون محققاً ودارساً نحوياً، أطروحة دكتوراه، ندا الحسيني ندا، ص(٢٢٨).

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص(١٨٥).

(٣) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٤٧).

وكيف نعالجه؟

لقد اختلف نهج المحققين في تصويب الخطأ، وكان لهم ثلاثة اتّجاهات في أمر التصويب والتقويم وإكمال السقط، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: يطلق بعض المحققين العنان لأنفسهم في تصويب الخطأ والتصحيح للنسخة التي يريدون تحقيقها في صلب النسخة، أو في المتن المحقق، ثم يشيرون إلى ذلك في الهوامش أياً كان نوع النسخة أو نوع الخطأ والتصحيح والتقويم.

ثانياً: يأخذ المحقق في الحسبان نوع النسخة فإن كانت النسخة من النسخ العالية، كأن تكون نسخة المؤلف بخطّه، أو مقروءة عليه، أو عليها سماعات بخطّه أو كتبت في حياته، أو كتبها أحد تلاميذه أو كتبت في عهد قريب منه وعليها سماعات لعلماء بارزين.

فهذه النسخة لها مكانة خاصة تستوجب من المحقق المحافظة عليها وعلى شخصيّتها العلمية، لأنّها تنم على مستوى المؤلف العلمي واللغوي، مما يجعل التصرّف في متنها خطأً، ومجافياً للأمانة العلمية التي تقتضي أن يبرز متن الكتاب بالصورة التي جاءت عن مؤلفه دون تغيير أو تبديل بالتصحيح أو التقويم، ويستثنون من ذلك تصويب الآيات القرآنية، وللمحقق أن يجري ما يريد في حاشية التحقيق.

أما إذا كانت النسخة عادية وليست عالية بالصفات السابقة، فيجيزون إجراء التصحيح والتقويم المبني على أساس علمي ونظرة سديدة في متن النسخة، مع الإشارة إلى ذلك في حاشية التحقيق.

ثالثاً: يمنع التصرّف بالتصحيح والتقويم في متن النسخة مهما كان الخطأ، أيّاً كان نوعها، أي سواء أكانت عالية أم عادية، ويرى هذا الفريق أن حاشية التحقيق هي المكان المناسب للتغيير والتعديل والتصويب، وذلك حفاظاً على الشخصية التاريخية للنسخة.

وقد التزم علماء السلف الدقّة والحيطة في جانب التصحيح والتصويب، واعتنوا بذلك

عناية فائقة، لا سيّما علماء الحديث وأصوله، وأمّا منهجهم فيلخّصه القاضـــي عياض، فيقول: "الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيّرونها من كتبهم حتى أطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرّت الرواية في الكتب عليها بخــلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرهما حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبّهون على خطئها عند السماع والقراءة في حواشـي الكتب، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم"(١).

ويميل ابن الصلاح إلى هذا الرأي في إصلاح الخطأ في الحديث إذ يرى: "أن الصـــواب تقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التعقيب عليه، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإنّ ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة"(٢).

أمّا رأي المحققين في العصر الحاضر، فيمكن إجماله من خـــلال التعـرّف إلـى آراء بعضهم.

لا يمانع المستشرق برجستراسر من إجراء التصحيح والتصويب في المتن على أن يتـمّ على اجتهاد ومقدرة من المحقق على تحديد الخطأ، وتصويبه تصويباً ينطلق من أساس صحيـح، وألا ينتقل التصويب من المتن إلى حاشية التحقيق، ونلاحظ أنّه لم يول أهميّة إلى نوع النســخة، ويبدو ذلك من خلال قوله: "إذا حكمنا أن النصّ الموجود في النسخ غير صحيح، اجتـــهدنا فـي تصحيحه، فإن حصلنا على اقتراح يرضينا من جميع الجهات، وضعناه في المتن نفسه، وذكرنـا ذلك في الهامش ما يقرأ في أصل النسخة، وإذا لم نحصل على اقتراح نعتقد بصحّته لا نذكـره إلا في الهامش"(٣).

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص(١٨٥-١٨٦).

(٢) ينظر علوم الحديث ص١٩٦، ينظر ص١٧٤ حيث فصل ابن الصلاح القول في رأي العلماء في إصلاح الخطأ الذي يقع في متن الحديث.

(٣) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر، ص(١٠٨-١٠٩).

أمّا عبد السلام هارون فيرى: "أن التحقيق نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا منْ وهب خلّتيـن شديدتين وهما الأمانة والصبر، ولذا يرى أن المحقق إذا فطن إلى شيء من الخطأ نبه عليه فـي الحاشية... ويبيّن وجه الصواب فيه، وبذلك يحقق الأمانة ويؤدي واجب العلم"(١).

أمّا صلاح الدين المنجد فنراه يتردد بين موقفين، فمرّة نراه لا يجيز التصرّف في متـن النصّ الذي بخط المؤلف تصحيحاً وزيادةً ونقصاً، وإنّما يتمّ ذلك في الهامش، ومرّة نراه مع مـن يجيز التصرّف في المتن مع الإشارة إلى ذلك التصرّف في الهامش: "وقد يسبق المؤلف قلمـه أو تخونه ذاكرته فيخطئ في لفظ أو رسم فيستطيع المحقق أن يصحح في الحاشية، ويثبـت النـص كما ورد لأنّ النص الذي يكتبه المصنّف بخطّه دليل على ثقافته واطّلاعه، وشخصيّته العلمية، أو يستطيع إثبات الصحيح في النص والإشارة إلى الخطأ في الحاشية"(٢).

وقد ذهب إلى شيء مما ذهب إليه صلاح الدين المنجد، عبد المجيد دياب الذي تردد بيـن موقفين(٣)، ثم استقرّ على ما ذهب إليه برجستراسر فيما أشرت إليه سابقاً.

قلنا إن التحقيق هو إقامة النص بأمانة وصدق كما أورده صاحبه حرفـاً حرفـاً وكلمـة كلمة، وجملة جملة، وتأديته على الوجه الذي تركه عليه مؤلفه، وهي الغاية التي ليـس وراءهـا غاية.

وتقويم الكتاب يعني إبرازه كما وضعه مؤلفه وذلك بإصلاح ما طرأ عليه مـن تغييـر وتبديل، وتعديل ما لحقه من درء وعوج، والفساد الذي يطرأ على النص حتى يصبح بحاجة إلـى إصلاح وينشأ عادة إمّا من سهو المؤلف، أو من غفلة الناسخ أو جهله، أو تعمّده لغاية ما.

ويكاد معظم المحققين يجمعون على أن أخطر ما يقع في النص من أخطاء تنحصر فـي ثلاث قضايا تتمثّل في التصحيف والتحريف والخطأ.

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٤٧).

(٢) قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، ص(١٦).

(٣) ينظر تحقيق التراث العربي منهجه وتطوّره، عبد المجيد دياب، ص(٢٦٢،٢٤٨،٢٣٧).

وقضيّتا التصحيف والتحريف من أهمّ القضايا التي يثيرها فن (تحقيق النصوص) لأنّـــها ترتبط كل الارتباط بالنص بكلّ حذافيره، و (التصحيف والتحريف) هما أكبر آفة منيت بها الآثار العلمية، فلا يكاد كتاب منها يسلم من ذلك"[1].

وسأعرض لهاتين القضيّتين بشيء من التفصيل:

أ- التصحيف:

التصحيف في اللغة من مادة (صحف) وأحد مشتقّاته من (الصحيفة) وتعني "كل ما يكتب فيها وجمعها على القياس (صحائف) وعلى السماع (صُحُفٌ) و (صُحْفٌ)"[2].

وفي التنزيل الكريم: ﴿إنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَى ، صُحُفِ إبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾[3].

ومعنى التصحيف لغة: الخطأ في الصحيفة، ويريد اللغويون مـــن قولـــهم الخطـــأ فـــي الصحيفة: الخطأ في قراءتها، ومن هنا سمّي من يخطئ في قراءة الصحيفة (صَحَفِياً) بفتح أولـــه وثانيه[4].

وفي المعجم الوسيط: "صَحّف الكلمة: كتبها أو قرأها على غير صحتـــها لاشـــتباه فـــي الحروف"[5].

وقد استقرّ الرأي عند جمهور العلماء في العصر الحاضر على أنّ التصحيف هو: "تغيير نقط الحروف المتماثلة في الشكل، كالباء والتاء والثاء، والنون والياء، والجيم والخـــاء والحـــاء، والدال والذال، والراء والزاي، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء، والعين والغيـن،

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٦٤).

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة (صحف).

(٣) سورة الأعلى، الآيتان (١٨،١٩).

(٤) ينظر القاموس المحيط، مادة (صحف).

(٥) المعجم الوسيط، مادة (صحف).

والفاء والقاف"[1].

وهو "تغيير في نقط الحروف أو حركتها، مع بقاء صورة الخطّ، كالذي نراه في كلمات مثل نَمَتْ ونِمْتُ، ولَعَلَّهُ ولِعِلَّةٍ، والعَذْلُ والعَدْلُ، والعَيْبُ والعتْبُ، وعَبّاس وعيّاش، وحَمزة وجمرة، والثّوري والتّوزي"[2].

ومن التصحيف القديم الوارد في التراث ما عرف بتصحيف النقطة: "روي عن الخليفة سليمان بن عبد الملك -وكان غيوراً على الحُرم- فقيل له: إنّ المخنّثين قد أفسدوا النساء بالمدينة، فكتب إلى قاضي المدينة وواليها أبي بكر بن حزم: (أن أحْص من قِبلك من المخنّثين) فصحّف كاتبه: (أن اخص) بالخاء المعجمة مكان الحاء المهملة، فدعاهم فخصاهم، قال ابن جُعدُبة راوي الخبر: فقلت لكاتب ابن حزم: زعموا أنّه كتب إليه: أن أحصهم، فقال: يا ابن أخي، عليها -والله- نقطة، إن شئت أريتكها، وقال الأصمعي: عليها نقطةٌ مثل سهيل"[3].

وقد أورد عبد السلام هارون نقلاً عن العسكري ما نصّه: "فأمّا معنى قولهم الصحفي والتصحيف، فقد قال الخليل: إنّ الصحفي الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف، وقال غيره: أصل هذا أنّ قوماً كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عنده: قد صحّفوا، أي رددوه عن الصحف، وهم مصحّفون، والمصدر التصحيف"[4].

ومنه: "أنّ الماء يؤنه أنّا: صبه، وفي كلام للقمان بن عاد: أُنّ ماءً واغلُه، أي صُبَّ ماءً واغله، وكان ابن الكلبي يقول: أزّ ماء، ويزعم أنّ أُنَّ تصحيف"[5].

---

(1) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، ص١٢٤.

(2) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، عبد الله عسيلان، ص(٢٥٨).

(3) السابق ص(٢٥٨) نقلاً عن تصحيفات المحدثين (٧٢/١).

(4) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٦٤).

(5) جمهرة اللغة، ابن دريد، ٢٢/١.

وقد علق عبد الله عسيلان على قضيتي التصحيف والتحريف قائلاً: "وقد يتسامح في بعض جوانب التحقيق الأخرى، مع أهميّتها، كتوثيق النقول، وتخريج الشواهد، وصنع الفهارس الفنيّة، ولكن أن يترك اللفظ مصحّفاً أو مزالاً من جهته، فهذا ممّا لا يتسامح فيه، ولا يعفى عنه"[1].

ب- التحريف:

التحريف في المعاجم[2] مأخوذ من الفعل حرّف بمعنى غيّر، وحرّف وعدّل، وتحريف الكلم عن مواضعه، أي تغييره، والتحريف في القرآن الكريم والكلمة تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها، قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[3].

وهو أيضاً كلّ ما يطرأ على شكل الحروف المتشابهة في الرسم من تغيير مع بقاء صورة الخطّ في السياق، وذكر ذلك ابن حجر في ((شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)) عند تفريقه بين التصحيف والتحريف "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخطّ في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرّف"[4].

وعرّفه رمضان عبد التواب بقوله: "تغيير في شكل الحروف المتشابهة في الرسم، كالدال والراء، الدال واللام، والنون والزاي، والميم والقاف، وما إلى ذلك"[5].

وهو "العدول بالشيء عن جهته، قال تعالى: ﴿مِنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ

---

(١) تحقيق المخطوطات، عبد الله عسيلان، ص(٢٥٧).

(٢) لسان العرب، والمعجم الوسيط مادة (حرف).

(٣) سورة النساء، الآية (٤٦).

(٤) شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،لابن حجر العسقلاني، القاهرة، دار الطباعة المحمّدية، بالأزهر، ص(٣٢).

(٥) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، ص(١٢٤).

مَوَاضِعِهِ﴾[1]، وقال: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[2].[3]

فكل تغيير يطرأ على شكل الحروف يعدّ تحريفاً، وقد يكون بالنقص أو بالزيادة، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بحمله على غير المراد منه.

يقول العسكري في قول ابن أحمر الذي روي على هذا الوجه: [الوافر]

فلا تُصلٌ بمطروق إذا ما ... سرى بالقوم أصبح مستكينا

إنّما هو (إذا سرى في الحيّ) ثم يقول: (وهذا من التحريف لا من التصحيف)، ومنه ما يقع بالحرف فيقول أبو هلال العسكري: "سرى بالحيّ وسرى في الحي، وهنا بالحرف الواحد، وهذا من التحريف لا من التصحيف"[4].

وقد استخدمت الكلمتان: التصحيف والتحريف بمعنى واحد عند جمهرة القدماء من علماء العربية، إذ تستعملان بمعنى التغيير في الحروف أو الحركات، ويكاد يتّفق علماؤنا المعاصرون[5] على أنّ أول من فرّق بين الكلمتين هو أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري المتوفّى سنة (٣٨٢هـ) الذي ألّف كتاباً بعنوان: ((شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف))[6] وأطلق كلمة (التصحيف) على ما أصابه التغيير بالنقط من الكلمات، مثل: قارح وخارج، والربيد والرثيد، ويتيم ويئيم، وجانبها وجابتها.

---

(١) سورة النساء، الآية (٤٦).

(٢) سورة البقرة، الآية (٧٥).

(٣) تحقيق المخطوطات، عبد الله عسيلان، ص(٢٥٩).

(٤) التصحيف والتحريف، أبو هلال العسكري، ص(٧٧).

(٥) من هؤلاء عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص(٢٤)، والدكتور عبد الهادي الفضلي، تحقيق التراث، ص(١٥٥)، والدكتور محمود الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ص(٢٩٠).

(٦) حققه ونشره عبد العزيز أحمد بالقاهرة، ١٩٦٣م.

وقد ميّز ابن حجر العسقلاني المتوفّى سنة (٨٥٢هـ) تميـيزاً صريحاً وواضحاً بين الكلمتين فيقول: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخطّ في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة للنقط فالمصحّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرّف"(١).

والتصحيف والتحريف قضيّتان خطيرتان انتابتا تراثنا العربي، ولذلك تنبّه لها علماؤنا من قديم، فيقول الزمخشري: "التصحيف قُفْلٌ ضلّ مفتاحه"(٢).

وقد ابتكروا طرقاً لصون الكلام منه، ويأتي التقييد والضبط والإعجام في مقدّمة هذه الطرق، يقول الإمام الأوزاعي: "نورُ الكتاب إعجامه"(٣).

وهما قضيّتان قديمتان وقع فيهما جماعة من العلماء الأجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل –رحمه الله–: "ومن يعرى من الخطأ والتصحيف"(٤).

---

(١) شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، ص(٢٢).

(٢) ربيع الأبرار ٦٣٤/١ (باب الجهل والنقص والخطأ والتصحيف والتحريف واللحن).

(٣) ينظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، ص(١٤-١٦).

(٤) المزهر، للسيوطي، ٣٥٣/٢.

أسباب حدوث التصحيف والتحريف:

تعدّدت الأسباب التي نسب إليها المحققون حدوث هاتين الظاهرتين، وقد لاحظ العلماء أن هذه الأسباب قد تكون تعمّدية أو اتّفاقية، وقد تحدّث عن ذلك المستشرق الألماني برجستراسر حيث قال: "ومعنى هذا التقسيم واضح، فإنّ الناسخ ربّما يسهو ويغفل، فيكتب غير ما هو موجود، وربّما يتقدّم إلى الإيضاح، وإلى ما يظنّه إصلاحاً، فيكتب لهذا غير ما هو موجود في الأصل، وربّما اشترك جنسان من هذا الخطأ في موضع واحد، وذلك إذا كان الناسخ الأول قد سها، فصار النصّ غير مفهوم، وجاء ناسخ ثان واجتهد في إصلاح الخطأ، فإن وُفّق فلا ضرر، وإن لم يوفّق كان ما كتبه أبعد عن الأصل كثيراً"[1].

ولعلّ النقل من خطوط لم يتمرّس بها الناس سبب من أسباب الوقوع في التصحيف والتحريف، وذلك كأن يُكتب الكتاب بخطّ كوفيّ ثم ينسخ بالخط النسخي ثم بالمغربي ثم أعيد بالنسخي أو الكوفيّ ثم بالفارسي أو بالرقعة، فإنّ الوقوع في الخطأ أمر لا مفرّ منه.

وقد يحدث التصحيف والتحريف من خطأ في السماع لا عن خطأ في القراءة، فقد جاء في كتاب «الأضداد» لأبي الطيّب اللغويّ المتوفى سنة ٣٥١هـ قوله: "يقال بردت الماء، من البرد، أي جعلته بارداً، وبرّدته: سخنته، قال وأنشدنا بعضهم: [الرمل]

شكت البرد في المياه فقلنا برّديه توافقيه سخينا

قال قطرب: معنى برّديه في هذا البيت: سخّنيه، وقال أبو حاتم: هذا خطأ، إنّما هو: بل رديه، من الورود، ولكنّه أدغم اللام في الراء، كما يقال: كلا بل ران على قلوبهم، قال أبو الطيّب، وهذا صحيح، وبه يستقيم معنى البيت"[2].

وقد تحدّث عبد الله عسيلان[3] بشيء من التفصيل عن أسباب حدوث هاتين الظاهرتين

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر، ص(٧٥).

(٢) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، ص(١٢٨).

(٣) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، عبد الله عسيلان، ص(٢٦٢-٢٧٩).

ويمكن تلخيص ما جاء به فيما يلي:

١- تشابه رسم الحروف وتساويها عدداً مع إهمال النقط، ومنه ما رواه الحاكم والسيوطي أن بعضهم صحّف حديث: [زر غبّاً تزدد حباً] فقال: (زرعنا تردّد حنّا).

ثمّ فسّره بأنّ قوماً كانوا لا يؤدّون زكاة زرعهم، فصارت كلّها حنّاء.

٢- اختلاف الخط العربي بين مشرقي ومغربي، ممن المعلوم أنّ للخطّ المغربي طريقةً في الكتابة تختلف عن الخط المشرقي اختلافاً بيّناً.

٣- عدم المعرفة بلغات القبائل، ومنها قول قتيلة بنت مخرمة العنبريّة التميمية "... تحسب عنّي نائمة" وتريد تحسب أنّي نائمة، على لغة تميم، في إبدالهم العين من الهمزة وهي العنعنة.

٤- قرب الحروف وبعدها في الكلمة الواحدة أو الكلمتين، فتهجم العين على الكلمتين، فتقرأها كلمة واحدة، أو تلتقط جزءاً من الكلمة الواحدة وتقرأه مستقلاً، ومنه ما روي عن أحمد بن موسى بن إسحاق الأنصاري أنه قال: "حدّثني فلان عن هندان المعتوه، يريد: عن هِنْد، أنّ المغيرة" ومن ذلك ما نسبه صاحب القاموس إلى الفرّاء، قال: "والجَرُّ أصل الجبل، والصواب الجرّ أصل كعلابط الجبل".

٥- خداع السمع، وهو ما ينتج عن طريق الإملاء، ومنه ما رُوي أنّ علي بن الحسن الأحمر، قال: يقال حمراءة، وبيضاءة، فقال له الكسائي: ما سمعت هذا: فقال الأحمر، بلى والله، سمعت أعرابياً يُنشد، يقال: مزيد: [رجز]

كأنّ في ريقته لمّا ابتسم بلقاءةً في الخيل عن طفل مُتِمْ

يعني السّحاب، فقال له الكسائي، ويحك، إنّما هو:

بلقاءَ تنفي الخيل عن طفل مُتِمْ

تنفي: أي تطرد[1].

٦- خفاء معنى الكلمة عند الناسخ، أو القارئ، فيعدل بها إلى كلمة مأنوسة، تؤدي المعنى على وجه يتمشّى مع السياق.

ومن ذلك ما جاء في الخصائص في (باب في المستحيل، وصحّة قياس الفروع على فساد الفصول)، قال ابن جنّي: "والمسائل من هذا النّجر تمتدُّ وتنقاد"[2].

والنّجر: الأصل، والنّجر: شكل الإنسان وهيئته، وجاء في نسخة أخرى من الخصائص: (على هذا النحو).

٧- الجهل بغريب كلام العرب، ومنه بيت فروة بن مُسَيْك المراديّ: [وافر]

وما إن ظنّنا جُبْنٌ ولكن ... منايانا ودولةُ آخرينا

(وظنّنا) خطأ، والصواب (طِبّنا) والطِّبُّ: الشأن والعادة، وأمثلة هذا النوع من التصحيف كثيرة في التراث العربي.

٨- الجهل بمصطلحات العلوم، ومنه ما جاء في بعض ما كتب عن المعتزلة (التجويز) بالزاي، والصواب (التجوير) بالراء، ومن مبادئهم التعديل والتجوير، وعدل وجار.

٩- الجهل بأسماء الأماكن ومنه قول ابن أحمر: [كامل]

"لو كنت بالطبّين أو بالآلة ... أو برَبْعيص مع الجنان الأسود

وقوله: (أو بالآلة) علّق المحقق عليه (الآلة: اسم موضع لم أجد لها ذكراً إلا هنا)، قلت: وهذا تصحيف، والصواب: (أو بألالة) وألالة، بوزن حُثالة: موضعٌ بالشام، ذكره ياقوت الحموي في معجم البلدان ٣٢١/١، وأنشد البيت"[3].

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أبو أحمد الحسن العسكري، ص(١٧٦)، والبلق: سواد وبياض، يقال فرس أبلق، وفرس بلقاء.

(٢) الخصائص، ابن جنّي، ص .

(٣) تحقيق المخطوطات، عبد الله عسيلان، ص(٢٧٤).

١٠- الإلف، وهو باب واسع، يدخل فيه الوهم، وإلى كثير مما يقرأ الناس ويكتبون، ومنه ما روي أنّ عثمان بن أبي شيبة قرأ أوّل سورة الفيل هكذا: (ألم [ألف لام ميم] تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل)[1]، وكان ذلك منه لما ألفه من هذا الافتتاح في أول سورة (البقرة) و (آل عمران) ونحوها، قال الحافظ الذهبيّ بعد أن حكى هذا التصحيف: (قلت: لعلّه سبق لسانه، وإلا فقطعاً كان يحفظ سورة الفيل).

وأكثر ما يظهر هذا النوع من التصحيف في الأعلام والأنساب ومنه (جرت العادة أن يقرأ الناس كلّ اسم مكوّن من العين والباء والياء والدال والتاء، عُبيدة بالتصغير، وعلى ذلك يقولون عُبيدة السلماني، والصواب عَبيدة، بفتح العين وكسر الباء وسكون الياء، وهو عَبيدة بن عمرو السلماني الفقيه الكوفي، كان من الأعلام، توفي سنة ٧٢هـ)[2].

<u>وقد ألّف في التصحيف عدد كبير من العلماء، منهم:</u>

١. أبو محمد عبد الله بن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦هـ)، تصحيف العلماء، ذكر ذلك في الفهرس ١٢١ وقال عنه إنّه باب واحد.

٢. أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (المتوفى سنة ٣٣٥هـ) ما صحف فيه الكوفيون، ذكره الصفدي في مقدّمة كتابه «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف».

٣. حمزة بن الحسن الأصفهاني (توفي سنة ٣٦٠هـ) كتاب التنبيه على حدوث التصحيف، ذكر في الفهرست (٢٠٥) وهدية العارفين ٣٣٦/١.

٤. علي بن حمزة البصري (توفي سنة ٣٧٥هـ) كتاب «التنبيهات على أغاليط الرواة»: ذكر في معجم الأدباء ٢٠٩/١٣، وبغية الوعاة ١٦٥/٢.

٥. الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (٢٩٣-٣٨٢هـ) هو كتاب «التصحيف»، ذكر في بغية الوعاة ٥٠٦/١، ووفيات الأعيان ٨٣/٢، وسمّي شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف،

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، ص(١٢).

(٢) تحقيق المخطوطات، عبد الله بن عسيلان، ص (٢٧٦).

ذلك في إنباه الرواة ٢/٣٤٣.

٦. أبو الحسن بن عمر الدارقطني (توفي ٣٨٥هـ) كتاب «التصحيف»، ذكره ابن الصلاح، والنووي، وابن حجر والسيوطي.

٧. أبو نصر إسحاق بن أحمد بن شبيب بن نصر الصفّار (ت بعد سنة ٤٣٨هـ) كتاب «الردّ على حمزة في حدوث التصحيف»، ذكر ذلك في معجم الأدباء ٦/٩٦، وبغية الوعاة ١/٤٣٨، وهدية العارفين ١/٢٠٠.

٨. أبو الفتح عثمان بن عيسى بن منصور التاج البلطيّ (ت سنة ٥٩٩هـ) كتاب «التصحيف والتحريف»، ذكر ذلك معجم الأدباء ١٢/١٤٧، وكشف الظنون ١/٤١١ وهدية العارفين ١/٧٠٣.

٩. علي بن الحسن بن عنتر المعروف بشميم الحلي (ت٦٠١هـ) كتاب "متنزّه القلوب في التصحيف" ذكر ذلك في معجم الأدباء ١٣/٧٢، وهدية العارفين ١/٣٠٣.

١٠. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) كتاب «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف في اللغة» ذكر ذلك في هدية العارفين ١/٣٥١.

١١. جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) كتاب «التطريف في التصحيف» ذكر ذلك في كشف الظنون ١/٤١٥.

<u>أما تصحيفات الأعلام وتصويبها فقد أُلّفت فيها كتب أخرى منها:</u>

١- مختلف القبائل ومؤتلفها، محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ).

٢- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم، الآمدي الحسن بن بشير ت٣٧٠هـ.

٣- المؤتلف والمختلف، الدارقطني علي بن عمر ت٣٨٥هـ.

٤- الإيناس في علم الأنساب، الوزير المغربي الحسين بن علي ت٤١٨هـ.

٥- المتّفق والمفترق، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي ت٤٦٣هـ.

٦- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، ابن ماكولا علي بن هبة الله ت٤٧٥هـ.

٧- الأنساب المتّفقة في الخطّ المتماثلة في النقط والضبط، ابن القيسراني محمد بن طاهر ٥٠٧هـ.

٨- تكملة الإكمال (لابن ماكولا) ابن نقطة الحنبلي محمد بن عبد الغني ت٦٢٩هـ.

٩- المشتبه بالرجال: أسماؤهم، وأنسابهم، الذهبي محمد بن أحمد، ت٧٤٨هـ.

١٠- ضبط الأعلام، تيمور أحمد، ت١٣٤٨هـ.

١١- إعجام الأعلام، مصطفى محمود، ت١٣٦٠هـ.

<u>ومن المؤلفين الذين أفردوا فصولاً في التصحيف والتحريف في ثنايا مؤلفاتهم التي تبحث في قضايا مختلفة ما يلي:</u>

١. أبو الفتح عثمان بن جنّي ت٣٩٢هـ في بابين هما (باب في أغلاط الرواة) و (باب في سقطات العلماء)، ٣/٢٧٣-٣٠٩.

٢. أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٦٣هـ) في كتابه «العمدة في صناعة الشعر ونقده»، (٢/١٩١-١٩٦) باب بعنوان (باب في أغاليط الشعراء والرواة).

٣. الراغب الأصفهاني (ت سنة ٥٠٢هـ) في كتابه «محاضرات الأدباء» (١/٦٣-٦٧) عقد باباً بعنوان (ومما جاء في التصحيفات).

٤. أبو الفرج بن الجوزي (ت سنة ٥٩٧هـ) الذي عقد في كتابه «الحمقى والمغفّلين (٤٦-٥٧) باباً بعنوان: (المغفّلين من القرّاء والمصحّفين وحمقى رواة الحديث).

٥. جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) عقد في كتابه «المزهر» باباً بعنوان (معرفة التصحيف والتحريف) (٢/٣٥٥-٣٩٤)، وباباً آخر بعنوان (معرفة أغلاط العرب) (٢/٤٩٤-٥٠٥).

٦. عبد السلام هارون الذي عقد في كتابه: «تحقيق النصوص ونشرها» فصلاً بعنوان: (التصحيف والتحريف) (٦٥-٧١).

٧. نوري القيسي، وسامي العاني، اللذان عقدا في كتابهما: «منهج تحقيق النصوص ونشرها» فصلاً بعنوان (التصحيف والتحريف) (١٠٣-١١٥).

٨. عبد المجيد دياب، الذي عقد فصلاً في كتابه: «تحقيق التراث العربي.. منهجه وتطوّره» بعنوان: (التصحيف والتحريف) (١٦٧-١٧٩).

٩. محمود الطناحي، الذي ضمّن كتابه «مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي» محاضرة عن التصحيف والتحريف (٢٨٥-٣١٦) ثم ألقاها في قاعة المحاضرات الكبرى بجامعة أم القرى بمكة المكرّمة، في الموسم الثقافي لعام ١٩٨٣-١٩٨٤م.

١٠. المستشرق الألماني برجستراسر، في كتابه «أصول نقد النصوص ونشر الكتب» عقد فصلاً بعنوان (التحريف) ص٨١.

١١. مصطفى حسين في كتابه «رواية الشعر العربي من بداية القرن الرابع الهجري حتى نهاية السابع الهجري» في الفصل الثامن وعنوانه (التصحيف والتحريف).

١٢. عبد الهادي الفضلي، في كتابه «تحقيق التراث» في فصلين عنوانهما (التصحيف ص٥٤) و (التحريف ص١٦٣).

١٣. عبد العزيز عبد الله محمد في كتابه «سلامة اللغة العربية، المراحل التي مرّت بها» في فصل بعنوان: (التصحيف، خطره وعلاجه) الفصل الثاني ص٤٩.

١٤. رمضان عبد التواب، في كتابه «مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين» فصلاً بعنوان ثانياً: إصلاح التصحيف والتحريف ص١٢٤.

١٥. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان في كتابه «تحقيق المخطوطات، بين الواقع والنهج الأمثل» في ملاحق كتابه، عقد فصلاً في الملحق الأول بعنوان (التصحيف والتحريف) ص٢٥٧.

١٦. ندا الحسيني ندا في أطروحة الدكتوراه التي تحمل عنواناً: (عبد السلام محمد هارون، محققاً ودارساً نحوياً) عقد فصلاً بعنوان (التصحيف والتحريف ص٢٤٠).

بعض أمثلة التصحيف والتحريف:

وسأورد فيما يلي بعض أمثلة التصحيف التي توضح أهمية الانتباه إلى مثل هذه الأخطاء، والتي تهاجم تراثنا المخطوط، ومنها:

الآية الكريمة:(١) ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(٢).

قرئت كلمة (حزناً) تصحيفاً (حرباً).

الآية: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾(٣)، قرئت (إياه) (أباه).

الآية: ﴿بَلْ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾(٤)، قرئت (عزّة) (عدة)، وفي المزهر ٣٥٤/٢ في الحديث [تسمعون حرش طير الجنّة] بالشين، فقلت: جرس بالسين.

وفي لحن العوام للزبيدي ٨/٨: (جنبني) تصحيف (حدثني).

وفي لحن العوام للزبيدي ١١/٩: (مصون عن البعير) تصحيف (مصون عن التغيير).

وفي قواعد الشعر لثعلب ٦٢/٥ في مخطوطة: (محاورة الأضداد) تصحيف (مجاورة الأضداد).

وفي الأمثال لمؤرج السدوسي ٣٩/٢: (الثعلبي) تصحيف (التغلبي)، وفي البلقة لابن الأنباري ٧٨/١٠: (القلب نقرة في الجبل) تصحيف (القلت نقرة في الجبل).

---

(١) الآيات الثلاثة واردة في كتاب مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب، ص (١٤١).

(٢) سورة القصص، الآية (٨).

(٣) سورة التوبة، الآية (١١٤).

(٤) سورة ص، الآية (٢).

وفي زينة الفضلاء ٥/٧٥: (إنّما يأكل البزر) تصحيف (إنما يأكل النزر).

ومن الألفاظ التي يكثر فيها التصحيف ما يلي:

إخراج – إحراج	أبواب – أثواب
إقبال – إقبال	أميال – أمثال
احتيال – اختيال	احتراز – اجترار
إبراق – إيراق	استقضيت – استغضبت
وقعة البسر – وقعة البشر	التمور والبيور – النمور والببور
ثمر صبجاني – تمر صيحاني	العيافة والجزو – العيافة والحزر
الحياة والعبث – الحياة والغيث	ذاتية من بطن – دانية من بطن
رجبية الشوف – رحيبة الشدق	الكلب الزيتي – الكلب الزئني
بشر – نشر	تاب – ثاب – ناب
تقريع – تفريع – تفريغ – تقريح	ثوم – بوم – نوم – يوم
ثمام – تمام	بنية – ثنية
بث – نث	اجتياز – امتياز – اختبار – اختيار
باني – ثاني	أخبار – أخيار – أحبار
ثبت – نبت	تثني – تبني
جدث – حدث	جد – حد – خد
جرس – جرش – حرس – فرس – خرس	جرف – حرف
جزر – خزر – حرز	جديد – حديد –
جال – حال – خال	جرير – حرير – خرير – حريز
جبر – حبر – خبر – حيز – خير	جائر – حائر – خائر – حائز – جائز

وغيرها كثير

ومن الألفاظ التي يقع فيها التحريف ما يلي:-

استحقاق – استخفاء
التعديد – التعريد

تنبيه – شبيه
ثوب – ثوى

الجاري – الحباري
النياق – السياق

خردل – قرزل
خلق الحرص – حاق الحرص

ضاع – ضاء
ضيف – طيف

صال – جال
راعي – داعي

منابر – مقابر
حريق – غريق

سام – صام
هاروت – ماروت

هاد – هار
قريب – غريب

خذ – بد
يمامة – حمامة

قصم – عصم
طار – صار

خرج – فرح
طالوت – جالوت

سروراً – شروراً
لم يتحرك – لم يتحول

صب – حب
طيب – طير

طريح – ضريح
صغير – صفير

قيس – ميس
حيف – صيف

صديد – حديد – سديد
دانية – رانية

أفراج – أخراج
اكتحال – اكتمال

مقارفة – مقارنة
قتال – قتاد

وجوم – رجوم
وعد – رعد

وعد – وعسر
من – عن

في – من
احتراز – اجترار

استقضيت – استغضبت
ثمر صبجاني – تمر صيحاني

الحياة والعبث – الحيا والغيث

ومن أندر تعليل للتصحيف ما جاء في شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري عند الكلام عن بيت الأعشى: [مجزوء الكامل]

قالت قتيلة ما له قد جلّلت شيباً شواته

"قال: أنشده أبو الخطاب الاخفش (شواته)، فقال له أبو عمرو بن العلاء: صحّفت، وذلك أن الراء كبرت فظننتها واواً، إنّما هي (سراته)، وسراة كلّ شيء: أعلاه، فقال أبو الخطاب: كذا سمعته. قال أبو عبيدة: فلم نزل دهراً نظنّ أن أبا الخطاب صحّف، حتى قدم أعرابيّ محرم فقال: (اقشعرّت شواتي) يريد جلدة رأسه، فعلمنا أن أبا عمرو وأبا الخطّاب أصابا جميعاً"[1].

ج- الخطأ:

ونقصد به التغيير في الكلمة أو الجملة الذي يأتي مخالفاً لقواعد الإملاء أو لقواعد الصرف أو لقواعد النحو أو للضوابط المعجمية.

تصحيح الخطأ:

هناك طريقتان لتصحيح الأخطاء وتصويبها:

١. أن تبقى الكلمة كما هي في متن الكتاب من تصحيف أو تحريف أو خطأ مخالف لقواعد وضوابط اللغة المختلفة وترقم ويثبت الصواب في الهامش.

٢. أن تصحح الكلمة في المتن، ثم الإشارة إلى الكلمة الخطأ في الهامش وتكتب على هيئتها من تصحيف أو تحريف أو خطأ.

فكيف يصل المحقق إلى الخطأ؟

قلنا إن المقابلة جزء مهمّ من العملية التحقيقية، فهي تعين المحقق على اكتشاف الخطأ، فيستخرج الصواب من نصوصها، فيختار المحقق ما يراه مقيماً للنص من بينها مع الإشارة إلى

(١) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، عبد الله عسيلان، ص(٢٨٤-٢٨٥).

اختلاف النسخ في الهامش، وعليه أن يذكر جميع الروايات.

وعلى المحقق الاستعانة بالمراجع المختلفة والمعينات على تقويم النص(١)، ومن الأفضل الإشارة إلى نوعية التغيير الحادث للكلمة تصحيفاً أو تحريفاً أو خطأً في الهامش.

والطريقة المثلى(٢) على ما أرجّح لتحقيق الأخطاء هي ذكر الخطأ في النصّ كما هو ثم الإشارة إلى ذلك الخطأ في الهامش، وتصويبه وتعليله، إلا أنّ بعض المؤلفين قد أجازوا أن يتصرّف قرّاؤهم العلماء في كتبهم بالإصلاح والتصحيح، وقد أورد ذلك عبد السلام هارون نقلاً عن عيون الأثر لابن سيد الناس (٤٣١/٢) ما نصّه: "قد انتهى بنا الغرض فيما أوردناه إلى ما أردناه، ولم نسلك بعون الله فيه غير الاقتصاد الذي قصدناه، فمن عثر فيه على وهم أو تحريف أو خطأ أو تصحيف، فليصلح ما عثر عليه من ذلك، وليسلك سبيل العلماء في قبول العذر هنالك، ومن مرّ بخبر لم أذكره، أو ذكرت بعضه، فليضعه بحسب موضعه من التبويب، أو نسقه في الترتيب"(٣).

(١) تم ذكر المعينات والمساعدات للمحقق في المتن.

(٢) ينظر تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٦٤-١٦٥)، وتحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، (٧٢،٤٨).

(٣) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٤٨).

الزيادة والحذف:

ويقصد بالزيادة والحذف (النقص) وجود حرف أو كلمة أو جملة في نسخة ما وعدم وجودها في أخرى.

فما هو موقف المحققين من هذه الزيادة وهذا النقص؟

يكاد معظم المحقّقين[1] يجمعون على أنّه لا يجوز التصرّف في المتن زيادةً أو نقصاً إلا بشرط واحد، وهو أن يكون ذلك أمراً ضرورياً لا مفرّ منه، ولكن وكما يقول رمضان عبد التواب: "لا بدّ من وضع الزيادة بين قوسين معقوفين [ ] والتنبيه على مكان استجلابها في الهامش"[2].

وذكر عبد السلام هارون: "أنّه يلمح في مذاهب الأقدمين اتّجاهاً يرمي إلى أن يلحق بالكتاب ما هو ضروري متعيّن لإقامة النص، وفي نوع خطير من النصوص، وهو نصوص الحديث: قال ابن كثير: (وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب) فقد يكون في السند نحو (عبد الله مسعود) فلا ريب أنّ ذلك يكون سهواً من المؤلف، فإثبات (بن) لا ضير فيه، ولا إخلال بالأمانة، وقد يكون في نصّ المتن نحو (بني الإسلام خمس) فلا جرم أنّ صوابه (على خمس)، فإلحاق (على) ليس فيه عدوان على الكتاب ولا على صاحبه، وكذا إذا كان المتن (بني الإسلام على على خمس) كان المحقق في حِلٍّ أن يحذف الحرف الزائد، على أن ينبّه على المحذوف، والأولى في حالة الزيادة أن تميَّز بوضعها بين جزأي العلامة الطباعية الحديثة [ ]، أو أن ينبّه في الحواشي على أنّها مما أخلّ به أصلُ الكتاب"[3].

---

(1) منهم، رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث، ص(١٤٩)، وعبد الله عسيلان، تحقيق المخطوطات، (١٧٥)، وعبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص(٧٦).

(2) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التوّاب، ص(١٤٩).

(3) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٧٦-٧٧).

والزيادة قد تكون كلمات أو عبارات، يقحمها المحقق على النّص بغية الإيضاح، أو إزالة الإشكال، أو بسبب توهّم نقص حسبما يظهر للمحقق.

والحذف يكون بحذف كلمة أو عبارة أو سطور أو أكثر، وقد يكون سبب الحذف اختلافاً مذهبيّاً أو سياسياً أو هوى في النفس، وقد يكون سهواً، وقد يكون بسبب خداع البصر، وذلك بالانتقال من كلمة إلى أخرى تماثلها، وتكون الكلمتان في سطرين مختلفين مما يؤدي إلى وجود سقط في النسخ، يقول عبد الله عسيلان: "وقد يعمد البعض إلى أن يحذف شيئاً من المخطوط لوجود ملحوظات حوله، أو لهوى في نفسه، أو لا يتّفق مع مذهبه وتوجّهه"[1].

وتصويب مثل هذا النقص بالزيادة أو بالحذف ببقاء المتن كما هو والتعليق في الحاشية بما يريد المحقق تنبيهاً وتقويماً ونقداً.

ومن أخطاء الزيادة أيضاً وضع عناوين جديدة لبعض الفقرات في داخل المتن، وهذا العمل أيضاً يعدّ منافياً للأمانة العلمية، فإذا أراد محقق وضع مثل هذه العناوين وضعها في الهوامش، وأشار إلى ذلك في الحواشي، وقد يضع بعض المحققين مثل هذه العناوين في وسط الصفحة بين معقوفين، ومع هذا يجب الإشارة إلى ذلك في الحاشية أو في الهامش.

٦-التخريج:-

هو: "إرجاع النصوص المنقولة إلى مصادرها التي استقاها المؤلف منها"[2].

ويعرّفه حسين محفوظ بقوله: "التخريج: هو تحديد مواطن النقول في النصّ وتصحيحها وضبطها وإكمالها، ونسبة ما لم ينسب منها إلى مصادره وأصحابه"[3].

ويعرّفه رمضان عبد التواب بقوله: "تخريج النصوص هو البحث عمّا يؤيّدها ويشهد بصحّتها في بطون الكتب، وهو أمر ضروري جداً؛ فقد يبدو النص واضحاً مفهوماً، وعندئذ

---

(١) تحقيق المخطوطات، عبد الله عسيلان، ص(١٧٦).

(٢) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٨١).

(٣) مجلة عالم الكتب، ١/٦٥٠.

يتكاسل المحقق في أمر مراجعته وتخريجه في المصادر المختلفة، للتأكّد من صحّة مضمونه"[1].

فالتخريج هو ردّ النصوص المنقولة إلى أصحابها، ثم تصحيحها وضبطها وإكمال الناقص منها، والنصوص المنقولة لا تتجاوز كونها، الآيات القرآنية، والقراءات، والأحاديث النبوية، والأقوال المأثورة، والخطب والوصايا والأمثال والأشعار والأرجاز والآراء والأقوال والعبارات والجمل والترجمة للأعلام، والبحث عن أسماء الأماكن في معاجم البلدان، وشرح الغامض من الكلمات والعبارات، والوقوف أمام مشكلات النص بتقليب وجهات النظر والحدس والتخمين.

وهنا لا بدّ من الاستعانة بالمصادر المختلفة في تحرير النصوص المنقولة وتقويمها، ولا بدّ من بذل الجهد، وحشد أكبر قدر من مصادر التخريج، حتى يطمئن المحقق إلى أنّ النصّ المختار صحيح لا يرقى إليه الشكّ.

ومصادر التخريج هذه تمثّل دليلاً صادقاً لما نقله المؤلف، إذ أنّها تعين المحقق على تصويب النصّ والتأكّد من صحته، "هي الوثائق التي يسوقها المحقق على صحّة النص الذي يحققه"[2]، والإكثار من هذه المصادر ضرورة ملحّة لتوثيق النقول، وعلى المحقق أن يشير إلى صنيع المؤلف في النصوص، أنقلها نقلاً حرفياً أم نقل معناها، وعليه أن يشير إلى الزيادة والنقص، وإذا كان هنالك نقصٌ أو اختلاف كبير نقل المحقق النصّ نفسه في الهامش ليتاح المقارنة بين النصّ الأصلي والنص المنقول في المؤلَّف.

وفي طليعة المصادر التي تعين في التحقيق:

أ. مطالعة كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها، "وأول ما ينبغي أن يلتفت إليه المحقق هو مراجعة مصادر المؤلف ما دامت موجودة مخطوطة كانت أم مطبوعة"[3].

---

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، ص(١٠٨).

(٢) السابق، ص(١٦٣).

(٣) السابق، ص(١٦٣).

ب. مطالعة الكتب التي لها صلة وثيقة بالمخطوط، كأن يكون المخطوط متناً وله شروح، أو له مختصر وتهذيب.

ج. مطالعة الكتب ذات الموضوع الواحد، التي صدرت عن مؤلفين معاصرين لصاحب المخطوط لعلّه اقتبس منها، أو يكونوا قد اقتبسوا منه، "ومما يوضع بين المتن وعدّة النقد الإرجاعات إلى الكتب التي اقتبس منها المؤلف، والكتب التي اقتبس أصحابها من المؤلف"(١).

وقد أورد عبد الهادي الفضلي أسماءً لبعض المصادر التي تساعد على الإرجاع والتخريج في كتابه تحقيق التراث ص(١٨٢،١٨٣،١٨٤،١٨٥).

فإن لم يجد المحقق ضالّته في تلك المصادر المذكورة استعان –كما يقول عبد الهادي الفضلي– بالباحثين المعنيين مسترشداً بتوجيهاتهم، وآخذاً بدلالاتهم، وعند اليأس من العثور على المصدر الذي يوثّق به نصّه المنقول، يشير الباحث إلى أنّه بذل وسعه ولم يوفّق في العثور على المصدر.

تخريج الآيات:–

عند تخريج الآيات القرآنية لا بدّ من الرجوع إلى كتاب ((المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم))، للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ثم ردّ الآيات القرآنية إلى السورة التي أخذت منها ورقمها ورقم الآية، وعلى المحقق أن يتأمّل هذه الآيات بدقّة ويوليها من العناية ما يتلاءم مع عظم شأن القرآن ومكانته العالية، فعلى المحقق أن يتأكّد من صحّة كتابتها وسلامة أدائها على الوجه الصحيح وينأى بها عن الزيادة والنقص والخطأ.

"أما الشواهد من القرآن الكريم فلما لها من تقدير ديني، لا بدّ أن توضع في نصابها"(٢).

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر، ص(١١٠).

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٤٨).

وعلى المحقق أن يكون حذراً في تحقيق الآيات القرآنية، وألاّ يعتمد على أمانة غيره في ذلك مهما بلغ قدره.

فكيف نعالج الخطأ في الآيات القرآنية؟

هناك ثلاثة أضرب لتحقيق الآيات القرآنية وتوثيقها:

أ. إذا كان هناك خطأ واضح في الآية القرآنية في رسمها أو كتابتها أو ضبطها بالشكل، فعلى المحقق أن يصوّب ذلك الخطأ في المتن، ويشير إليه في الهامش، ومن الخطأ التزمّت في تصويب هذا الخطأ، لأنّ فيه مزلّة للأقدام، "إنّ التزمّت في إبقاء النصّ القرآني المحرّف في الصلب كما هو، فيه مزلّة للأقدام، فإنّ خطر القرآن الكريم يجلّ عن أن نجامل فيه مخطئاً، أو نحفظ فيه حقّ مؤلف لم يلتزم الدقّة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر"(١).

ب. إذا أورد المؤلف آية بإحدى القراءات المخالفة لقراءة حفص عن عاصم، وهي القراءة التي بين أيدينا للقرآن فلا يجوز للمحقق أن يتسرّع ويخطئ أو يغيّر أو يبدّل، لأنّ المؤلف قد يكون قاصداً بإيراد هذه القراءة دون غيرها، ولذلك تبقى الآية كما هي في النصّ ويشار إلى تلك القراءة، وإلى ما يناظرها في المصحف المروي بقراءة حفص عن عاصم في الهامش، يقول القاضي عياض: "الذي استمرّ عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيّرونها من كتبهم حتى اطّردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرّت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها"(٢).

وحتى يستطيع الباحث من التأكد من القراءات، وحتى يستطيع أن يحقق ويوثق ويخرج آيات القرآن، لا بدّ لهم من الاستعانة بالمراجع التالية:-

- كتاب التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني.
- كتاب السبعة، لابن مجاهد.

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام، (٥٠).

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص(١٨٥-١٨٦).

- كتاب النشر في القراءات العشر، لابن الجزري.
- كتاب إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للدمياطي.
- كتاب المحتسب، لابن جنّي.
- كتاب تفسير ابن عطية.
- تفسير البحر المحيط، لابن حيّان الأندلسي.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه.
- حجة القراءات، لابن زنجلة.
- الحجّة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي.
- تفسير الطبري.
- تفسير القرطبي.
- الدرّ المصون، لابن السمين الحلبي.

ج. درج بعض المؤلفين على إسقاط حرف العطف أو بعض الكلمات، والحروف مثل (الواو والفاء، وأو، وإن، وقل)، على نحو: (وقل جاء الحقّ) فيقتصر على (جاء الحقّ) أو على (قل جاء الحقّ) بإسقاط (وقل) أو بإسقاط (الواو)، وذلك بالاكتفاء بذكر موطن الشاهد من الآية.

في مثل ذلك على المحقق أن يلتزم الأمانة كما هي فيضع الآيات كما هي في النصّ ويشير إلى النقص في الحاشية، "فليس من منهج التحقيق أن يكمل المحقق الآية بذكر الحرف أو الكلمة التي تركها المؤلف"[1].

وعلى المحقق أن لا يثق بحفظه للقرآن الكريم، ذلك أن بعض آياته تتشابه، وكثيراً ما يحدث فيها السهو والخلط لدى بعض المؤلفين والنسّاخ، وإذا كانت بعض الآيات تحتاج إلى تفسير فيقتصر على ما يناسب المقام الذي جاءت الآية في سياقه، ثم يُرجع الذي يريد زيادة في التوضيح إلى كتب التفسير المختلفة كتفسير الطبري والقرطبي والبغوي وابن عطيّة وابن

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٥١).

الجزري وابن كثير والنسفي وغيرهم ويشير إلى الجزء والصفحة.

ومن أمثلة التحريف والخطأ في النصّ القرآني، ما كشفه عبد السلام هارون عند تحقيقه لكتاب الحيوان، الجزء الرابع ص(٧): (فلما أتوا على وادي النمل) وهي ﴿حتى إذا أتوا﴾ وفي صفحة (١٦٠): (يا موسى أقبل ولا تخف إنّك من الآمنين)، وهي ﴿يا موسى لا تخف إنّي لا يخاف لديَّ المرسلون﴾.

وفي الجزء الخامس ص٣٢: (إني مبتليكم بنهر)، وهي ﴿إنَّ الله مبتليكم بنهر﴾، وفي الصفحة ١٣٧: (وأنهار من ماء غير آسن)، والصواب إسقاط (الواو) وفي ص (٥٤٧) في بعض النسخ: (فلما جاء أمرنا وفار التنّور) وفي بعضها (ولما جاء) وكلاهما تحريف والصواب ﴿فإذا جاء أمرنا﴾.

وجاء في كتاب الجواري للجاحظ في مجموعة داماد: (ولا تقربوا الزنى إنّه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً) وهي ﴿إنّه كان فاحشة وساء سبيلاً﴾.

والأمثلة كثيرة.

تخريج الأحاديث:

تخريج الأحاديث من القضايا المهمة في التحقيق، وقد اهتمّ بها علماؤنا القدامى والمحدّثون، وذلك حتى يطمئن الباحث إلى سلامتها من التصحيف والتحريف. والنهج في تحقيق الأحاديث هو إبقاؤها كما ذكرها المؤلف في النصّ والإشارة إلى اختلاف الروايات وتصويب الخطأ في الحاشية، يقول القاضي عياض: "الذي استمرّ عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيّرونها من كتبهم، حتى اطّردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرّت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبّهون على خطئها عند

السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم"[1].

ولا يجوز للمحقق أن يتصرّف في متن النصّ بالتغيير والتبديل في ألفاظ الحديث، لأنّ ذلك قد يؤدي إلى خطأ فادح مع منافاته للأمانة العلمية، إذ "ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات مَنْ تقدّمك أن تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه (أخبرنا) بـ (حدثنا) ونحو ذلك"[2].

ويقول عبد السلام هارون: "وتعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمّل المؤلّف أمانة روايته، فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنّه كتبها كذلك، ولندع للتعليق ما يدلّ على ضعف روايته أو قوتها"[3].

ومن أجل تصحيح الأحاديث وتبرئتها من الخطأ لا بدّ من عرضها على مراجع الحديث لقراءة نصّها وتخريجها إن أمكن التخريج، ومن الكتب التي تساعد في ضبط رواية الحديث وتخريجه ما يلي:

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي على الكتب الستّة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل، عمل فنسنك ومنسنيج.
- مفتاح كنوز السنّة، عمل فنسنك وترجمة محمد فؤاد عبد الباقي.
- تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنّة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، محمد فؤاد عبد الباقي.
- مفتاح الكتب الأربعة (المعتمدة عند الشيعة الإمامية، وهي الكافي للكليني، ومن لا يحضره الفقيه للصدوق، والتهذيب والاستبصار للطوسي محمود بن مهدي الموسوي).
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، للسيوطي.

ويجب عند تخريج الأحاديث أن يشار إلى مصدرها المذكور، مثال ذلك قولنا: أخرج أحمد في مسنده، فيذكر الجزء المسند، ورقم الحديث فيه إذا كانت الأحاديث مرقّمة.

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص(١٨٥-١٨٦).

(٢) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص(١٢٨).

(٣) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٥٢).

أمّا بالنسبة إلى تحقيق رجال السند فالنهج الأمثل يقتضي الاكتفاء بإلقاء الضـــوء علـــى بعضهم ممن يتوقّف عليهم بيان درجة الحديث، ويقتضي الأمر بيان ما قيل فيهم مـــن جـــرح أو تعديل لدى الأئمة الموثوق بهم(١).

تخريج الأمثال:

والأمثال العربية من النصوص التي يجب تخريجها وتحقيقها، ويجب علـــى المحقـــق أن يراعي الدقّة والأمانة والحرص والتريّث، فعلى المحقق أن يطلع علـــى المراجـــع التـــي تعنـــى بالأمثال، ليستعين بها في قراءة النص وتخريجه إن أمكن التخريج، وعلى المحقـــق أن يحـــترم رأي المؤلف إذا كان ما في النسخة ما وضعه المؤلف بخطّ يده، فلا يجوز للمحقـــق أن يتنـــاول النص بتغيير أو تبديل، وعلى المحقق الاستعانة بما يلي من المراجع:

- مجمع الأمثال للميداني.
- المستقصى للزمخشري.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري.
- الأمثال للقاسم بن سلام.
- أمثال العرب للمفضل الضبّي.
- الأمثال لزيد بن رفاعة.
- الأمثال لمؤرج السدوسي.
- فصل المقال لأبي عبيد البكري.
- الأمثال لأبي عكرمة الضبّي.

تحقيق الأشعار:-

والأشعار والأرجاز من القضايا التي يجب على المحقق أن يضبطها ويخرجها وينســـبها إلى قائليها، ثم يرجعها إلى مصادرها المختلفة التي وردت بها، وفي هذا على المحقق أن يرجـــع

---

(١) ينظر تحقيق المخطوطات، عبد الله عسيلان، ص(٢١٣-٢١٤).

إلى دواوين الشعراء، إن كان للشاعر ديوان، وإلا رجـــع للمجـــامع الشـــعرية، كالأصمعيّـــات والمفضليات، وجمهرة أشعار العرب للقرشي، وحماسة أبي تمام، وحماسة البحتري، والحماســـة البصرية، وحماسة ابن الشجري، والأشباه والنظائر للخالديين، كمـــا يرجـــع إلـــى كتـــب الأدب الجامعة، وكتب اللغة والنحو والمعاجم وغيرها.

وفي حالة وجود اختلاف في نسبة الأبيات، يمكن الإشارة إلى المصادر التي ورد فيـــها الاختلاف، ثم يجب التدقيق في الأبيات لتحقيق النسبة ومحاولة الوصول إلى الرأي الراجح عـــن طريق النقد الفنّي، ويقتضي هذا النقد دراية في أصول النقد الفنّي، إذ يحتاج المحقـــق إلـــى ذوق وخبرة وثقافة في أساليب الشعراء واتّجاهاتهم الشعرية والفنيّة، ويحتاج إلى دراسة بيئة الشـــاعر وعصره والطوابع الشعرية السائدة في ذلك العصر.

ويقتضي تخريج الشعر أن يحاول المحقق الوصول إلى قائله، ثم التأكّد من نسبته إليـــه، ويحتاج إلى تكميل الناقص من البيت، إذا كان مذكوراً جزءٌ منه، ويقتضي الإشارة إلى المصـــادر التي ذكر فيها البيت، وبعض المحققين يذكرون في أثناء تخريجهم للبيت مطالع القصـــائد التـــي ورد فيها: "أما الأشعار والأرجاز فيرجع فيها إلى ديوان الشاعر، إن وجد الديوان، وكـــان اســـم الشاعر مذكوراً في النصّ وإلا فيرجع إلى كتب الأدب الكبرى، والمجموعات الشعرية"[1].

ومن كتب الأدب التي يرجع إليها المحقق ما يأتي:

- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي.
- يتيمة الدهر للثعالبي.
- خريدة العصر للأصفهاني.
- الذخيرة لابن بسام.
- سلافة العصر لابن معصوم.

---

(١) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٨٤).

- الأمالي لأبي علي القالي.
- سمط اللآلي للبكري، وغيرها.

ومن المجموعات الشعرية ما ذكرتهُ في بداية الحديث عن تحقيق الأشعار، وإذا لم يجد الباحث ضالّته رجع إلى الباحثين المعنيّين في هذا المجال مسترشداً في خبرتهم ومعرفتهم.

وعند اليأس وبعد بذل الجهد، يشير الباحث إلى أنّه بذل جهده ولم يعثر على المصدر المطلوب.

<u>تحقيق الأقوال المأثورة:</u>

المأثورات هي كلّ كلام ورد عن الأقدمين من أقوال وخطب ورسائل ووصايا وحكم، وهذه المأثورات لا بدّ من تخريجها وتوثيقها بالرجوع إلى كتب قائليها إن ذكر صاحبها، كأن يذكر أحدٌ قولاً للإمام الشافعي، فلا بدّ أن نتلمّس ذلك القول في كتب الشافعيّ أو في كتب تلاميذه، أو في الكتب التي أخذت عنه، وإن أورد أحد قولاً لسيبويه، يجب أن نبحث عن ذلك في ((الكتاب))، وإذا لم نجده بحثنا عنه في كتب النحاة معاصريه.

وقد يرد النصّ المنقول منسوباً إلى صاحبه دون ذكر المصدر الذي أخذ منه، حينئذ يتعيّن على الباحث أن يتعرّف إلى كتب صاحب النصّ جميعها، ثم يتعرّف إلى الموضوع الذي يبحث فيه النصّ حتى يرجع إلى الكتب التي تتناول الموضوع حتى يصل إلى مطلبه.

وقد يرد النصّ المنقول دون عزوه إلى قائله وصاحبه، وإنّما يرد مصدّراً ببعض العبارات المبهمة نحو: وقيل، وقال بعض العلماء، أو الفقهاء، أو الشعراء، وسمعت من يقول، وذكر بعضهم، في هذه الحال فعلى المحقق أن يتعرّف إلى الموضوع ثم إلى أسلوب المؤلف في النقول واستخدام المصادر، والتعرّف إلى مصادر الكتاب إن وجدت.

ومن الكتب المعينة على تحقيق المأثورات من خطب وأقوال ووصايا ورسائل وحكم ما يلي: "البيان والتبيين للجاحظ، والحيوان للجاحظ، والكامل للمبرّد، والأمالي لأبي علي القالي،

وذيل الأمالي للقالي، وسمط اللآلي للبكري، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، والعقد الفريد لابن عبد ربّه، وعيون الأخبار لابن قتيبة، والمعارف لابن قتيبة، ولطائف المعارف للثعالبي، ونهاية الإرب للنويري، وصبح الأعشى للقلقشندي، والمستطرف للأبشيهي، وزهر الآداب للحصري، وبلاغات النساء لابن طيفور، ورسائل البلغاء لمحمد كرد علي، ومجاني الأدب للويس شيخو، وبلوغ الإرب للألوسي، والنبوغ المغربي لعبد الله كنون، والمجتنى لابن دريد، وجمهرة خطب العرب لأحمد صفوت، وجمهرة رسائل العرب لأحمد صفوت"[1].

تخريج الأعلام:

المقصود بالأعلام: أسماء الأشخاص والأماكن والبلدان الذين يرد ذكرهم في النصّ، وهذه الأسماء بحاجة إلى تخريج لأنّها أكثر عرضة للتصحيف والتحريف والسقط من غيرها، فلا بدّ من تخريجها.

ويكفي للتدليل على أهميّة تخريج الأعلام ما أورده ناسخ مخطوطة "لحن العوام" للزبيدي إذ جعل من (أبي حاتم السجستاني): (أبا خافور) (ص٧)، كما جعل من (أبي داود الإيادي): (أبا ذواو الأبازي) (ص١٦)، وفي حالة تخريج أسماء الأشخاص لا بدّ من الترجمة لحياتهم، على أن لا تزيد الترجمة عن خمسة أسطر، كما يجب الاهتمام بالمغمورين منهم، وعدم التركيز على الأعلام الذين طبّقت شهرتهم الآفاق، وعلى المحقق أن يركّز على أبرز جوانب حياة العلم، كذكر اسمه كاملاً مع كنيته ولقبه وذكر تاريخ ميلاده ووفاته، وبعض مؤلفاته، بالإضافة إلى إلمامة خاطفة عن أبرز ما يتميّز به، ثم نشير إلى المصادر التي ترجمت له بحيث لا يزيد عن خمسة مصادر، وفي حالة الترجمة للأعلام يستعان بما يلي من الكتب.

- معجم الأدباء لياقوت الحموي.
- وفيات الأعيان لابن خلّكان.
- الوافي بالوفيات للصفدي.

---

(١) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٨٣-١٨٤).

- بغية الوعاة للسيوطي.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي.
- تهذيب التهذيب لابن حجر.
- طبقات المفسّرين للداردي.
- غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي.
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المختلف والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب للأمير علي بن هبة الله المعروف بابن ماكولا.
- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل عن بوادر التصحيف والوهم للخطيب البغدادي.
- كتاب الأنساب المتفقة في الخطّ المتماثلة في النقط والضبط لابن القيسراني محمد بن طاهر.
- كتاب المشتبه في الأسماء والأنساب والكنى والألقاب للذهبي.
- كتاب تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني.
- المؤتلف والمختلف لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي.

أمّا أسماء الأماكن والبلدان، فيقتصر على التعريف بالمغمور منها، ويهمل المشهور مثل مكة والمدينة والقاهرة والقدس ودمشق، ويكون التعريف مختصراً لا يتجاوز ثلاثة أسطر، نركّز فيها على تحديد الموقع بالضبط، وإلى أيّ دولة تنتمي في الحاضر، كما نذكر ما تشتهر به تلك البلد.

وقد ألّف العلماء مجموعة كبيرة من المعاجم التي تعني بالبلدان والأماكن لضبط تلك الأماكن والتعريف بها، وهذه المعاجم لا يستغني المحقق من الرجوع إليها، وذلك ليطمئن إلى

صحّة ما ذهب إليه، ولا بدّ من التنبيه في التعريف بالمواضع والبلدان كما يشتبه من أسمائها حتى لا نقع في الخلط عند تحديدها، فإنّ بعض المواضع والبلدان يحمل اسماً واحداً ويكون في مواطن مختلفة، فهذه البصرة في العراق، وهي أيضاً في المغرب بين طنجة وفاس، ومن المعاجم التي يستعان بها:

- معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري.
- معجم البلدان لياقوت الحموي.

شرح الغامض من الألفاظ:

قد ترد ألفاظ غريبة في المخطوط، يصعب على القارئ أن يفهم النصّ ويصل إلى مبتغاه فيه إذا لم يفهمها، وعليه لا بدّ من توضيح هذه الألفاظ بالاستعانة بالمعاجم اللغوية، وعلى المحقق أن يراعي المعنى الذي ينسجم مع النصّ والسياق، ولا بد من الاطمئنان إلى عربية اللفظة الواردة والمستعجمة، ولتحقيق هذه الغاية يستعان بالمعاجم التالية:

- لسان العرب لابن منظور.
- تاج العروس للزبيدي.
- تهذيب اللغة للأزهري.
- الصحاح للجوهري.
- جمهرة اللغة لابن دريد.
- والمجمل، ومقاييس اللغة لابن فارس.
- العباب للصاغاني.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي.

ويجب عدم الاكتفاء بالإحالة إلى المادّة اللغوية التي يرد فيها اللفظ المراد توضيحه، بل يجب ذكر المجلّد ورقم الصفحة، لأن المادة قد تكون واسعة وذات معانٍ متعدّدة تستغرق أكثر من صفحة مما يحول دون الوصول إلى المعنى المراد بسهولة.

التنقيط والضبط

التنقيط هو: إعجام الحروف المهملة بالتنقيط، ذلك أن من المؤلفين القدامى من لا يعنى بتنقيط الحروف المعجمة، ومن أمثلة ذلك مخطوطة كتاب «الناسخ والمنسوخ» للعتائقي، حيث ذكر المحقق أن نسخ الكتاب التي بخط المؤلف قد خلت من التنقيط من أول الكتاب إلى آخره، فعلى الباحث أن ينتبه لذلك ويراجع عمله مستوعباً الحروف المعجمة بالتنقيط[١].

أمّا التشكيل أو الضبط، فيعني وضع الحركة في مواضعها من الحروف والكلمات وفق قواعد اللغة، فعلى المحقق أن يعتني به وخاصة في آيات القرآن الكريم، والكلمات الغريبة، والأعلام المشتبهة من أسماء الأشخاص والمواقع.

ويجب أداء الضبط أداءً كاملاً وصادقاً، ذلك أن لهذا الضبط حرمته وله أمانة يجب الالتزام بها، يقول عبد الله عسيلان: "وهنا ينبغي الإبقاء على ما جرى به قلم المؤلف من ضبط دون إجراء أيّ تعديل أو تصحيح لما يبدو خطأ، ويشير المحقق إلى ما يعنّ له من تقويم أو تصحيح في هامش التحقيق"[٢].

ويقول عبد السلام هارون: "إنّ أداء الضبط جزء من أداء النصّ، ففي بعض الكتب القديمة نجد أنّ النص قد قيّدت كلماته بضبط خاص، فهذا الضبط له حرمته وأمانته، وواجب المحقق أن يؤدّيه كما وجده في النسخة الأمّ، ولا يغيّر هذا الضبط ولا يبدّله، ففي ذلك عدوان على المؤلف"[٣].

وعلى المحقق أن يترجم الضبط القديم بنظيره في الحديث على أن يشير إلى الضبط القديم في الهامش، وعلى المحقق أن يتحرّى طريقة المؤلّف في ضبط الكلمات، فإنْ وردت كلمة مضبوطة بطريقة معيّنة في النصّ ثم كرّرت تلك اللفظة دون ضبط فعلى المحقق أن يستأنس

---

(١) ينظر تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٩٠).

(٢) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، عبد الله عسيلان، ص(١٨٨).

(٣) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٧٨).

بضبط المؤلف في الكلمة نفسها، ولا بدّ أن يستشعر المحقق الحرص والتريّث في ضبطه للكلمات، كما يحتاج المحقق إلى قدر كبير من التحرُّز عن الانسياق إلى المألوف، فقد ترى كلمة (الكَهْوَل) بمعنى بيت العنكبوت فيضبطها المحقق (الكُهُول) مما تسوق الألفة إليه، إذ أنّ الألفة من أخطر البواعث على الخطأ.

وعلى المحقق أن يستعين بكتب التراجم، والمعاجم، في ضبط الأسماء والأعلام والألفاظ الغريبة، وعليه أن يتعرّف إلى علامات الترقيم القديمة.

أمّا في ضبط الآيات بالشكل فعلى المحقق أن يلتزم بما جاء في المصحف من أوجه الضبط، إلا إذا كان الضبط على قراءة من القراءات، فعليه إبقاؤها والإشارة إلى الضبط الذي في المصاحف في الهامش.

علامات الترقيم:

الترقيم كما عرّفه رمضان عبد التوّاب: "وضع علامات بين أجزاء الكلام المكتوب لتمييز بعضه من بعض أو لتنويع الصوت به عند قراءته"[1].

ويعرف عبد السلام هارون علامات الترقيم بقوله: "هي العلامات المطبعية الحديثة التي تفصل بين الجمل والعبارات، أو تدلّ على معنى الاستفهام، أو التعجّب وما يحمل عليهما، وهي مقتبسة من نظام الطباعة الأوروبي، وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لها أصلاً في الكتابة العربية"[2].

من أشهر علامات الترقيم[3]:

اسم العلامة	صورتها
الفصلة	،

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، ص(٢٠٦).

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٨٤).

(٣) ينظر، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ص(٢٠٧-٢١٢).

الفصلة المنقوطة	؛
النقطة، أو الوقفة	.
النقطتان	:
علامة الاستفهام	؟
علامة التأثّر	!
القوسان	( )
علامتا التنصيص	" "
الشرطة أو الوصلة	–
علامة الحذف	...

ولعلامات الترقيم هذه أهميّة كبيرة في تحقيق النصّ؛ ذلك لأنّ الترقيم يساعد القارئ في تيسير فهم مقاصد الكتاب ومعانيه، ولأنّ إهماله قد يؤدي إلى شيء من الصعوبة في فهم مضامينه، وإنّ الخطأ في استخدام علامات الترقيم، قد يؤدي إلى خطأ في المعنى، ويرى (برجستراسر) أن لا فائدة في استخدام هذه العلامات في الكتابة العربية، رغم التزامه بها في كلّ ما نشره من نصوص عربية.

يقول برجستراسر: "ويتبع مسألة الإملاء مسألة الترقيم، أي استعمال العلامات للفصل بين الجمل وبعضها، وما يوجد في الكتب الخطيّة من ذلك قليل، للتفريق بين الفصول الطويلة والمتن والشرح، فلا شكّ أنّنا عند طبع الكتاب، نحافظ على كلّ هذا ونكمل الناقص في المواضع الموازية، وأمّا غير هذا فيختلف فيه العلماء. وأكثرهم حتى في الشرق يذهب إلى إدخال النقط وغيرها في الكتب القديمة، ولا أرى في ذلك فائدة إلا في الأحوال النادرة، ذلك أنّ الناس تعوّدوا على قراءة الكتب الشرقية بدون ترقيم، ولا يجدون مشقّة إلا في بعض المواضع الصعبة، وفي زيادة الترقيم خطر الخطأ، إذ رأيت في بعض الكتب العربية التي نشرت أخيراً بعض الجمل قطعت قسمين بنقطة دالة على نهاية الجملة؛ لأنّ الناشر لم يفهم تركيب الجملة، فظنّها تامة قبل

تمامها"[1].

ترقيم الصفحات:-

يعني ترقيم الصفحات، وضع الأرقام لتعيين صفحات الكتاب، ويتبع المحقق في ترقيم صفحاته إحدى الطرق التالية:

١- أن يوضع الرقم في أعلى الصفحة وسطاً.

٢- أن يوضع الرقم في أسفل الصفحة وسطاً.

٣- أن يوضع الرقم في أعلى الصفحة يميناً وفي الصفحة المقابلة شمالاً.

٤- أن يوضع الرقم في أسفل الصفحة يميناً وفي الصفحة المقابلة شمالاً.

وفي حالة اتّباع طريقة الترقيم الأعلى تترك صفحة العنوان بلا ترقيم.

وفي ترقيم مقدّمة المحقق تتبع إحدى الطرق التالية:

١- توحّد مع بقية صفحات الكتاب في الترقيم.

٢- أن ترقم بأرقام تخصّها، وباتّباع إحدى الطرق المذكورة أعلاه.

٣- أن ترقم بالحروف الأبجدية فوقاً أو تحتاً.

وهناك طريقة (التصفيح)، وهي من عادة الأقدمين أن لا يرقموا الصفحات، فيستعيضون عن الأرقام بـ (التصفيح)، ومردّه أن يثبت الكاتب في بدء الصفحة التالية الكلمة الأخيرة في الصفحة التي قبلها وهكذا، وبهذا التصفيح تسلسل صفحات الكتاب، فعلى المحقق أن يتنبّه لذلك ويستعيض عنه بالأرقام، ويشير في مقدّمته إلى ذلك.

التعليق

عرّف المعجم الوسيط التعليق بقوله: "علق على كلام غيره: تعقّبه بنقد أو بيان أو تكميل

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر، ص(١٠٤).

أو تصحيح أو استنباط"[1].

وقد يقصد بالتعليق: "التفسير الطويل أو القصير لما ورد في النصّ منسوباً إلى مؤلف النصّ أو إلى غيره"[2].

وجاء في «المعجم الأدبي ص٧٣»: "تعليقة: ما يدوّن أو يعلّق على حاشية الكتاب من شرح أو إضافة أو فائدة، بمعناها: تهميشة، حاشية".

وكما نلاحظ أن التعليق كمصطلح، حديثاً، يرادف كلمة الحاشية قديماً. والحاشية هي ما علق على الكتاب من زيادات وإيضاحات وجمعها حواش.

والتعليق ضروري جداً، ذلك أن الكتب القديمة بما تضمّنت من معارف مختلفة، تحتاج إلى توضيح يخفف غموضها ويزيل إبهامها وإشكالها، ويجعل القارئ على ثقة واطمئنان لما يقرأ.

واستخدم التعليق بمعنى (الحاشية) أو (التذكرة) وهي المعلومات التي يُحتفظ بها للرجوع إليها وقت الحاجة. "والتعليق كمصطلح تراثي كان مستخدماً قديماً، ولكن بمعنى يقارب ما يصطلح عليه الآن، فقد كان من المؤلّفين القدامى من يطلق مصطلح (التعليق) على ما يكتبه المؤلف من آراء أو يستفيده من معلومات يسجّلها في أوراق خاصة أو مسودات عامة يحتفظ بها، ففي «تتمة اليتيمة» نلاحظ النص الآتي في ترجمة الشاعر البهدلي: "ووجدت في تعليقاتي بعد فراغي من كتاب اليتيمة للبهدلي وقد نسيت اسم من أنشدنيه"[3].

وقد أدرك علماؤنا القدامى قيمة التعليقات في كشف مغاليق النصوص وإضاءتها، فتجدهم ينبّهون عليها بعبارات متنوّعة من قبل: تنبيه أو فائدة أو تعليق أو حاشية أو غير ذلك، وحدّدوا مواضيعها من الصفحة وضوابطها تمييزاً لها عن نصّ المتن حتى لا يتعرّض لتدخل النسّاخ

---

(١) المعجم الوسيط، مادة (علق).

(٢) معجم مصطلحات الأدب واللغة، ص(٦٣-٦٤).

(٣) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٨٧).

بحذف أو زيادة، أو إصابته بتحريف أو تصحيف.

يقول عبد السلام هارون منوّهاً بأهميّة التعليق: "ومن هنا كان من المستحسن ألاّ يترك المحقق الكتاب غفلاً من التعليقات الضرورية التي تجعله مطمئناً إلى النصّ، واثقاً من الجهد الذي بذله المحقق في تفهّم النصّ وتقدير صحته"[(1)].

ولا ينبغي أن يكتب المحقق في تعليقاته إلا الفوائد المهمّة المتعلّقة بذلك الكتاب والمَحَلّ، يقول عبد الهادي الفضلي: "وينبغي أن لا يطال في التعليق، وإنّما يؤتى به في حدود الضرورة والافتقار إليه، وذلك لئلا يخرج إلى الشرح"[(2)].

وعليه فإنّ التعليق يرتبط بالنصّ أوثق ارتباط، يقدّمه في صورة قريبة التناول على كلّ ما يتّصل به تفتيشاً ودراسة وقراءةً، بعيدة عن الغموض والإشكال.

ولذلك نجد ندا الحسيني ندا يقول عن مصطلح التعليق: "مصطلح تراثي يلقي الضوء على طائفة متنوّعة من المعلومات التي يؤدّيها المحقق بقدْر، حول النصّ، ويحتفظ بها عند الحاجة إليها ويثبتها في حواشي الكتب وهوامشها"[(3)].

وقد اتّفق عبد السلام هارون مع علمائنا القدامى في أن التعليق يجب أن يقتصر على الفوائد المهمّة المتعلّقة بذلك الكتاب، ولا يسوّده بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكثر الحواشي كثرة تظلم الكتاب وتشغل عن النصّ.

ويرى الدكتور عبد الرحمن بدوي أنّ: "مما يزيد ناشرو النصوص عملهم صعوبةً وطولاً أكثر مما هو، أن يفرضوا على أنفسهم وضع شروح بدعوى الإيضاح، والمصلحة تقتضي الانصراف عن ذلك، وعدم وضع أيّ تعليق، لا ينتسب إلى الجهاز النقدي بالمعنى الحقيقي"[(4)].

---

(1) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٨٠).

(2) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٨٧).

(3) رسالة دكتوراه، بعنوان (عبد السلام هارون، محققاً ودارساً نحوياً) الباحث ندا الحسيني ندا، ص(٣٢٤).

(4) النقد التاريخي، لبول ماسي، ترجمة عبد الرحمن بدوي، حاشية (٨٤)، القاهرة ١٩٧٠هـ.

وقد عدّ عدد من المحققين[1] الإطالة بالشروح والزيادات والتعليقات من شروح الألفاظ وترجمات الأعلام، ونقل من كتب مطبوعة، كلّ ذلك بصورة واسعة مملّةٍ قد تشغل القارئ عن النص نفسه ولم توجد في المخطوط، وتحول النصّ المحقق إلى نصٍّ مؤلَّف.

وقد أبدى عبد الله عسيلان رأيه في هذه القضية قائلاً: "ولا ينبغي التوسّع في هذا الباب إلا بالقدر الذي يزيل الإشكال أو يصحح الوهم والخطأ ويكشف عن وجه الصواب والحقّ في المسألة"[2].

على أنّه قد نجد فريقاً من المحققين قد ألزم نفسه بالإسراف في حشد كلّ المعارف القريبة والبعيدة من نصّ الكتاب، ومنهم رمضان عبد التوّاب، وصلاح الدين الهادي، ونلاحظ ذلك في تتبّعهم لتخريج البيت الواحد في كثير من المصادر والمراجع التي نصّت عليه،

ومن أهم ما يُعلّق عليه في النصوص ما يلي:-

١- غريب اللغة.

٢- المصطلحات العلمية غير المشهورة.

٣- الأعلام وخاصة المغمورة أو المشتبهة.

٤- المواضع الغامضة أو المشتبهة.

٥- إشارات المؤلف التاريخية والأدبية والدينية.

٦- إكمال ما ينبغي إكماله من عبائر الكتاب.

٧- الإشارة إلى المواضع التي يحيل إليها المؤلف في نهاية الكتاب.

٨- الإشارة في آي الذكر الحكيم إلى السورة ورقمها ورقم الآية، وتوضيح ذلك في الهامش.

---

(١) منهم: عبد السلام هارون، وعبد الرحمن بدوي، وإبراهيم مدكور، وصلاح الدين المُنجِّد، وحسين نصار، وعبد الله عسيلان.

(٢) تحقيق المخطوطات، عبد الله عسيلان، ص(٢٢٨).

٩- تخريج الأحاديث من الكتب الستّة وغيرها ما أمكن التخريج.

١٠- الأشعار والأرجاز وأقوال العرب والشواهد، يشار إلى الدواوين والكتب الأصلية التي وردت فيها.

١١- ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض.

ويستعين المحقق في تعليقاته وفي تخريجه وضبطه للقضايا السابقة بالمعاجم اللغوية المختلفة، والكتب العلمية المتخصصة، ومعاجم المصطلحات، وكتب التراجم والسير، ومعاجم الأماكن والبلدان والكتب الأدبية المختلفة ودواوين الشعراء، بالإضافة إلى الموسوعات ودوائر المعارف وغيرها.

ويتّبع المحققون المناهج التالية في تعليقاتهم:

أ. وضع رقم في جوار القضية المراد التعليق عليها ثم وضع الرقم نفسه في أسفل الصفحة، وهذه الطريقة هي الشائعة في التحقيق، وفي هذه الطريقة تيسير على القارئ للوصول إلى ضالّته مباشرةً دون أن يحتاج إلى تقليب صفحات عديدة حتى يعثر عليها، وعلى ذلك معظم المحققين.

ب. وضع أرقام متسلسلة إلى جوار القضية المراد التعليق عليها، ثم يوردونها في آخر الكتاب بحسب أرقامها، وفي هذه الطريقة ضرر للقارئ، إذ يحتاج إلى تكشيف صفحات عديدة، وقد يسهو أو يتهاون في البحث عن بغيته، ومن المحققين الذين ساروا على هذا النهج المستشرق برجستراسر.

ج. بعضهم يضع اختلاف النسخ والفروقات في أسفل الصفحة، ويجعل بقيّة التعليقات في آخر الكتاب، ويعلل أصحاب هذه الطريقة منهجهم أن الغرض من التحقيق إبراز الكتاب كما هو وليس البحث والفحص، فإن كان هناك أشياء مشكلة أضيفت لها ملاحق أو فهارس خاصة، ومن المحققين الذين يفضّلون هذه الطريقة في التعليق صلاح الدين المُنجِّد.

التهميش:

التهميش مصدر الفعل (همّش) -بالتشديد- وهمّش الكتاب: علّق على هامشه، والهامش: هو حاشية الكتاب.

وهو يعني عمل هوامش للكتاب، وذلك بوضع رقم إلى جانب الكلام المراد تهميشه، ووضع نفس الرقم في أسفل الصفحة ثم التعليق على ما يريد المحقق التعليق عليه، وتُعدّ عملية التهميش وصنع الحواشي من أهمّ أجزاء العملية التحقيقية، إذ يُعدّ صنع الحواشي فناً مستقلاً بذاته كما يراه المستشرقون: "ولكن العمل العلمي والنقدي يظهر في صنع الحواشي الذي يعتبره المستشرقون فناً خاصاً يتطلّب مهارة وعلماً"[1].

وقد احتوت بعض الكتب والمؤلفات القديمة نفسها على هوامش أو حواشٍ تُعدّ من متن الكتاب، فلا يجوز بحال إغفالها، بل لا بدّ من العناية بها ودراستها، إذ قد تكون هذه الحواشي متضمّنة تصويبات أو إثبات سقْط من المؤلف نفسه أو من أحد تلاميذه أو من بعض من اطّلع عليها من العلماء، ومن المفيد على وجه العموم أن يملي المحقق هذه الحواشي في هوامشه الجديدة ويثبت ذلك بقوله (في هامش الأصل كذا).

ولم يكن للتعليقات والحواشي نظام عند الأقدمين، إذ كانت توضع بين الأسطر أحياناً وفي جوانب الصفحة أحياناً أخرى.

ويتبع المحدثون من المحققين -كما يجمع عليه كثير من المحققين- الطرق التالية في التهميش:

أ- بعضهم يفضّل أن تكون الهوامش أسفل الصفحة وتكون بحرف مخالف، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً.

ب- وبعضهم يرى أن تؤخّر الهوامش بعد انتهاء الكتاب، وتوضع في ملحق خاص، ويكتفي

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المُنجِّد، الطبعة العربية الثالثة، دار الكتاب الجديد، ص(١٦).

بإدراج الإشارات إلى اختلاف النسخ في حواشي متن الكتاب.

وبعضهم يرى أن تؤخّر الهوامش بعد انتهاء الكتاب، بما في ذلك اختلاف النسخ، والتعليقات، وتوضع في ملاحق خاصة.

ولكلّ طريقة من الطرق السابقة ما يبرّرها ويسوّغها، فنجد صلاح الدين المُنجّد يرى أن وضع اختلاف النسخ في الهامش وإفراد ملاحق للتعليقات في آخر الكتاب هي الطريقة المثلى، ويعلل ذلك بقوله: "إذا كان القصد من تحقيق النصّ إبرازه صحيحاً كما وضعه المؤلف، فإنّ نهج الفريق الأول هو الذي يخيّل إليّ أنّه الصحيح، لأن اختلاف النسخ يبيّن لنا الصحيح الذي ينبغي أن يكون في النصّ، لذلك، يجب قصر الحواشي على اختلاف النسخ أولاً ثم على ذكر مصادر النصّ المذكورة أو التي يهتدي المحقق إليها، لأنّ ذكرها هو توكيد لصحّة النص"[1]. وقوله الفريق الأول: يعني الفريق الذي يتبع الطريقة التي ذكرها هو في كتابه.

ولعلّ من المفيد أن نذكر أن حجّة من ينادي بجعل اختلاف النسخ في المتن والتعليقات في ملاحق خاصة هي ألا يشغل القارئ بغير نصّ الكتاب لئلا يتأثّر برأي المحقق أو وجهة نظره.

ويستحسن عبد السلام محمد هارون الطريقة الأولى، وهي أن يكون اختلاف النسخ والتعليقات في أسفل الصفحة وذلك: "تيسيراً للدارس الذي ينبغي أن يكون ناقداً لا متأثّراً برأي غيره أو وجهة نظره"[2].

ويفضّل عبد الهادي الفضلي ما يفضّله عبد السلام هارون معلّلاً ذلك بقوله: "هي الأفضل لأنّها تقضي على الفاصل الزمني الذي يستلزم عدم متابعة القراءة"[3].

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المُنجّد، ص (١٦).

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٨٦).

(٣) تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، ص(١٤٩).

وعند ترقيم الهوامش نتبع إحدى الطرق التالية:

١. وضع رقم التهميش في المتن بعد كلام المؤلف الذي يراد التعليق عليه، أو بعد النصّ المراد تخريجه بين قوسين، ويوضع الرقم نفسه في الهامش، وتبدأ الأرقام في كلّ صفحة بالرقم (١) وتنتهي بانتهاء الصفحة.

٢. وضع أرقام التهميش في المتن من أول الكتاب وتنتهي بانتهائه بتسلسل مستمرّ موضوعة بين قوسين، وهكذا في الملحق، كلّ رقم يماثله بين قوسين.

٣. وضع رقم متسلسل من أول الكتاب إلى آخره، ويوضع الرقم نفسه في الهامش أسفل الصفحة، ويوضع الرقم نفسه في الملحق.

(الفهرسة أو التكشيف)

للفهارس أهميّة كبيرة في التعرّف على محتويات الكتاب بسهولة ويسر، دون إضاعة للوقت، فهي بالنسبة للكتاب تشكّل مفاتيحه الحقيقية، التي بواسطتها يصل الباحث إلى مبتغاه، وبدونها تكون دراسة الكتب عسيرة كلّ العسر، لا سيّما في الكتب القديمة، والغاية الأساسية من الفهرسة تيسير الإفادة مما في الكتاب المنشور، وجعل ما فيه في متناول كلّ باحث، وهي تفيد المحقق في تقويم النصّ وتحريره، كما أنّها معيار توزن به صحّة نصوصها بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه.

ويعرف القاموس المحيط الفِهرس في فصل الفاء باب السين بأنّه (الكتاب الذي تجمع فيه الكتب: معرّب (فهرست)).

وفي الوسيط يقول: فَهرَس كتابه (جعل له فهرساً)، ثم يعرّف (الفهرس) بقوله: "الفهرس الكتاب تجمع فيه أسماء الكتب مرتّبة بنظام معيّن، ولحقٌ يوضع في أول الكتاب أو في آخره يذكر فيه ما اشتمل عليه الكتاب من الموضوعات والأعلام أو الفصول والأبواب مرتّبة بنظام معيّن، معرّب (فهرست) الفارسية).

وكلمة "فهرس كلمة" فارسية دخلت العربية في وقت مبكّر، في ظلّ الدولة العبّاسية، ومما يدلّ على ذلك وجود المؤلفات القديمة التي تحمل مثل هذا اللفظ كالفهرست لابن النديم المتوفّى سنة ٣٨٥هـ، والفهرست لأبي جعفر الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠هـ.

وللفظة الفهرس بالفارسية ما يقابلها في العربية، إذ يقابلها كلمة (ثَبَت) وقد ورد استعمالها في القديم، بمعنى الفهرس، جاء في فهرست ابن النديم ص٧٧ في ترجمة النضر بن شميل المتوفى سنة ٢٠٣هـ ما نصّه: "قرأت بخطّ أبي الحسن ابن الكوفي (ثبت كتاب الصفات) على ما قد ذكرته ولم أعوّل على ما رأيته، قال ابن الكوفي" ... ثم ذكر أجزاء الكتاب.

ومن الألفاظ المستخدمة أيضاً بمعنى الفهرست المحتوى أو المحتويات، "المحتويات، الثَّبت فهرس الكتاب، TABLE OF CONTENTS قائمة بالأبواب والموضوعات التي يحتويها الكتاب"(١).

<u>ونستنتج مما سبق أن الفهرس يستعمل بمعنيين:</u>

أ. الكتاب الذي يفهرس أسماء الكتب.

مثل: الفهرست لابن النديم، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، وفهارس المكتبات.

ب. الجدول أو القائمة التي تفهرس لموضوعات ومحتويات الكتاب وتسمّى بِ (فهرس الكتاب).

<u>وتقسم الفهارس إلى نوعين هما:</u>

أولاً: فهارس الموضوعات، وتعرف بالفهرس الخاص، وهو الفهرس الذي يتضمّن عناوين الكتاب العامّة من أبواب وفصول.

يقول رمضان عبد التواب: "أما فهرست الموضوعات، فيحسن أن يكون مفصّلاً، تظهر فيه دقائق الموضوعات التي عالجها صاحب النصّ في كتابه ويكون ترتيبها عن نسق ورودها

---

(١) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص١٨٧.

في الكتاب"[1].

وقد اختلف موضع الفهرس الخاص في الكتب وذلك حسب اللغة التي كتب فيها، فقد: "جرت عادة البلاد والناطقة باللغة الإنجليزية بوضعها في أول الكتاب، أما الناطقون بالفرنسية فإنّهم يضعونها في آخر الكتاب، وتوضع في الكتب العربية أحياناً في أول الكتاب وأحياناً في آخره"[2].

ثانياً: فهرس عام، ويضمّ عدّة فهارس، تضمّ أشياء أخرى غير موضوعات الكتاب وعناوينه، مثل فهارس الآيات القرآنية، وفهارس الحديث و الأثر، وفهارس الأمثال والحكم والأقوال، وفهارس اللغة الواردة في النصّ، وفهارس تضمّ مصادر البحث والتحقيق، وفهارس الأعلام والأماكن والبلدان والقبائل وغير ذلك كثير.

وتسمّى هذه الفهارس بالفهارس التحليلية، وهي التي ينبغي أن تلحق المخطوطات العربية، ولا بدّ أن يكون الكتاب مطبوعاً حتى يتمكن المحقق من وضع أرقام الصفحات التي تشير إلى مكان وجود مادّة الكتاب.

ومن نماذج الفهارس للكتب القديمة، فهارس كتاب «نهج البلاغة» اختيار الشريف الرضي، حققه وصنع فهارسه العلمية صبحي الصالح، بيروت، ١٣٧٨هـ/١٩٦٧م، ط(١)، إذ بلغت فهارسه (عشرين فهرساً) من ص٥٦١ إلى ص٨٥٢ وهي كما يلي:

١- فهرس الألفاظ الغريبة.

٢- فهرس الموضوعات العامة.

٣- فهرس الخطب وأنواعها.

٤- فهرس الرسائل وأنواعها.

٥- فهرس الآيات القرآنية.

---

(١) مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب، ص(٢١٢).

(٢) معجم المصطلحات العربية، ص(١٨٧).

٦- فهرس الأحاديث النبوية.

٧- فهرس العقائد الدينية.

٨- فهرس الأحكام الشرعية.

٩- فهرس العبارات الشبيهة بالفلسفية والكلامية.

١٠- فهرس التعاليم والوصايا الاجتماعية.

١١- فهرس الأدعية والابتهالات.

١٢- فهرس الأبيات الشعرية.

١٣- فهرس الأعلام من الرجال والنساء والقبائل والطوائف والشعوب.

١٤- فهرس الحيوان.

١٥- فهرس النبات.

١٦- فهرس الكواكب والأفلاك.

١٧- فهرس المعادن والجواهر.

١٨- فهرس الأماكن والبلدان.

١٩- فهرس الوقائع التاريخية.

٢٠- الفهرس التفصيلي.

ويستدرك عليه:

١- فهرس الأمثال.

٢- فهرس الكتب المقدسة.

ومن الكتب أيضاً كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون وشرحه، الجزء الخامس، الفهارس التحليلية للكتاب، القاهرة، سنة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، إذ بلغت فهارس الكتاب ستة عشر فهرساً، وهي:-

١. شواهد القرآن الكريم.

٢. الحديث.

٣. الأمثال.

٤. الأساليب والنماذج النحوية.

٥. الأشعار.

٦. الأرجاز.

٧. اللغة.

٨. الألفاظ المفسّرة في الحواشي.

٩. الأعلام.

١٠. القبائل والطوائف ونحوها.

١١. البلدان والمواضع ونحوها.

١٢. المقدّمة وأبواب الكتاب حسب ورودها.

١٣. مسائل النحو والصرف.

١٤. المقابلة بين صفحات نسخة بولاق ونسختنا هذه.

١٥. تصحيحات واستدراكات.

١٦. مراجع الشرح والتحقيق.

<u>ويستدرك عليه</u>

١. القراءات القرآنية.

٢. اللهجات العربية.

ومن الكتب أيضاً كتاب معجم مقاييس اللغة لابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـ، بتحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ/١٩٧٢م، وقد جاءت الفهارس في الجزء السادس من ص١٦١ إلى ص٤٢١، إذ احتوى الكتاب على ثمانية فهارس عامة وهي:

١- فهرس اللغة.

٢- فهرس الأشعار.

٣- فهرس الأرجاز.

٤- فهرس الأمثال.

٥- فهرس الأعلام.

٦- فهرس القبائل.

٧- فهرس البلدان.

٨- فهرس الكتب.

وقد قسم كلّ فهرس إلى فهارس خاصة كما يلي:

١- فهرس اللغة، قسمه إلى ثلاثة أقسام هي:

أ. ما ورد من الألفاظ اللغوية في غير مادّته.

ب. الألفاظ الغريبة.

ج. ما فات المعاجم المتداولة أو انفرد به ابن فارس.

٢- فهرس الأشعار، وقسمه إلى أربعة أقسام هي:

أ. ما ورد قبله نجم من القوافي أو الأرقام، فهو ما ورد عجزه فقط.

ب. ما جعل من القوافي أو الأرقام بين قوسين فهو ما ورد صدره فقط، وأمكن معرفة قافيته.

ج. ما وضع من القوافي بين معقوفين [ ] فهو ما أشار ابن فارس إلى قائله فقط ولم يذكر نصّه.

د. ما وضع من أعلام الشعراء بين قوسين فهو مما لم ينصّ عليه ابن فارس وأمكنني معرفته من المراجع، وما لم أهتد إليه في أثناء التحقيق، واهتديت إليه في أثناء عمل الفهرس، أشرت إليه في حواشي الفهرس.

٣- فهرس الأرجاز، وقد ذكر أن انظر التنبيهات التي سبقت في فهرس الأشعار، أي أنّه قسمه إلى أربعة أقسام على غرار التقسيم السابق.

٤- فهرس الأمثال، وقسمه إلى أربعة أقسام، وهي:

أ. ما له أصل قصصي ومضرب خاص.

ب. ما هو كالعبارة النموذجية المثالية.

ج. ما هو بمثابة الحكمة الخالدة على الدهر.

د. ما هو من عبارات التأبيد، كقولهم: لا أفعله ما دام...، وقد اتّبع في ذلك الترتيب الأبجدي.

٥- فهرس الأعلام، وقسمه إلى أربعة أقسام، وهي:

أ. ما وضع بإزائه نجم فهو ما ورد في نصوص الشعر فقط.

ب. ما ورد بعده نقط هكذا (......) فهو مما تكرّر ذكره أكثر من ٤٠٠ مرّة في الكتاب، فاكتفيت بذكر اسمه تنبيهاً على ذلك.

ج. ما وضع بين قوسين فهو بمثابة تفسير أو تعيين لم يذكر في الأصل.

د. من الممكن معرفة بقية أرقام أسماء الشعراء الذين ورد ذكرهم في الحواشي والتحقيقات، وذلك بتتبّع فهرسيّ الأشعار والأرجاز، حيث قرنت القافية بصاحبها.

٦- فهرس القبائل والطوائف، ولم يقسمه إلى أقسام.

٧- فهرس البلدان والمواضع، ولم يقسمه إلى أقسام.

٨- فهرس الكتب وهي مراجع الشرح والتحقيق.

(بعض التصوّرات لبعض الفهارس)

فهرس الآيات القرآنية:

اختلف المفهرسون في ترتيب وفهرسة الآيات القرآنية، ولكنّهم في مجملهم لا يعدون إحدى الطرق التالية:

أ- من المفهرسين من رتّب الآيات حسب السور، فيجمع آيات كلّ سورة، ويرتّبها حسب

أرقامها في السورة، ثم يرتّب السور حسب ورودها في المصحف الشريف، وبعضهم يرتّب السور حسب الحروف الهجائية، ومن هؤلاء عبد السلام هارون.

ب- بعضهم رتّب الآيات مستعيناً بالمادة اللغوية، اعتماداً على بروز بعض كلمات الآية، وهذه طريقة جاء بها عبد السلام هارون على غرار المعجم المفهرس لآيات القرآن، ومن الأمثلة على ذلك:

أرب: ولي فيها مآرب أخرى ص٥.

بَتَلَ: وتبتل إليه تبتيلاً ص١٠.

ترب: يخرج من بين الصلب والترائب ص١٥.

ثوب: وثيابك فطهّر ص٢٠... وهكذا[١].

ج- بعض المحققين رتّب آيات القرآن حسب ورودها في النصّ المحقق، وهذه طريقة قليلة الفائدة، إذ تستغرق وقتاً وجهداً كبيراً للانتفاع بها.

يقول رمضان عبد التواب: "ومن الخطأ الشديد ما نراه في بعض الكتب المحققة من ترتيب الآيات القرآنية بحسب ورودها في النصّ المحقق، فمثل هذا الفهرس بهذه الحالة مخالف لمقاييس السرعة واليسر الذي تحدثنا عنه، لأنّه يتحتّم على الباحث فيه أن يقرأه من أوّله إلى آخره، لعلّه يعثر على بغيته"[٢].

ويجدر وضع اسم السورة ورقمها ورقم الآية، ورقم صفحة الكتاب في الفهرس.

فهرس الأحاديث:

هناك طريقتان لفهرسة الأحاديث:

أ. ذكر أطراف الحديث مرتّبة حسب حروف الهجاء، مع ذكر راوي الحديث، ورقم الصفحة

---

(١) ينظر فهرس القرآن الكريم الملحق بشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، ص١٠٦-١٠٧. وقد استخدم عبد السلام هارون هذه الطريقة في فهرس كتاب سيبويه، ورسائل الجاحظ، وخزانة الأدب.

(٢) مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب، ص(٢١٣-٢١٤).

التي ورد فيها في الكتاب.

ب. ترتيب الحديث حسب ما يرد فيه من ألفاظ، كما مرّ في الآيات، وعلى نـــهج المعجـم المفهرس لألفاظ الحديث، وهذه الطريقة هي التي يؤيدها عبد السلام هارون.

فهرس الأعلام والبلدان والقبائل:

ترتّب الأعلام ترتيباً هجائياً حسب ترتيب المعجم، ويكون الترتيب حسب الاسم الحقيقـي، وذلك بإزالة كلمة (ابن، وأبو، وذو) وغيرها من أمام اللفظ، وإذا وردت الكنيـــة أو اللقــب يتـمّ إحالتها إلى صاحبها حسب وروده في الفهرس.

أمّا إذا لم يعرف الاسم فيرتّب في مكانه، أي حسب ما ورد بالكنية أو اللقــب، علــى أن بعض المفهرسين يُعد كلمة (ابن) و(أبو) و(ذو) فيضعها في الألف والذال، والأغلب يهمل ذلـــك ويورد الاسم حسب الاسم المضاف إليه، يقول عبد الله عسيلان: "لا بدّ أن نذكر العلم في الفهرس باسمه واسم أبيه وكنيته ولقبه، وإذا لم يرد في الكتاب المحقق سوى اسم واحد، أو لقب، أو كنيـة فقط، فينبغي أن نتعرّف على ما لم يذكر بالرجوع إلى المصادر"[1].

ويتوسّع بعض المفهرسين فيضعون فـــهارس خاصـــة للأعـــلام حســـب طوائفـــهم أو تخصّصاتهم، أو اتّجاهاتهم، فنجدهم يجعلون للرواة وللمحدثين وللشعراء وللمعمّرين وغير ذلـــك فهارس خاصّة، والرأي في هذا أنّه يمكن وضع فهارس للأعلام الغالبة على النص، فـــإن كـــان الكتاب كتاب أدب فيكثر فيه الشعراء أفرد فهرساً خاصاً للشعراء، وإن كان كتاباً فـــي الحديـــث، أفرد للرواة فهرساً، وللمحدثين فهرساً خاصاً، وهكذا.

وما ينطبق على الأعلام ينطبق على الأماكن والبلدان والقبائل فتفهرس حسب الحـــروف الهجائية، ثم يذكر اسم الصفحة أمام كلّ قبيلة أو مكان أو بلد.

---

(١) تحقيق المخطوطات، عبد الله عسيلان، ص(٢٤٩).

فهرس اللغة:

ترتّب الألفاظ في فهرس اللغة حسب حروف الهجاء، وذلك بعمل جدول للجذر الذي تنتمي إليه اللفظة ثم توضع اللفظة أمام الجذر ثم الصفحة التي ورد فيها اللفظ، وذلك كما هو الحال في المعاجم اللغوية.

وقد قسم عبد السلام هارون[1] فهرس اللغة في كتاب معجم مقاييس اللغة لابن فارس إلى ثلاثة أقسام:

أ. فهرس الألفاظ اللغوية التي وردت في غير مادتّها.

ب. فهرس الألفاظ غير العربية.

ج. فهرس ما فات المعاجم من الألفاظ وانفرد به ابن فارس.

أما رأي رمضان عبد التوّاب فهو كما يقول: "وفي فهرس اللغة توضع المادة اللغوية في جداول، وبجوارها الألفاظ المستخدمة من هذه المادة ومعها صفحاتها، وترتّب هذه المواد اللغوية ترتيباً هجائياً بحسب الأصل الأول والثاني وما يتلوهما"[2].

فهرس الشعر:

نص المحققون على أن الأشعار ترتّب على حسب حروف المعجم من الهمزة إلى الياء، ثم الألف اللينة في آخرها، ويراعى في ذلك حرف الروي والقافية وحركة القافية، فيكون البدء في القافية الساكنة فالمفتوحة فالمضمومة فالمكسورة، ويراعى في الترتيب السابق بحور الخليل وهي: الطويل، فالمديد، فالبسيط، فالوافر، فالكامل، فالهزج، فالرجز، فالرمل، فالسريع، فالمنسرح، فالخفيف، فالمضارع، فالمقتضب، فالمجتثّ، فالمتقارب، فالمتدارك.

على أنّ بعض المحققين يفردون الأرجاز، وأنصاف الأبيات، بفهرس خاص، وقد يضمّ

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مصر، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٧٢م، ط٢، ١٦٣/٦.

(٢) مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب، ص(٢١٤).

الترتيب السابق صاحب الشعر.

ولقد استنّ هارون لنفسه طريقة خاصة في ترتيب الشعر بقصد التيسير والضبط وهي: "أما أنا فقد سرت في معظم كتبي الأخيرة على نهج خاص في الترتيب قصدت به التيسير والضبط، إذ سرت على طريقة ميسّرة، ملغياً ترتيب البحور، لجهل كثير من الناس بها أو بتطبيقها، وهي طريقة شبيهة بالعروضية، فأجعل ترتيب كلّ مجموعة من القوافي على النسق.

فَعْل – مُفعّل – فُعّل – فواعل – فعال وأفعال – فعول وفعيل مثل:

أهل – المعوّل – سُبُل – عواذل – الخيال وأمثال – تقول وسليل

وتفسيرها من علم القافية –وهو ما لم أقصده– أن ترتّب على أنواع القوافي التالية: المتواتر، المتدارك، المتكاوس أو المتراكب، المؤسسة، المردوفة بألف، المردوفة بواو أو ياء، وجعلت كلّ المشطورات من السريع والمنسرح، والرجز فهرساً واحداً سمّيته (فهرس الأرجاز) وذلك لصعوبة التمييز بين هذه البحور الثلاثة، ولأنّ أرجاز العرب جاءت على هذه البحور جميعاً"[1].

ومن المساوئ في فهرس الأشعار أن تذكر الأبيات كاملة بترتيب ورودها في النصّ، إذ أنّ مثل هذا العمل جهد ضائع يتطلّب من القارئ قطع الفهرس من أوله إلى نهايته حتى يصل إلى ضالّته.

يقول برجستراسر: "ويحسن أن يذكر من كلّ بيت الكلمة الأخيرة، ووزنه، وأحياناً الشاعر، وبعضهم يذكر الكلمة الأولى إذا تشابه بيتان في وزن واحد في الكلمة الأخيرة، وترتيب الأبيات على أولها مذموم، لأنّ أول البيت عرفي وآخره جوهري، كما أنّنا إذا رتّبنا الأبيات على قوافيها اجتمعت أبيات القصيدة الواحدة، وإن رتّبت على أوائلها تفرّقت أبيات القصيدة الواحدة في الفهرست كلّه"[2].

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٩٥).

(٢) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر، ص(١١٨).

ويجب على المحقق أن يكمل البيت الناقص، فإن عرف صدره عمـــل علـــى أن يـــأتي بعجزه مستعيناً بالمصادر، وإن عرف عجزه جاء بمصدره أيضاً، كذلك على المحقق أن يجتـــهد في معرفة صاحب الأشعار غير المنسوبة ما أمكن.

ومن الأمثلة، ما جاء في فهرس الشعر الوارد على روي اللام في كتاب «ما تلحن فيـــه العامّة» لعلي بن حمزة الكسائي بتحقيق رمضان عبد التوّاب(1):

الأسَلْ	رجز	(جابر بن جزء أخي لشماخ)	٥/١٣٢
تفتّلا	طويل	(أوس بن حجر)	١٠/١١٧
مأمول	بسيط	(كعب بن زهير بن أبي سلمى)	٩/١١٠
زبيل	وافر	---	٨/١١٦

وقد وضع المحقق اسم الشاعر الذي لم يكن موجوداً في النص ولم يكن البيت منســـوباً، وقد اهتدى إليه المحقق بين قوسين، أما الذي لم يستطع الاهتداء إليه فتركه ووضع خطـــاً فـــي الجدول المخصص.

وقد عاب رمضان عبد التواب على من فصل الرجز عن الشـــعر بفهرس خاص، وعدّ ذلك بدعة، وذلك لجهل القارئ ببحور الخليل، ولجهله بتمييز الرجز عن غيره، فالقارئ مضطرّ إلى مراجعة فهرسين في حرف معيّن بدلاً من مراجعة فهرس واحد(2).

فهرس الأمثال:

جرى أكثر المحققين على ترتيب الأمثال على حسب حروف الهجاء التي ترد فـــي أول كلمة من المثل، فمثلاً قولهم: (سبق السيف العذل)، يوضع في حرف السين، ومنهم مـــن رتّـــب الأمثال حسب ما يرد فيها من ألفاظ وأعلام كما صنع رياض عبد الحميد مراد في كتابه معجـــم الأمثال العربية.

---

(١) ما تلحن فيه العامة/ للكسائي، تحقيق رمضان عبد التواب، ص(١٥٧-١٥٨).

(٢) مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب، ص(٢١٦).

فهرس المراجع:

يجب أن يحتوي هذا الفهرس على:

١- اسم الكتاب بالكامل.

٢- اسم مؤلفه على ما شهر به.

٣- اسم المحقق إن كان الكتاب محققاً.

٤- رقم وجوده في المكتبة إن كان مخطوطاً.

٥- يذكر مكان الطبع وتاريخه، إن عرف، فإن لم يُعرف تاريخ طبعه قيل: (بلا تاريخ).

ترتيب الفهرس:

يرى عبد السلام هارون: "إن المنهج المنطقي يقتضي تقديم أهم الفهارس وأشدّها مساساً بموضوع الكتاب، فإنْ كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قُدّم فيه فهرس الأعلام، أو كتاب أمثال، قدّم فهرس الأمثال، أو قبائل قدّم فهرس القبائل وهكذا، ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتّبة حسب ترتيبها المألوف"[1].

ويرى عبد الله عسيلان: "أن الكتاب في كلّ أحواله وعلى اختلاف موضوعاته إذا كان مشتملاً على قدر من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تستوجب وضع فهرس لها، فإنّها أحقّ بقصب السبق من غيرها في التقديم والتأخير، بحيث يتمّ البدء بفهرس الآيات ثم الأحاديث ثم الأهم بحسب ما ذكر"[2].

(مقدّمة المحقق)

هي آخر ما يكتبه المحقق، وذلك بعد الفراغ من طبع النصّ، ذلك لأنّه قد يضطر أن يشير في مقدّمته إلى صفحات من الكتاب، وهذا لا يتمّ إلا إذا كان الكتاب مطبوعاً.

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص(٩٦).

(٢) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، عبد الله عسيلان، ص(٢٥٣).

والمقدّمة لغة هي: الأول من كلّ شيء، ومن هنا قالوا: مقدّمة الجيش للطائفة التي تسير أمامه، ومنها أخذت مقدّمة الكتاب وكان موضعها في أوله.

وتنطق المقدّمة بفتح الدال المشدّدة على صيغة اسم المفعول، وبكسر الدال المشدّدة على صيغة اسم الفاعل.

وعرّفها المعجم الأدبي بأنّها: «فصل يعقد في أول الكتاب يمهد لمضمونه».

أمّا أهم ما ينبغي للمحقق أن يذكره في مقدّمة المخطوط فهو ما يلي:

(أ) موضوع الكتاب، وما ألّف فيه قبله.

(ب) مقارنة الكتاب بما قبله وما بعده من مؤلفات مماثلة له لإبراز أهميّته العلمية والمنهجية والأشياء الجديدة التي يقدّمها لنا.

(ج) تعريف بالمؤلف تعريفاً وافياً مع ذكر مصادر ترجمته.

(د) بيان بمضامين الكتاب، ووصف المخطوط الذي اعتمد عليه في النشر، وعند وصف المخطوط الذي اعتمد عليه في النشر يتبع ما يلي:

١. ما أثبت على الورقة الأولى من اسم الكتاب، واسم مؤلفه والتحقق من صحّة اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

٢. تاريخ النسخ واسم الناسخ، ويشار إلى من ترجم له إذا كان معروفاً.

٣. إذا كان الكتاب خالياً من اسم المؤلف، فيحاول المحقق عرفانه من الموضوع والأسلوب، والأعلام المذكورة، ممن يذكر أنّه رآهم أو اجتمع بهم، وإذا لم يكن على الكتاب تاريخ نسخ فيقدّر عمر المخطوط بالخطّ أو الورق.

٤. عدد ورقات المخطوط وقياسها، وعدد السطور في الورقة، وطول كل سطر، وما فيها من هوامش وأبعادها.

٥. نوع الخطّ الذي كتبت النسخة به، وهل كتبت النسخة بخطّ واحد، أو خطّين مختلفين.

٦. الرسم الذي تبعه الناسخ، نذكر أنموذجين من الألفاظ التي سيبدّل المحقق رسمها في النص.

٧. المداد واختلاف ألوانه، فقد يكتب النصّ بالأسود والعنوانات بالأحمر، وقد تكون فواصل بالأحمر والأزرق، فيشار إلى ذلك كلّه.

٨. الورق ونوعه.

٩. التعقيبات.

١٠. التعليقات في الهوامش.

١١. الإجازات (المناولات، إجازات القرّاء، إجازات السماع)، فينوّه بها في المقدّمة ويثبت نصّها في آخر الكتاب.

١٢. التمليكات.

١٣. يثبت صورة الورقة الأولى والورقة الأخيرة من المخطوط.

١٤. إذا كانت النسخ التي اعتمد عليها عديدة، تثبت أوصافها.

١٥. يعقب وصف النسخ قائمة بالرموز، رموز النسخ، رموز الأقواس.

(هـ) بيان طريقة التحقيق والتعليق التي انتهجها المحقق.

(و) ذكر الصعوبات التي واجهت المحقق.

(ز) ذكر أمور أخرى يرى المحقق من المستحسن ذكرها.

الفصل الثاني

عبد السلام هارون

جهوده ومنهجه في التحقيق

(جهد هارون التأليفي والتحقيقي)

شغف (هارون) منذ نعومه أظفاره بتراثنا العربي الفيّاض، إذ أن أسرته المتنقّلة بدأت بتعليمه مبادئ القراءة والكتابة، ثم عملت على تحفيظه القرآن الكريم، ثم التحق بالمدارس والمعاهد والجامعات، مما ساعد على أن تتفتّح قريحته ومواهبه، فيفتّش في مكتبات أسرته العلمية، ويقرأ تراثاً علمياً متنوّعاً لأبيه ولجدّه ولأخيه الأكبر (محمد أبو الفضل هارون).

وينمو نشاطه العلمي فيتّسع إلى المعارف المتنوّعة، الذي كان من نتاجها المؤلفات الضخمة والكثيرة، التي تملأ مكتباتنا، والتي لا يستغني عنها باحث أو دارس في العصر الحاضر، ولا نكاد نطالع قائمة تراثية، إلا عثرت على تحقيقات له.

وقد أولع هارون باللغة والأدب، وبالتأليف، ويرى (هارون)[1] أن الفضل الأكبر يعود إلى أخيه (محمد أبو الفضل هارون) الذي كان له مكتبة في المنزل، جمع فيها مختارات جيّدة من الكتب الأصلية التي كانت تظهر في ذلك الوقت، وبسبب تشجيعه على قراءة كتب الأدب وحفظ المعلّقات في سنّ مبكّرة.

وقد بذل (هارون) جهداً مضنياً لخدمة اللغة والتراث العربي فتعامل مع التراث بحثاً وتأليفاً وتحقيقاً وشرحاً، ويؤكّد ذلك ما يطالعنا من كتب حملت اسمه في الأمور السابقة، وقد عمل في بواكير حياته على تلخيص الدروس الأوّلية في السيرة المحمّديّة، ودروس في آداب اللغة العربية، ولقد ظهرت بواكير نشاطه العلمي في سنّ مبكّرة، وهو لا يتجاوز السادسة عشرة من عمره، إذ نجده يضبط ويصحّح ويراجع سنة ١٩٢٥م كتاب (متن الغاية والتقريب) لأبي شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني[2]، مما يلقي الضوء على علم هارون المبكّر، وولوعه في التحقيق، الذي من أهمّ قضاياه وأعماله: الضبط والتعليق والتصحيح.

---

(١) ينظر رسالة الدكتوراه، عبد السلام هارون محققاً ودارساً نحوياً، للباحث ندا الحسيني ندا، ص١٤٤.

(٢) ينظر السابق، ص(١٤٥).

وقد نما نشاطه في علم تحقيق النصوص ونشرها وهو في التاسعة عشرة مـــن عمـــره، حيث أخرج الجزء الأول من كتاب (خزانة الأدب) للبغدادي محقّقاً سنة ١٩٢٨م، ثم أكمل أربعـــة أجزاء منه سنة ١٩٣٢م.

وتقوى صلته ويزداد التحامه بالتراث حين انضمّ عام ١٩٤٣م إلى لجنة إحياء آثار أبـــي العلاء المعرّي: إذ اختاره الدكتور طه حسين عضواً من أعضائها، وهم مـــن علمـــاء التحقيـــق الكبار أمثال: الأستاذ مصطفى السقّا، والأستاذ عبد الرحيم محمود، والأستاذ إبراهيم الإبيـــاري، والدكتور حامد عبد المجيد، إذ أنتجت تلك اللجنة مجلّداً ضخماً لتعريف القدمـــاء بـــأبي العـــلاء المعرّي، ثم نشرت اللجنة خمسة مجلدات تتناول شـــروح ديوانـــه (ســـقط الزنـــد) للتـــبريزي، والبطليوسي، والخوارزمي، والتي طبعت جميعها في سنة ١٩٤٩م.

وقد خلّف هارون مكتبة زاخرة في التأليف والتحقيق، واتّجه في جهده العلمي اتّجاهين:

الأول: اتجاهٌ تأليفيٌ، اقتحم ميدانه نتيجة اطّلاعه وجهده ودراسته في مصـــادر العربيـــة، بحثـــاً وتحقيقاً، ليطلعنا عليه في رؤية علمية مبتكرة يُشهد لها بالسبق.

الثاني: هو الاتّجاه التحقيقي، فتنقل فيه بين أمّهات الكتب العربية تصحيحـــاً وتحقيقـــاً وضبطـــاً وشرحاً، إنّه اتّجاه أنفق حياته لخدمته، ولخدمة من يسبر أعماق هذا العلم والفنّ.

وقد توزّع نشاط هارون التأليفي والتحقيقي في هذين الاتّجاهين وتوزّع جهده في لغتنـــا نحوها وصرفها وأدبها وبلاغتها، ودياناتها، وتراجمها، وغير ذلك.

وفيما يلي محاولة لحصر جهده التأليفي والتحقيقي في تراثنا الأدبي والعلمي والديني.

(أ) جهده في التأليف:

أحاول في هذا العنوان أن أحصر تراثه التأليفي مرتّباً زمنياً حسب إصـــداره، وســـألقي الضوء على بعض جوانبه.

١. تحقيق النصوص ونشرها

صدر في أغسطس عام ١٩٥٤م، وقد صرّح عبد السلام هارون في مقدّمة الكتـــاب أن فكرة إصدار هذا الكتاب سبقت ذلك العام بخمس سنوات، حينما ظفر كتاباه: الحيوان، والمجـــالس بالجائزة الأولى للنشر والتحقيق العلمي سنة ١٩٤٩م، وسنة ١٩٥٠م.

وأصل الكتاب مجموعة من المحاضرات ألقاها عبد السلام هارون على طلبة الماجســتير في كلية دار العلوم، وقد ضمّ هذه المحاضرات في كتابه هذا.

وقد ضمّن المؤلف كتابه ثمرة جهود سنين طوال في التحقيق والتنقيب، وتجارب طـــال عليها المدى، ساعده في ذلك -كما يقول- اطّلاعه على ما صنع العلماء في هذا المجال، فكـــان هذا الكتاب أول كتاب عربي في هذا الفنّ، فن تحقيق النصوص.

أما موضوعات الكتاب، فتحدثت عن مفهوم التحقيق، ومناهجه وكشــفت عــن قواعــده وقضاياه، وطرق معالجتها، من تصحيف أو تحريف، أو تغيير أو تبديل، أو زيـــادة أو حــذف، وتحدث عن ضبط النصوص والتعليق عليها وشرحها، والمكمّلات الحديثة للنشر، مثـــل صنــع الفهارس وإخراج الكتاب، ودراسة الورق والورّاقين والخطّ وغير ذلك.

وقد طبع الكتاب خمس مرّات، صدرت الأخيرة عن مكتبة السنة بالقاهرة، وقدّم لها نجلـه الدكتور مهندس نبيل بعد وفاته، رحمه الله.

ويُعدّ هذا الكتاب مولداً لفنّ تحقيق النصوص، فهو أول كتاب عربي في هذا الفنّ يوضــح مناهجه ويعالج مشكلاته.

٢. الميسر والأزلام:

صدرت طبعة الكتاب الأولى في القاهرة عن لجنة التأليف عام ١٩٥٤م، وقد عبّر عـــن الدافع إلى تأليف هذا الكتاب وهو الرغبة الاجتماعية لدعاة الإصلاح في مصـــر، وقــد تضمّــن الكتاب كثيراً من القضايا الاجتماعية والدينية والتاريخية والأدبية واللغوية، وقد ساعده في ذلـــك

يسيرٌ من القرآن الكريم والحديث الشريف، وبعض كلام العرب وأشعارها، وذلك عندمـــا بيّـن بعض عادات العرب في الجاهلية من الميسر والأزلام.

وقد سبق عبد السلام هارون في هذا الموضوع، ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في كتابه «الميســر والقداح» والعلاّمة السيد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) في رسالة سمّاها «نشوة الارتياح في بيان حقيقة الميسر والقداح» وقد أفادت هذه المحاولات هارون في تأليفه هذا الكتاب على حـدّ قوله.

وتظهر في الكتاب منهجية (هارون) في تأليف الكتب، وذلك فيما اختـــاره مـــن ألفـــاظ، محققاً لها، وموثّقاً لكثير من الألفاظ التي خفي معناها، وقد أتبع (هارون) الكتـــاب بطائفـــة مـــن الفهارس التحليلية، وهي كما يلي: فهرس القرآن الكريم، والحديث الشريف، والقوافي، والأعـلام، والبلدان، والمواقع، والمباحث والمراجع.

وهذا الكتاب من الكتب التي يعتزّ بها (هارون) نظراً لما بذله من جهد مضنٍ في تأليفـــه -على حدّ قوله- وقد طبع مرّة ثالثة سنة ١٩٨٧م محتوٍ على ملحقات تحتوي على لطائف كثيرة، ألقت أضواءً جديدة في هذا المجال.

٣. تهذيب سيرة ابن هشام:

لاقى هذا المؤلف قبولاً واستحساناً من غير جهة، إذ تولّت غير جهة نشـــره، فصـــدرت طبعته الأولى عن دار سعد بالقاهرة عام ١٩٥٥م، وصدرت طبعته الخامسة عن مكتبـــة الســـنّة بالقاهرة عام ١٩٨٧م.

حاول المؤلف أن يأخذ لباب السيرة ليقدّمها إلى القارئ في ثوب جديد، لا تتقطع الســـبل في تلاوته، مع محافظته التامّة على النصّ الأصلي، بحيث يمكن الاقتباس منه معزواً إلى أصلـــه الأول، كما لم يبتدع -على حدّ تعبيره- فيه إبدال حرف واحد من النصّ الأصلي مراعيـــاً فيـــه أمانة الأداء، والنص على الرأي في موقعه إن لم يكن معزواً إلى صاحبه.

وقد ظهر منهجه في تحقيق النصّ من ضبط وتفسير وتعليق وتخريج لما يحتاج من كلمات النصّ الأصلي إلى بيان ذلك كلّه، وقد كان لكتاب والده «تلخيص الدروس الأوّلية في السيرة المحمّدية» أثر في تأليف هارون هذا الكتاب، كما يقول في مقدّمة الكتاب، الطبعة الخامسة ص(٥).

٤. تهذيب كتاب الحيوان:

صدر هذا الكتاب في طبعتين، تولّت طبعته الأولى بالنشر مطبعة الرسالة في القاهرة عام ١٩٥٧م، وكان الكتاب في جزأين، حاول هارون في هذا الكتاب أن يتصدّى للمضلّلين أن يصدّوا الشادين من العرب عن ماضيهم الثقافي إلى ثقافة أجنبية ليس فيها شيء من تراثهم الإسلامي"[١].

واقتضى هذا الهدف أن يخرجه هارون بثوب من التهذيب لا خلل ولا إخلال فيه بنصّ الكتاب، ولا بطريقة تأليفه، بل يتمشّى مع طريقة تأليف الأصل.

٥. الأساليب الإنشائية في النحو العربي:

ظهر هذا المؤلف في طبعته الأولى سنة ١٩٥٩م، وطبعته مكتبة دار السنّة المحمّدية بالقاهرة، ثم نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة في طبعته الثانية عام ١٩٧٩م، وقد أرفق (هارون) في طبعته الثانية كثيراً من الإضافات والتوضيحات والتصحيحات الطباعية والفنيّة، وقد قسم (هارون) أبواب النحو في هذا الكتاب على حسب المعاني والأغراض العامة في الكلام، من أخبار وإنشاء، ونفي وإثبات، وقد ذكر (هارون) الدافع له في تأليف هذا الكتاب، وهو ما لاحظه من تسرّب كثير من اصطلاحات البلاغة في مسائل النحو، فحاول أن ينفذ إليها، وبدأ بمعالجة الأساليب الإنشائية في معظم أبواب النحو، وقد نصّ على منهجه في ذلك، وهو تتبّع الأساليب الإنشائية في المراجع الكبرى قديمها وحديثها، متقصّياً النصوص النحوية في زوايا تلك المراجع

---

(١) مقدّمة الطبعة الأولى من كتاب (تهذيب كتاب الحيوان)، عبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة الرسالة، ص(١٣).

وتضاعيفها، مبيّناً خلاف النحاة وعللهم لذلك الخلاف، معقّباً على ذلك برأيه في تلك المواضيــع، وحاول الفصل في النزاعات بين النحاة والمفسّرين في القضايا الخلافية: "فبدت لهم أوهامٌ مردّهـا إلى تحميل النحو ما لا يطيقه من تزمّت هؤلاء المفسّرين المتوزعين، أو التعصّب لبعــض مـا وضع النحاة من قواعد وأصول منطقية أبوا إلا أن تنساق في الطريق التي رسموا"[١].

٦. الألف المختارة من صحيح البخاري، (اختيار وشرح وتعليق):

ظهر هذا الكتاب في أكثر من طبعة، صدرت طبعته الأولى في عــام ١٩٥٩م وقــامت مكتبة الخانجي بنشره، وطبعته الثانية بعنايتها أيضاً في عام ١٩٧٩م، وقد صــدر الكتــاب فــي مجلّدين كبيرين في طبعته الثانية، وقد كانت طبعته الأولى في عشرة أجزاء، وقد رأى أن تصدر الطبعة الثانية في جزئين ليكون أيسر وأجمع لشمل الكتاب[٢].

وقد اتّبع (هارون) في هذا الكتاب النهج الذي اتّبعه في تهذيب الكتب الدينية وفي تحقيــق تراثنا الديني، وسار على نفس النهج في تهذيب إحياء علوم الدين بعد ذلك، وفي تــهذيب سـيرة ابن هشام قبل ذلك، وقد أظهر طريقه في اختيار الأحاديث وكيف تعامل مع هذا الكتاب[٣].

أمّا منهجه التحقيقي في اختياراته من صحيح البخاري، فنلاحظ فيها التحقيق الدقيــق، إذ يعرضها على أمّهات الشروح والتفاسير الجليلة، لبيــان أغـراض الحديــث ومرامــه، ويقــوم بالتوضيح والتعليق والتفسير للأحاديث، وعمل على ضبط الألفاظ ضبطاً دقيقاً، وحقق رواياتــه، وخرّج الأماكن الواردة في نصوص الأحاديث، وخرّج الأحاديث من الكتب الستّة ذاكراً رمــوزاً لتلك الكتب.

وقد ختم الكتاب بمجموعة من الفهارس الفنّيّة، واتّبع في فهارس القرآن طريقتــه التــي تقوم على المادة اللغوية، والتي وصفها بأنّها أوثق في الترتيب المتّبع في فهارس القــرآن الــذي

---

(١) مقدّمة الطبعة الأولى من كتاب (الأساليب الإنشائية في النحو العربي)، عبد السلام هارون، ص(٦).

(٢) ينظر مقدّمة الطبعة الثانية ص(٨).

(٣) ينظر مقدّمة الطبعة الثانية ص(٤).

يعتمد على ترتيب السور، والآيات.

٧. تهذيب إحياء علوم الدين:

ظهرت طبعة الكتاب الأولى عام ١٩٦١م، وقامت بنشره وإخراجه دار سعد بالقاهرة، ويقع في مجلّدين، وعدد صفحاته (٧٥٤) صفحة، حاول المؤلف أن يستخلص جوهر الكتاب، ليستطيع القارئ أن يتابع قراءته ولا يتيه فيه، مع حرصه التام على نصّه ومتنه، وقد راعى الأمانة العلمية في التعامل مع الكتاب، فما غيّر ولا بدّل ولا وضع حرفاً مكان حرف إلا ذكر ذلك في الهامش وأشار إليه.

وقد كان حريصاً في تخريج النصوص وتوثيقها وتحقيقها، ولم يختلف هذا الكتاب عن غيره من كتب التهذيب.

٨. قواعد الإملاء:

صدر هذا الكتاب غير مرّة، وأخرجته غير دار للطباعة، وقد صدرت طبعته الأولى عن دار سعد بالقاهرة سنة ١٩٦٢م، وصدرت طبعته الخامسة سنة ١٩٨٦م وتولّت مطبعة الخانجي إصدارها.

والتأليف في الفن الإملائي يعدّ طريفاً، ويدل هذا الصنيع على إلمام (هارون) بأصول الكتابة العربية، وقواعدها، والذي حدا بالأستاذ (هارون) إلى كتابته، هو:

"ما وجده من حاجة الكتّاب والأساتذة إلى مرجع يجمع إلى الاستيعاب والإيجاز قرب المأخذ ووضوح المنهج، وإلى توضيح القاعدة وبيان المزالق والشبهات ليتوقّاها الكاتب وتسلم له كتابته"[١].

والكتاب يعرف الكاتب بما يلزمه من قواعد الرسم الإملائي المختارة التي جمعها واستخلصها (هارون) من مصادر العربية خاصة التي تبحث في الرسم الإملائي، وجاء الكتاب

---

(١) كتاب قواعد الإملاء، ص (٣).

في سبعين صفحة من القطع الصغيرة[1].

٩. معجم شواهد العربية:

صدر هذا العمل العلمي الكبير طبعة واحدة عام ١٩٧٢م، وقد تولّت إصداره مكتبة الخانجي بالقاهرة، وهو في مجلّد واحد، يضمّ جزأين.

أوضح عبد السلام هارون في مقدّمة الكتاب عن الدوافع التي دفعته إلى تأليف الكتاب، حيث كان يتهيّب من الإقدام على صنيع معجم ضخم كهذا، لأنّه يتطلّب مؤهّلات معيّنة فيمن يتصدّى له من: الدقّة والخبرة والرسم وإحكام المنهج، كما يقول، لأنّ شواهد العربية في نحوها وصرفها وعروضها وبلاغتها ولغتها وما يتعلّق بها من بحوث نطالعها منثورة في مراجع شتّى، ومن العسير الاهتداء إليها خاصة شواهد النحو والصرف والبلاغة التي أضنته كثيراً من الجهد، فكانت تصرفه عن المضي في إتمامها والعكوف على معالجة التراث المحقق.

وقد وضّح منهجه في تأليف الكتاب، وهو المنهج الذي يتبعه في تحقيق الكتب المختلفة، فيعتمد على المصادر والمراجع المختلفة المخطوطة والمطبوعة وتنوّع اختيارات مجاميع الشعر كالمفضليات والأصمعيات والحماسة، وجمهرة القرشي، وترجمة أصحاب أسماء الشواهد المجهولة، ونسبتها إلى أصحابها، وتحقيق القافية وحركتها، وتحقيق الجزء الناقص وتثبيته من البيت الشعري، ثم تذييل الكتاب بفهارس فنيّة دقيقة[2].

١٠. التراث العربي:

صدر هذا العمل العلمي لـ (هارون) في سلسلة (كتابك) عن دار المعارف رقم (٣٥)، عام (١٩٧٨م، وقد عالج كلمة (التراث) معجمياً ومصطلحاً، وتاريخاً وأبرز أهميّة التراث العربي والإيمان به، وقدّم نماذج من عبقرية مصادر تراثنا، كاشفاً عن حقيقة إحياء التراث في تاريخ الطباعة العربية قديماً وحديثاً، ومبيّناً دور بعض المؤسسات الطباعية في مصر وفي

---

(١) ينظر قواعد الإملاء، هامش ص(٧٢).

(٢) ينظر تقديم الطبعة الأولى ص: (١٣-١٥).

خارجها في إحياء التراث ونشره، ومبرزاً جهود بعض المستشرقين في هذا المجال[1].

۱۱. تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب:

يذكر المؤلف أن أصل هذا العمل هو مجموعة من التنبيهات والملاحظات ظهرت لـ (هارون) وهو يطالع صفحات معجم لسان العرب في أثناء تحقيقاته، وقد أذاعها بالنشر في المجلات الأدبية واللغوية من عام ١٩٦٤م إلى عام ١٩٧٠م، ثم رأى أن يضمّنها في كتاب تولّت الهيئة المصرية العامة للكتاب إصداره ونشره، وصدرت طبعته الأولى عام ١٩٧٩م.

وقد بدأ هارون بكتابة ملاحظاته وتصويباته على هامش اللسان نسخة بولاق الطبعة الأولى، وقد أسبغ المؤلف على ملاحظاته وتنبيهاته في معجم لسان العرب منهجه التحقيقي، فراجعها على النسخ المخطوطة للسان بدار الكتب المصرية برقم (٤٦) لغة، التي بقي منها (٢٥) مجلداً من (٢٧) مجلداً، وينقصها النسخة الأولى والثانية وتبدأ بالثالثة بمادة (قشب).

وقد اتّبع أسلوبه نفسه في تحقيق الأشعار والشعراء والبلدان والأعلام، وبيان المؤتلف والمختلف، وتصحيح كثير من القبائل العربية وأنسابها والفرق الإسلامية والتنبيه على مسائل العربية بمختلف أنواعها وضروبها من اللغة والنحو والصرف والعروض والبلاغة والنقد، التي بلغت ١٢٢٠ تنبيهاً وتحقيقاً.

أمّا المصادر التي اعتمد عليها في تحقيق تلك التنبيهات فهي القرآن الكريم، وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وأقوال الصحابة والتابعين، والمأثور من أشعار العرب وأرجازها، وأمثالها، بالإضافة إلى مواد اللسان نفسه، وقد أشار المؤلف إلى التصحيفات والتحريفات التي وردت في الكتاب[2].

وقد ألحق (هارون) الكتاب بفهارس تحليلية وهي: فهرس القرآن الكريم، وفهرس الحديث الشريف والأثر، وفهرس الأمثال، وفهرس الأشعار، وفهرس الأرجاز، وفهرس مسائل

---

(١) ينظر رسالة الدكتوراه بعنوان (عبد السلام هارون، محققاً ودارساً نحوياً)، ندا الحسيني ندا، ص١٦٣.

(٢) ينظر، مقدمة الكتاب، الطبعة الأولى، ص(٥).

العربية، وفهرس الأعلام، وفهرس القبائل والطوائف ونحوها، وفهرس البلدان والمواضع.

وقد ذكر (هارون) أن (أحمد تيمور) كان قد نشر جزأين صغيرين في تصحيح لسان العرب في مطبعة الجمالية بالقاهرة عام ١٣٣٤هـ، ويقع في (٥٩) صفحة، والآخر في مطبعة السلفية سنة ١٣٤٣هـ، ويقع في (٤٨) صفحة، وأشار (هارون) إلى اطّلاعه عليهما، ووازن بينهما وبين تصحيحاته فأسقط ما ورد في هذين الجزأين لتبقى خالصة لـ (أحمد تيمور) ومنسوبة إليه[١].

۱۲. كناشة النوادر:

قام (هارون) بجمع مادة الكناشة بفهارس خاصة، ضمن ضوابط علمية معيّنة، مبتعداً عن (الجذاذات) وهي الطريقة المتّبعة في جمع المادة العلمية خوفاً من ضياعها وفقدانها، وقد وضّح (هارون) طريقته بقوله: "والباحثون، ولا سيّما في أيّامنا هذه، يقيّدون هذه المعارف في جُذاذات، يرجعون إليها عند الحاجة، ولكنّي سلكت طريقاً أوثق من طريق الجذاذات، هو دفتر الفهرس، وهو الذي سمّيته (كناشة النوادر) أقيّد فيها رؤوس المسائل مرتّبة على حروف الهجاء، مقرونة بمراجعها، وقد وجدت أن هذه التسمية، مع ما فيها من التوليد أو التعريب، أقرب في الدلالة وأدقّ في التعبير"[٢]، وقد عرّف (هارون) معنى الكناشة راجعاً في ذلك إلى المعاجم العربية.

وتقع «كناشة النوادر» في عدّة أقسام ضمّنها (هارون) في خمسة أقسام صدرت طبعتها الأولى عن الخانجي بالقاهرة عام ١٩٨٥م، وتتوزّع مسائل الكناشة في معارف متنوّعة من اللغة والنحو والصرف والتاريخ والجغرافيا، وعلوم الطبيعة ومسائل الكيمياء والقضايا الاجتماعية وغيرها...

وتُعدّ الكناشة جزءاً من تفكير العرب المشرق والحضارة العربية الإسلامية، وتحفة لمن

(١) ينظر، مقدّمة الكتاب، الطبعة الأولى، ص(٥٤).

(٢) كناشة النوادر، عبد السلام هارون، القاهرة، دار الطلائع، ط(٢)، ص(٩).

يؤمن بتراثه، وهادياً لمن ضلّ به الطريق عن الإيمان بمعدنه الأصيل وسالفه الماضي[1].

١٣. معجم مقيّدات ابن خلّكان:

صدر هذا العمل العلمي الطيّب في طبعته الأولى سنة ١٩٨٧م، وتولّت نشره مكتبة الخانجي بالقاهرة.

وفكرة (هارون) في هذا المعجم تعتمد على جمع ما نصّ عليه ابن خلّكان في موسوعته الرائدة «وفيّات الأعيان» في صعيد واحد ثم ضبطه وتفسيره وشرح نصوصه النادرة، لإشاعة الدقّة والأمانة فيها، وقد ذيّل معجمه بفهارس فنّيّة لإضاءة عمله، ومن أهم الفهارس فهرس القرآن الكريم، وفهرس الحديث والأثر، وفهرس الأمثال، وفهرس الأشعار، وفهرس اللغة، وفهرس الأعلام، وفهرس القبائل، والطوائف ونحوها، وفهرس البلدان، والمواضع ونحوها، وفهرس الكتب وفهرس مواد المعجم.

١٤. قطوف أدبية:

هو دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث، صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة ١٩٨٨م عن مكتبة السنة بالقاهرة بعد وفاة (هارون) رحمه الله تعالى.

وتدور أبواب المؤلف حول أربعة أضرب من خطوط البحث الأدبي وهي:

أولاً: بحوث ومقالات في بعض ما عالجه (هارون) في قضايا التحقيق، من ذلك: تجربته في إحياء التراث، وإحياء التراث وما تمّ فيه، وإحياء التراث العربي وأثره في لغتنا المعاصرة، وحضارتنا وإحياء التراث، وتحقيق بعض الألفاظ اللغوية، والتعريف ببعض مصادر العربية اللغوية ودور الإذاعة في نشر الفصحى.

ثانياً: يسجّل نقد (هارون) الخاص لما عالجه الأدباء المعاصرون من كتب، وردّهم عليه، وسمّاه: «ما بيني وبين الأدباء والعلماء» من مثل ما دار بينه وبين (عبد الوهاب

(١) ينظر مقدمة الكناشة، الطبعة الأولى، ص(٥).

عزام) حول كليلة ودمنه، وبين محمد طه الحاجري وبينه حول مجموعة رسائل الجاحظ، وغير ذلك.

ثالثاً: يختص بنقد الأدباء والعلماء لتحقيقات (هارون) ثم ردّه عليهم وسمّاه «ما بين الأدباء والعلماء وبيني» من مثل ما وجّه إليه المستشرق (أنستاس الكرملي) من نقد حول جزأي الحيوان للجاحظ (الرابع والخامس) وردّ (هارون عليه)، ونقد (حمد الجاسر) حول كتاب أسماء جبال تهامة وسكانها، وردّ (هارون) عليه.

رابعاً: يسجّل نظرات بعض الأدباء والأصدقاء إلى تراثه العلمي بشيء من التقدير، من مثل نظرات الصحفي الأستاذ (محمد فهمي عبد اللطيف) والأستاذ الدكتور (شوقي ضيف) والأستاذ (محمد عبد المنعم خفاجي)، ولم يلحق المؤلف الكتاب فهارس علمية تحليلية، وذلك لأنّ المنيّة قد وافته قبل إتمامها، فوضع الناشر فهرساً بسيطاً لموضوعات الكتاب.

(ب) جهده في التحقيق:

جنّد (هارون) جلّ حياته لخدمة التراث تأليفاً وتحقيقاً، ونلتقي مع التراث التحقيقي عنده، وهو الاتّجاه الأثير عنده، فقد أفنى له معظم حياته، وتفتّحت بواكيره في مرحلة مبكّرة من حياة (هارون)، هذا التراث الذي نلاحظ فيه أنّه لم يتّجه فيه صوب نوع معيّن من معارف العربية، بل تتنوّع فنونه، نراه شارحاً ومحققاً إمّا بنفسه وإمّا مع غيره من المحققين المعاصرين، لمصادر تراثنا: لغة ونحواً وأدباً وبلاغة، ودينا وتراجم وغيرها، مما يشير إلى موسوعية العالم العربي، وتأنّيه، وسعةاطّلاعه، وأمانته وإخلاصه، وصدقه وصبره في البحث، شفوقاً حذراً من التغيير والتبديل، والإسراف، ذلك أن التحقيق نتاج خلقي لا يقوى عليه إلا من وهب خلّتين شديدتين:

الأمانة والصبر[1].

فالتحقيق ليس عمليةً يسيرة، تنتهي معالمها بمجرّد عثورنا على نسخ الكتاب، وإنّما يقتضي مصابرةً ويقظة علمية وسخاءً في الجهد، وأن نذهب بالشكّ إلى نفوسنا قبل أن يتطرّق إلى النصّ، إذ أنّ تحقيق الكلمة يحتاج إلى أيّام غير معدودة بحساب الوقت.

يقول (هارون): "وأذكر أنّني قبل تحقيقي لكتاب الحيوان هالني تنوّع المعارف التي يشملها هذا الكتاب، ووجدت أنّي لو خبطت على غير هدى لم أتمكّن من إقامة نصّه على الوجه الذي أبتغي، فوضعت لنفسي منهجاً بعد قراءتي للكتاب سبع مرات، منها ستّ مرّات اقتضاها معارضتي لكلّ مخطوط على حدة، وفي المرّة السابعة كنت أقرؤه لتنسيق فقاره وتبويب فصوله، فكنت بذلك واعياً لكثير مما ورد فيه، فلجأت إلى مكتبتي أتصفّح ما أحسب أنّ له علاقة بالكتاب، وأقيّد في أوراق ما أجده معيناً للتصحيح، حتى استوى لي من ذلك قدر صالح من مادة التحقيق والتعليق. ولكن ذلك لم يغنني عن الرجوع إلى مصادر أخرى غير التي حسبت، فكانت عدّة المراجع التي اقتبست منها نصوصاً للتحقيق والتعليق نحو ٢٩٠ كتاباً عدا المراجع التي لم أقتبس منها نصوصاً، وهي لا تقلّ عن هذه في عدّتها.

والذي أريد أن أقوله، أن تحقيق النصوص يحتاج إلى مصابرة وإلى يقظة علمية، وسخاء في الجهد الذي لا يضنّ على الكلمة الواحدة بيوم واحد أو أيّام معدودات"[2].

وفيما يلي حصر لمكتبة (هارون) التحقيقية –ما أمكن– والتي تحمل على صدر تراثها اسم (هارون) وقد صنّفتها حسب الفنون العربية التي تبحث فيها:

أولاً: مكتبة الدراسات الأدبية:

(١) كتاب الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، وهو في ثمانية أجزاء، تحدث المحقق في الجزء الأول عن بيان الجاحظ، وعدّه زعيم البيان العربي في قوّته وأسره، وقد أطلق

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، ص(٦٣).

(٢) السابق: ص(٦٣).

عليه القول إطلاقاً يقول: "هو زعيمٌ للبيان العربيّ في قوّته وأسره، وفي قتّه وصحّته، وحلاوته وجماله وفنّه"[1]، وتحدث عن التأليف في عصر الجاحظ، وذكر أشهر المؤلفين في عصره وهم: أبو عبيدة معمر بن المثنّى (١١٠-٢٠٩هـ)، وذكر أنّ تصانيفه تقارب مائتي مصنّف، وأبو الحسن علي بن محمد المدائني (١٣٥-٢٢٥هـ) وله نحو مائتين وأربعين مصنّفاً، وهشام بن محمد الكلبي الكوفي (...،٢٠٦هـ)، وبلغ عدد مؤلفاته مائة وتسعة وثلاثين مؤلفاً، ثم تحدّث عن مؤلفات الجاحظ والتي بلغت ثلاث مئة وستّين مؤلفاً في ألوان شتّى من المعرفة، وذكر أنّ ابن النديم لم يذكر شيئاً من مؤلفات الجاحظ في الفهرس إلا عرضاً واستطراداً، مما يجعل المحقق يؤكد أن الفهرس مبتور ناقص[2]، وتحدث عن منحنى الجاحظ في التأليف، وعن قيمة مؤلفاته، وعن ذيع سيط كتبه، وانتشارها بين المؤلفين والعلماء، وذكر ورّاقي الجاحظ.

وقد أرفق المحقق تقديماً للكتاب، تناول فيه كتب الحيوان عند القدماء من غير العرب، ثم تحدّث عن كتب الحيوان لعلماء عرب سبقوا الجاحظ وعاصروه، وتحدّث عن هذا الكتاب قائلاً: "هذه صورة من صور كتب القوم في الحيوان، أمّا الجاحظ فأمامك كتابه، ينطق بين يديك بالقصد العلمي التفصيلي للحيوان جميعاً، ولكلّ مملكة من ممالكه، ولكل جنس من أجناسه، وهو فضل للجاحظ على جميع من سبقه أو عاصره ممن كتب في الحيوان، وإن أعوزه بعضُ الترتيب والتهذيب فهو شأن كلّ كتابة جديدة في أمر متشعّب الأطراف ممدود النواحي"[3].

وتحدث عن مراجع الكتاب وحصرها في القرآن الكريم والحديث، والشعر العربي، وكتاب أرسطو في الحيوان، وبعض آراء المعتزلة، واعتمد في مجمل الكتاب على الخبرة الشخصية بالحيوان والولوع به، مما يدفعه إلى السؤال ممّن يتوسّم فيه العلم.

ثم تحدّث عن الوقت الذي ألّف فيه كتاب الحيوان وهو في أيّامه الأخيرة، إذ كان الجاحظ مصاباً بالفالج، ولكن كما يقول المحقق: كان تأليف (الحيوان) قبل المؤلف المشهور (البيان

---

(١) الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ٣/١.

(٢) ينظر السابق: ص(٧).

(٣) السابق: ص(٨).

والتبيين) وقد وضح ذلك المحقق بعبارة نقلها عن الجاحظ.

وقد وصف جهد الجاحظ في تأليف كتاب الحيوان، وذكر عدد أجزائه، وذكر أنها سبعة أجزاء كما أشار الجاحظ في الجزء السابع إلى ذلك، وتحدّث المحقق عن قيمة كتاب الحيوان وقال إنّه: "لا يعرف قيمة هذا الكتاب إلا من نظر فيه طويلاً تناول نواحيه بالدرس والتبيين"[1].

وقد أشار المحقق إلى أنّ الكتاب لا يقتصر على الحيوان فحسب، بل يمتدّ إلى كلّ ما له صلة بثقافة العصر العبّاسي المتشعّبة الأطراف، ثم تحدّث عن قراءته الأولى للكتاب ثم معاودة القراءة في بدء التحقيق، وذكر فيه أيضاً فضل الأستاذ أحمد محمد شاكر في شدّ عضده ومساعدته بالنصيحة والإرشاد، وتحدّث عن مراجع الكتاب وتنظيمه، وتحدّث عن أسقاط الكتاب، ووصف النسخ التي اعتمدها للتحقيق والبالغة سبع نسخ مرقّمة منتشرة في مكتبات مختلفة.

وأرفق بالكتاب جزءاً آخر احتوى على الفهارس التحليلية وهي كما يلي:

١- فهرس تفصيلي لأجناس الحيوان.

٢- فهرس لأعلام الحيوان.

٣- فهرس لأعلام الناس.

٤- فهرس للقبائل والطوائف ونحوها.

٥- فهرس للبلدان والأماكن ونحوها.

٦- فهرس للأمثال.

٧- فهرس للشعر.

٨- فهرس للرجز.

٩- فهرس للغة.

١٠- فهرس للكتب.

١١- فهرس لأيام العرب.

---

(١) السابق، ص(٢٨).

١٢- فهرس للمعارف العامة.

١٣- فهرس لموضوعات الكتاب بكلّ جزء.

وقد بذل المحقق غاية الجهد والتزم جانب الأمانة كما يقول، فلم يسقط حرفاً ولم يزد حرفاً إلا استأذن القارئ به، وقد أشار إلى المصادر دالاً على مواضع النصوص فيها بذكر أرقامها، ليطمئن القارئ وليكون القارئ شريكاً في النظر والتأمّل، وقد شرح المحقق الألفاظ الغريبة راداً ذلك إلى أمّهات المعاجم، وترجم للشعراء، وأثبت نسبة أبيات الشعر، وذلك بالرجوع إلى مراجع الشعر المختلفة، مشيراً إلى اختلاف النسخ في الهامش، ويلاحظ على تحقيق الكتاب أنّه لم يوثق آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يصنع لهما فهارس خاصة لتنفع الدارس.

وقد تمّ تحقيق الكتاب في يوم الاثنين العاشر من رجب سنة ١٣٥٧هـ، وصدرت طبعته الأولى (تحقيق وشرح عبد السلام هارون) مكتملاً عام ١٩٤٧م عن مكتبة الحلبي بالقاهرة والطبعة الثانية والمتداولة الآن عام ١٩٦٥م.

(٢) البيان والتبيين: للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، تولّت مكتبة الخانجي نشره، ويقع في أربعة أجزاء، وهو من أشهر كتب الجاحظ وأكثرها تداولاً، وأعظمها نفعاً وعائدة، فيه تخرّج كثير من الأدباء، واستقامت ألسنتهم على الطريقة المثلى كما يقول المحقق.

وقد قدّم المحقق الكتاب بإهداء إلى خليل يذكر اسمه في آخر المقدّمة وهو (عبد السلام محمد الناظر)، وتحدث المحقق عن أهميّة الكتاب في الأجيال المتعاقبة، وتناول بعض أقوال العلماء فيه، وتحدّث عن تفصيل الكتاب، وذلك بأن وصف الجاحظ بأنّه لا طريق واحد له في التأليف، فقال: "فهو لا يتقيّد بنظام محكم يترسّمه، ولا يلتزم نهجاً مستقيماً يحذوه، ولذلك تراه يبدأ الكلام في قضية من القضايا، ثم يدعها في أثناء ذلك ليدخل في قضية أخرى ثم يعود إلى ما أسلف من قبل"(١).

(١) البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مطبعة الخانجي، ط(٥) سنة ١٩٨٥، ص(٦).

وقد وصف المحقق موضوعات الكتاب بقوله: "ونحن نستطيع أن نردّ مباحث الكتاب وقضاياه إلى الضروب التالية: ١. البيان والبلاغة. ٢. القواعد البلاغية. ٣.القول في مذهب الوسط. ٤. الخطابة. ٥. الشعر. ٦. الأسماع. ٧. نماذج من الوصايا والرسائل. ٨. طائفة من كلام النسّاك والقصاص وأخبارهم. ٩. عرض لبعض كلام النوكى والحمقى ونوادرهم. ١٠. ضروب من الاختيارات البلاغية"[١].

ثم أخذ يقدّم لكل موضوع من الموضوعات السابقة على حدة، وقد ذكر أثر الكتاب في الأدباء السابقين واللاحقين، وقال: "ويمكنني أن أقول في ثقة: إنّه ليس يوجد أديب نابه في العربية لم يسمع بهذا الكتاب أو لم يُفد منه، وقلّما نجد أديباً من المحدثين لم يتمرّس بما فيه من أدب"[٢]، وقد ذكر المحقق أسماء كثير من العلماء الذين كان للبيان والتبيين أثر في مؤلفاتهم.

وتحدّث المحقق عن تاريخ تأليف الكتاب، وأكّد أن الجاحظ ألّف هذا الكتاب في أخريات حياته، بعد كتاب الحيوان، إذ وجد في كتاب البيان والتبيين ما يشير إلى ذلك، ولكن التاريخ الدقيق لتأليف هذا الكتاب لم يحدّد بالضبط، إنّما قدّر تقديراً، وذلك لما ذكره المحقق من أدلّة وبراهين، ومن المؤكّد أن هذا الكتاب قد ظهر بعد سنة ٢٣٣هـ، وهي السنة التي قتل فيها ابن الزيّات كما يقول المحقق.

ثم شرع المحقق بذكر نسخ الكتاب، وهما نسختان: إحداهما نسخة كوبريلي، والأخرى ما عداها من النسخ التوائم التي قلّما تشذّ واحدة منها عن الأخرى، وأخذ بوصف الكتاب والمخطوطات إذ قال: "إنّ المحقق جعل كتابه في ثلاثة أجزاء، وقال إنّه قد توافر له أربع نسخ من مخطوطات الكتاب ومنها نسخة مكتبة كوبريلي المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٤٧٧٠أدب)، والثانية نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة برقم (٤٧١أدب)، والثالثة: نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة برقم (١٨٧٢ أدب).

---

(١) السابق: ص(٧).

(٢) السابق: ص(١٤).

والرابعة نسخة المكتبة التيمورية برقم (٤٩٨ أدب)، وقد تحدّث بعد ذلك عن السبب الذي حدا به إلى تحقيق هذا العمل العظيم راداً ذلك إلى وفاته لصديقه الأستاذ العظيم (عبد السلام محمد الناظر) من جهة، ومن جهة أخرى أنّ ما نشر من طبعات الكتاب السابقة سقيم، ويحتاج إلى جهد لإخراجه قريباً إلى ما أراده صاحبه، بالإضافة إلى عدم اتّباع الناشرين أسس التحقيق في العصر الحديث، بالإضافة إلى خلو الكتاب من الفهارس الكاشفة عما فيه من كنوز وجواهر أدبية وبلاغية نفيسة.

وقد ترك المحقق الكتاب على ما وضعه عليه صاحبه من تقسيم الكتاب وتوزيعه في ثلاثة مجلّدات، وقد أتبع المحقق الكتاب بجزء رابع جعله للفهارس الكاشفة، وأهمّ فهارس الكتاب هي:

١. فهرس البيان والبلاغة.
٢. فهرس الخطب.
٣. فهرس الرسائل.
٤. فهرس الوصايا.
٥. فهرس الأشعار.
٦. فهرس الأرجاز.
٧. فهرس الأمثال.
٨. فهرس اللغة.
٩. فهرس الأعلام.
١٠. فهرس القبائل والأمم والطوائف.
١١. فهرس البلدان والمواضع.
١٢. فهرس أيام العرب.
١٣. فهرس الحضارة.
١٤. فهرس الكتب.

١٥. فهرس مراجع البحث والتحقيق.

١٦. فهرس الفهارس.

وختم الكتاب بتفسير بعض الإشارات أو الاختصارات للمراجع والكتب المستخدمة في الكتاب.

(٣) المفضليات: اختيار المفضل الضبّي (...،١٧٨هـ)، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، أصدرته دار المعارف في مصر بطبعته الثانية، وقد بلغ عدد صفحات الكتاب ٥٣٥ صفحة، وقد تحدّث المحققان في مقدّمة الكتاب التي بلغت ستاً وعشرين صفحة، عن سبب تحقيق الكتاب وشرحه، وبيّنا أسلوبهما في الشرح والتحقيق، وتحدثا عن أهميّة الكتاب، وأصله وشروحه، وطبعاته، وقد ترجما للمفضل وذكرا تآليفه، وبلغ عدد القصائد في الجزء الأول مئة وثلاثين قصيدة بين جاهلية وإسلامية، وقد ذكرا أن معظم شواهد العربية موجودة في هذا الكتاب، وقد ترجم المحققان للشعراء، وشرحا أبيات القصائد، وقاما بتخريج الأشعار، وذكرا جو النصّ لكلّ قصيدة ما أمكن ذلك، وفسّرا الألفاظ الغريبة، وأرفقا مع هذا الكتاب مجموعة من الفهارس العلمية والمفصّلة تتمثّل فيما يلي:

١- فهرس الشعراء.

٢- فهرس القوافي.

٣- فهرس اللغة.

٤- فهرس الحروف التي لم تذكر في المعاجم.

٥- الفهرس الفنّي ويشمل:

أ. الأوصاف.

ب. التشبيهات.

ج. الفخر.

د. المعاني العامة.

٦- فهرس الأعلام.

٧- فهرس القبائل والطوائف.

٨- فهرس البلدان والمواضع.

٩- استدراك وتعليق.

وقد احتوى الجزء الثاني على باقي القصائد.

وقد ذكر الباحث ندا الحسيني ندا، أنّ عبد السلام هارون قد حقق كتاباً أطلق عليه اسم (المفضليات الخمس) للمفضل الضبّي، ويقع في ثمانية وأربعين صفحة، أصدرته دار المعارف بمصر ١٩٤١م[١].

(٤) شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، ويقع في أربعة مجلدات، وصدر في طبعته الأولى عن لجنة التأليف ١٩٥١م ثم في ١٩٥٣م، ثم في طبعة ثالثة عام ١٩٥٥م، بتحقيق وشرح عبد السلام هارون، ويشترك معه أحمد أمين في إخراج الكتاب، إلاّ أنّ أحمد أمين يقدّم اعترافاً يظهر فيه أن الفضل في إخراج الكتاب يعود لعبد السلام هارون، وأنّ ما صنعه أحمد أمين هو الإشراف على الإخراج، فيقول في المقدّمة: "وقد اشتركت في إخراجه مع الأستاذ المحقق (عبد السلام محمد هارون). والحقّ يقال أن كان له حظّ في نشره أكبر من حظّي، فله الشكر على ما بذل من جهد في إخراج الكتاب، وفي نسبة ما ورد في الشرح إلى قائله، والتعريف بأعلام الشعراء وغيرهم، وتصحيح ما حصل فيه من خطأ الناسخ، ووضع الفهارس الفنيّة، فالله يجزيه عنّا وعن الأدب خير الجزاء"[٢].

وقدّم عبد السلام هارون للكتاب مقدّمة تحدّث فيها عن كتب الاختيار تناول فيها الأصمعيّات والمفضليات وكتب الاختيار والحماسة، ثم تحدّث عن اسم الحماسة وسبب تسميتها،

---

(١) ينظر رسالة دكتوراه بعنوان (عبد السلام هارون محققاً ودارساً نحوياً)، ص(١٧٢).

(٢) شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١م، ط(١)، ١/٥.

وتاريخها، وتحدّث عن صنيع أبي تمام في اختياره وتصرّفه في بعض الأبيات والألفاظ، وعــن شروح الحماسة، والكتب التي تحدّثت عنها وقد بلغت تلك الشروح والكتب ثلاثين شرحاً وكتاباً.

وعقد المحقق موازنة بين شرحي المرزوقي والتبريزي للحماسة،وقدّم شرح المرزوقـــي على شرح التبريزي[١]، وعدّه أكبر الشروح وأوفاها وأكثرها عنايـــة بمعـــاني الشـــعر وبـــالنقد والموازنة، على حين لم تفته العناية باللغة والاشتقاق، وتحدّث عن مقدّمة المرزوقـــي للكتـــاب، وذكر شيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته البالغة عشر مؤلفات، وتحدّث عن عنوان الكتاب وتحقيقه قائلاً: "سمى المرزوقي كتابه هذا «شرح الاختيار المنسوب إلى أبي تمام الطـــائي المعـــروف بكتـــاب الحماسة»، وقد أثبت هذه التسمية في صدر مقدّمته"[٢].

وقد تحدّث عن نسخ الكتاب إذ بلغت سبع عشرة نسخةً، موزّعة على مكتبات شتّى فـــي العالم، ووصف النسخ المتبعة المعتمدة في التحقيق، وتحدّث عن منهجه في تحقيق الكتاب، والذي يتمثّل في معارضة النسخ بعضها ببعض، وبمعارضة هذا الشرح بشـــرح التـــبريزي، وحقـــق الأشعار، ونسبتها إلى صاحبها، وشرح المشكل من الألفاظ والعبارات، وقد ترجم لجميع شـــعراء الحماسة ترجمة موجزة وأشار في كلّ ذلك إلى المراجع التي اعتمد عليها، وقد ألحق بهذا الكتاب الفهارس العامة والاستدراكات، وتنحصر الفهارس بفهرس الشعر، واللغة، والأمثال، والأعـــلام والبلدان، ويتلوها الاستدراكات والتصحيحات.

<u>(٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢٧١-٣٢٨هـ)</u>، حققه عبد السلام هارون في مصر في ٢٥/ أبريل ١٩٦٣م، وقد بلغ عـــدد صفحـــات الكتاب ٧١٦ صفحة، عدا صفحات التقديم لحياة ابن الأنباري، وذكـــر المحقـــق مؤلفـــات ابـــن الأنباري، ذاكراً السبب في تسمية الكتاب بهذا الاسم، وقد تحدّث عن سبب تحقيقه لـــهذا الكتـــاب ويتمثّل ذلك بقوله: "فإن هذا الإسهاب الذي جرى عليه ابن الأنباري في تفسيره لـــها أتـــاح لنـــا

---

(١) ينظر السابق: ص(١٦).

(٢) السابق: ص(٢٠-٢١).

الفرصة أن نطّلع على واسع علمه وصادق نظره وحسن منهجه، وأنّه لا يكاد يرى ثغـــرة فـــي طريق الكمال إلا حاول سدّها، فعالج النصوص من زوايا اللغة والنحـــو والتـــاريخ والأنســـاب معالجة كاملة، كما عقد المقارنات الأدبية التي اقتضته إيراد كثير من الشواهد النـــادرة التـــي لا نجدها في غير هذا الكتاب، وبيّن كثيراً من الصلات اللغوية والفنيّة بينها وبين القـــرآن الكريـــم والحديث النبوي، هذا كلّه مع التوثيق الكامل والإسناد الظاهر"[1].

وأعتمد في تحقيق الكتاب على ثلاث نسخ من المخطوطات، وتتمثّل فيما يلي:

أ. نسخة مكتبة نور عثمانية بتركيا ورقمها فيها ٤٠٥٢، كتبها أحد الخطّاطين بتركيا، واســـمه عبد الباقي، وذلك سنة ١١٠٨هـ.

ب. نسخة مكتبة أسعد أفندي بتركيا ورقمها فيها ٢٨١٥ كتبت بخطّ النسخ ولم يعرف ناســـخها ولا زمن النسخ.

ج. مختصر شرح المعلّقات لابن الأنباري لعالم مجهول.

والقصائد التي شرحها ابن الأنباري هي:

١- قصيدة امرئ القيس بن حجر من ص(٣-١١٥).

٢- قصيدة طرفة بن العبد وهي من ص(١١٥-٢٣٤).

٣- قصيدة زهير بن أبي سلمى وهي من ص(٢٣٥-٢٩٣).

٤- قصيدة عنترة بن شداد وهي من ص(٢٩٤-٣٦٩).

٥- قصيدة عمرو بن كلثوم وهي من ص(٣٧٠-٤٣١).

٦- قصيدة الحارث بن حلزة وهي من ص(٤٣٢-٥٠٥).

٧- قصيدة لبيد بن ربيعة وهي من ص(٥٠٦-٥٩٧).

وقد أرفق عبد السلام هارون هذا الشرح فهارس تحليلية فنيّة مفصّلـــة مـــن ص(٦٠١-

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، سنة ١٩٦٩م، ط(٢)، ص(١٤) من التقديم.

٧١٦) والفهارس هي:

فهرس القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأمثال، والأشعار، واللغة، ومسائل العربية، والأعلام والقبائل والطوائف، وفهرس لمراجع التحقيق والتعليق.

(٦) مجموعة رسائل الجاحظ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون بيروت، دار الجيل، وهو في أربعة أجزاء مطبوعة في مجلّدين، الأول يحتوي على الجزء الأول والثاني، والثاني يحتوي على الجزء الثالث والرابع، وقد تمّ تحقيق الكتاب (المجلد الأول في ٢٩/سبتمبر ١٩٦٤م.

وقد اعتمد المحقق في نشر الكتاب على نسخة مكتبة (داماد إبراهيم) بتركيا، ورقمها في مكتبة (داماد) هو ٩٤٩، وفي معهد المخطوطات (ف٩٤٣ من ٨٥)، وقد وصف المحقق هذه النسخة قائلاً أن ليس لها تاريخ، وإن كان يرجح أن خطّها من خطوط القرن السادس، وهي مكتوبة بالخطّ النسخي المشرّب ببعض قواعد الخطّ الفارسي وقد ذكر عدد أوراقها وهي في مائتين وتسع وثلاثين ورقة منها تسع عشرة ورقة مفقودة في أولها، وبالصفحة ٢٢ سطراً، وفي كلّ سطر نحو ١١ كلمة.

وبلغ عدد رسائل الجاحظ في مجموعة داماد سبع عشرة رسالة كما يقول المحقق، كما أنّ بعض هذه الرسائل قد نشر من قبل، وقد ذكر عبد السلام هارون المجموعات التي نشرت من قبل وهي ست مجموعات، وقد ظهرت في الصفحات الأولى صورٌ من الورقة الأولى والأخيرة من مخطوطة داماد.

ذكر المحقق في بداية كلّ رسالة النسخ التي اعتمد عليها بالإضافة إلى مجموعة داماد ورمز لكلّ منها برمز، ثم عرّف بالأعلام الواردة وشرح الألفاظ وغير ذلك من القضايا التحقيقية، وبلغ عدد صفحات الجزء الأول والثاني ٨٦٩ صفحة، في الجزء الأول ٣٧٤ صفحة وفي الثاني ٤٩٤ صفحة من الكتاب المطبوع، وقد احتوى الجزء الأول على عشر رسائل، والثاني على سبع رسائل، كما ألحق المحقق الجزأين فهارس عامة احتوت على ما يلي من

الفهارس:

١. فهرس اللغة.

٢. فهرس الحديث.

٣. فهرس الأمثال.

٤. فهرس الأشعار.

٥. فهرس الأرجاز.

٦. فهرس الأعلام.

٧. فهرس القبائل والطرائف.

٨. فهرس البلدان والمواضع ونحوها

٩. فهرس الكتب.

١٠. فهرس مراجع الشرح والتحقيق.

١١. استدراك وتذييل.

وفي الجزأين الثالث والرابع، قدّم المحقق للجزأين ذاكراً المجموعة التي اعتمد عليها في نشره وتحقيقه وهي (مجموعة مختارات عبيد الله بن حسان)، إذ يقول: "وإنّما يعنيني القول في مجموعة واحدة هي المجموعة الثالثة من هذه المجموعات وهي (الفصول المختارة من كتب الجاحظ)، إذ هي الأصل الذي اعتمدت عليه في إخراج الجزأين الثالث والرابع من رسائل الجاحظ"[(١)].

وقد ذكر المحقق الأسباب التي حدت به إلى إعادة نشره هذه الفصول التي تتمثّل بما يلي[(٢)]:

١- ما لها من القدر الأدبي والتاريخي، إذ أنّها تشتمل على عيون من كتب الجاحظ.

(١) رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، ط(١) ١٩٩١م، ص(٤).

(٢) ينظر السابق، ص(٤).

٢- لأن النشرة الأولى لهذه المجموعة نشرة غير علمية.

٣- لأنّ في النشرة السابقة سقطاً كبيراً نحو عشر رسائل، كان لا بدّ من إثباته في نشرة جديدة.

٤- إنّ أصل النسخة المطبوعة غير معروف.

٥- لأنّ مخطوطة التيمورية التي جعلها أحد أصول التحقيق، تنتمي إلى أصل عتيق.

وقد ذكر المحقق أنّه قابل هذه النسخة (التيمورية) على ثلاثة أصول هي:

الأصل الأول: نسخة المتحف البريطاني، وهي أقدم الأصول الثلاثة.

الأصل الثاني: نسخة المكتبة التيمورية، وهي مودعةٌ بدار الكتب المصرية برقم (١٩ أدب تيمور).

الأصل الثالث: أصل استتناسي، وهو النسخة المطبوعة بهامش كامل المبرّد في مطبعة التقدّم العلمية سنة ١٣٢٣هـ.

وقد وضع فهرساً للثلاثة أصول وجعلها في جدول ذكر فيه الرسالة وموقعها في التيمورية والمتحف البريطاني، ومطبوعة هامش الكامل.

وتحدّث المحقق عن جامع هذه الفصول المختارة إذ أنّ هذه المخطوطات أجمعت على أنّ جامع هذه الفصول هو مختارها (عبيد الله بن حسان) وقال: "ولم تذكر هذه المخطوطات ما يدلّ على بلده ولا على نسبته، ولا على ما يدلّ على صفته العلمية أو منزلته بين أهل العلم من الفقهاء، أو المحدّثين، أو المؤرّخين، أو المشتغلين بعلوم العربية، وليس هناك أيضاً ما يعيّن مولده أو ينصّ على سنة وفاته"[١].

وتضمّن الجزء الثالث عشر رسائل، جاءت في ثلاث مئة وإحدى وخمسين صفحة من الكتاب المطبوع، دون المقدّمة، أما الجزء الرابع فقد احتوى على ثماني عشرة رسالة، وجاء بثلاث مئة وأربع وعشرين ورقة، وقد أرفق في الجزأين فهارس تفصيلية لما في الكتاب بنفس

---

(١) السابق: ص(١٣).

عناوين الجزأين الأول والثاني وزاد عليها فهرس النصوص المأثورة، وأرفق في الكتاب قائمة بأسماء مراجع الشرح والتعليق، وقائمة بأخطاء الطباعة وتصويبها.

وقد فرغ المحقق من تحقيق هذا الكتاب في مصر الجديدة في الأول من ربيع الثاني ١٣٩٩هـ الموافق ٢٨/من فبراير١٩٧٩م.

(٧) كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، تولّت دار الرشيد للنشر بالجمهورية العراقية نشره ضمن سلسلة كتب التراث تحت رقم (١١٤)، عام١٩٨٢م.

قدّم المحقق للكتاب ذاكراً نسخه، والطريق التي حصل بها عليها، ثمّ تحدّث عن اسم الكتاب، وكيف أثبت هذا الاسم له، سواء من كتب الجاحظ أم أجواء الكتب الأخرى، وتحدّث عن منهج الكتاب قائلاً: إن الكتاب مفصل الأبواب، واضح التقسيم والتبويب، وقد وصف مخطوطة الكتاب قائلاً: إنّها تتكوّن من مائتين واثنتي عشرة صفحة في كلّ صفحة تسعة أسطر مكتوبة بالخطّ الأندلسي الواضح الضارب إلى الجمال، وتحدث عن الجهد الذي بذله في تحقيق الكتاب، وذلك بسبب كثرة الأعلام المجهولة، والإشارات الأدبية والتاريخية الغامضة، وذيل المحقق الكتاب بفهارس فنيّة وتحليلية وهي كما يلي:

١. فهرس القرآن الكريم.
٢. فهرس الأحاديث الشريفة.
٣. فهرس الأمثال.
٤. فهرس اللغة.
٥. فهرس الشعر.
٦. فهرس أنصاف الأبيات.
٧. فهرس الرجز.
٨. فهرس الأعلام.

٩. فهرس الكتب الواردة في الكتاب.

١٠. فهرس الموضوعات.

وهذا الكتاب، على وجه الخصوص من بين مؤلفات الجاحظ، بذل (هارون) في تحقيقه وشرحه جهداً كبيراً، لأنّ طبيعة تأليفه وندرة نصوصه، وغرابة بعض معاني الأشعار التي وردت فيه، اقتضت فيمن يقدم على تحقيقه أن يكون أكثر تأنياً وصبراً وأن يتسلّح بزاد علمي وفير، يؤكّد هذا نصّ هارون: "وأشهد، لقد كان مستوى الجهد الذي بذلته في تحقيق كلّ ما أخرجت من كتب شيخنا أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، أهون بكثير من هذا الجهد الذي بذلته في تجلية كتابنا هذا، وذلك لما يطوى بين ثناياه من إشارات، وما يقتضي من تفسير وتوضيح ضنّ الجاحظ نفسه به على هذا الكتاب"[١].

<u>(٨) الأصمعيات، اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (١٢٢-٢١٦)</u> تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، مطبعة دار المعارف بمصر، وقد أتمّ المحققان تحقيق الكتاب في ١١ أكتوبر ١٩٥٥م، وقد جاء الكتاب بـ (٣١٠) صفحات غير صفحات التقديم البالغة أربع عشرة صفحة، وتحدث المحققان عن سبب تسميتها وعددها وأشارا إلى أنّ الأصمعيّات قد طبعت مرّة واحدة من قبل مستشرق ألماني (وليم ابن الورد) وقد علّقا على ذلك بقولهما (ليته لم يفعل) لأنه طبعها عن نسخة سقيمة، وقد تصرّف في ترتيبها، وأخلّ في الأمانة العلمية، وحذف منها تسع عشرة قصيدة بحجّة تكررها في المفضليات، ثم أخلّ بحجّته إذ كرّر بعضها وقد ذمّا ذلك بقولهما: "لم يكن له أن يفعل ذلك، بأنّ الروايتين تختلفان في كثير من القصائد بالزيادة والنقص، والتقديم والتأخير إلى اختلاف كثير من رواية الأبيات الثابتة في المجموعتين"[٢].

---

(١) كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث رقم (١١٤)، سنة ١٩٨٢م، المقدمة (ب).

(٢) الأصمعيّات، الأصمعي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، مصر، القاهرة، دار المعارف، ط(٣)، ص(٦-٧) من المقدمة.

وقد ترجم المحققان للأصمعي، وذكرا مؤلفاته المطبوعة والمحفوظة، وذكرا الكتب التي ترجمت له، وقد وصفا النسخ التي اعتمدا عليها في تحقيقهما، وشرحهما للكتاب.

وقد قام المحققان بالترجمة لأصحاب قصائد الأصمعيات، وذكرا جو القصائد، وشرحها وتخريجها.

وقد بلغ عدد الأصمعيات في هذه النسخة اثنتين وتسعين قصيدة، وأرفق المحققان للكتاب فهارس تفصيلية وتحليلية كما يلي:

١. فهرس الشعراء.
٢. فهرس القوافي.
٣. فهرس اللغة.
٤. فهرس الحروف التي لم تذكر في المعاجم.
٥. فهرس الأوصاف.
٦. فهرس التشبيهات.
٧. فهرس الفخر.
٨. فهرس المعاني العامة.
٩. فهرس الأعلام.
١٠. فهرس القبائل والطوائف ونحوها.
١١. فهرس البلدان والمواضع ونحوها.
١٢. تعليقات إضافية.

(٩) همزيات أبي تمام، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، صدرت طبعته الأولى بمصر عن دار المعارف سنة ١٩٤٢م، وصدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار سنة ١٩٥٣م، وهي الطبعة التي بين يدي، قدّم المحقق للكتاب، فترجم لحياة أبي تمام، وتحدّث عن أثر أبي تمام في البحتري وشعره، وتحدّث عن صنعة أبي تمام، فقال عنه: أنّه أحسن في البديع، ومشى على

درب مسلم بن الوليد رأس مدرسة الصنعة آنذاك، ثم تحدّث عن علـو شـعره ومنزلتـه بيـن الشعراء، وتحدّث عن همزيات أبي تمام والحافز الذي دفعه إلى شرحها وتحقيقها، ما تحتويه مـن كنوز المعاني، وفنّ اللفظ، وروائع الصياغة.

وقد ترجم المحقق للأعلام، وفسّر الألفاظ والمعاني الغريبة، ووضح الأماكن والبلـدان، وذكر المراجع التي استقى منها واعتمد عليها، وأرفق مع الكتاب ثلاثة فهارس هي:

١- فهرس الكتاب.

٢- فهرس الأعلام.

٣- فهرس البلدان والأماكن.

ثم ذكر المراجع التي اعتمد عليها، ويقع الكتاب في تسع وسبعين صفحة.

ومن مكتبة هارون في التحقيقات الأدبية ولم أستطع الحصول عليها ما يلي:-

١. كتاب العثمانية، للجاحظ، بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، صدر عن دار الكتـاب العربي بالقاهرة عام ١٩٥٥م.

٢. المصون، لأبي أحمد العسكري، بتحقيق عبد السلام هارون، صدر عن مطبعة الكويت في طبعته الأولى ١٩٦٠م.

٣. تعريف القدماء بأبي العلاء، بالاشتراك مع لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعـرّي، جمـع وتحقيق، أصدرته دار الكتب المصرية، ١٩٤٤م.

٤. شرح سقط الزند، للتبريزي، والبطليوسي، والخوارزمي، بالاشتراك مع لجنة إحياء آثـار أبي العلاء المعرّي، تحقيق، أصدرته دار الكتب المصرية، ١٩٤٥م.

مكتبة الدراسات اللغوية والنحوية.

[١] معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ويقع في ستة مجلدات، صدرت طبعته الأولى عن دار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٤٥م، والطبعة الثانية عن مطبعة الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٧٢م.

وقدم المحقق للكتاب بمقدمة تناول فيها ما يلي:

١. التعريف بابن فارس، تناول ولادته، ونشأته، وإقامته بهمذان، وانتقاله إلى الريّ، وتحدّث عن شيوخ ابن فارس وتلاميذه.

٢. تحدّث عن ابن فارس الأديب، فتحدّث عن شعره، وعن استعماله الشعر في تقييد مسائل اللغة، وتناول رأيه في النقد.

٣. تحدّث عن ابن فارس اللغوي، وذُكر إنّ ابن فارس عرف بتوثيقه لمعلوماته ونقوله، وتحدّث عن ولعه باللغة، وعن حذقه بها، وعن تأليفه كتاب المقاييس، وموقع الكتاب من كتاب الاشتقاق لابن دريد.

٤. تحدّث عن مؤلفات ابن فارس، وعن مكان وجودها، أكانت مطبوعة أم مخطوطة، ذاكراً المصادر التي تشير إليها، وقد بلغ عددها -كما ذكر المحقق- خمسة وأربعين كتاباً.

٥. تحدّث عن كتاب المقاييس من حيث معنى المقاييس، ونسخه، والمجمل والمقاييس، والمجمل السابق الذكر كتاب ألفه ابن فارس قبل معجم مقاييس اللغة، وتحدّث المحقق عن منهج معجم مقاييس اللغة.

٦. تحدّث عن تحقيق المقاييس، قال إنّه قام بهذا العمل العظيم حينما طلب إليه مدير دار إحياء الكتب العربية ذلك، وعندما نظر في الكتاب وجده قيّماً، ولا غنى للمكتبة العربية عنه.

وقد ذكر المحقق أسلوبه في تحقيق الكتاب قائلاً: "وعنيت بضبط الكتاب معتمداً على

نصوص اللغويين الثقات، وقد أضبط الكلمة الواحدة بضبطين، أو ثلاثة حسب ما تنصّ المعاجم عليه، وعنيت أيضاً بنسبة الأشعار والأرجاز المهملة إلى قائليها، وبنصّ الأشعار والأرجاز المنسوبة إلى دواوينها المخطوطة والمطبوعة مع التزام معارضة النصوص والنسب بنظيراتها في المجمل وجمهرة ابن دريد ولسان العرب وغيرها من الكتب"[1].

وقد ذكر أنّه كان يزيد بعض الكلمات إلى النصّ، تكون ساقطة من الأصل، ويشير في كلّ ذلك إلى المصادر التي أخذ منها ويضع الكلمة بين معقوفين، ولم يسرف المحقق في تفسير غوامض الكلمات، وفي تأويل شواهد الكتاب ونصوصه.

وأرفق مع الكتاب فهارس عامّة فنّيّة وتحليلية، وهي كما يلي:

١- فهرس ترتيب المواد.

٢- فهرس الألفاظ التي وردت في غير موردها.

٣- فهرس الأشعار.

٤- فهرس الأرجاز.

٥- فهرس الأمثال.

٦- فهرس الأعلام.

٧- فهرس البلدان.

٨- فهرس الكتب.

[٢] مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ويقع في ثلاثة أقسام، أصدرته دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٤٨م، ثم توالت طبعاته، وبين أيدينا الآن الطبعة الخامسة ١٩٨٧م، ويُعدّ هذا الكتاب أول عمل علمي محقق ضمن سلسلة ذخائر العرب، وقد حاز الكتاب على الجائزة الأولى للنشر والتحقيق العلمي في المسابقات الأدبية التي نظمها المجمع اللغوي ١٩٤٩-١٩٥٠م بجلسة ٢٧ فبراير ١٩٥٠م.

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط(٢)، ٤٥/١.

وقدّم المحقق للكتاب مقدّمة احتوت على ترجمة لحياة أبي العبّاس ثعلب، وتأريخاً لولادته ووفاته، وتحدث عن شيوخه وتلامذته، وقد تحدّث عن علاقة ثعلب بالمبرد فيقول: "كان ثعلب يتولّى زعامة أهل الكوفة، على حين كان المبرّد يتزعّم أهل البصرة، وكلّ منهما كان علماً وإماماً في صناعة العربية، فأحدث ذلك بينهما من المنافسة ما حفظه التاريخ وسجّله الشعر"[1].

وتحدّث المحقق عن مكانة ثعلب بين العلماء، أمثال عبد الله بن المعتزّ، وأبي الصقر إسماعيل بن بلبل الشيباني، وقد وازن أبو الطيّب عبد الواحد بن علي اللغوي بين ثعلب وابن السكيت، ووازن أحمد بن محمد العروضي بين ثعلب وبين أبي سعيد السكري.

وتحدّث المحقق عن مكتبة ثعلب، وذكر أنّ مؤلفاته بلغت اثنين وأربعين مؤلفاً من أمّهات كتب العربية، وتناول المحقق الفرق بين المجالس والأمالي، وأثبت الفروق بينهما، وذكر فضل مجالس ثعلب على العلم والمتعلّمين، وذكر المحقق سبب اهتمامه بها فيقول: "اشتملت مجالس ثعلب على ضروب شتّى من علوم العربية، وضمّت في تضاعيفها كثيراً من المسائل النحوية على مذهب الكوفيين، ونستطيع أن نقول إنّ هذه المجالس من أهمّ الوثائق العلمية في بيان مذهب أهل الكوفة، ومما هو جدير بالذكر أن ثعلباً كثيراً ما يستعرض في أثناء المجالس بعض آراء أهل البصرة.

وهو كذلك يروي قدراً صالحاً من القرآن الكريم، والحديث، ويذكر أقوال العلماء واللغويين في ذلك، مجادلاً آراءهم، ذاكراً رأيه هو أيضاً في تأويل ذلك وتفسيره مع الكلام في الإعراب والتخريج، وثعلب في ذلك كلّه الرجل الثقة الثبت الذي يملأ نفس القارئ إيماناً بصحّة ما يجد فيه من رواية صادقة"[2]. ثم ذكر المحقق روايات مجالس ثعلب.

وقد وصف المحقق نسخة الكتاب قائلاً: "وهذه النسخة الوحيدة في الشرق من مجالس ثعلب، المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٢٣ ش لغة) مشوّهة سقيمة، زاد في سقمها

---

(١) مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٥، ١٣/١.

(٢) السابق: ص(٢٤).

وضعفها ما تأثّرت به من الرطوبة والبلة في مدادها وورقها، بحيث يتعذّر على جمهور القارئين في كثير من صفحاتها أن يتبيّنوا كتابتها المطموسة"[1]. وقد وضع في الكتاب صوراً للأصل الذي اعتمد عليه.

وقد بلغ عدد صفحات الكتاب في الجزء الأول ثلاث مئة واثنتين وثلاثين صفحة دون صفحات التقديم والبالغة ثماني وعشرين صفحة، وقد ختم هذا الجزء بفهرس محتويات الكتاب.

أما الجزء الثاني فيبدأ برقم ثلاث مئة وتسعة وثلاثين، ويختتم برقم سبعمئة وسبعة وأربعين، وقد أرفق في هذا الجزء فهارس عامة للكتاب متمثّلة فيما يلي:

١- فهرس الأعلام.

٢- فهرس القبائل والطوائف.

٣- فهرس البلدان والمواضع والمياه.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس الأرجاز.

٦- فهرس الأمثال.

٧- فهرس اللغة.

٨- فهرس مسائل العربية.

٩- فهرس الكتب والمراجع.

١٠- فهرس الزيادات.

١١- حواشٍ إضافية.

ونلاحظ أن المحقق قد ترجم للأعلام والقبائل والبلدان، وفسّر الألفاظ الغريبة، ونسب الشعر إلى قائله، وأكمل بعض نقص الأشعار، وأرجع ذلك إلى مراجع التخريج، واستشهد في تفسيره وتعليقه وشرحه بأبيات لم تثبت في النص، وقد جعل كلّ ذلك في الحواشي.

---

(١) السابق: ص(٢٥).

[٣] كتاب الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد، بتحقيق وشرح عبد السلام هارون، ويقع في مجلدين، صدرت طبعته الأولى عن مطبعة السنّة المحمّدية سنة ١٩٥٨م، ثم تولّت مطبعة الخانجي بمصر، والمكتب البخاري ببيروت لبنان، والمثنّى ببغداد نشره مصوراً عن طبعته الأولى، والنسخة التي بين يديّ هي الطبعة الثانية والصادرة عن مكتبة المثنى ببغداد.

وقد قدم عبد السلام هارون للكتاب مقدّمة تناول فيها مؤلف الكتاب المذكور ونسبه وحياته، وشيوخه وتلاميذه، وتحدّث عن ابن دريد كعالم لغويّ متناولاً أقوال العلماء فيه، وتحدّث عن مؤلفات ابن دريد ذاكراً عدد ما وصل منها إلينا، ومكان وجوده مطبوعاً أم مخطوطاً، إذ بلغت هذه المؤلفات خمسة وعشرين مؤلفاً، وتحدّث عن شاعرية ابن دريد، وعرف كلمة الاشتقاق وذكر آراء العلماء بها، وذكر المحقق أسماء العلماء الذين ألّفوا كتباً تحمل اسم الاشتقاق، وتحدّث عن تسمية الاشتقاق ذاكراً الأسماء المختلفة لهذا الكتاب كما وردت في بعض المصنّفات، وقد نقل سبب تسمية الكتاب بالاشتقاق كما وضّحها المؤلف، ثم تحدّث عن منهاج الكتاب، ومضمونه قائلاً: "وبذلك يكون هذا الكتاب ذخيرة علمية واعية، تنتظم الضروب التالية:

١- الاشتقاق اللغوي لأسماء القبائل والرجال.

٢- وبسط القول في المادة اللغوية التي اشتقّت منها هذه الأسماء.

٣- وتفسير الآثار الدينية والأدبية التي تَمُتُّ بصلة إلى تلك المواد.

٤- وبيان أنساب قبائل العرب وبطونها وأفخاذها، وتشعّب بعضها من بعض.

٥- وإمداد الباحث بكثير من المعارف التاريخية النادرة التي تتعلّق بقبائل العرب ورجالها، وبعض من يمتُّ بصلة تاريخية إلى تلك القبائل وإلى أولئك الرجال"(١).

وقدّم المحقق نظرة ناقدة للكتاب، وذكر رأيه في تأليف الكتاب أهو قبل الجمهرة أم بعدها، ورصد بعض العبارات والجمل التي تشير إلى أنّ الكتابين قد أُلّفا في آن واحد، وتحدّث عن تاريخ نشر الكتاب، وعمّن سبقه في نشره، ثم شرع المحقق في وصف نسخ الكتاب، وكيف

---

(١) كتاب الاشتقاق، ابن دريد الأزدي، تحقيق عبد السلام هارون، بغداد، مكتبة المثنّى، ط(٢)، ص٣٢-٣٣.

حصل على نسخة الأصل.

وقد وضح المحقق أسلوبه في تحقيق الكتاب ونشره قائلاً: "فكان من عملـــي أن أتــدارك هذا، وأن أضيف إلى تعليقات الأصل تعليقاً عليها بالتوثيق أو التجريح، وبيان الأصل الذي نقلــت عنه، وأن أزيد كذلك تعليقات أخرى وتحقيقات راعيت فيها الإيجاز كي لا يطول الكتاب، إذ كــان من الممكن حقاً أن يظهر هذا الكتاب مضاعفاً إذا فسّرت إشـــاراته التاريخيـــة الكثـــيرة العـــدد، وبسطت جمهور موجزاته بالشرح والتفصيل"(١).

وقد أرفق المحقق بالكتاب فهارس فنيّة وتحليلية، وهي:

١- فهرس القرآن الكريم.

٢- فهرس الحديث الشريف.

٣- فهرس الأمثال.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس الأرجاز.

٦- فهرس اللغة.

٧- فهرس الأعلام.

٨- فهرس البلدان والمواضع.

٩- فهرس الأيام والحروف.

١٠- فهرس الكتب والمؤلفين.

١١- فهرس مراجع الشرح والتحقيق.

١٢- فهرس فصول الكتاب.

١٣- استدراك وتذييل وتصحيح.

[٤] مجالس العلماء، للزجاجي، وهو (أبو القاسم عبد الرحمن بن إســـحاق الزجـــاجي)،

---

(١) السابق، ص(٣٩).

بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، صدرت طبعته الأولى عن مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٢م، وطبعته الثانية عن مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض سنة ١٩٨٣م.

قدّم المحقق للكتاب مقدّمة، تناول فيها تحقيق اسم المؤلف وأثبت أنّه (لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي)، ونفى أن يكون الكتاب (لأبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب). وذكر النسخ التي تناولت الكتاب، وأن أبا مسلم السابق هو أحد ناسخي الكتاب، وتناول بعض النصوص التي تنفي نسبة الكتاب لأبي مسلم وتثبت نسبته إلى الزجاجي، وتمشّياً مع أسس التحقيق الحديثة، وقام المحقق بتحقيق نسبة الكتاب إلى الزجاجي ذاكراً المصادر والمراجع التي اعتمد عليها، وتناول في المقدّمة ما يلي:

١. تحقيق نسبة الكتاب إلى الزجّاجي.

٢. تناول نسخ الكتاب بالوصف الدقيق لها.

٣. تحدّث عن أجزاء الكتاب، وقال إن أصل الكتاب في خمسة أجزاء.

٤. خرج عنوان الكتاب المتمثّل في (مجالس العلماء).

٥. تخريج مسائل الكتاب..

وقد احتوى الكتاب على مئة وستّة وخمسين مجلساً، وذيّل المحقق الكتاب بمجموعة من الفهارس التحليلة، وهي كما يلي:

١. فهرس القرآن الكريم.

٢. فهرس الحديث الشريف.

٣. فهرس الأمثال.

٤. فهرس الأشعار.

٥. فهرس الأرجاز.

٦. فهرس الأعلام.

٧. فهرس القبائل والطوائف.

٨. فهرس البلدان والمواضع ونحوها.

٩. فهرس اللغة.

١٠. فهرس مسائل العربية.

١١. فهرس مجالس الكتاب.

١٢. مسائل الكتاب.

١٣. فهرس الكتب التي ورد ذكرها في الكتاب.

١٤. فهرس مراجع الشرح والتحقيق.

[٥] تهذيب اللغة، للأزهري، الجزء الأول والتاسع منه، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، صدرت طبعته عن المطبعة القومية العربية عامي، ١٩٦٤، ١٩٦٦م.

قدّم عبد السلام هارون للكتاب مقدّمة تناول فيها الأزهري: حياته، وشيوخه في بغداد، وسفره، ورحلاته، وعودته إلى هراة، وتلاميذه، ووفاته، وتحدّث عن مؤلفات الأزهري، البالغة ثلاثة عشر كتاباً، أشهرها كتاب تهذيب اللغة، إذ عدّه المحقق في قمّة كتب الأزهريّ، كما عدّه من أوثق المعاجم اللغوية، وقد سمّاه الأزهري بهذا الاسم كما يقول: "وقد سمّيت كتابي هذا تهذيب اللغة، لأنّي قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغتها، وغيّرها الغتم عن سننها، فهذّبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب"[1]، وتحدّث المحقق عن مقدّمة التهذيب التي عدّها من أهم الوثائق في تاريخ التأليف اللغوي وتاريخ المدارس اللغوية الأولى، وقد ذكر المحقق الدوافع التي دفعت الأزهري لتأليف هذا الكتاب، وتحدّث عن حبّ الأزهري للغة، ورأيه في الاستشهاد بكلام العرب، ثمّ ذكر أئمة اللغة الذين اعتمد عليهم في التهذيب، وقسمهم إلى خمس طبقات، وتحدّث عن منهج الأزهري في تأليف الكتاب، وترتيبه، وذكر أنّه جاء على منهج الخليل، وذلك حسب

---

(١) مقدّمة كتاب تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، ط(١) ١/٥٤.

مخارج الحروف، يبدأ بأقصاها من الحلق وينتهي بحرف الياء، والترتيب هو كما يلي: (ع ح هـ خ غ / ق ك / ج ش ض / ص س ز / ط د ت / ظ ذ ث / ر ل ن / ف ب م / و ا ي).

وتحدّث عن تاريخ تأليف التهذيب، وعن موقفه من كتب اللغة، وعن قيمة كتاب التهذيب، ووصف نسخ الكتاب المخطوط.

وقد قُسّم كتاب تهذيب اللغة على جماعة مختارة من المحققين، والمراجعين منذ نحو سبع سنوات ما قبل تاريخ تحقيق الكتاب ١٩٦٤م، وكان نصيب (هارون) الجزء الأول، كما حقق (هارون) الجزء التاسع من الكتاب الجديد، والمتكوّن من ثلاثة عشرة جزءاً غير الفهارس والاستدراك.

[٦] كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ويقع في خمسة مجلدات، أربعة مجلدات منها تمثّل متن الكتاب، والخامس فهارس فنيّة تحليلية، صدرت طبعته الأولى عن دار القلم ١٩٦٦م، ١٩٦٨م، ثم صدرت طبعته الثانية عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٤م، ١٩٧٦م، وصدرت طبعته الثالثة عام ١٩٨٣م عن عالم الكتب ببيروت.

قدّم المحقق للكتاب تناول في تقديمه ترجمةً لسيبويه، اسمه وكنيته ولقبه، وتحدّث عن الذين لقّبوا بسيبويه، وعن نشأته وطلبه للنحو، وتناول شيوخه وأقرانه، وتلاميذه، وتحدّث عن مناظراته، وعن مفارقته بغداد، ووفاته، وتحدّث عن أقوال العلماء فيه.

وقد وصف الكتاب قائلاً أن لا مقدّمة للكتاب ولا خاتمة، ولعل السبب أن سيبويه توفي – رحمه الله– قبل إتمام الكتاب، وذكر تاريخ تأليفه، وقد أظهر العلماء حرصاً تاريخياً على الكتاب، ثم وصف خط سيبويه، وتناول قراءات الكتاب المختلفة إذ بلغت قراءاته اثنتين وعشرين قراءة، ووصف أسلوب الكتاب، إذ نعته بالغموض، وعن شواهد الكتاب التي تصل إلى ألف شاهد، وهي من نسبة أبي عمر الجرمي، ثم ذكر أثر الكتاب في نحو الكوفيين والأندلسيين، وأثره في التأليف النحويّ، فكثرت شروحه، حتى وصلت إلى ثلاثة وعشرين شرحاً، وكثر شارحو مشكلاته ونكته

وأبنيته، وشرح أبياته وشواهده، وكثر من اختصره أو اختصر شـــروحه، وألفـت كتـب فـي الاعتراض عليه، وتناول النشرات السابقة لنشرته هذه، وتصل إلى خمس نشرات، وتحدّث عـن نشرته هذه، وعن النسخ التي اعتمد عليها في نشرته وتحقيقه.

وقد وضّح أسلوبه في تحقيق الكتاب، وذلك بما عرضه من مميزات طبعته ونشرته وهذه المميّزات:[١]

١- الانتفاع بالمخطوطات والشروح التي لم يتح للناشر الأول أن يفيد منها.

٢- العناية بضبط النسخة وتخليصها من أخطاء الضبط الطباعي القديم مع مراعاة علامـات الترقيم التي خلت منها جميع الطبعات السالفة والتي تعين الدارس على توضيح المعنـى أو تعيينه.

٣-تخريج الشواهد من القرآن الكريم والأحاديث، والأرجاز والأمثال ونحوها.

٤- شرح غوامض الكتاب وتبيان أساليبه التي لم يألفها الدارسون المعاصرون مـع تسـجيل بعض الاعتراضات القديمة والحديثة.

٥- إثبات صفحات طبعة بولاق على جوانب النسخة.

٦- تذييل الكتاب بالفهارس الفنيّة الحديثة، وقد أفرد الجزء الخامس للفهارس، وتتمثّـل فيمـا يلي:

١. فهرس شواهد القرآن الكريم.

٢. فهرس الحديث.

٣. فهرس الأمثال.

٤. فهرس الأساليب والنماذج النحوية.

٥. فهرس الأشعار.

٦. فهرس الأرجاز.

---

(١) كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ج(١)، ط(٣)، ١٩٨٣، ص(٥٨).

٧. فهرس اللغة.

٨. فهرس الألفاظ المفسّرة في الحواشي.

٩. فهرس الأعلام.

١٠. فهرس القبائل والطوائف ونحوها.

١١. فهرس البلدان والمواضع ونحوها.

١٢. فهرس المقدّمة وأبواب الكتاب حسب ورودها.

١٣. فهرس مسائل النحو والصرف.

١٤. فهرس المقابلة بين صفحات نسخة بولاق ونسختنا هذه.

١٥- فهرس تصحيحات واستدراكات.

١٦- فهرس مراجع الشرح والتحقيق.

[٧] خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب في شواهد شرح الكافية للرضيّ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ويقع في ثلاثة عشر مجلداً، المجلد الثاني عشر والثالث عشر يحويان الفهارس الفنيّة للكتاب.

صدرت طبعته الأولى عن دار القلم ١٩٦٦م، ١٩٦٩م، في ثمانية أجزاء، ثم عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٣ -١٩٧٧م، واكتمل بفهارسه في طبعته الثالثة عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٨٩م.

والطبعة التي بين يديّ هي الطبعة الثانية للهيئة المصرية العامة للكتاب، بدأ المحقق تحقيقه بمقدّمة تناول فيها ما يلي:

١. مولد البغدادي ونشأته، ورحلته الأولى إلى دمشق، ورحلته إلى مصر وشيوخه فيها، وتحدّث عن مكتبة الشهاب الخفاجي وأثرها في كتب البغدادي، ثم ذكر رحلته الأولى إلى بلاد الروم وعودته إلى مصر، وتحدّث عن رحلته الثانية إلى بلاد الروم.

٢. تناول شعر البغدادي، وخطّه، وخاتمة حياته.

٣. تحدّث عن مكتبة البغدادي والتي بلغت العشرة كتب.

٤. تناول خزانة الأدب، وتحدّث عن منزلتها بين المؤلفات، فعدّها أعلى موسوعة في علـــوم العربية وآدابها، وتحدّث عن مضامين الخزانة، وأسلوب الكاتب في تأليفها، ومراجعه التـي اعتمد عليها.

٥. تناول تاريخ تأليف الخزانة، إذ ذكر المؤلف (البغدادي) تاريخ البدء بتأليفـــها كمـــا يقـــول البغدادي: "وكان ابتداء التأليف بمصر المحروسة في غرة شعبان من سنة ثلاث وســـبعين وألف (١٠٧٣هـ) وانتهاؤه في ليلة الثلاثاء الثاني والعشرين من جمادى الآخرة مـــن ســـنة تسع وسبعين (٧٩هـ) فتكون مدّة التأليف ست سنين"[١].

٦. تناول الطبعات السابقة للكتاب، لغير عبد السلام هارون.

٧. تحدّث عن هذه الطبعة، والسبب الذي حدا بالمحقق إلى تحقيق الكتاب، وقد وصف المحقق المخطوطات، وذكر المخطوطة التي اعتمد عليها، وقد قابل بين النسخ المختلفة.

وقد انتهى المحقق من تحقيقها في ١٥ يونية ١٩٦٧م في مصر الجديـــدة، وقـــد أرفـــق المحقق الكتاب بفهارس فنيّة وتحليلية، ولم أصف تلك الفهارس لأنّي لم أعثر على الجزء الثـــاني والثالث عشر من الكتاب.

<u>[٨] إصلاح المنطق، لابن الســـكيت،</u> شرح وتحقيق أحمد محمد شـــــاكر، وعبد السلام هارون، صدرت طبعته الأولى عن دار المعارف بمصر، ضمن سلسلة ذخائر العرب (٣)، عام ١٩٤٩م، والطبعة الرابعة منه عام ١٩٨٧م.

قدّم أحمد محمد شاكر مقدّمة للكتاب تناول فيها الطريقة التي حصل فيها علـــــى نســـخة الكتاب، وذكر أن هارون كان له الفضل الأكبر في تحقيق هذا الكتاب قائلاً: "فتفضّل أخي، وابـــن خالي، الأستاذ العلاّمة عبد السلام محمد هارون، المدرّس بجامعة الإسكندرية وعضـــــو (لجنـــة

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب في شرح الكافية للرضي، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٩م، المقدّمة.

إحياء آثار أبي العلاء المعرّي) بالقاهرة، فأعانني في هذا العمل الخطير، بل كـــان لـــه الجـــهد الأوفى فيه، مشكور الفضل مذكور الأثر، بعونه وتوفيقه"[1].

وقد ترجم المحققان لابن السكّيت، وذكرا آثار آراء العلمـــاء بـــه وبمؤلفاتـــه، وذكـــرا المصادر التي ترجمت له، وذكرا مؤلفاته، ثم تحدثا عن الكتاب، موضّحين اسمه، والســبب فــي تأليفه وموضوعاته المختلفة، وتحدثا عن إصلاح المنطق وتهذيب إصلاح المنطق، ووصفا نســخ الكتاب، ذاكرين النسخة الأصلية لهذه الطبعة والنسخ الفرعية الأخرى والتي وصلت إلـــى أربـــع نسخ.

وقد أرفق المحققان فهارس فنيّة وتحليلية للكتاب هي:

١. فهرس أبواب الكتاب.

٢. فهرس الأعلام.

٣. فهرس القبائل والجماعات.

٤. فهرس البلدان والمواضع.

٥. فهرس الأشعار.

٦. فهرس الأرجاز.

٧. استدراك.

[٩] المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيّات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجّار، وأشرف على طبعه عبد السلام هـــارون، ويقع في مجلّدين، صدر عن مطبعة مصر ١٩٦٠، وتكمن أهميّة الإشراف على طبع هذا المعجم في مراجعة الجهود الأخيرة له حتى لا ينفذ إليه ما يخلّ بالصواب والجهد الذي بذل فيه.

ومن تحقيقاته في الدراسات اللغوية والنحوية، التي لم أستطع الحصـــول عليـــها، وإنّمـــا

(١) إصلاح المنطق، ابن السكّيت، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، مصر، دار المعارف، ط(٢)، ص(٧).

وجدتها في بعض المؤلفات، أو ورد ذكرها في المؤلفات المختلفة ما يلي:

١- أمالي الزجّاجي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون.

٢- تهذيب صحاح الجوهري، لمحمود بن أحمد الزنجاني، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وأحمد عبد الغفور عطار.

٣- صحاح الجوهري، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد عبد الغفور عطار.

٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم.

ثالثا: مكتبة الدراسات الدينية والتاريخية والأنساب والمخطوطات:

[١] هذا متن الغاية والتقريب، للقاضي أبي شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني، ضبط وتصحيح ومراجعة الشيخ عبد السلام محمد هارون، طبع على نفقة المعاهد الدينية، بمطبعة الشرق بالقاهرة عام ١٩٢٥م.

[٢] وقعة صفّين، لنصر بن مزاحم المنقري (ت:٢١٢هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، أصدرته دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٩٤٥م، ثم صدر عن الخانجي بالقاهرة في أكثر من طبعة، والطبعة الثالثة منه الآن عام ١٩٨١م.

[٣] نوادر المخطوطات، بتحقيق عبد السلام محمد هارون، ويقع في مجلّدين، يشتملان على أربع وعشرين رسالة وكتاباً، يضمّ الجزء الأول ست عشرة رسالة وكتاباً، والجزء الثاني يضمّ ثماني رسائل، وقد أصدرته لجنة التأليف بالقاهرة في عام ١٩٥١، وعام ١٩٥٣م، ثم تولّته مطبعة الحلبي بالنشر ١٩٧٠م، ثم طبعته مطبعة الخانجي بالقاهرة في طبعته الثانية ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م، وهي الطبعة التي بين يدي.

وقد احتوى المجلد الأول في هذه الطبعة على ستّ عشرة رسالة وكتاباً، أما الجزء الثاني فقد احتوى على تسع رسائل وكتاب.

وقد أرفق المحقق بالمجلّدين فهارس تحليلية، تعين الدارس والباحث، وهي كما يلي:

١- فهرس أسماء النبات.

٢- فهرس الحيوان.

٣- فهرس الأعلام.

٤- فهرس القبائل والطوائف.

٥- فهرس البلدان والمواضع ونحوها.

٦- فهرس الأشعار.

٧- فهرس الأرجاز.

٨- فهرس الأمثال.

٩- فهرس الكتب.

١٠- فهرس اللغة.

١١- فهرس الكلمات الأعجمية.

١٢- فهرس المراجع والكتب.

١٣- استدراك وتذييل.

قدّم عبد السلام هارون للكتاب بمقدّمة ذكر فيها سبب عنايته بهذه الرسائل والكتب قائلاً: "وقد رأيت أن همّة الناشرين المحققين تتّجه في أغلب الأحيان إلى المخطوطات ذات الشهرة الظاهرة، وإلى ما جلّ مقداره من كتب السلف، مغفلين في أكثر الأمر هذه الرسائل الصغيرة، وقديماً كان الناس كذلك، إنّما يروقهم ما يملأ أبصارهم، وما يروعهم بجسامته وعظمه، وربّ أسد مزير في أثواب رجل نحيف!"(١).

وقد قدّم عبد السلام هارون لكلّ رسالة من الرسائل ما يناسبها من تعريف بصاحبها، ومن وصف نسخها.

[٤] كتاب الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، الجزء الخامس عشر منه، وقد أصدرته دار

---

(١) نوادر المخطوطات، تحقيق عبد السلام هارون، مصر، مكتبة الحلبي، ط(٢) ١/٤ .

الكتب المصرية عام ١٩٥٧م.

[٥] جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون، أصدرته دار المعارف بمصر في طبعته الأولى عـام ١٩٦٢م، تحت سلسلة ذخائر العرب رقم (٢)، ثم توالت طبعاته بعد ذلك فنطالع الطبعة الخامسة ١٩٨٢م.

(منهج عبد السلام هارون التحقيقي)

رهن (هارون) حياته في خدمة التراث العربي، فألّف في فنونه المختلفة، وحقــق ودرس غير كتاب من تراثه اللغويّ والأدبي والنحويّ والديني والتراجم والسير، وقد بــدأ هــذا الجــهد العظيم صغيراً، يشهد له في ذلك الكمّ الهائل من أعماله التحقيقية، التي تحمــل اســمه شــارحاً ومحققاً وضابطاً.

وفي حديثنا عن جهده التحقيقي، كنّا قد تناولنا الجانب النظريّ فيــه، فذكرنــا مؤلفاتــه، والكتب التي حققها في مختلف موضوعات التراث، وحتى تكتمل الصورة عمّا قدّمه (هــارون) لا بدّ من دراسة الجانب التطبيقي في مجال تحقيق النصوص، لنتعرّف علــى منهجــه وأســلوبه، ولنتعرّف إلى المبادئ والأسس التي وضعها نصب عينيه في أثناء إقدامه على تحقيق عمل مــا، فما هو منهجه في تحقيق نصوص التراث؟ وما هي الطرق التي اتّبعــها فــي جمــع النســخ وتصنيفها؟ وما هي طريقته في تخريج النصوص والتعليق عليها؟ وما هي مُكمّــلات التحقيــق حسب ما يراها (هارون)؟ كلّ هذه أسئلة تحتاج إلى إجابة، وتكمن إجابتها في دراســة أعمالــه التحقيقية دراسة تطبيقية توضح منهجه وأسلوبه وأسس التحقيق وقواعده عنده.

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، نقول: إنّ (هارون) قد وضع تجاربه ومعرفتــه فــي أصول التحقيق وأسسه ومبادئه ضمن كتابه (تحقيق النصوص ونشرها) فبإخراجه هــذا المؤلــف القيّم، في طبعته الأولى عام ١٩٥٤م، قد أنار الطريق أمام كلّ من يريد أن يسبر بحر هذا العلــم (علم تحقيق النصوص)، ووضع أسسه ومناهجه وتتمثّل -على الأغلــب- فــي جمــع النســخ وأصولها، ومعايير ترتيبها، وفحصها، والتعرّف إلى الأخطــاء، ومعالجتــها مــن تصحيــف، وتحريف، وزيادة، وحذف، وتغيير وتبديل، وطريقة ضبط النصوص وتخريجها والتعليق عليــها، ثم مُكمّلات التحقيق الحديثة من طرق النشر، وصنع الفهارس، وفي هذا الجــانب مــن البحــث سأبيّن القواعد والأسس السابقة عند (هارون) في جانبيها النظري والتطبيقي.

أ. نسخ النص المخطوط ومعايير ترتيبها عند (هارون):

١- أعلى النسخ -كما يقول (هارون)- تلك التي وصلت إلينا حاملة اسم الكتاب، ومؤلفه، وجميع مادته على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، وقد أطلق عليها نسخة (الأم).

ومن قبيل ما حققه (هارون) معتمداً فيه على نسخة واحدة معروفة في العالم كتاب «البرصان والعرجان والعميان والحولان» للجاحظ، وتقيم نسختها الآن في مدينة (بزو) تحت رقم (١٦) في مكتبة الزاوية العباسية بالمغرب الأقصى[1]، وتعدّ هذه النسخة هي نسخة الأمّ عند (هارون) لأنّها حملت الشروط السابقة، ومما يُعدّ في قيمة هذه النسخة، النسخ التي يكون المؤلف قد أشار بكتابتها أو أملاها، أو أجازها، ويكون في النسخة ما يفيد إلى اطّلاع المؤلف عليها أو إقراره لها.

ومن تراث (هارون) التحقيقي في هذا الجانب، نسخة كتاب «مجالس ثعلب» لأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت:٢٩١هـ) يحدّثنا (هارون) عن عزو روايتها، وتعدّد اختلافها، وقد وصفها بالنسخة الوحيدة، بقوله: "والنسخة التي بأيدينا هي من رواية أبي بكر محمد بن الحسين ابن يعقوب بن مقسم المقرئ العطّار، ...، وهذه النسخة الوحيدة في الشرق من مجالس ثعلب، المحفوظة بدار الكتب برقم (٢٣ش لغة) مشوّهة سقيمة، زاد في سقمها وضعفها ما تأثّرت به من الرطوبة والبلة في مدادها، وورقها، بحيث يتعذّر على جمهرة القارئين في كثير من صفحاتها أن يتبيّنوا كتابتها المطموسة، وهي تقع في ١٣٤ ورقة من حجم (١٤×٢٠) من أعشار المتر، وهي مقسّمة إلى ثلاثة عشر جزءاً، وقع الخطأ في تقسيمها بعد نهاية الجزء السابع إذ كرّر الناسخ هذا الجزء، فجعل منه الجزء الثامن أيضاً، والثامن هو السابع عينه... لذلك صححت عنوانات الأجزاء بعد حذف الجزء المكرر، فاستوى الكتاب اثني عشر جزءاً"[2].

٢- النسخ المنقولة عن نسخة (الأم)، ثم فرعها وفرع فرعها، وتعتمد هذه النسخة برأي (هارون)

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب «البرصان والعرجان والعميان والحولان»: ص (ذ).

(٢) السابق مقدمة التحقيق: ١/٢٥-٢٦.

كنسخة المؤلف إذا فقد الأصل الأول، وهي تأتي في أولية الترتيب إذا لم نعثر على نسخة الأصل الفريد.

ومن هذا القبيل في تراث (هارون) التحقيقي نسخ كتاب (مجالس العلماء) لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٤٠هـ)، يرى (هارون) أن أصل نسخ الكتاب يرجع إلى مخطوطة مكتبة أحمد خان بتركيا المحفوظة برقم (٧٧٥) ولما لم يعثر على هذا الأصل، عثر على نسختين منه: إحداهما: نسخة مصوّرة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ميكروفيلم (٢٣٢ لغة) والأخرى: نسخة دار الكتب المصرية، وقد درس (هارون) النسختين من ناحية تاريخ خطّها ونوعه، والزيادة والنقص، وعنواناتها، وانتهى إلى اعتماد النسخة المصوّرة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية كأصل للتحقيق، وغيرها فرع عليها[١].

ومن هذا أيضاً كتاب: (البيان والتبيين) للجاحظ، يقول هارون في مقدّمة الكتاب: "ومهما يكن من شيء فلا ريب عندي أن نسخة (كوبريلي) هي أصل النسخ وأوثقها وأوفرها نصاً، ونستطيع أن نترجم هذا بأنّ القائم لدينا من أصول الكتاب نسختان: إحداهما نسخة (كوبريلي) والأخرى ما عداها من النسخ التوائم التي قلّما تشذّ واحدة منها عن الأخرى"[٢].

٣- النسخة المنقولة في أثناء أصول أخرى، وهي الأصول المفقودة في أثناء نص آخر وقال عنها (هارون) هي كالأبناء الأدعياء، إذ جرى بعض المؤلّفين على أن يضمنوا كتبهم كتباً أخرى أو كميّة كبيرة منها[٣].

وفي صدارة الكتب التي احتوت على هذا النوع من النسخ في تراث (هارون) التحقيقي كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) للإمام البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، حيث ضمّن مؤلفه جمهوراً كبيراً من الكتب التي اعتمد عليها في توثيق نقل، أو تفسير لفظ، أو ترجمة لعلم، نطالع فيه مصنّفات في علم النحو ككتاب (سيبويه) وكتاب (الأصول) لابن السراج، وكتاب (معاني

---

(١) مقدّمة تحقيق مجالس العلماء: ص(١٢).

(٢) مقدّمة تحقيق كتاب البيان والتبيين ١/١٧.

(٣) ينظر تحقيق النصوص ونشرها: ص(٣٠).

القرآن للفراء)، و(الخصائص) و(المحتسب في القراءات) لابن جنّي، و(سرّ صناعة الإعراب) لابن جنّي أيضاً و(الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري... ومصنّفات في شروح الشواهد من مثل: شرح أبيات الكتاب لأبي جعفر النحاس، أو للأعلم الشنتمري، وشرح أبيات ألفية ابن مالك للعيني... ومنها تفسير أبيات المعاني المشكلة كأبيات المعاني لابن قتيبة، ولابن السيد البطليوسي، ومنها مصنّفات في دفاتر أشعار العرب من دواوين ومجاميع، ومصنّفات في فنّ الأدب، كالبيان والتبيين للجاحظ، والكامل للمبرد، ومصنّفات ترجع إلى كتب السير وكتب الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم، ومنها ما يرجع إلى طبقات الشعراء وغيرهم ومنها ما يرجع إلى مصادر اللغة كالجمهرة لابن دريد، والصحاح للجوهري، ومنها مصادر تتعلّق بأغلاط اللغويين وأوهامهم وكتب الأمثال، وأيضاً مصادر الأماكن والبلدان[1]....

وهذا النوع من الأصول لا يخرج كتاباً محققاً، وإنّما يستعان به في تحقيق النص الأصلي.

ومنه ما صنعه (ابن أبي الحديد) في شرحه (لنهج البلاغة)، حيث ضمن شرحه مصادر عديدة، من بينها كتاب (وقعة صفّين) لنصر بن مزاحم، وقد استطاع (هارون) أن يجمع مادة كتاب (وقعة صفّين) في نسخة تكاد تكون مكتملة، إذ لم ينقص منها سوى عشرين صفحة من ثلاثمائة وخمسين صفحة، بعد ما مكث مع هذا الإجراء التحقيقي ما يقرب من الشهر على حدّ قوله[2].

٤- النسخ المطبوعة التي فقدت أصولها، أو تعذّر الوصول إليها، فإنّ عبد السلام هارون يرى أنّها تعدّ أصولاً ثانوية في التحقيق، إذ أنّ ما يؤدى بالمطبعة هو عين ما يؤدى بالقلم، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساخاً بصورة حديثة، وشرطه أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة والثقة به[3].

---

(١) ينظر خزانة الأدب للبغدادي، ص(١٨-٢٧)، وتحقيق النصوص ونشرها: ص(٣٠).

(٢) ينظر مقدّمة تحقيق «وقعة صفّين» لنصر بن مزاحم، تحقيق عبد السلام هارون.

(٣) ينظر تحقيق النصوص ونشرها، ص(٣١).

وأمّا النسخ التي تخرج للتجارة ولا يقوم على طبعها محقق أمين فهي نسخ مهدرة بلا ريب، ومن الإخلال بالأمانة العلمية والأداء أن تعد أصلاً يعتمد عليها في التحقيق على حدّ قول (هارون)[1].

٥- المصوّرات، فيعدّها (هارون) بمثابة الأصل.

٦- المسودات والمبيّضات، المبيّضات هي الأصول الأولى التي ارتضاها صاحبها للنشر، فهي الأصل (الأم) والمسوّدة هي المرحلة الأولى للكتاب، وتعدّ أصولاً ثانوية لتصحيح القراءة فحسب.

على أنّ وجود نسخة المؤلف لا يدلّنا -كما يقول هارون- دلالة قاطعة على أنّ هذه هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، ذلك لأنّ كثيراً من المؤلفين يؤلفون كتبهم أكثر من مرّة، فمثلاً الجاحظ ألّف كتابه «البيان والتبيين» مرّتين، كما ذكر ياقوت الحموي في معجم الأدباء، وقد ذكر أن الثانية أصحّ وأجود، وقد وضح هذا (عبد السلام هارون) في مقدّمة تحقيق كتاب «البيان والتبيين» للجاحظ[2].

ويمكن أن نجمل رأي (هارون) في منازل النسخ ومراتبها على النحو التالي:[3]

-١- أولها نسخة المؤلف.

-٢- ويليها النسخة المنقولة منها، ثم فرعها ثم فرع فرعها.

-٣- والنسخ المنقولة من نسخة المؤلف جدير بأن تحل في المرتبة الأولى إذا أعوزتنا نسخة المؤلف.

-٤- إذا اجتمعت إلينا نسخ مجهولات النسب كان ترتيبها محتاجاً إلى حذق المحقق، والمبدأ العام أن تقدّم النسخة ذات التاريخ الأقدم، ثم التي عليها خطوط العلماء.

---

(١) ينظر تحقيق النصوص ونشرها، ص (٣٢).

(٢) ينظر مقدمة البيان والتبيين ١/١٦-١٧.

(٣) ينظر تحقيق النصوص ونشرها: ص: (٣٧).

وبذلك يجب مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المتعدّدة، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى، كأن تكون النسخ القديمة قد أصابها التلف بسبب ما، أو تكون أوثق من غيرها، لاعتبارات معيّنة كصحّة المتن، ودقّة الكاتب، وقلّة الأسقاط.

ويقدّم (هارون) عدّة إجراءات تحقيقية، ينبغي على المحقق أن يكون ملمّاً بها، يقيناً منه على أنّ منازل النسخ على نحو ما أضاء ليس يسيراً أو حكماً يقطع به، ومن هذه الإجراءات:

١. دراسة الورق ليتمكّن من تحقيق عمرها.

٢. دراسة المداد الذي كتبت به.

٣. دراسة الخط واطّراده في الأصل ونظام الكتابة.

٤. فحص النسخ للعثور على بعض القرائن والشواهد من مثل: عنوان الكتاب وما يحمله صدره من إجازات وتمليكات وقراءات، وتوثيق اسم الناسخ وتاريخ النسخة وتسلسلها.

ومما ينبغي مراعاته في القول بتوثيق النسخة لاعتبار قدمها من خلال فحص ورقها وخصائص خطوطها، قول يحتاج إلى تحقيق دقيق، فهو حكم تقريبي، على نحو ما يذكر كثير من المحققين[1]، إذ لا تستكشف سمات فاصلة وفق ذلك المعيار، يعزو النسخة إلى عصر المؤلف.

ب. منهج (هارون) في تحقيق نص الكتاب المخطوط.

الكتاب المحقق عند (هارون) هو "الذي صحّ عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه"[2].

ومن هنا فإنّ الجهود التي ينبغي للمحقق أن يراعيها عند تعامله مع النصّ المخطوط تتركّز في أربعة جوانب هي:

١- تحقيق عنوان الكتاب.

---

(١) منهم عبد السلام هارون، ورمضان عبد التواب، وعبد الهادي الفضلي، عبد الله عسيلان، وغيرهم.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، ص: (٤٢).

٢- تحقيق اسم المؤلف.

٣- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

٤- تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقارباً لنص المؤلف.

وتحقيق هذه الجوانب يحتاج بلا ريب إلى التنقيب في كتب المؤلفات وفهارسها، ومصادر التراجم والطبقات والسير، والاطّلاع على فهارس المخطوطات: المخطوط منها والمطبوع، والتفتيش في مصنّفات المؤلفين، وما تضمّنته من مواد علمية، والإلمام قدر الإمكان بمصطلحات التأليف القديمة.

ولا ريب أن (هارون) وهو المحقق الأمين، كان يستلهم كلّ تلك الجهود في أثناء إقدامه على تحقيق مخطوط من المخطوطات، مطّلعاً على الوسائل المعينة التي تم ذكرها في الفصل الأول من هذا البحث، في كلّ أعماله العلمية التي ملأت مكتبتنا العربية في شتّى فنون العربية ومعارفها، وسأتناول الجوانب الأربعة المذكورة آنفاً من خلال دراسة تطبيقية على ما قام به (هارون) من تحقيق كتب التراث المختلفة كما يلي:

أولاً: تحقيق عنوان المخطوط.

بذل (هارون) جهده في تحقيق عناوين الكتب التي قام بتحقيقها، ومن أجل أن نتعرّف إلى هذا الجهد نلاحظ الإجراءات التحقيقية الصادقة في تحقيق عنوان المخطوط عند (هارون) عندما قام بتحقيق كتاب (العثمانية) للجاحظ، الذي اشتهر عنوان نسخة الأصل منه عند المفهرسين، اقتباساً من عبارة وردت في آخرها هي: "جمل جوابات العثمانية بجمل مسائل الرافضة الزيدية" حيث لم يثبت على ظاهرها عنوان خاص، وإنّما حملت في ظاهرها خاتم مكتبة (كوبريلي) ورقم ٨١٥.

واعتمد (هارون) في توثيق عنوان (كتاب العثمانية) وفق اعتبارات عدّة منها[1]:

---

(١) مقدّمة تحقيق كتاب العثمانية: ص(٨-٩).

١. شهرة الكتاب بهذا الاسم عند (ابن أبي الحديد) الذي اقتبس كثيراً من نصوصه، وضمنها كتاب «شرح نهج البلاغة»، مما جعل (هارون) يعتمد عليه في المقابلة بينه عند إقدامه على تحقيق «العثمانية» رامزاً له بالرمز (ح).

٢. صنيع أبي جعفر الإسكافي، شيخ المعتزلة البغدادي، مصنّفاً قريباً منه في التسمية هو: «نقض العثمانية» الذي يبثّ فيه فكرة تفضيل الإمام علي -رضي الله عنه- بالخلافة، وأحقّيّته بالإمامة، مناقضاً به فكرة المتشيّعين لعثمان بن عفان -رضي الله عنه- ومنهم الجاحظ صاحب «العثمانية».

٣. النصوص المروية عن العلماء الثبت في مصادرهم عن الكتاب وصاحبه، من أمثال المسعودي، ومنها قوله: "وقد صنّف أيضاً كتاباً استقصى فيه الحجاج عند نفسه وأيّده بالبراهين، وعضّده بالأدلّة فيما تصوّره من عقله، ترجمة بكتاب العثمانية، يحلّ فيه عند نفسه فضائل علي عليه السلام ومناقبه، ويحتجّ فيه لغيره، طلباً لأمانة الحقّ ومضادّة لأهله، والله متمّ نوره ولو كره الكافرون"[(١)].

ويخبر (عبد السلام هارون) أن خير دليل على صدق هذا العنوان هو كلام الجاحظ نفسه، عند حديثه على تأليف مقالة «العباسية» بعد الانتهاء منه، يقول ما نصّه: "وسنخبر عن مقالة العبّاسية ووجوه احتجاجهم بعد فراغنا من مقالة العثمانية"[(٢)].

ويخبرنا (هارون) عن جهوده في تحقيق عنوان كتاب «البرصان والعرجان والعميان والحولان» فقد لاحظ (هارون) أنّ رسم الخط الذي كتب به العنوان على صدر الورقة الأولى من مخطوطته الوحيدة التي تقبع في مكتبة الزاوية العباسية في مدينة (بزّو) بالمغرب الأقصى هو «كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان» يخالف رسمه الخطّ الذي في صلب الكتاب، ومن

---

(١) رسالة دكتوراه، ندا الحسيني ندا، بعنوان عبد السلام هارون محققاً ودارساً نحوياً، ص(٢١٩) نقلاً عن مروج الذهب: ص ٢٥٣١٣.

(٢) كتاب العثمانية، ص ١٨٧.

ثم حاول (هارون) جاهداً تلمّس التسمية الصحيحة للكتاب، متتبّعاً طرقاً متنوّعة منها[1]:

١. تجواله في أثناء الكتاب فإذا به يحصل على تسميات مختلفة للكتاب فهو (العرجان والبرصان والعميان والصمّان والحولان) أو (البرصان) فقط أو (العرجان) فقط، فيتحدّث عنها حديثاً مسهباً ويقلّ الحديث عن الحولان والعميان.

٢. تجواله في مصنّفات الجاحظ المختلفة التي أشارت إليه مثل: البيان والتبيين، يقول ما نصّه: "احتجنا أن نذكر ارتفاق بعض الشعراء من العرجان بالعصيّ، منذ ذكرنا العصا وتصرّفها في المنافع، والذي نحن ذاكروه من ذلك، في هذا الموضع، قليل من كثير ما ذكرناه في كتاب العرجان"[2].

٣. رجوعه إلى مصادر التراجم التي نصّت عليه من مثل: معجم البلدان لياقوت الحموي، وبغية الوعاة للسيوطي، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان.

وبعد هذا التجوال نلاحظ أنّ (هارون) ينتصر إلى تسمية عنوان الكتاب بما هو معروف، ومثبت في رأس الصفحة الأولى للمخطوط، ويدعمه نصّ تمام الكتاب المثبت في نهاية المخطوط مع اختلاف رسم الخطّ بين العنوان والنصّ المكتوب، بالإضافة إلى بتر جزء من العنوان أو اختلاف ترتيبه، والذي لا شكّ فيه هو نسبة الكتاب للجاحظ.

ويقرّ (هارون) أن تحقيق العنوان أمر ليس هيّناً: "فبعض المخطوطات يكون خالياً من العنوان، إمّا لفقد الورقة الأولى منها، أو انطماس العنوان، وأحياناً يثبت على النسخة عنوانٌ واضحٌ جليٌّ، ولكنّه يخالف الواقع: إمّا بداعٍ من دواعي التزييف، وإمّا لجهل قارئ ما وقعت إليه نسخة مجرّدة من عنوانها فأثبت ما خاله عنوانها"[3].

مما سبق نلاحظ الجهد العظيم الذي بذله هارون في تحقيق عناوين المخطوطات وذلك

---

(١) مقدّمة كتاب (البرصان والعرجان والعميان والحولان) ص: ت.

(٢) البيان والتبيين، ٧٥/٣.

(٣) تحقيق النصوص ونشرها، ص(٤٣).

من خلال متابعته لمصادر التوثيق والبحث في الكتب ذات العلاقة، وفـــي مصنّفــات صـــاحب الكتاب، وفي المصنّفات التي تبحث في نفس الموضوع، ثم من خلال تجربته واجتهاداته.

ثانياً: منهجه في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه.

تُعدّ هذه الخطوة من أخطر خطوات التحقيق، إذ أن من الكتب ما نسب إلى غير مؤلفـــه تعمّداً لغاية تجارية أو نفسية، أو اشتباهاً أو غفلة أو جهلاً أو غيرها.

كما أنّ الشواهد تثبت أنّ كثيراً من عناوين الكتب قد سقطت بسبب عوامل طبيعية مـــن رطوبة، وبلى، وعثّة، ثم يأتي دور الناشرين، وتسيطر عليهم الدوافع التجارية، فيثبتـــون أسـماءً طبّقت شهرتها الآفاق.

وعليه لا بدّ للمحقق من أن يتحرّى الدقّة في توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه، ولذلـــك لا بدّ من القيام بعدّة إجراءات تحقيقية، وقد ذكر (هارون) أن على المحقق عندما يهتدي إلى عنـوان الكتاب أن يوثّق نسبة الكتاب إلى مؤلفه من خلال الرجوع إلـــى فـــهارس المكتبـــات، أو كتـــب المؤلفات، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجاً حديثاً وفهرست فيها الكتـــب، كمعجـــم الأدبـــاء لياقوت الحموي، وإنباه الرواة للقفطي، وعلى المحقق مراعاة المادة العلمية، وما يعرفه عن حيـــاة المؤلف وأسلوبه وعصره[1].

وفي الجانب التطبيقي لهارون في هذا الجانب، ما نشاهده في إثبات نسبة كتاب (مجـــالس العلماء) لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجـــاجي (ت:٣٤٠هـ)، حيـــث كـــان المعـــروف والمتداول أن مؤلفه قبل تحقيق هارون هو أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب، كاتب ابـــن خنزابة، واعتماداً منهم على ما وجدوه مثبتاً في فهرس نسخة دار الكتب المصرية، معزوّة إلـــى (كاتب ابن خنزابة).

وبعد محاولات (هارون) التحقيقية لنسخة دار الكتب المصرية عن طريق دراسة الخـــط

(١) ينظر تحقيق النصوص ونشرها: ص(٤٤).

الذي كتب به العنوان، وتاريخه مع خطّ صلب الكتاب، ودراسة للنصوص المبثوثة في الحواشي والتعليقات، وعدد المجالس، وبيان التلفيق في بعض نصوصها، وتناقض نقول بعضها، ودحضه صلة المنسوب إليه الكتاب، اهتدى (هارون) إلى نسبة الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي، مستعيناً بأدلّة ذكرها في مقدّمة الكتاب تثبت نسبة الكتاب إلى (أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي) وتنفي نسبته الخاطئة إلى (كاتب ابن حنزابه).

وقد أورد عبد السلام هارون هذه الأدلّة في مقدّمة التحقيق لكاتب مجالس العلماء، التي كانت مفتاحاً في تحقيق نسبة الكتاب إلى صاحبه وهو ابن أبي إسحاق الزجاجي، وهي:[1]

١- مطالعته لنصوص صريحة في كتب التراجم والطبقات، منه ما أورده السيوطي في الأشباه والنظائر (١٧/٣): (مجلس أبي إسحاق الزجاج من جماعة، ذكره أبو حيّان في تذكرته، وهو في كتاب المجالس المشار إليه، وأظنّه تأليف تلميذه أبي القاسم الزجاجي) وقد ذكره السيوطي في موضع آخر، ذكره البغدادي في خزانة الأدب.

٢- رجوع المحقق إلى مصنّفات الزجاجي، وخاصة (الأمالي)، ودراسة ما ورد فيها وفي (المجالس) من نصوص، والمقابلة بين أسانيدها.

٣- تجواله في كتب الطبقات، والتراجم التي نقلت عن المجالس والأمالي، من مثل معجم الأدباء، والأشباه والنظائر، وبغية الوعاة، وغيرها.

٤- دراسة عنوان نسخة الكتاب الأخرى، وهي نسخة معهد المخطوطات العربية التي اعتمدها (هارون) الأصل بعد مقابلتها وفحصها ومقارنتها بنسخة دار الكتب المصرية.

ومن نماذجه في هذا الجانب أيضاً، تجربته مع (كتاب تنبيه الملوك والمكايد) المنسوب للجاحظ، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية برقم (٢٣٤٥ أدب) يقول (هارون): "وهذا الكتاب زيف لا ريب في ذلك، فإنّك تجد من أبوابه باب (نكت من مكايد كافور الإخشيدي)،

(١) مقدّمة كتاب مجالس العلماء: ص(٦).

ومكيدة توزون بالمتقي لله، وكافور الإخشيدي كان يحيا بين سنتي ٢٩٢هـ و ٣٥٧هـ، والمتقي لله كان يحيا بين سنتي ٢٩٧ و٣٥٧، فهذا كلّه تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات من السنين، وأعجب من ذلك مقدّمة الكتاب التي لا يصحّ أن تنتمي إلى قلم الجاحظ"[1].

ومن ذلك يتّضح لنا أسلوب هارون وجهده في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه الأصلي، آخذاً من مَنْ تقدّمه من العلماء في مقاييسهم، وأضاف على ذلك من مقاييسه ومعاييره، مواكباً ما يشهده هذا الفنّ من ثورة متطوّرة في نشر الكتب، فيرجع إلى المصادر وكتب التراجم والطبقات، وفهارس الكتب، ودراسة تاريخ المخطوط، والموازنة بين معارف المؤلفين وفنونهم.

ثالثا: منهجه في تحقيق متن الكتاب.

يرى (هارون)[2] أن تحقيق المتن هو أداؤه صادقاً كما وضعه مؤلفه كمّاً وكيفاً بقدر الإمكان، دون التدخّل في النصّ من أجل التحسين والتزيين، فلا نلتمس للأسلوب الهابط أسلوباً أعلى منه، أو أن نُحلّ كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل أو أوْفق، أو أن يوجز عباراته إيجازاً فيبسط المحقق عباراته بما يدفع الإخلال أو أن يُخطئ المؤلف في ذكر علم من الأعلام فيأتي به المحقق على صوابه، فإن وجد خطأ في النصوص فعلى المحقق أن ينبّه إليه في الحاشية، أو في آخر الكتاب، ويبيّن وجه الصواب فيه، وبذلك يحقق الأمانة، ويؤدي واجب العلم.

ومن نماذج محافظة الرواة القدامى على أمانة النصوص ما عثر عليه (هارون) في السيرة حيث يقول: "وجدت ابن إسحاق في السيرة يلقّب أسماء بنت أبي بكر بذات النطاق، وعهدي، وعهد الناس بها أنّها (ذات النطاقين) فهممت -ولم أفعل- أن أجعلها (ذات النطاقين) ولكنّي لم ألبث أن وجدت ابن هشام يعقّب على ذلك بقوله: "وسمعت غير واحد من أهل العلم يقول: ذات النطاقين وتفسيره أنّها لمّا أرادت أن تعلق السفرة شقّت نطاقها باثنين، فعلّقت السفرة

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، ص(٤٦).

(٢) ينظر تحقيق النصوص ونشرها، ص(٤٦-٤٧).

بواحد وانتطقت بالأخر، فلم يبدّل ابن هشام (ذات النطاق) أمانة منه وحفاظاً على النصّ مع شهرة اللقب الثاني ووجود حديث: [أبدلك الله بنطاقك هذا نطاقين في الجنّة][1]، هذا هو منهج (هارون) يلتزم بالأمانة ولا يتدخّل في النصّ، وإن فعل شيئاً من هذا أشار إليه في الهامش.

وعليه لا بدّ من التزام المحقق في أثناء تخريجه وضبطه للنصوص بالأمانة العلمية، ومن أهمّ الجوانب التي يجب على المحقق أن يخرجها ويثبتها ويحققها، مراعياً الأمانة والدقّة فيها ما يلي:

١- آيات القرآن الكريم.

٢- الأحاديث النبوية.

٣- الأشعار والأرجاز.

٤- الأمثال والأقوال والوصايا.

٥- الأعلام وأسماء القبائل والطوائف، وأسماء المدن والقرى والمواقع.

٦- توضيح الألفاظ الغريبة وشرحها.

فكيف يتعامل هارون في الجانب التطبيقي مع هذه القضايا؟

يمكن أن نجيب على هذا التساؤل من خلال تتبّع مكتبة هارون التحقيقية، والوقوف على هذه القضايا من خلال الجانب التطبيقي.

١. تحقيق آيات القرآن الكريم:

يرى (هارون) أنّه لما للشواهد من القرآن الكريم من تقدير دينيّ، لا بدّ من أن توضع هذه الشواهد في نصابها، وأن تردّ إلى أصلها، وينبّه (هارون) على أمرين، أحدهما: أنّه يجب على المحقق أن يستشعر الحذر الكامل في تحقيق آيات القرآن الكريم، وألاّ يركن إلى أمانة غيره في ذلك مهما بلغ قدره.

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ص(٤٧).

والأمر الآخر: فإن التزمّت في إبقاء النص القرآني المحرّف في صلب الكتاب كما هو فيه مزلّة للأقدام، فإن خطر القرآن الكريم يجلّ على أن نجامل فيه مخطئاً، أو نحفظ فيه حقّ مؤلف لم يلتزم الدقّة فيما يجب عليه أن يلزم غاية الحذر.

ويرى أن على المحقق أن يصلح الخطأ في صلب النصّ، وأن ينبّه إلى ذلك الخطأ في الهامش موضحاً الأصل والصواب.

ويرى هارون أن اختيار النصّ القرآني لا يكفي بالرجوع فيه إلى المصحف الذي بين أيدينا، بل لا بدّ من العودة إلى كتب القراءات، وكتب التفسير، ويرى أن بعض المؤلفين قد يستشهد بالنصّ تاركاً حرفاً من الحروف كالواو أو الفاء أو كلمة من الكلمات كـ (قل)، أو ما أشبه ذلك، فلا يجوز للمحقق أن يكمل النقص بذكر الكلمة أو الحرف الذي تركه المؤلف.

وفي أثناء عمل (هارون) وفي الجانب التطبيقي في تحقيق الآيات وجد (هارون) كثيراً من الآيات القرآنية المحرّفة، فتصدّى لإصلاحها، لا يعبأ في ذلك بحقّ المؤلّف أو مكانته، منها ما ورد في مخطوطات كتاب سيبويه، ونسخه المطبوعة في ثلاث طبعات: (والذاكرين الله كثيراً والذاكرات، والحافظين فروجهم والحافظات) وأصلها، ﴿والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾[1].

ومنه أيضاً: ﴿إنّ المتّقين في جنّات وعيون * آخذين﴾، وفي آية أخرى ﴿فاكهين﴾[2]، ويفهم من صنيعه أن الآية الأولى في كلّ من النصّين : ﴿إنّ المتّقين في جنات وعيون﴾، وليس كذلك فإنّ الآية السابقة لفاكهين هي: ﴿إن المتّقين في جنّات ونعيم﴾ في سورة الطور، والسابقة لآخذين هي الآية (١٥) من سورة الذاريات.

ومنه في اللسان (فرق): (وأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر)[3]، وإنّما هي:

---

(١) كتاب سيبويه: ٧٤/١.

(٢) كتاب سيبويه: ١٢٦/٢ على الترتيب.

(٣) الآية: ٦٣ من سورة الشعراء.

﴿فأوحينا﴾.

ومنه في أصل مقاييس اللغة مادة (نكب): (وهم على الصراط ناكبون) تحريف الآية (٧٤) من المؤمنين: ﴿وإنّ الذين لا يؤمنون بالآخرة عن الصراط لناكبون﴾.

وفي خزانة الأدب[1]: (وما لهم به من علم إلا اتّباع الظنّ)[2] في نسختيه المطبوعة والمخطوطة، وإنّما هي: ﴿ما لهم به من علم﴾ بطرح الواو...

ومنه ﴿وما لهم من علم إن يتّبعون إلا الظنّ﴾[3] فهذه هي التي الواو في أوّلها لا تلك.

وقد كشف هارون في أثناء تحقيقه لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة، قام بردّها إلى أصولها ومنها في الجزء الرابع ص(٧): (فلما أتوا على وادي النمل)، وهي ﴿حتى إذا أتوا﴾ وفي ص (١٥٩): (على أن لا أقول على الله إلا الحقّ فأرسل معي بني إسرائيل)، وهي: ﴿إلا الحقّ قد جئتكم ببيّنة من ربّكم فأرسل معي بني إسرائيل﴾، وفي ص(١٦٠): (يا موسى أقبل ولا تخف إنّك من الآمنين)، وهي ﴿يا موسى لا تخف إنّي لا يخاف لديّ المرسلون﴾، وفي الجزء الخامس ص(٣٢): (إنّي مبتليكم بنهر)، وهي: ﴿إنّ الله مبتليكم بنهر﴾، وفي ص(٩٣): (هو الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً)، والوجه إسقاط (هو). وفي ص(١٣٧): (وأنهار من ماء غير آسن) والصواب إسقاط الواو. وفي ص٥٤٤: (ثم اسلكي سبل ربّك)، وإنّما هي ﴿فاسلكي﴾، وفي ص (٥٤٧) في بعض النسخ: (فلما جاء أمرنا وفار التنّور) وفي بعضها (ولما جاء) وكلاهما تحريف وإنما هي ﴿فإذا جاء أمرنا﴾، إلى غير ذلك. وقد خرج تلك الآيات وردها إلى مكانها في المصحف ذاكراً اسم السورة ورقم الآية في الهوامش، مشيراً إلى تعدد القراءات ومراجعها. من ذلك ما جاء في كتاب الاشتقاق: "وفي التنزيل ﴿حملت حملاً خفيفاً فمرّت به﴾، وقرأ قوم (فاستمرّت به) أي اشتدّ عليها"[4]، فأشار في الهامش إلى تلك القراءات قائلاً: هي قراءة

---

(١) خزانة الأدب: ٢/٢٠.

(٢) الآية: ١٥٧ من سورة النساء.

(٣) الآية ٢٨ من سورة النجم.

(٤) الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، بغداد، مكتبة المثنّى، ط٢، ١٩٧٩م، ١/٢٣.

سعد بن أبي وقّاص، وابن عباس، والضحّاك، وقرأ ابن مسعود: (فاستمرّت بحملها) تفسير أبـي حيان ٤:٤٣٩ في الآية ١٨٩ من سورة الأعراف.

ومع التنبيهات التي أطلقها (هارون) من ضرورة الحذر في تخريج الآيات نجده في كثير من تحقيقاته يغفل عن تخريج الآيات، فلم يشر في الهامش إلى السورة ورقم الآية، وهو كثـير، من ذلك ما نراه في كتاب (البيان والتبيين) ففي صفحة واحدة ما يزيد عن عشر آيات لم تخـرج، وكان هذا نهجه في معظم الآيات التي وردت في الكتاب، وكذلك لم يصنع فهرساً للآيات في هذا الكتاب[١].

٢. تحقيق الأحاديث.

اتّبع (هارون) في تحقيقه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نهجاً دقيقاً يـدل علـى الحرص والأمانة، ويذهب (هارون) أن الأحاديث تثبت كما هي في النصّ، ويتمّ التعليق عليـها في الهامش، من ناحية القوّة أو الضعف، أو الخطأ، وغير ذلك.

وهو يرى "أنّ نصوص الحديث فإنّها يجب أن تختبر بعرضها على مراجـع الحديـث، لقراءة نصّها وتخريجها إن أمكن التخريج، وتعدّد روايات الحديث يدفعنا أن نحمّل المؤلف أمانـة روايته فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنّه كتبها كذلك، ولندع للتعليق ما يدلّ علـى ضعف روايته أو قوّتها"[٢].

ومن الملاحظ أن عبد السلام هارون في معظم أعماله التحقيقية[٣] لم يعمل على تثبيـت تخريج الأحاديث ولم يذكر في الهامش ضعف الأحاديث وقوّتها، وإنّما عمل على تفسير بعـض الألفاظ الغريبة، وأرفق بالكتب فهارس للحديث لا يذكر فيه إلا الحديث وفي أيّ صفحة يقع مـن الكتاب، والأصل أن يردّ الحديث إلى مصدره، ويذكر آراء العلماء في الحديث من حيـث القـوّة

(١) البيان والتبيين، ينظر (١/٨،٩،١١،١٢)، على سبيل المثال لا الحصر.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، ص (٥٢).

(٣) منها البيان والتبيين، الاشتقاق، مقاييس اللغة، كتاب سيبويه، إصلاح المنطق، مجالس ثعلب.

والضعف، إلا في القليل النادر من الأحاديث، من ذلك ما جاء في الاشتقاق: "وإنّما سمّي النحّام لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: [دخلت الجنّة فرأيت فيها أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- وسمعت نحمة من نُعيم][1]. فقد خرج عبد السلام هارون الحديث في هامش رقم (٤) من نفس الصفحة السابقة بقوله: "رواه السيوطي في الجامع الصغير رقم ٤١٨٩ عن ابن سعد عن أبي العدوي مرسلاً" وفي هذا الباب أيضاً وجدت أن (هارون) لم يقدم فهرساً لآيات القرآن الكريم والحديث الشريف في بعض الكتب التي حققها.

٣. تحقيق الأمثال:

في هذا الجانب، نلاحظ (هارون) يقول مفصحاً عن منهجه في تحقيق الأمثال والأشعار: "وهذا هو واجب المحقق إزاء كلّ نص من النصوص المضمّنة، من الأمثال والأشعار ونحوها، يجب أن يتّجه إلى مراجعها ليستعين بها في قراءة النص وتخريجه إن أمكن التخريج"[2].

ويرى (هارون) أنّ هناك طريقين لإصلاح الخلل أو الخطأ، إما التدخّل في نصّ الكتاب والإشارة إلى هذا التدخل في الهامش، أو ترك الخطأ في النصّ كما هو، والإشارة إليه وتصويبه في الهامش.

ومن الأمثلة التطبيقية في تخريج (هارون) للأمثال، ما جاء في كتاب الاشتقاق: "ومن أمثالهم (أسعدٌ أم سُعيْد) والمثل لضبّة بن أد، وكان بعث بابنيه سعد وسعيد يرتادان، فقتل سعيد، فكان إذا رأى راكباً قال: أسعدٌ أم سُعيد؟"[3]، وعلّق (عبد السلام هارون) في الهامش رقم (٧) من الصفحة نفسها قائلاً: "الميداني ٣٠١/١ يضرب في العناية بذي الرحم وفي الاستخبار أيضاً عن الأمرين: الخير والشرّ، أيّهما أوقع؟".

والملاحظ على تحقيقات عبد السلام هارون للأمثال أنّه لا يبذل جهداً في تخريجها، ذلك

---

(١) الاشتقاق، ابن دريد، ط١، ص١٣٦.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها: ص (٥٢).

(٣) الاشتقاق ٥٧/١.

أنّ كثيراً من الأمثال تذكر دون تخريج، وإنّما يكتفي بصنع فهرس لها يتضمّن مكان وجودها في المتن.

٤. منهجه في تحقيق الأشعار:

إنّ أكثر ما يلفت النظر في أعمال (هارون) التحقيقية، هو عنايته عناية فائقة في تخريج الأشعار التي ترد في الكتب التي حققها، ويعدّ (هارون) أن تخريج الآيات والأحاديث والأمثال والأشعار من أخطر النصوص التي يجب على المحقق أن يراعي الدقّة والحرص والتريّث فيها، وأن يبذل لها من اليقظة والحرص، ما يعادل خطرها البالغ.

ولذلك لا بدّ للمحقق من أن يرجع إلى مراجعها ومصادرها ليستعين بها في قراءة النصّ الشعري وتخريجه.

ومن خلال بحثي في معظم الكتب التي حققها (هارون) لاحظت العناية الفائقة في تخريج الأشعار، ويمكن أن نقسم تخريج الأشعار إلى ما يلي:

أ- تحقيق نسبة البيت إلى صاحبه.

وذلك عندما يُذكر البيت دون نسب لصاحبه، ومن ذلك ما أورده ابن دريد في (الاشتقاق) في باب الاستشهاد على الحروف العوامل، مثل: لو، ليت، ولعلّ، وإنّ، وما أشبهها، إذا جعلتها أسماءً نوّنتها، يقول ابن دريد[1]: قال الشاعر: [رجز]

ليت شعري وأين منّي ليتٌ … إنّ ليتاً وإنّ لوّاً عناءُ

ففي الصفحة نفسها خرّج عبد السلام هارون البيت قائلاً: "البيت لأبي زبيد الطائي، كما في الخزانة ٢٨٢/٣ وشرح الشنتمري لشواهد سيبويه ٣٢/٢ والأغاني ١٨١/٤".

وفي موضع آخر من الكتاب نفسه نلاحظ المحقق يخرج بيتاً للنابغة الذبياني بقول: هو

(١) الاشتقاق: ٦١/١.

النابغة الذبياني، ديوانه ٦٧، واللسان (لمم)[١].

ومنه أيضاً في البيان والتبيين ما نصّه، قال بعض الشعراء في بعض العلماء: [المنسرح]

أَبْعدتَ منْ يومك الفرار فما جاوزت حيثُ انتهى بك القدرُ

وهذا بيت من أربعة أبيات، علّق عليها (هارون) قائلاً: "الأبيات اختارها أبو تمام في الحماسة (٤٣٧/١) ونسبها لرجل من بني أسد، ونسبت في وفيّات الأعيان (١٦٥/١) إلى أبي يحيى محمد بن كناسة، وانظر ابن النديم ١٣٥"[٢].

وهذا العمل يشير إلى حرص المحقق على تخريج النصّ، ويثبت ضرورة الاستعانة بمصادر التخريج المختلفة، على أنّني ألاحظ أشعاراً لم تخرج في كثير من أعمال (هارون) ولعلّ السبب أنّه لم يتمكّن من تخريجها لعدم عثوره عليها في مصادر التخريج المختلفة، وهذا يشير إلى عبارته المشهورة وهي (تخريج النصّ ما أمكن).

ومن النماذج التطبيقية للأشعار التي لم يتمكّن هارون من تخريجها، ما جاء في كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت، في معرض حديثه عن الفعل (حال) ما نصّه: "وقد حال في متْنِ دابّته يحول حولاً، إذا وثب في متنها، قال الشاعر: [طويل]

وكنت كذئب السّوء لما رأى دماً بصاحبه يوماً أحال على الدّم[٣]

فإنّ المحقق لم يخرج هذا البيت، ولم ينسبه إلى صاحبه، ولعلّ تقصير (هارون) في تخريج الأبيات الشعرية والشواهد، جعله سبباً عند بعض المحققين ليعاودوا تحقيق بعض الكتب التي حققها، ومن ذلك ما فعله (محمد نبيل طريفي) في إعادة تحقيق كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) للبغدادي، وقد ذكر من بين الأسباب التي حدت به إلى إعادة التحقيق هو عدم تخريج الأبيات الشعرية والشواهد بطريقة صحيحة، يقول (محمد نبيل طريفي): "أغلب الشواهد

---

(١) ينظر السابق ٦٥/١، هامش ٤.

(٢) البيان والتبيين: ٢٥٧/١.

(٣) إصلاح المنطق: ص٢٧٢، وتوجد شواهد كثيرة تلاحظ في ص٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٧.

النحوية، لم تخرّج، وحتى عندما يحاول تخريج هذه الشواهد النحوية -أو الشعرية- من المصادر والأصول القديمة، تأتي حاشية المحقق مبهمة، لا نعلم من خلالها اسم المصدر، فيقول مثلاً: ابن يعيش، العيني، وكأنّي به قد أفهمنا أنّه لا للعينيّ، ولا لابن يعيش أكثر من كتاب واحد، إضافة إلى كون الشاهد النحوي يرد في هذه المصادر مرّة منسوباً لشاعر، ومرّة أخرى يرد منسوباً لشاعر آخر، لذلك يشعر القارئ حيالها بالضياع"[1].

ب. تكلمة البيت الذي ذُكر جزء منه:

عمل (هارون) على تكملة أبيات الشواهد التي وردت فيما حقق من الكتب، سواء تكملة صدر البيت أم عجزه، أم في نسبته إلى قائله أم إلى القصيدة التي هو منها، أو أن يأتي بمطلع القصيدة التي هو منها، أو يأتي بالبيت السابق له أو اللاحق، ذاكراً مصدر التخريج والتوثيق، من ذلك ما جاء به ابن فارس في تفسير كلمة (أخ) حيث قال: "إنّ أخّ كلمة تقال عند التكرّه للشيء، وأنشد:

وكان وصلُ الغانيات أخّا"[2]

فقد علّق (هارون) على هذا الجزء من البيت قائلاً في الحاشية رقم (٣): "في اللسان:

[طويل]

وانتثت الرِخْل فصارت فخّاً   وصار وصل الغانيات أخّاً

فقد أكمل (هارون) البيت إلا أنّه لم ينسبه إلى قائله.

ومنه ما جاء به ابن فارس في مادة (أف) قال:

على إفّ هجران وساعة خلوة"[3]

(١) مقدّمة خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نبيل طريفي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١/٤.

(٢) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ١/١٠.

(٣) السابق، مادة (أف).

قال (هارون) في هامش (٥) من الصفحة نفسها التي ورد فيها الشاهد:

"أنشد في كتاب ما اختلفت ألفاظه واتّفقت معانيه للأصمعي، لابن الطثرية [الطويل]

بإفّـــان هجـــران وســـاعة خلـــوة من الناس تخشـــى أعيـــناً أن تطلـــعا"

لقد تمم المحقق البيت، وذكر نسبة البيت لقائله، مشيراً إلى مصدر التخريج.

على أنّنا نجد في تراث (هارون) التحقيقي الكثير الكثير من الأشعار التي ذُكـــر جـــزء منها، ولم تتمّ أو تحقق أو يعلّق عليها بشيء في الهامش، وهي كثيرة ومنثورة في أعمال هـارون التحقيقية المختلفة.

وفي تحقيق الشعراء فإنّه يذكر اسم الشاعر وقبيلته، وأحياناً يذكر لقبه وكنيته.

٥- منهجه في تحقيق الأعلام:

عمل (هارون) على تحقيق الأعلام الواردة في النصوص، وعني بذلك عنايـــة كبـــيرة، والأعلام التي يراعيها المحقق هي: أعلام الأشخاص، والأماكن، والبلدان، والطوائف، والقبـائل، والمواضع، وذلك للتأكّد من صحّتها ودقّتها في مكان ورودها، ذلك أنّ الأعلام أكثر ما يقع فيـــه الخلل على أيدي النسّاخ.

ونجد (هارون) قد اهتمّ في تحقيق الأعلام، لا سيّما أعلام الشخوص، فلا يمرّ بعلم مـــن هذه الأعلام إلا وخرّجه تخريجاً دقيقاً، وصوّب ما قد وقع فيه الناسخ من تصحيف أو تحريـــف، مستعيناً بمراجع مختلفة من مثل معجم البلدان، ووفيات الأعيـــان، والوافـــي بالوفيـــات، وبغيـــة الوعاة، وطبقات الشافعية الكبرى، وتهذيب التهذيب، وطبقات المفسّرين، وغايـــة النهايـــة فـــي طبقات القراء، وطبقات فحول الشعراء، وعيون الأنباء في طبقات الأطبـــاء، وجمـــهرة أنســـاب العرب، والاشتقاق، وتاريخ بغداد، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، والضوء اللامع فـــي أعيان القرن التاسع، والكامل، والبداية والنهاية، والعبر في خبر من غبر، ومن المعـــاجم التـــي استخدمها في ضبط الأسماء معجم ما استعجم، ومعجم البلدان، ولسان العرب، وتاج العـــروس، وغيرها.

وأقدّم أدلة تطبيقية على نهج هارون في تحقيق الأعلام:

أول علم يقوم (هارون) بتحقيقه هو اسم المؤلف، فنجد المحقق يقدّم نبذة كافيـــة للتدليـــل على حياته، منذ ولادته حتى وفاته، ذاكراً نشأته، وعلمه ورحلاته ومؤلفاته، وشيوخه وتلاميـــذه، ينظر في هذا الباب كل ما حقق (هارون) من كتب.

ومنه أيضاً تحقيق أسماء العلماء الذين نقل عنهم المؤلف، من ذلـــك فـــي بدايـــة كتـــاب إصلاح المنطق لابن السكّيت: (قال أبو محمد القاسم بن محمد)، نلاحظ أن هارون قد خرّج هـــذا العلم قائلاً: "هو أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، كان محدّثاً أخبارياً عارفاً بـــالأدب والغريب، ثقة صاحب عربية، أخذ عن سلمة بن عاصم، وأبي عكرمة الضبّي، وقد روى عنـــه ابنه أبو بكر محمد بن القاسم شرح المفضليات، توفّي أبو محمد ســـنة ٣١٤هـ. بغيـــة الوعـــاة، وإرشاد الأريب، وتاريخ بغداد ٦٩٠٩. وفي مقدّمة التبريزي لتهذيب إصلاح المنطـــق: "قـــرأت على الرئيس أبي الحسين هلال بن المحسن، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن الجراح، عن ابـــن الأنباري، عن أبيه، عن عبد الله بن محمد بن رستم، عن أبـــي يوســـف يعقـــوب بـــن إســـحاق السكّيت"[1].

من دراسة الهامش السابق نلاحظ أن (هارون) قد خرج اســـم العلـــم، وكنيتـــه وعلمـــه وصفاته، وذكر شيوخه، وتلاميذه، وذكر وفاته، مشيراً إلى مصادر التخريج التي اعتمد عليها في هذا كلّه.

ومن أحبّ أن يلاحظ الجهد العظيم الذي بذله هارون في تحقيق الأعـــلام، يرجـــع إلـــى معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ويلاحظ ما ورد فيه من أعلام، وكيف تعامل معها (هـــارون) مما يشهد له في الدقّة والإتقان والحرص الشديد والأمانة المطلقة.

ومن تخريجاته لأعلام القبائل، ما جاء في البيان والتبيين، حيث ذكـــر الجـــاحظ قبيلـــة

---

(١) إصلاح المنطق، ص(٣) هامش رقم (١).

(الأبناء) في معرض حديثه عن العمائم، فيخرج (هارون) علَم (الأبناء) في هامش رقم (٥) من الصفحة نفسها قائلاً: "(الأبناء: هم أبناء قوم من فارس أرسلهم كسرى مع سيف بن ذي يزن لما جاء يستنجدهم على الحبشة، فنصروه وملكوا اليمن، وتديّروها، وتزوّجوا من العرب، فقيل لأولادهم الأبناء، وغلب عليهم هذا الاسم، لأنّ أمّهاتهم من غير جنس آبائهم، اللسان (بنو)، وفي التنبيه والإشراف ٢٢٦، أنّهم الذين ساروا مع خرزاذ بن نرسي بن جاماسب أخي قباد بن فيروز، وفي ص(٢٤): أنّهم الذين شخصوا مع وهرز إلى اليمن، ويبدو أن جميع الذين اجتذبتهم الحروب من الفرس إلى جزيرة العرب كان العرب يسمّونهم الأبناء"[1].

فذكر المحقق أصل التسمية، وأصل القبيلة ومكان وجودها، راداً ذلك إلى مصادر التخريج المختلفة.

ومن تخريجه للطوائف ما جاء في البيان والتبيين حول طائفة (المرجية)، إذ يقول: ورد ذكر هذه الطائفة في بيت شعر لبعض الروافض يقول فيه: " [وافر]

إذا المُرجيُّ سرّكَ أنْ تَراهُ يَمُوتُ بِدائِهِ من قَبْلِ موتِهِ"

علّق (هارون) في الهامش على لفظة (المرجيّ) ذاكراً هذه الطائفة ومبدأها وما يتعلّق بها، وذكر مصدر التخريج[2].

ومن تخريجاته لأسماء المواقع ما جاء في تخريجه لموقع (القُرَيّة): (القُرَيّة، بهيئة تصغير القرية، قال ياقوت: محلّتان ببغداد، إحداهما في حريم دار الخلافة، وهي كبيرة، فيها محال وسوق كبيرة، والقرية أيضاً: محلة كبيرة جداً كالمدينة من الجانب الغربي من بغداد مقابل مشرعة سوق المدرسة النظاميّة"[3].

فقد عرّف (هارون) بالمكان، ونسب ذلك إلى المرجع الذي اعتمد عليه وهو معجم

(١) البيان والتبيين، ٣/١١٤، هامش (٥).
(٢) ينظر السابق، ٣/٣٥٠، هامش (٣).
(٣) ينظر السابق، ٢/٢٦٤، هامش (١).

البلدان لياقوت الحموي.

ومن تخريجه لأيام العرب، ما جاء في البيان والتبيين، وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الجاحظ: "وقال النبي صلى الله عليه وسلم: [شهدت الفجار وأنا ابن أربع عشرة سنة، وكنت أنبُلُ على عمومتي]، يريد أجمع لهم النبل". علّق هارون على كلمة (يوم الفجار) قائلاً: "هو يوم الفجار الآخر، وقبله أيّام ثلاثة: الفجار الأول، والثاني، والثالث، وهذا اليوم الذي شهده الرسول الكريم كان بين قريش وكنانه كلّها وبين هوازن، هاجه البراض بقتله عروة الرحال، وسمّي هذا اليوم ونظائره فجاراً لأنّها كانت في الأشهر الحرم التي كان يُحرَّم فيها القتال، انظر خبره مفصّلاً في العقد الفريد، وكامل ابن الأثير،والأغاني (٧٣/١٩)، والعمدة ١٦٩/٢-١٧٠، والخزانة (٥٠٤/٢)"[1]. ومع هذه العناية بالأعلام، لاحظت وبعد تتبّعي للأعلام في فهارس الكتب التي حققها، أن عبد السلام هارون قد أغفل أعداداً هائلة منها، إلا في جانب أعلام العلماء، فإنّه حاول جاهداً أن يخرجها جميعها ما أمكن ذلك، والعلم الذي لم يجد له ترجمة في أحد المراجع نوّه إلى ذلك في الهامش قائلاً: لم أجد له ترجمة، من ذلك ما جاء في البيان والتبيين: "قال أبو عبيدة: فقال له يونس: صدقت يا أبا يسار، وهكذا حدّثني نصر بن طريف" فعلّق (هارون) على (نصر بن طريف) في الهامش بقوله: لم أجد له ترجمة[2].

٦- منهجه في شرح الألفاظ الغريبة:

لقد عني عبد السلام هارون بتوضيح الألفاظ الغريبة في النصّ، إذ يعدّ توضيح الغريب مفتاحاً لفهم النصّ، والتعرّف إلى أصول الكلمات، وقد جعل لهذه الألفاظ معاجم خاصة في نهاية التحقيق، ومن الأمثلة التطبيقية ما جاء في كتاب الاشتقاق كلمة (بُسر) علّق (هارون) في الهامش قائلاً: " (ح:) واشتقاق بسر من قولهم:ماء بسر، إذا كان طريّاً قريب العهد بالسحاب، ومنه بسر النخل لطراءته"[3].

(١) البيان والتبيين٣/٢٩٠هامش(٣).

(٢) ينظر السابق ٣/٢٩٠ هامش (٤).

(٣) الاشتقاق ١/١١٦.

ومنه ما جاء في كتاب سيبويه توضيحاً لكلمة (مُعْبَرُ) وشارحاً للبيت التالي لرجل من باهلة: [طويل]

أو مُعْبَرُ الظَّهْرِ ينبي عن وَلِيَّتِه ما حَجَّ رَبُّهُ في الدنيا ولا اعتمرا

قال في الحاشية: "أنشده في اللسان (عبر)، والظهر المعبر الكثير الوبر.

ينبي على وليّه: يجعلها تنبو عنه، لسمنة ووفرة وبره، والوليّة: البرذعة.

يصف لصاً يتمنّى سرقة بعير لم يستعمله ربّه، أي صاحبه، في سفر لحجّ أو عمرة، فهو وادع ممتلئ وشاهده (ربّه)"[1].

وفي تعليقه على بيت ورد في البيان والتبيين لابن الدمينة[2] [طويل]

ألِن هتفت ورقاءُ في رونق الضحى على غصن غضّ النبات من الرّند

علّق قائلاً: رونق الضحى أولها، والرّند: الآس، أو شجر من أشجار البادية طيّب الرائحة يستاك به.

ومنه تعليقه على البيت التالي[3] [طويل]

وقام بناتي بالنعال حواسرا وألصقن وَقْع السِّبت تحت القلائد

قال في الهامش: حواسرا: قد حسرن عن وجوههنّ وصدورهنّ وأيديهنّ، وفي اللسان: (ضرب السِّبت) والسِّبت: النعال المدبوغة بالقرظ.

وفي البيان والتبيين: "وأتى منزل ابن أبي شهابٍ وقد تعشّ القوم وجلسوا على النبيذ، فأتوه بخُبز وزيتون وكامَخ".

علّق هارون على هذا القول قائلاً: "الكامَخ، بفتح الميم: اسم لما يؤتدم به، أو لما يشهى

(١) كتاب سيبويه، ١/٣٠.

(٢) البيان والتبيين ٣/٦٣.

(٣) السابق ص(١١١).

من الطعام، معرب من (كامه) الفارسية. المعرب ٢٩٨، واستتجاس ١٠٠٩، واللسان والقاموس"(١).

نلاحظ أن (هارون) في توضيحه للألفاظ الغريبة يكون حريصاً على تتبّع أصل الكلمة، ثم يوضح معناها، ويرد ذلك إلى المراجع التي اعتمد عليها.

٧- منهجه في الزيادة والحذف، والضبط والتعليق:

أ. في الزيادة والحذف:

يرى (هارون) أن النسخ العالية يجب أن تؤدى كما هي دون زيادة أو نقص، أو تغيير أو تبديل، إلا فيما هو ضروري، فلا مانع من أن يلحق بالكتاب ما هو ضروري متعيّن لإقامة النصّ، خاصة في نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف، وقد أيّد ذلك بعض القدماء، يقول ابن كثير: "وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب"(٢).

وقد مثّل عبد السلام هارون لذلك بقوله: "فقد يكون في السند نحو (عبد الله مسعود) فلا ريب أن ذلك يكون سهواً من المؤلف، فإثبات (بن) لا ضير فيه، ولا إخلال بالأمانة، وقد يكون في نص المتن نحو (بني الإسلام خمس) فلا جرم أن صوابه (على خمس) فإلحاق (على) ليس فيه عدوان على الكتاب ولا على صاحبه"(٣).

ويرى (هارون) أن هذه الزيادة سواء أكانت في النسخ العالية أم في النسخ الثانوية، لا ضير في أن يقوم المحقق بها، مميّزاً لها بالعلامة الطباعية الحديثة [ ]، أي: بوضعها بين معقوفين، ومنبّهاً على الزيادة أو السقط في الحواشي.

ويرى أن الزيادة المقصود بها الشرح وتوضيح مقصد الكلام، لا يجوز أن تكون في

(١) السابق:١٢/٤.

(٢) البيان والتبيين ١٢/٤.

(٣) تحقيق النصوص ونشرها: ص٧٦-٧٧.

المتن، وإذا أراد المحقق شيئاً من هذا فعليه أن يفرد ذلك في الهامش، يقول: "وأمّا الزيادة الخارجية التي يقصد بها التوضيح أو إشباع الكلام فلا يصحّ أن تكون في منهج أداء النصّ، وللمحقق أن يشير في الحاشية إلى ذلك الضرب من الزيادة، فما هو إلا ضوء جانبي يعين على تجلية الصورة وتضويئها، وليس من حقيقة الصورة في شيء"[1].

وعلى المحقق أن يعمد إلى إثبات أكمل النصوص وأوفاها، وألاّ يغفل من ذلك إلا ما يتّضح أنّه زيادة مقحمة لا تمتُّ إلى الأصل بسبب، ومع هذا فالواجب عليه أن ينبّه على ذلك في الهامش أيضاً.

والزيادة التي يتعرّض لها النصّ على ما يراه (هارون) إمّا أن تكون مقحمة لا صلة لها بالنصّ ولا نسبة، سواء كانت حرفاً أم كلمة أم عبارة، ويجب على المحقق إهمالها، وينبّه عليها في حواشي الكتاب.

ومن أمثلة هذا القسم، فيما حقق وشرح (هارون):

زيادة حرف (الواو) على كلمة (الفضل) يقول: "ط: (والفضل)، والواو مقحمة"[2].

ومنه زيادة كلمة (اليوم) بعد كلمة (ذهب)، يقول: "في الأصل: (ذهب اليوم) وكلمة (اليوم) مقحمة"[3].

ومنه زيادة كلمة (لي) بعد كلمة (كعمل)، قال (هارون): "ج: (كعمل لي مثله): وكلمة (لي) مقحمة"[4].

وزيادة (الواو) أيضاً على كلمة (يهجمان)، يقول: "وفي الأصل: (ويهجمان) والواو مقحمة"[5].

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ص٧٧.

(٢) خزانة الأدب: ٥/١١، حاشية (٣).

(٣) كتاب سيبويه: ١/٣٥، حاشية (١).

(٤) السابق: ١/٤٤، حاشية (٢).

(٥) كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان، ٢٩٥، حاشية (١٢٣٣).

ومن أمثلة زيادة العبارة، إقحاماً، عبارة (قال خيراً) في قول ثعلب عن: (مـــاذا): "فـإذا جعله حرفاً واحداً نصبه بمعنى ماذا صنعت؟) يقول (هارون): "بعده في الأصل: قال خيراً، وهي عبارة مقحمة"[1].

ومن الملاحظ أنّ (هارون) استطاع بخبرته الطويلة وبذوقه أن يتعـــرّف إلـــى الألفـــاظ والعبارات المقحمة على النصوص، وعمل على التنويه لها في الهوامش، أمّا العبارات الأصليـــة التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى، ويؤيّدها الفحص فهي جديـــرة بالإثبـــات كمـــا يقـــول (هارون).

ولعلّ خير دليل على ذلك، ما عثر عليه (هارون) في أثناء تحقيقه لكتاب (الحيـــوان) إذ وجد عبارة مقحمة في نسختين من أصوله هما (ط،ه) ونص العبارة[2]: "كنـــت بعجـــت بطـــن عقرب إذ كنت بمصر فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار كلّ واحدة نحو أرزة، حــــرره أبو بكر السّروكني" ويعلّق عليها (هارون) بقوله: "فالأسلوب ليس للجاحظ، والجاحظ لـــم يدخـــل مصر، وعبارة (حرره أبو بكر السروكني) شاهد بأنّ العبارة مقحمة بلا ريـــب"[3]، فمثـــل هـــذه العبارة المقحمة على الأصل لا بدّ من حذفها مع مراعاة الإشارة إليها في الحاشية.

ومن نماذج الزيادة التي يراد بها التوضيح وإضاءة النص ما قاله (هارون) عن عبـــارة (الجاحظ): "قبيح كلّ شيء"[4]، قال: "في ثمار القلوب: (قبيح في كلّ شيء) فكلمة في زائدة عمـــا في النص الأصلي"[5].

وقوله عن عبارة (سيبويه): (وقال ذو الرّمة)، يقول: "ط:: ومن ذلك قـــول الشـــاعر ذي الرمّة"[6].

---

(١) مجلس ثعلب، ٤٦٢/٢، هامش (٤).

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، ص٧١.

(٣) الحيوان للجاحظ، ١٧٠/٤، هامش (٦).

(٤) السابق ٥٠/٤.

(٥) السابق: ٥٠/٤، حاشية (٧)، وينظر حاشية (٢).

(٦) الكتاب: ١٩٩/٢، حاشية (١).

أمّا في تعامل هارون مع النصوص التي أصابها السقط، فقد تعامل معها تعاملاً تحقيقياً دقيقاً، يكشف عن عمق ثقافة العربية وتنوّعها، وأمانته في النقل عن المصادر مخطوطة ومطبوعة، فنراه يكمل نصوصاً لـِ (سيبويه) في كتابه منها: عبارة (كَثُر ما سِرْت حتّى أدخلها) ف باب الرفع فيما اتّصل بالأول كاتّصاله بالفاء، وما انتصب لأنّه غاية، ويقول عنها: (هذه التكملة من: ب، ط"[1].

ويكمل نصوصاً للإمام عبد القادر البغدادي، منها: عبارة: (وإن جعلت) والتي سقطت من (س)[2].

واختلفت عبارات النقل عند (هارون) -كما نصّ عليها في هوامشه- فهي إمّا أن تكون:

١- يفتقر إليها الكلام، مثل تكملة كلمة (شيء) في قول (قطري):

"إنّ الذي صنعت بعيالي شيء"[3].

٢- يقتضيها السياق، مثل: تكملة كلمة: (إليّ) في نص الجاحظ:

"مخرج إلى من أحب أن يعاب عندها"[4]

٣- يتّجه بها الكلام: مثل: زيادة عبارة "(الراء والفاء والنون ليس أصلاً) في مادة (رفق)"[5].

٤- والتكملة بها يلتئم الكلام: من ذلك: تكملة عبارة "(كأنّها ترقبه) في كلام ابن فارس"[6].

٥- وبالتكملة يستقيم وزن البيت الشعري ومعناه، منه تكملته بيت بُعثر بن لقيط (بكلمة

(١) الكتاب: ٢٢/٣، حاشية (١).
(٢) خزانة الأدب: ٦/٧، حاشية (٦).
(٣) البرصان والعرجان والعميان والحولان: ص٩٧، هامش ٣٨٣.
(٤) الحيوان: ١٥/١، هامش (٤).
(٥) معجم مقاييس اللغة ٤١٩/٢.
(٦) السابق ٤٢٧/٢.

(لا) ليكون[1]: [الطويل]

وليــس إذا قُلتــم أبونــا وأمّــنــا هــنـاك مُــدّان (لا) ولا متــقاربُ

فتكملة البيت بـ (لا) كمال لتفعيلة بحر الشعر (مفاعيلن) وهو من الطويل.

ومن الملاحظ أن ما قام به (هارون) ليس معظمه من الحشو والإكمال، إنّما هو عبارة عن كلمات أو عبارات سقطت من الأصول أو من إحدى النسخ المعتمدة في التحقيق إلا في القليل النزير الذي كان يضيفه من أجل الأمور الخمسة السابقة منوّهاً إلى ما قام به في الحاشية.

إلاّ أنّ (هارون) في كلّ ذلك حافظ على الأصل والنقل والدّقة والأمانة، مشيراً إلى كلّ صنيع له في الحاشية.

ب. الضبط:

يرى (هارون) أنّ أداء الضبط جزء من أداء النصّ، وضبط النصوص له حرمته فلا يجوز التدخّل فيه، وعلى المحقق أن يؤدّيه كما وجده في النسخة الأم، ولا يغيّر هذا الضبط ولا يبدّله، لأنّ تغييره يُعدّ عدواناً على النصّ.

ويرى أن للأقدمين طريقة خاصة في الضبط، ويرى أن على المحقق أن يترجم هذا الضبط بنظيره في الطريقة الحديثة، وعلى المحقق أن يعرف طريقة الأقدمين في النقط، فالنقط في الكتابة المشرقية تختلف عنها في المغربية، ففي الخطّ المغربي تنقط الفاء بنقطة من أسفلها، والقاف بنقطة واحدة من أعلاها، وكذلك كانت النقط تدل على بعض الحروف المهملة، فالسين المهملة تنقط بثلاث نقط من أسفلها، إمّا صفاً واحداً وإمّا صفّين، وبعضهم يهمل نقط السين ويعجم الشين بنقطة واحدة فوقها، ومنهم من يكتب سيناً صغيرة (س) تحت السين، ويكتبون حاءً (ح) تحت الحاء المهملة، ومنهم من يضع همزة صغيرة (ء) فوق الحرف المهمل، ومنهم من يضع خطاً (–)، هذا من ناحية الحروف وإعجامها، أمّا من ناحية الحركات فقد كان للأقدمين

---

(١) العرجان والبرصان والعميان والحولان، ص٣٧٧، حاشية ١٥٨٩.

أيضاً طرقهم الخاصة في التشكيل، وأوّل من وضع نظاماً للتشكيل هو أبو الأسود الدؤلي حيث وضع نقطة فوق الحرف ليدلّ على الفتحة، ونقطة بين يدي الحرف ليدلّ على الضمّة، ونقطة تحت الحرف ليدل على الكسرة، قال أبو الأسود الدؤلي لكاتبه القيسي: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت ذلك شيئاً من غنّة فاجعل مكان النقطة نقطتين"(١).

وبقيت هذه الطريقة متّبعة حتى جاء الخليل ووضع نظام الحركات المعروف إلى يومنا هذا، ويحدثنا (هارون) عن اختلاف رسم موضع الشدّة مع الفتحة والكسرة في الكتابة القديمة بقوله: "والشدّة وهي رأس الشين، نجدها في الكتابة القديمة حيناً فوق الحرف وآناً تحته إذا كانت مقرونة بالكسرة، ونجد خلافاً في كتابتها مع الفتحة، فأحياناً توضع الفتحة فوق الشدّة وأحياناً تكتب الفتحة تحت الشدّة (ـّـ) فيتوهّم القارئ أنّها كسرة مع الشدّة، مع أنّ وضع الكسرة تحت الشدّة وفوق الحرف أمر لا يكاد يوجد في المخطوطات العتيقة"(٢).

فضبط النصوص ألقى الضوء على النصوص، وجنّبها مخاطر اللبس ومغاليق الفهم، ووجه القول فيها على أي وجه يكون خير للنصوص أن نطالعها منقوطة ومشكولة وفق أيّ طريقة من طرق القدماء من عدمها، وبهذا يكون القدماء أوّل من طرق باب إصلاح النصوص ضبطاً ونقطاً وشكلاً، وما نلاحظه عند المحدثين ما هو إلا صورة أمينة لصنيع القدماء، ليتمشّى مع آلات الطبع الحديثة.

وضبط النصوص، ليس مجرد عملية آلية فيها شكل أواخر الكلمة، وإنّما هو إجراء يتجاوز ذلك إلى مستوى أكثر عمقاً تتكشّف فيه صحّة اللفظ وجلاء المعنى لأنّ كثيراً من كلمات العربية يختلف معناها بناءً على تغيّر موقعها في النصّ، والشواهد على هذا كثيرة ولا حصر لها، فكلمة (بر) بتثليث الباء، يختلف معناها حسب حركة الباء، فهي القمح والأرض المنبسطة

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ص(٥٤).

(٢) السابق: ص(٥٤-٥٥).

والإحسان.

وكلمة الفلك: بفتح الفاء واللام تعني المدار، وبضمّ الفاء وتسكين اللام تعني السفينة.

والحقّ أن (هارون) كان على علم دقيق في ضبط النصوص، وكان يولي هذه القضية أهميّة كبيرة، وقد نبّه المحققين إليها في كثير من مقالاته فهو يقول:

"ومما يجب أن يتنبّه له المحقق ألا يضبط ضبطاً يؤدّي إلى خلاف مُراد المؤلف، فبعض المؤلفين يتعمّد سرد عبارة خاطئة لينبّه على تصحيحها فيما بعد، فضبط هذه العبارة الخاطئة ضبطاً صواباً يعدّ في هذه الحالة خطأ، لأنّ المؤلف لم يرد الصواب في تلك الحالة، ومهما يكن فإنّ الضبط يحتاج إلى الدقّة والحرص والتريّث، كما يحتاج إلى قدر كبير من التحُرز عن الانسياق إلى المألوف. فقد ترد كلمة (الكَهْوَل) بمعنى بيت العنكبوت، فيضبطها الضابط خطأ بالكُهول، و (العَلْب) بفتح العين، بمعنى الوسم والتأثير، فتضبط (العُلَب) بضم العين وبفتح اللام، إلى نحو ذلك مما تسوق الألفة إليه، والألفة من أخطر البواعث على الخطأ"[1].

وعليه لا بدّ للمحقق ألا يتسرّع في ضبط النصوص والكلمات إلا بعد الرجوع إلى مصادرها المختلفة، ككتب الرجال، والمؤتلف والمختلف، والمعاجم اللغوية، وقد كانت قضية الضبط للنصوص من أهم ما شغل بال (هارون) في معجم (مقاييس اللغة)، إذ نجد على الغلاف عبارة تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ذلك أنّ ما يعوز الاشتقاق في أيّ مادة لغوية هو الضبط.

ونلاحظ على (هارون) أنّه يعطي عناية خاصة، وعظيمة لمصادر الاستشهاد اللغوي، فيضبط الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وكلام العرب شعراً ونثراً، فمن نصوص القرآن المضبوطة عند (هارون) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾ وهي الآية (٤) من سورة النساء[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ وهي الآية (١٥٥) من

(١) تحقيق النصوص ونشرها، ص٧٩.

(٢) الكتاب ١/٢١٠.

سورة الأعراف[١].

وقوله تعالى: ﴿مَرَجَ البَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ وهي الآية ١٩ من سورة الرحمن[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، وهي الآية ٣١ من سورة الإنسان[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، وهي الآية ٤٠ من سورة فصّلت[٤].

وضبط ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : [يَا أَبَا ذرٍّ عَيَّرتَهُ بِأُمِّهِ][٥].

وقوله: [إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ][٦].

وقوله صلى الله عليه وسلم: [غطِّ فَخِذَكَ فَإِنَّ الفَخِذَ عَوْرَةٌ][٧].

ومنه قوله: [أَنْتُمُ الغُرُّ المُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الوُضُوءِ، فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ فَلْيَفْعَلْ][٨].

وعندما نقرأ كلام العرب في الكتب التي حققها (هارون) نلاحظ الجُهد العظيم الذي بذله في تحقيق وضبط كلامهم شعراً ونثراً مما جلا معنى الألفاظ والعبارات، فهو يرى أن الكلمة إذا لم يتّضح أداء حركتها في المتن وكانت الحاجة ملحّة لأنْ يزيل لَبْس أدائها بالعبارة، فعل ذلك في

---

(١) الكتاب ٣٧/١.

(٢) الاشتقاق ١٩٢/١.

(٣) الكتاب: ٨٩/١.

(٤) السابق: ١٠٠/١.

(٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٢٣/١١.

(٦) كتاب البرصان والعرجان: ص٥٩٢.

(٧) الاشتقاق: ٤٧٨/٢.

(٨) البرصان والعرجان: ص٤٦.

الحاشية، وهي كلمات يعبّر عن أدائها بضبط واحد أو بضبطين أو بأكثر من ذلك، ويظهر جهد (هارون) فيما حققه من كتب الأشعار كالمفضليات والأصمعيّات، وهمزيات أبي تمام، وشروح سقط الزند وغيرها من كتب النحو واللغة.

ومن ضبط الكلمة عند (هارون) ما جاء في كلام البغدادي في أدائه لكلمة (بقي) يقول (هارون): "جاءت (بقي) هنا، بفتح القاف على لغة طيء، يقولون في (بقِيَ) بقَيَ: وفي (رَضِيَ) رَضَيَ"[1].

ومن الكلمات التي عبّر عن أدائها بحركتين: كلمة (زرافين) قال (هارون): "جمع زُرفين، بكسر الزاي وضمّها، وهي الحلقة"[2].

ومن ضبط الكلام باللغة قوله: "الصبوح: شرب الغداة، والقيل: شرب القائلة، أي الظهيرة، والغبوق: شرب العشي، وكلّها بفتح أوّلها"[3].

وقد اعتمد (هارون) على مصادر أصلية في ضبطه للنصوص وخصوصاً في ضبطه لآيات القرآن الكريم والحديث الشريف، لما يترتّب على الإخلال في تشكيل حرف من الحروف أو ضبط كلمة من الكلمات بالنقط في توجيه معناه إلى معنى غير مقصود، ومن هنا كان (هارون) يرى أنّ على المحقق أن يتدخّل مباشرة في إصلاح الخطأ الذي يقع في آيات القرآن الكريم، والحديث الشريف في المتن، منوّهاً إلى هذا الخطأ في الهامش، مع مراعاته قراءات القرآن المختلفة.

ومصادر (هارون) في تحقيقه الآيات والأحاديث تنحصر في القرآن الكريم، وكتب المفسّرين، والقراءات، وكتب الصحاح.

ولا يفوتنا أن نذكر جهد (هارون) في ضبطه للأعلام سواء أعلام الأشخاص أم القبائل

---

(١) خزانة الأدب ٤٣٩/٩، حاشية (٢).

(٢) السابق ٢٩/٢، حاشية (٢).

(٣) مجالس ثعلب، ٣٥٢/٢.

أم البلدان، معتمداً على الكتب التي تبحث في الرجال، أو المؤتلف والمختلف، وكتب المعاجم اللغوية، ومن ضبطه للأعلام ما جاء في ضبطه لـ (الجريري) في قوله: (الجريري)، بضم الجيم وفتح الراء، نسبة إلى بني جُرير بن عيّاد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة، كما في جمهرة ابن حزم (٣٢٠) والمشتبه (١٤٩)[1].

ومن أمثلة ضبط أسماء البلدان والأماكن ضبطه مكان (المصيصة) يقول: "ضبطه الجوهري، والفارابي، بتخفيف الصاد الأولى، والأزهري وغيره من اللغويين بتشديدها"[2].

ومنه في ضبط كلمة (المربديون) قال: "المربديون: نسبة إلى مربد البصرة، بكسر الميم، وهو من أشهر محالها، وكان يكون به سوق الإبل قديماً، ثم صار محلة عظيمة سكنها الناس، وبه كانت مفاخرات الشعراء ومجالس الخطباء، ياقوت، وانظر للمسجديين ما معنى في (٢٤٣/١)"[3].

وعليه لا بدّ من ضبط النصوص، بشرط ألا يتعارض ضبطها مع قصد المؤلف، وإذا كانت المخطوطة بخط المؤلف فلا يغيّر ما فيها ولو كان خطأ، إلا في نصوص القرآن، فإنّ للمحقق أن يصلح ما يراه خطأ بشرط أن يشير إلى هذا الخطأ في الهامش، والذي يقرّره (هارون) في ضبط النصوص هو الوجه الأمثل وهو ما يجري عليه معظم الشادّون بعلم تحقيق التراث.

ج- التعليق.

يرى (هارون): "إنّ الكتب بما تضمّنت من معارف متنوعة محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه"[4].

---

(١) كتاب البرصان والعرجان، ص٥٩٣، حاشية (٢٥٤٣).

(٢) البيان والتبيين: ١٩/٤، حاشية (٢).

(٣) السابق، ٢٣/٤، حاشية (١).

(٤) تحقيق النصوص ونشرها: ص٧٩.

والتعليق في رأيه يكون في أسفل الكتاب فيما يعرف عند المعاصرين بالحاشية أو الهامش، ويقوم المحقق برصد كلّ ما يتعلّق في النصّ الأصلي، والتعليق يرتبط في النص أوثق ارتباط، فيقدّمه بصورة قريبة التناول لكلّ ما يتّصل به تفتيشاً ودراسة وتنقيباً، بعيدة عن الغموض والإشكال.

ويرى (هارون) أنّ على المحقق أن يقتصد في تعليقاته وأن يقدّم فيه ما يراه ضرورياً من معارف النصّ موثّقة تمام التوثيق دون حشد لكلّ ما يحتمله النصّ من معلومات، قريبة أو بعيدة، وعلى المحقق أن يربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض في التعليق، إذ ربّما يرد شيء سابق له علاقة بشيء لاحق، فعلى المحقق أن يتنبّه لذلك مشيراً إليه في الهوامش.

ويرى (هارون): "أنّ من المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلاً من التعليقات الضرورية التي تجعله مطمئناً إلى النصّ، واثقاً من الجهد الذي بذله المحقق في تفهّم النصّ وتقدير صحّته"[1].

ويرى (هارون) أن لا ضرورة للإسراف في التعليقات مما يجعل القارئ ينشغل عن المتن، ويثقل النصّ بالحواشي فينبغي على المحقق أن يكتب الفوائد المهمّة المتعلّقة بذلك الكتاب والمحلّ، ولا يسوّد الكتاب بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكثر الحواشي كثرة تظلم الكتاب.

ومن الجدير ذكره أن هناك اتّجاهاً آخر يسرف في تخريج الشواهد والنقول، ويثقل الحواشي بالأسانيد والتوثيق والشروح وغير ذلك، وحجّة هذا الفريق في هذا الإسراف يوضّحه قول عبد المجيد دياب: "وما دري، هؤلاء وأولئك أن هذا التخريج المستقصى قد يفيد باحثاً أو محققاً، يجد أمامه هذا البيت أو ذاك في سياق نثري غير مفهوم: إمّا لاختصار مخلّ في العبارة وإمّا لتصحيف أو تحريف أصابا هذا النصّ في كتاب مطبوع أو مخطوط"[2].

وفي الجانب التطبيقي، يقتضي التعليق، عند (هارون) أن يعرّف المحقق بالأعلام

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ص٨٠.

(٢) تحقيق التراث: عبد المجيد دياب، ص٢٧٩.

والبلدان، خاصة ما لم يتّضح منها إلا لخاصة العلماء.

ومن تعليقات (هارون) على الأعلام، تعليقه على (أبا بكر بن شُقير) بقوله: "هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي بغدادي في طبقة ابن السراج، روى كتب الواقدي عن أحمد بن عبيد بن ناصح، ويذكرون أنّ الكتاب الذي ينسب إلى الخليل، واسمه (المحلّى) من تأليفه، توفّي سنة ٣١٧هـ. معجم الأدباء ١١/٣، وإنباه الرواة ٣٤/١-٣٥، ونزهة الأولياء ٣١٥، وبغية الوعاة ١٣٠، وتاريخ بغداد ٨٩/٤"(١).

ومنه تعليقه على (خالد بن صفوان)، قال: "هو خالد بن صفوان بن عبد الله بن الأهتم، كان قريعاً لشبيب، وعلماً من أعلام الخطابة، وقد وفد إلى هشام، وكان من سمّار أبي العباس، وكان مطلقاً، روي أنّه قال: (ما من ليلة أحبّ إليّ من ليلة قد طلقت فيها نسائي، فأرجع والستور قد قلعت، ومتاع البيت قد نقل، فتبعث إليّ بنتي بسليلة فيها طعامي، وتبعث إليّ الأخرى بفراش أنام عليه) المعارف ١٧٧"(٢).

ومنه تعليقه عن (ابن شبّة) بقوله: "هو أبو زيد عمر بن عبيدة بن زيد النميري البصري، وشبّة لقب لأبيه، واسمه زيد... وكان عمر صاحب أخبار ونوادر ورواية واطّلاع كثير، روى القراءة عن جبلة بن مالك عن المفضل بن عاصم بن أبي النجود، وروى عنه ابن ماجه صاحب السنن، ولد سنة ١٧٣ وتوفي ٢٦٣. انظر ابن خلكان ٣٧٨/١-٣٧٩، وتاريخ بغداد ٢٠٨/١١، ٢١٠، وبغية الوعاة: ٣٦١"(٣).

ومن نماذج تعليقه على البلدان تعليقه على مدينة (بلد)، يقول: "بَلَد: مدينة قديمة على دجلة فوق الموصل، بينهما سبعة فراسخ، وينسب إليها جماعة كبيرة من العلماء، ويقال لها أيضاً (بلط) بالطاء، قال ياقوت: (وبلد أيضاً: بليدة معروفة من نواحي جبل قرب الحظيرة وحربي، من

---

(١) الكتاب ٥/١، حاشية (٢).

(٢) البيان والتبيين ٢٤/١، حاشية (١).

(٣) مجالس ثعلب، ٤/١، حاشية (١)، والحيوان ٣٧٤/٢، حاشية (١).

أعمال بغداد، لا أعرف من ينسب إليها"[1].

ومن نماذج تعليقه على أعلام القبائل، تعليقه على قبيلة (قليعي) قوله: "قليعي: نسبة إلى قُليع، بضم القاف، وهي قبيلة، أو إلى قليعة مصغّر قلعة، وهو موضع في طرف الحجاز، واسم مواضع أخر، وفي الأصل: (فليعي) محرّف"[2].

وفي تعليقه على آي الذكر الحكيم يجب على المحقق أن يذكر اسم السورة ورقم الآية فيها، ومن إجراءاته في التعليق على آي الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ الْمَلَائِكَةُ يَـامَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾.

قال (هارون) الآية ٤٢ من آل عمران[3].

وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

قال في الأولى: الآية (٢) من سورة النور[4]، وقال في الثانية: الآية (٣٨) من سورة المائدة[5].

وفي تعليقه على القراءة القرآنية الكريمة يوثقها من خلال المورد التي نصّت عليه، ومن ذلك تعليقه على قراءة كلمة (أمرنا) في قوله تعالى: ﴿أَمَرْنَا مترفيها﴾ قوله: (الآية ١٦ من سورة الإسراء، وقراءة (أمّرنا) بتشديد الميم، هي قراءة ابن عباس، وأبي عثمان الهندي، والسدّي، وزيد بن علي، وأبي العالية، ورويت أيضاً عن علي والحسن والباقر وعاصم وأبي عمرو.

وهي بمعنى التولية أو التكثير كذلك، وقراءة (آمرنا) بالمد هي قراءة يعقوب، ورويت عن ابن كثير وأبي عمرو وعاصم ونافع. وهي بمعنى الإكثار، وسائر القراءة (أمرنا) بالقصر،

(١) رسائل الجاحظ ١٣٦/٤، حاشية (٧).
(٢) مجالس ثعلب ٥٣٧/٢، حاشية (٢).
(٣) الكتاب: ١٢٢/١، حاشية (٤).
(٤) السابق: ١٤٢/١، حاشية (٣).
(٥) السابق: ١٤٢/١، حاشية (٤).

من الأمر ضد النّهي، ومن الأمر بمعنى الإكثار، وقرأ الحسن ويحيى بن يعمر وعكرمة: (أمِرنا) بكسر الميم ورويت عن ابن عباس، يقال أمره، بكسر الميم، أي كثرة. انظر تفسير أبـــي حيـــان (٢٠/٦) وإتحاف فضلاء البشر ٢٨٢، واللسان ٥/٨٧-٨٨[1].

وفي التعليق على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتضي أن يخرجه من الكتـــب الصحاح وغيرها من كتب الحديث والسنن والتفسير، ومن نماذجه التطبيقية قوله في تخريج قولـه صلى الله عليه وسلم: (حَوَالَيْنَا لا عَلَيْنَا) يقول: "أخرجه (البخاري) في كتابي الجمعة والاستسـقاء، من حديث مطوّل لأنس بن مالك. كما أخرجه (مسلم) في صلاة الاستسقاء.

وفي اللسان (حول): (يريد): "اللهم أنزل الغيث علينا في مواضع النّبات لا في مواضـــع الأبنية"[2].

ومنه أيضاً تعليقه على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: [لقد حكمتَ بحُكم الله من فوق سبعِ أرقعة]، علّق (هارون) بقوله: "رواه ابن إسحاق في السيرة ٦٨٩ وانظر فتح البـــاري ٦/١١٥، ٧/٣١٧، ١١/٤١"[3].

وفي تعليقه على الأشعار والأرجاز وأقوال العرب، لا بدّ من ردّ الأشعار إلى الدواويـــن والمصادر الأصلية التي ورد فيها الشاهد، أو النقل، والتعليقـــات علـــى الأشـــعار والأرجـــاز لا تحصى في تحقيقاته، ومن النماذج على ذلك قوله في تعليقه على بيت (الشنفرى): [طويل]

فدقّـــت وجلّت واســـبكرّت وأُكمِلت ... فلو جنَّ إنســـانٌ من الحُسْـــن جُنّـــت

قال (هارون): "البيت من قصيدة له في المفضليات (١/١٠٦-١١٠) وأنشد البيـــت فـــي الحيوان (٣/١٠٨، ٦/٢٤٤)، ومجالس ثعلب ٤٢٦. أي دقّ جسمها في المواضع التي يستحســـن

---

(١) مجالس ثعلب: ٢/٥٤١، حاشية (٢).

(٢) رسائل الجاحظ: ٤/١٠٢، حاشية (١). وينظر جمهرة أنساب العرب (٣) حاشية (١)، (٤).

(٣) الاشتقاق ٢/٣٧٥، حاشية (٤).

فيها الدقّة كالخصر..."[1].

وفي تعليقه على قصيدة (المخبل السعدي) التي أولّها: [الكامل]

نَكَـــرَ الرّبّـــاب وذكْـــرُها سُـــقم فَصَنَـــبَا، وليـــس عن صَنَـــبَاً حِلْـمُ

يقول: "تخريجها: منتهى الطلب (١/٧١-٨٣)، كاملة، والأبيات (٣٥-٣٩) في حماســـة البحتري: (٩٨-٩٩)، والبيت: (٣٨) في الفصـــول والغايـــات: ٢٤٧، وانظـــر الشـــرح ٢٠٧، ٢٢٤"[2].

وفي تعليقه على الأرجاز، يردّ الأبيات إلى مصادر التخريج المعتمدة، ومن ذلك تخريجه للبيت التالي: [رجز]

كـــأن مهـــوَى قُرطِـــها المعقـــوبِ علـــى نبـــاهٍ أو علـــى يَعْســـوبِ

علّق عليه (هارون): "الرجز لسيار الأباني، كما في اللسان (عقب ١١٢، خـــوق ٣٨٢). ورواية اللسان: (كأن خوق). والخوق: حلقة القرط"[3].

وفي تعليقه على بيت من الرجز في مقاييس اللغة، قال الراجز: [رجز]

عَرَفْـــتُ بالنَّصـــريـــة المـــنازلا قفـــراً وكـــانت مِنهـــمُ مأهِـــلا

علّق (هارون) قائلاً: "هو رؤبة، انظر ديوانه ١٢١، واللسان (١٣/٣٠)"[4].

والحقّ أن تحقيقات (هارون) والتعليق على نصوصها لم يسلك في جميعها الاتّجاه الـــذي ارتضاه وأعجب به، وهو الاقتصاد في التعليق، ومن حيث توثيق النقـــول المختلفـــة والشـــواهد والأعلام، فنجده يسرف في مواضع مختلفة في تعليقاته إسرافاً تفوّق به على أنصار هذا الاتّجـــاه

---

(١) البيان والتبيين ٣/٤٤، حاشية (٣)، إلا أنّني رجعت إلى كتاب مجالس ثعلب لأثبت الشاهد فلم أجده، رغم أنّ المحقق قد وضعه أيضاً في الفهارس.

(٢) المفضليات/ المفضل الضبي، ص(٢٧).

(٣) مجالس ثعلب، ص(٥٨٠)، حاشية (٢).

(٤) مقاييس اللغة، ١/١٥٠، حاشية (٤).

ومنه ترجمته لخالد بن يزيد الشيباني، وإثباته قصة نفي الخليفة المعتصم له، ثم عفوه عنه، دليل على هذا الإسراف[1]، وفي بعض الأحيان لم يوثّق بعض الأعلام والأشعار والأحاديث التي تساعد في إضاءة النصّ.

(مُكمّلات التحقيق عند هارون)

عني (هارون) عناية فائقة في مُكمّلات التحقيق الحديثة، وقد أظهر اهتمامه هذا فيما حقق، ونشر من كتب، ويرى (هارون) أن للمستشرقين فضلاً لا ينسى في إخراج الطباعة الحديثة، فيقول: "ولقد كان لجمهرة العلماء المستشرقين فضل عظيم في تأسيس المدرسة الطباعية الأولى للتحقيق والنشر، وقلت (الطباعية) لأنّي أعلم أن تحقيق النصوص ليس فنّاً غريباً مستحدثاً، وإنّما هو فنٌ عربي أصيل قديم، وضعت أصوله أسلافنا العرب منذ زاولوا العلم وروايته، من الحديث والشعر والأدب وسائر فنون الثقافة، وكان نشاطهم في ذلك ظاهراً ملء السمع والبصر"[2].

وقد نقلت المُكمّلات الحديثة للنشر من المستشرقين، وأول من قام بهذا النقل (أحمد زكي باشا) كما يقول (هارون)، وقد أضاف أحمد زكي باشا علامات الترقيم العربية إلى صنيع المستشرقين في النشر لتيسير قراءة النصوص وضبطها وتوضيحها، ومن المُكمّلات الحديثة للنشر كما يرى (هارون)[3]:

١- العناية بتقديم النص ووصف النسخ.

٢- العناية بالإخراج الطباعي.

٣- صنع الفهارس الحديثة.

٤- العناية بالاستدراكات والتذييلات.

---

(١) ينظر: همزيات أبي تمام، ص(١١،١٢).

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، ص (٨٢).

(٣) السابق، ص(٨٢).

وفيما يلي دراسة تطبيقية لهذه المُكمّلات.

أ. تقديم النص:

يقتضي التقديم للكتاب أن يعرّف المحقق بالمؤلّف، ويبيّن عصره، وما يتّصل به من تاريخ، وقد ظهرت العناية بالمؤلّف عنده منذ بداية تحقيقه للنصوص، فنجده في كلّ المؤلفات، قد ترجم لصاحبها ترجمة تعرّفنا بالمؤلف وحياته ومولده ووفاته وعلمه وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته، ذاكراً لقبه وكنيته، وما يحيط به من رحلات وغيرها، راداً كلّ ذلك إلى مصادر التخريج والترجمة، من كتب التراجم والطبقات والسنن وغيرها.

وفي الجانب التطبيقي نجد (هارون) في كتاب الاشتقاق يعرف بابن دريد ذاكراً اسمه ولقبه وقبيلته ومكان سكناه، وذكر جدّه واصفاً إيّاه، بأنّه أول من أسلم من قومه، وذكر مولده ووفاته، وذكر صلته بابني ميكال، ونوّه إلى عمله، معلّماً ثم بالسياسة، وذكر صفاته وأخلاقه ثم ذكر شيوخه إذ بلغ عددهم تسعة عشر شيخاً[1]. وذكر تلاميذه البالغ عددهم خمسة وأربعين تلميذاً، من أشهر علماء اللغة والنحو والأدب والدين.

وتحدّث (هارون) عن ابن دريد العالم، وذكر مؤلفاته[2]، وتحدّث عن ابن دريد الشاعر المبدع، رقيق الطبع، واسع الخيال، والحقيقة أن نهج (عبد السلام هارون) في تقديمه لا يكاد يختلف من كتاب إلى آخر فهو يلتزم بالتعريف بالمؤلف وبكلّ ما يتّصل به، والكتب التي حققها شاهد عليه.

ومن مقتضيات التقديم للنص عرض دراسة خاصة بالكتاب وموضوعه وعلاقته بغيره من الكتب التي تمُتّ إليه بسبب من الأسباب، فمن تجاربه التطبيقية كتاب ((إصلاح المنطق)) لابن السكّيت، فنجده يتحدّث عن الكتاب ومنزلته بين الكتب وعند العلماء، ويسرد بعض ما قاله العلماء فيه[3]، وتحدّث عنه وعن تهذيبه.

---

(١) ينظر، الاشتقاق: ١/٥-٦.

(٢) ينظر، السابق: ١/١٥-١٩.

(٣) ينظر، إصلاح المنطق، ص (١٢).

وقد تحدّث (هارون) بإسهاب عن كتاب سيبويه من حيث تاريخ تأليفه ومادته، وتحدّث عن الحرص التاريخي على الكتاب، وتحدّث عن سند الكتاب، وعن خطّ سيبويه، وعن قراءات الكتاب الأولى، إذ بلغ عدد من قرأه من العلماء اثنين وعشرين قارئاً، وتحدّث عن أسلوب الكتاب ومتنه، وشواهده، وعن أثره في نحو الكوفيين والأندلسيين، وما أحدثه من أثر في التأليف النحوي، فقد كثر مَنْ شرحه وكثرت حواشيه، وشرح مشكلاته ونكته وأبنيته وشواهده، وتحدّث عمّن اختصره واختصر شروحه، وتحدّث عن الاعتراضات عليه، أو الردود على تلك الاعتراضات، وذكر نشْرات الكتاب وطبعاته السابقة(١).

ويقتضي التقديم أيضاً تقديم دراسة فاحصة لمخطوطات الكتاب، مقرونة بالتحقيق العلمي الذي يؤدي إلى صحّة نسبة الكتاب والاطمئنان إلى متنه، وجدير بالمحقق أن يشرك القارئ معه بوصفه للنسخ التي عوّل عليها، وصفاً دقيقاً يتناول خطّها، وورقها وحجمها، ومِدادها، وتاريخها، وما تحمله من إجازات وتمليكات، ويتناول ما يلقي الضوء على قيمتها التاريخية، ويقرن بتقديم الكتاب بعض نماذج مصوّرة له تظهر صورة للمخطوط. ويظهر إجراء (هارون) السابق بكلّ ما حقق من كتب.

ويرى (هارون) أن على المحقق أن يؤخر كتابة المقدّمة بعد انتهائه من تحقيق الكتاب وطبعه، تيسيراً للإشارة من المقدّمة إلى موقع النصّ في الكتاب إن لزم الأمر، وليتمكّن المحقق من تتميم عمله على ضوء النسخة الأخيرة التي تخرجها المطبعة.

العناية بالإخراج الطباعي.

وتشمل هذه المرحلة حسب رأي (هارون) ستّة جوانب هي:

١- إعداد الكتاب للطبع.

٢- علامات الترقيم.

٣- تنظيم الفقار والحواشي.

(١) ينظر، الكتاب، ص(٢٣-٤٤).

٤- الأرقام.

٥- التعقيدات الطباعية.

٦- معالجة تجارب الطبع.

وتتمثّل هذه الخطوات عند (هارون) بكتابة النسخة التي تمّ تحقيقها كتابة واضحة ومنسّقة بالخط الواضح، مستوفياً لعلامات الترقيم، ومنظّمة الفقار والحواشي.

والمقصود بعلامات الترقيم عند (هارون)، هي العلامات المطبعية الحديثة التي تفصل بين الجمل والعبارات، أو تدلّ على معنى كالاستفهام والتعجّب، وهذه العلامات (أقصد العلامات الحديثة) لها أصول في التاريخ العربي، فعلى المحقق مراعاة تلك العلامات، مترجماً لها إلى ما يعادلها من العلامات الحديثة.

وعلى المحقق أن يعمل على تنظيم الفقار والحواشي، إذ أنّ القدماء لم يعتنوا كثيراً في هذا التنظيم، فمنهم منْ كان يضع خطاً فوق أول كلمة في الفقرة، ومنهم من ميّز الفقرة بكتابة أول كلمة منها بمداد مخالف.

وعلى المحقق أن ينظّم الحواشي بعزلها في أسفل الصفحة بحرف مخالف للحرف الذي كتب فيه النصّ من حيث الحجم، أو أن يفردها في آخر الكتاب مع الاكتفاء بالإشارة إلى اختلاف النسخ في الحاشية أسفل صلب الصفحة، أو أن يلحق التعليق واختلاف النسخ في آخر الكتاب.

وكان (هارون) يستحسن أن يلحق التعليق واختلاف النسخ في أسفل كلّ صفحة تيسيراً للدارس، ويستحسن أن تبدأ كلّ حاشية بسطر مستقلّ[(١)].

أمّا ترقيم صفحات الكتاب، فيرى (هارون) أن توضع أرقام صفحات المخطوط على أحد جانبي الصفحة مشيراً إلى بداية الصفحة بعلامة كخط مائل(/) أو رأسي (|) أو نجمة (*)، وعليه أن يرفق أرقام الطبعات السابقة إذا كان الكتاب مطبوعاً من قبل، تيسيراً للرجوع إلى

(١) ينظر تحقيق النصوص ونشرها: ص(٨٦).

الطبعات، لا سيما إذا كانت معتمدة من قبل باحثين سبقوا الطبعة الجديدة.

ويرى (هارون) أن على المحقق أن يبتعد عن المعقّدات الطباعية، كاستخدام المصطلحات الغربية أو الأرقام التي يصعب متابعتها، أو فهم المقصود بها، لأنّ استخدام الطرق المعقّدة في الترقيم لا ينجم عنه إلا صعوبة في الفهم وإتعاب الذهن وصرفه عن نشاطه إلى ما فيه من الخروج عن المألوف.

ويرى أن على المحقق أن يباشر بنفسه معظم خطوات الطباعة، حتى يبقى متنبّهاً إلى الأخطاء التي يمكن أن تقع في أثناء الطباعة، وعليه أن يقرأ النصّ حرفاً حرفاً وكلمة كلمة خوفاً من الوقوع في الخطأ، وأن يقابله مع إنسان آخر أمين. فمسارب الخطأ في الطباعة كثيرة، منها الإلف، ومنها سبق النظر، أو تكراره، ومنها الثقة بحروف الطباعة، فقد ترد بعض الحروف المتشابهة بالرسم مكان بعضها البعض، كأن ترد التاء مكان الثاء خفيفة النقطة الثالثة، فلا يفطن لهذا إلا الخبير كما يقول (هارون)[1].

ويستحسن (هارون) أن يستعان في مراجعة التجربة الطباعية الأخيرة بعين طلعة أخرى غير عين المحقق، لأنّ القارئ الغريب أيقظ نظراً، وأدقّ انتباهاً من المحقق.

وما نراه من إخراج للكتب التي حققها هارون خير شاهد على الدقّة المتناهية في الطباعة والعناية بمُكمّلاتها.

ج- صنع الفهارس:

يرى (هارون) أن الفهارس تحتل المقام الأول بين هذه المُكمّلات، إذ دونها تكون دراسة الكتب، ولا سيما القديمة منها، عسيرة كلّ العسر.

فالفهارس تفتش ما في باطن الكتب من خفيات يصعب التهدّي إليها، كما أنّها معيار

---

(١) ينظر تحقيق النصوص ونشرها: ص(٨٩).

توزن به صحّة نصوصها بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه[1].

وقد اهتمّ (هارون) اهتماماً بالغاً في صناعة الفهارس، إذ لا نكاد نجد كتاباً من الكتب التي حققها إلا ويحتوي على عدد كبير من الفهارس،

والتي تتمثّل في الغالب فيما يلي:

١- فهرس القرآن الكريم.

٢- فهرس الحديث الشريف.

٣- فهرس الأمثال.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس الأرجاز.

٦- فهر س اللغة.

٧- فهرس الأعلام.

٨- فهرس البلدان والمواضع والمياه.

٩- فهرس الأيام والحروب.

١٠- فهرس الكتب والمؤلفين.

١١- فهرس مراجع الشروح والتحقيق.

١٢- فهرس فصول الكتاب.

١٣- فهرس استدراك وتذييل.

١٤- فهرس القبائل والجماعات، أو فهرس القبائل والأمم الأخرى.

١٥- فهرس مسائل العربية.

١٦- الزيادات.

١٧- حواشي إضافية.

---

(١) ينظر السابق ص(٩٠).

١٨- فهرس البيان والبلاغة.

١٩- فهرس الخطب.

٢٠- فهرس الرسائل.

٢١- فهرس الوصايا.

٢٢- فهرس أيام العرب.

٢٣- فهرس الحضارة.

٢٤- فهرس الأساليب والنماذج النحوية.

٢٥- فهرس مسائل النحو والصرف.

ولكن الملاحظ على هذه الفهارس، أنّها لم توجد جميعها في كتاب واحد، وإنّما جاءت حسب طبيعة الكتاب، فنقص بعضها في هذا الكتاب وبعضها في هذا، ولكن الملاحظ أن بعض الفهارس تكرّرت في كلّ الكتب تقريباً، مثل فهرس القرآن والحديث والأشعار والأرجاز واللغة والأعلام والقبائل والمواضع والأمثال وغيرها.

اعتمد (هارون) في ترتيب فهارسه على الترتيب الأبتثي، ولكن الذي لفت النظر أن (هارون) اتبع نظاماً خاصاً في فهرسة آيات القرآن الكريم والحديث الشريف، معتمداً فيه على المادة اللغوية في نطاق بروز بعض كلمات الآية، مثال ذلك:

أرب: ولي فيها مآرب أخرى. ص٥.

بتل: وتبتّل إليه تبتيلاً. ص١٠.

ترب: يخرج من بين الصلب والترائب. ص١٥.

ثوب: وثيابك فطهّر. ص٢٠.

نلاحظ اعتماده على المادة اللغوية، ثم على ترتيب هذه المادة حسب الترتيب الأبتثي، ذاكراً رقم الصفحة التي توجد فيها الآية والمجلد، إلا أنّ (هارون) لم يتبع هذا النظام في كلّ ما حقق من كتب، ففي البيان والتبيين نجده يستخدم الترتيب المعروف عند المحققين الذي يقوم على

ذكر اسم السورة ورقم الآية ونصّها ورقم الصفحة التي وجد فيها، منه:

آل عمران	٣٥	نذرت لك ما في بطني محرراً...	١٣٥
	٥٢	قال من أنصاري إلى الله...	١٦٠
	٦١	ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين...	٢٧٤،٥٣٤

وقد التزم في ترتيب سوره بالنظام الأبتثي[١]، وقد صنع في فهرس الأحاديث ما صنع في فهرس آيات القرآن الكريم.

وفي الأعلام، فقد اعتمد النظام الأبتثي، إذ راعى (هارون) ورود الاسم بالكنية أو اللقب، فكان يحيل الكنية أو اللقب إلى الاسم لأنّه هو الأصل، مشيراً إلى ذلك في الحواشي، وأمّا الأسماء التي لم ترد بالاسم الأصلي ووردت بالكنى أو مصدّرة بكلمة (أبو، أو ذو) فإنّها تعتمد عند بعض المحققين، وبعضهم كان يهملها، ويثبت الاسم الذي يليها مباشرة.

وفي الشعر اعتمد على ترتيب الأشعار حسب القوافي من الهمزة إلى الياء، ثم ترتيب القوافي إلى أربعة أقسام، الساكنة، ثم المفتوحة، ثم المضمومة، ثم المكسورة، ويضاف إليها ما يختم بالهاء الساكنة ثم المضمومة ثم المفتوحة ثم المكسورة.

وقد اعتمد (هارون) في آخر ما حقق من كتب على نظام جديد ابتكره لنفسه، ملغياً ترتيب البحور معتمداً على ترتيب القوافي على نسق معيّن، وهي أن ترتب على التفعيلات التالية: (فَعَل، مَفَعّل... فُعّل، فواعل، فعال، أفعال، فعول، فعيل).

وهو على ترتيب أنواع القوافي المتمثّلة: (بالمتواتر، المتدارك، المتكاوس، والمتراكب، المؤسسة المردفة بألف المردوفة بواو أو بياء.

وقد أفرد للأرجاز فهرساً خاصاً وضع فيه مشطورات السريع، والمنسرح، والرجز، والسبب كما يقول (هارون) صعوبة التمييز بين هذه البحور الثلاثة، ولأنّ أرجاز العرب جاءت

---

(١) الاشتقاق: ٢/٥٧١.

على هذه البحور الثلاثة.

وقد أخذ عليه بعض المحققين استعمال هذه الطرق في ترتيب الآيات والأحاديث، وأخـذ عليه الفصل بين الأشعار، والأرجاز، قال رمضان عبد التواب: "وهنـاك مسـألتان فـي غايـة الأهميّة بالنسبة لفهرسة الشعر، لا بدّ من التنبيه عليهما، أولاهما: بدعة فصل الرجز عن القصيد في فهرس مستقلّ، فهذه البدعة تفترض في كلّ باحث في هذا الكتاب أو ذاك عـن بيـت مـن الشعر، أنّه عالم بفنّ العروض، وأنّه سيتّجه مباشرة إلى الفهرس الذي يريد"[1].

وفي ترتيب الفهرس مع غيره من الفهارس، يرى (هارون) أن المنهج المنطقي يقتضـي تقديم أهم الفهارس وأشدّها مساساً بموضوع الكتاب.

(د) الاستدراك والتذييل والتصحيح.

من المعروف أن الإنسان لا يستطيع مهما أجهد نفسـه أن يصوّر الشيء طبق الأصل، دون أن يفوته شيء، سـواء في التحقيق أو في الإخراج، فكان فهـرس الاسـتدراك والتذييل والتصحيح مكاناً لرأب ما نقص أو ما زلّ به الفكر من بعض الهفوات، أو السقطات، فهو يرى: "إنّ الخطأ في معالجة النصـوص أمر مشـترك بين العلماء جميعاً، لا إثم فيه ولا حوب، ولكن كتمان الخطأ فيه الإثم والتقصـير في أداء الأمـانة، ومراجعـة الحـق خيـر من التمادي في الباطل!"[2].

ومنه في مكتبة (هارون) التطبيقية ما جاء في كتاب الاشتقاق[3] وفي كتاب سـيبويه[4]، وإصلاح المنطق[5]، وغيرها كثير.

---

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص٢١٦.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها: ص٩٧.

(٣) ينظر الاشتقاق ٢/٧١٤.

(٤) الكتاب ٥/٤١٥-٤٢٠.

(٥) إصلاح المنطق ص٤٧٦.

الفصل الثالث

محمد محيي الدين عبد الحميد

جهوده ومنهجه في التحقيق

جهد محمد محيي الدين عبد الحميد

التأليفي والتحقيقي

[١] جهده التأليفي:

١. كتاب (الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية مع الإشارة إلى مقابلها في الشرائع الأخرى)، وقد جاء الكتاب بمجلد واحد، وهو عبارة عن محاضرات ألقاها المؤلف على طلاب السنة الثالثة في مدرسة الحقوق العليا بالخرطوم، وقد صدرت طبعة الكتاب الثالثة -النسخة التي بين يدي- في سنة ١٩٦٦م عن مطبعة السعادة بمصر، وقد بلغ عدد صفحات الكتاب أربع مئة وإحدى وأربعين صفحة، وقد أرفق المؤلف بالكتاب فهرساً للموضوعات، وأغفل فهرسة الآيات والأحاديث والأعلام.

٢. كتاب (شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني) تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، صدر عن دار التراث ببيروت، سنة ١٩٦٨م، وجاء الكتاب في جزء واحد، وبلغ عدد صفحاته ثلاث مئة وإحدى وسبعين صفحة.

ترجم المؤلف فيه لبديع الزمان الهمذاني، فذكر كنيته واسمه، وذكر أنّه أول من ابتكر فن المقامات، وذكر نشأته في إحدى مدن فارس الشمالية، ثم ذكر شيوخه، ومنهم أبو الحسين بن فارس، والصاحب أبو القاسم، وغيرهم.

وتحدّث عن مقامات الهمذاني، قائلاً إنّها بلغت ما يقرب الأربعمئة مقامة، إلا أنّه لم يصلنا منها إلا النزر القليل.

وقد شرح المؤلف هذه المقامات، موضحاً ومفسراً ومعلّقاً على ألفاظها وتراكيبها، مستشهداً بآيات القرآن الكريم وأشعار العرب، في استظهار المغلق من المعاني، وعلّق على الأعلام الواردة في المقامات، ثم ترجم للأماكن والقبائل، فكان صنيعه هذا مما يذكر له ويحمد عليه.

٣. كتاب (شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة) تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، صدر في طبعته الثالثة عام ١٩٦٥م عن مطبعة المدني ونشرته المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

شرح المؤلف ديوان عمر، وكان يهدف في هذا الشرح إلى ضبط لفظه وإيضاح معناه، وتخريج ما نأى عن الجادة الواضحة من العربية بذكر الأمثال والنظراء من شعر فحول الشعراء.

وقد قسم المؤلف الكتاب إلى ثلاثة أقسام، تناول في القسم الأول أخبار عمر، وتناول في القسم الثاني أشعار عمر الثابتة في نسخ كتابه، وقد مال إلى الوسطية في الشرح، فلم يطل بحيث يشعر القارئ بالملل ولم يقصّر بحيث يغمض المعنى، وتناول في القسم الثالث ما ينسب إلى شعر عمر في كتب الأدب المختلفة ولم يرد في نسخ ديوانه، ولكنّه لم يتعرّض لشرح هذه الأبيات.

وقد حرص المؤلف على تتبّع أخبار عمر، ثم قام بترجمةٍ لأعلام الشعراء الذين ورد ذكرهم في المتن، وجاء الكتاب بخمس مئة وخمس وعشرين صفحة، وقد أرفق المؤلف بالكتاب فهرساً للقوافي الشعرية.

٤. كتاب (منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب) فقد وضعه (عبد الحميد) على كتاب (شرح شذور الذهب)، وهو كتاب في النحو عمل فيه على شرح الآيات، والأشعار، والشواهد النحوية، والألفاظ الغريبة، وأعرب الشواهد، وذكر موطن الشاهد منها، وتحدّث عن آراء العلماء في القضايا والمسائل النحوية المختلفة، وأبدى رأيه في كثير منها، وهو يقول: "وقد قدّمت لقراء العربية عامة ولأبنائي وإخواني من طلبة الأزهر وأساتذته شرحاً سهلَ العبارة فائق التحقيق على شرح قطر الندى، فكان لزاماً عليّ أن أعززه بشرح على (شذور الذهب) ليكون له أخاً، يدانيه في السهولة والتحقيق، ويقرّب ما أغرب به ابن هشام مما أودعه فيه من عويص المسائل التي ترجع إلى الفِقْه في العربية والدقّة في معرفة أسرارها"[١].

---

(١) شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الفكر في مصر، ص(٥).

ولعلّ ما جاء في هذا الشرح يفوق النص الذي وقع عليه الشـــرح بكميّتـــه، إلا أن هـــذا الشرح سهل عبارات المؤلف ووضّح المسائل النحوية في الكتاب، وعزّزهـــا بالشـــواهد، وآراء العلماء، وقد ضمّن هذا الشرح تحقيقاً لمتن كتاب (شذور الذهب).

٥- كتاب (هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، وهو كتاب فـــي النحـــو، وضعـــه صاحبه على كتاب (أوضح المسالك) إلى ألفية ابن مالك، وقد عمل المؤلف في هذا الكتاب علـــى تقريب مباحث أوضح المسالك، وإيضاح مشاكله وتيسير شواهده، وتسهيل دراسته ومراجعتـــه، وقد عمل المؤلف على شرح شواهد الكتاب، وضمّ شواهد أخرى إليها ثم عمل علـــى إعرابـــها، وعمل على تخريجها، وذكر آراء العلماء ومذاهبهم، ووضع المؤلف ترجمة لابن هشـــام تكـــاد تكون نفسها في شرح شذور الذهب، فجاء هذا الشرح أكبر حجماً من الكتـــاب الأصلـــي، إلا أنّ (عبد الحميد) قد أنار الكتاب وجعل الانتفاع به جدّ يسير، وجاء الكتاب في ثلاثة أجزاء، أرفـــق في الجزء الأخير فهرساً بشواهد الكتاب.

٦. كتاب (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) وضعه صاحبه على كتاب «شرح ابـــن عقيل على ألفية ابن مالك» سلك المؤلف فيه النهج نفسه الذي اتّبعه في غيره من الكتب النحويـــة السابقة، فشرح غريب الألفاظ وشرح الأشعار شرحاً وسطاً، ثم أعرب الشواهد، وبيّـــن موطـــن الشاهد فيها، ثم أرفق شواهد مماثلة للقضايا النحوية، وأشار إلى أماكن وجودها وفصل القضايـــا النحوية التي جاءت بالإجمال، ففاض الكتاب في الشواهد القرآنية والأحاديث والأشـــعار، وجـــاء الكتاب أضعاف الكتاب الأصلي، وجاء الكتاب في مجلّدين.

والحقّ أن عبد الحميد في كتب النحو قد سبر أعماق هذا العلم، فسهل قضاياه ومســـائله على الدارس، مما جعل كتبه في متناول الجميع لسهولة التعامل معها لوضوح عباراتها وكـــثرة الاستدلال فيها.

٧. كتاب (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى) وضع المؤلف هذا الكتاب على «شـــرح قطر الندى» لابن هشام، فعمل المحقق على توثيق الآيات والأحاديث والأشـــعار الـــواردة فـــي الكتاب وتخريجها، كما عمل على شرح الألفاظ الغريبة فيها، وشرح الأشعار أيضاً شرحاً أدبيـــاً،

ووضح الشاهد منها وأعربها، وفصل القضايا النحوية المختلفة، ووضّحها وشرحها، مما جعل الكتاب سهل التناول، ولذلك نجده قد طبع مراراً، والنسخة التي بين يدي هي الطبعة الحادية عشرة، وجاء الكتاب في مجلد واحد.

٨. كتاب (الانتصاف من الإنصاف) وضعه محمد محيي الدين عبد الحميد على كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»، وجاء الكتاب في جزأين، عمل على توضيح الشواهد والمسائل النحوية فيه، وأشبه الكتاب الكتب النحوية السابقة من حيث المنهج، فلم يهتمّ بالترجمة لمؤلف كتاب الإنصاف ولم يشغل نفسه بوضع فهارس تحليلية للكتاب، واكتفى بوضع فهرس للشواهد وآخر للموضوعات والمسائل النحوية الواردة في الإنصاف.

[٢] جهده التحقيقي

أولاً. التحقيقات الأدبية.

١- كتاب «مجمع الأمثال» لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني، المتوفى سنة ٥١٨ هـ، حققه وفصّله وضبط غرائبه، وعلّق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد.

ترجم المحقق في مقدّمته لصاحب الكتاب، معتمداً في ترجمته على «معجم الأدباء» لياقوت الحموي، فذكر تاريخ ميلاده ومحلها، وتاريخ وفاته، وتحدّث المحقق عن قيمة الكتاب، وموقعه بين المصنّفات الأدبية وعند جلّة العلماء، فهذا ابن خلّكان يقول في «وفيات الأعيان»: "أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني، النيسابوري، الأديب، كان أديباً فاضلاً عارفاً باللغة، اختصّ بصحبة أبي الحسن الواحدي صاحب التفسير، ثم قرأ على غيره، وأتقن فنّ العربية خصوصاً اللغة وأمثال العرب، وله فيها التصانيف المفيدة، منها كتاب الأمثال

المنسوب إليه، ولم يعلم مثله في بابه"[1].

وذكر المحقق الكتب التي ترجمت للميداني، وعدّ المحقق هذا الكتاب أفضل ما صُنّف في موضوعه، وذكر المحقق طبع الكتاب السابقة، والسبب الذي حدا به إلى إعادة تحقيقه وطبعه.

وجاء الكتاب في جزأين، بلغ عدد صفحات الجزء الأول أربع مئة وسبعاً وأربعين صفحة، بينما بلغ عدد صفحات الجزء الثاني واحدة وستّين وأربع مئة صفحة.

وذكر المحقق أن المؤلّف اعتمد على الترتيب الأبتثي في ترتيب أمثاله، ومن الملاحظ أن المحقق لم يحفل كثيراً في مُكمّلات التحقيق الحديثة، فنجده لا يصف النسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه، كما أنّه لم يعرّفنا بمؤلفات صاحب الكتاب وشيوخه وتلاميذه، ولم يكتب عن الكتاب إلا الشيء اليسير.

وكان في تعليقاته يميل إلى الاختصار، ولا يعبأ في توثيق الآيات والأحاديث والأشعار، كما أنّه لم يجتهد في صنع الفهارس الفنيّة، فيكتفي في صنع فهرس لموضوعات الكتاب، وقد مال إلى الاختصار في إحالاته.

٢. <u>كتاب «العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده» لابن رشيق القيرواني</u>، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صدر عن المكتبة التجارية الكبرى بمصر عام ١٩٣٤م، وقد ضبط على الصفحة الأولى عبارة حققه وفصّله وعلّق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، وصدرت طبعته الثانية عن نفس المكتبة عام ١٩٦٣م.

قدّم المحقق للكتاب بمقدّمة بسيطة تناول فيها ترجمة لحياة مؤلف الكتاب، فذكر مولده ووفاته، ثم تحدّث عن مضمون الكتاب قائلاً: "جمع أحسن ما قاله كلُّ واحد ممن صنّف في معاني الشعر ومحاسنه وآدابه، وعوّل مؤلّفه فيه على قريحة نفسه، ونتيجة خاطره، خوف التكرار، ورجاء الاختصار، إلا ما يتعلّق بالخبر وضَبَطْتَهُ الرواية، فإنّه لم يغيّر شيئاً من لفظه

---

(١) مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري، الميداني، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار السعادة، مصر، ط(٢) ١/٥.

ولا معناه، ليؤتى بالأمر على وجهه"(1).

وقد ذكر المحقق السبب الذي حدا بابن رشيق على تأليف هذا الكتاب وردّه إلى أن ابن رشيق قد ألّف هذا الكتاب لأبي الحسن علي بن أبي الرجال الكاتب، كعادة العلماء، وذكر المحقق أهمية الكتاب ومنزلته بين الكتب وعند العلماء.

وقد تحدّث المحقق عن سبب تحقيقه لهذا الكتاب، وهو أنّ الطبعات السابقة لهذا الطبعة عديمة الجدوى قليلة الغناء، فقد ملئت بالتصحيف والتحريف، كما أن حرص التجّار على إصدار الكتب بأقلّ الأوراق جعل هذه المؤلفات تعاني من بعض العيوب، وذكر أن الدافع وراء تحقيقه لكتب التراث هو حبّه لهذه اللغة، وحبّه للسلف جعله متفانياً في خدمتها.

وقد وصف المحقق النسخ التي اعتمد عليها، وهي نسختا دار الكتب المصرية بالقاهرة، ونسخة الخزانة التيمورية، وقد قام المحقق بمقابلة هذه النسخ بعضها ببعض، ثم عمد إلى كتب الأدب والتراجم واللغة ليصلح ما فيها من خلل وهنات، وقد فرغ من تحقيق الكتاب في أغسطس ١٩٣٤م كما أثبت في نهاية المقدّمة.

وجاء الكتاب في جزأين، عدد صفحات الجزء الأول ثلاث مئة وست وثلاثون صفحة غير فهرس الموضوعات، وفي الجزء الثاني ثلاث مئة وثمان وعشرون صفحة، وقد عني المحقق في عمله هذا بتوثيق الأشعار، وتوضيح الغريب من الألفاظ، ثم عني بردّ الشواهد إلى مصادر التخريج المختلفة.

ولم يحفل المحقق بصنع الفهارس الفنيّة، كما أنّه لم يتحدّث عن مضمون الكتاب ومنهج مؤلفه فيه، ولم يترجم ترجمةً وافية لمؤلفه، فكان همّه إخراج الكتاب صحيحاً ليرى النور، حرصاً منه على كتب التراث.

---

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط(٢)، ٣/٢.

٣. كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير، الموصلي، المتوفى عام ٦٣٧هـ، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، صدرت طبعته الأولى في سبتمبر ١٩٣٩م، وقد جاء الكتاب في جزأين.

قدّم له المحقق بمقدّمة مختصرة، تحدّث فيها عن عنايته باللغة وأسباب قيامه بتحقيق مؤلفات السلف: "وقد أخذت على عاتقي أن أقوم لهذه اللغة بما يسعه جهدي من خدمة، فلم أجد أنبل مقصداً، ولا أسمى غرضاً، ولا أقرب عند الله قبولاً من أن أتوفّر على كتب أسلافنا من علماء هذه اللغة، فأحققها وأحاول ردّها إلى الصورة التي خرجت عليها من أيدي مؤلّفيها، قبل أن يصيبها تحريف النسّاخ وتصحيف الناشرين، أو مسخُهم"[(١)].

وقد جمع في تحقيقه لهذا الكتاب بين خلال أربع ذكرها المحقق في المقدّمة، وهي:

أ- الابتعاد عن الغرور بالنفس والتفاخر بالتأليف.

ب- أن يظهر شباب هذه الأمّة على تراثنا.

ج- يريد أن يثبت لمن ينقص من شأن آبائنا وأجدادنا المجد والمنزلة الرفيعة.

د- أن ينفي عن نفسه تهمة التقصير في وقتٍ الناس فيه بحاجة إلى التساند والتضافر.

وقد تحدّث المحقق عن السبب الذي حدا به إلى تحقيق هذا الكتاب، وردّه إلى عهد قطعه لبعض زملائه، وإلى ما عدت عليه من عوادي المسخ والتشويه، ولما كثر فيه من التحريف والتصحيف والخلل والتبديل في بعض الآيات والأحاديث والأشعار.

وتحدّث المحقق عن منهجه في تحقيق هذا الكتاب، فقد راجع أصوله ونسخه، وردّ نصوصه على مصادرها الأولى، وتفهّم عبارات المؤلف والوقوف عند كلّ جملة منها.

---

(١) المثل السائر، لابن الأثير، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار السعادة بمصر، ط(١)، ٧/١ من المقدّمة.

واعتمد المحقق في تحقيقه على مجموعة من نسخ الكتاب منها نسخة خطيّة كتبها أبو المكارم منصور الباوشناي الموصلي، محفوظة في دار الكتب وعليها إجازة بخط المؤلف بالموصل، ونسخة أخرى كاملة مكتوبة بقلم معتاد، ونسخة موجودة عند الشيخ أحمد محمد شاكر، ونسخة مكتبة بولاق، ونسخ مطبوعة كثيرة.

ثم تحدّث عن منهجه في توثيق النصوص المنقولة، وذكر أنّه اعتمد على كتب المؤلفات القديمة، والتراجم.

وترجم المحقق للمؤلف، فذكر نسبه، ومولده، ونشأته وحياته، وتحدّث عن مؤلفات ابن الأثير، وعدّ كتاب «المثل السائر» من أشهر المؤلفات.

ثم تحدّث عن الكتب التي ألّفت على المثل السائر، ككتاب «الفلك الدائر على المثل السائر» لابن أبي الحديد.

وجاء الكتاب في جزأين، بلغ عدد صفحات الجزء الأول أربع مئة وتسعاً وعشرين صفحة، وبلغ عدد صفحاته في الجزء الثاني أربع مئة وتسع عشرة صفحة.

ولم يصنع المحقق للكتاب فهارس فنيّة، كما أنّه لم يوثّق الآيات والأحاديث، ولم يترجم للأعلام الواردة في الكتاب، وقد عني كثيراً بضبط الأشعار، وضبط الآيات القرآنية بالشكل الصحيح، وقد استخدم علامات الترقيم استخداماً دقيقاً، مما ساعد في توضيح معاني الكتاب وتجلية جمله وعباراته وفقاره.

٤. <u>كتاب «يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر» لأبي منصور الثعالبي</u>، حققه محمد محيي الدين، صدر الكتاب في طبعته الثانية عن مطبعة السعادة في القاهرة عام ١٩٥٦م، وجاء الكتاب في أربعة أجزاء.

قدّم المحقق للكتاب بمقدّمة تحدّث فيها عن أهميّة الكتاب وتسميته فقال في بداية المقدّمة: "وبعد، فهذا كتاب «يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر» الذي يقول فيه أبو الفتوح، نصر الله بن

قلاقس الشاعر الإسكندري المشهور: [مجزوء الكامل]

أبيـــــات أشـــــعار اليتيمـــــــة أبكـــــار أفكـــــارٍ قديمـــــة

مـــاتـــوا وعـــاشت بعـــدهـــم فلـــذاك ســـمّيت اليتيـــمة[1]

وذكر المحقق أن لولا هذا الكتاب لبقيت محاسن أهل عصر مؤلفه غير محصورة بكتاب جامع شامل لهذه المحاسن، وقال إنّ الكتاب قد ضمّ محاسن العصر بما فيها رُواء الحداثة، ولذّة الجدّة، وحلاوة قرب العهد، وازدياد الجودة، وهو الكتاب الذي يضمّ نشرها، وينظم شذرها، ويشدّ أزرها، وهو الكتاب الذي جمعها في مصنّف واحد يقيّد شواردها، ويخلّد أوابدها[2]، وهو الكتاب الذي جمع الكثير من غرر القرن الرابع والخامس.

وتحدّث المحقق عن سبب تحقيقه لهذا الكتاب على الرغم من أنّ الكتاب قد حقق مرّتين فيقول: "لرداءة عرْضه، وفُشوّ الأغاليط فيه، وقلّة العناية برُواته، فأردت أن أخدم العربية التي أشرِبْتُ حبّها من عهد الصغر بإخراجه في صورة ترضى عنها النفس وينشرح لها الصدر"[3].

وتحدّث في المقدّمة عن منهجه في تحقيق هذا الكتاب، فعمل على مراجعة أصوله المخطوطة على ما تيسّر له من دواوين الشعراء ومجاميع الأشعار حتى استقام له نصٌّ صحيح أو قريب من الصحّة، وتحدّث عن منهجه في متن الكتاب فيقول: "كانت طريقنا أن نستبقي النصّ كما هو في أصول الكتاب ما وجدنا له محملاً من الصحّة فإن لم نجد له ذلك ووجدناه في ديوان من دواوين الشعر على وجه صحيح غيّرناه إليه، وبيّنّا ذلك في أسفل صفحات الكتاب أحياناً، فإن لم نعثر على النصّ في كتاب آخر وظهر لنا فيه وجه صحيح غيّرناه إليه والتزمنا في هذه الحال أن نبيّن عملنا في أسفل صحف الكتاب، وإن لم نعثر على النصّ في كتاب آخر ولم يستقم لنا فيه

---

(١) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة في القاهرة، ط(٢) عام ١٩٥٦م، ٣/١.

(٢) السابق: ٣/١.

(٣) السابق: ٤/١.

وجه صحيح، أشرنا إلى أنّه لم يبن لنا فيه وجه يوثق به"[1].

وتحدّث المحقق عن أقسام الكتاب، ذاكراً أن المؤلف قد قسم كتابه إلى أربعة أقسام، يشتمل كلّ قسم منها على أبواب وفصول:

القسم الأول جعله في محاسن أشعار آل حمدان، وجعل القسم الثاني في محاسن أشعار أهل العراق، وجعل القسم الثالث في محاسن أشعار أهل الجبل وفارس وجرجان وطبرستان وأصفهان، وجعل القسم الرابع في محاسن أهل خراسان وما وراء النهر من إنشاء الدولة السّامانيّة والغزنية.

وتحدّث المحقق عن المأخذ الذي أخذ على الكتاب، وهو أن المؤلف لم يؤرّخ لمن جمع من الشعراء، ثم تحدّث عن المأخذ الذي أخذه المحقق نفسه على الثعالبي وهو تفضيل الثعالبي لشعراء الشام وتقديمه لهم على غيرهم من باب العصبية.

ولم يقف المحقق في هذا الكتاب على المُكمّلات الحديثة للنشر، فلم يترجم للثعالبي، ولم يصف النسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه إلا ببعض العبارات التي وردت في أثناء تعليقاته على متن الكتاب.

وقد اهتمّ المحقق في الهوامش بذكر اختلاف النسخ بالإضافة إلى توضيح الغريب من الألفاظ، وعمل على تخريج الآيات، كما حاول تخريج بعض الأشعار ونسبتها إلى مصادر التخريج والدواوين والمجامع وكتب الطبقات وغيرها، كما أن المحقق لم يصحب الكتاب بفهارس تحليلية لما ورد فيه من أشعار وآيات وأحاديث وأعلام.

٥. كتاب «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» للإمام الحافظ أبي حاتم محمّد بن حبّان البستي المتوفى عام ٣٥٤هـ -رحمه الله-، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد عبد الرازق حمزة، ومحمد حامد الفقي، صدر الكتاب عن مكتبة دار الكتب العلمية ببيروت لبنان،

---

(١) السابق: ١/٤.

سنة ١٩٧٥م، وجاء الكتاب في جزء واحدٍ، وبلغ عدد صفحاته مئتين وتسعاً وثمانين صفحة.

ترجم المحققون للمؤلف، فذكروا اسمه ولقبه وكنيته، وتناولوا رحلاته وذكروا شيوخه، كما تحدثوا عن منزلة أبي حاتم بين العلماء، إذ قالوا: "أبو حاتم البستي القاضي كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال، صنّف، فخرج له من التصنيف في الحديث ما لم يُسبق"(١).

ثم أخذ المحققون بذكر مؤلفاته الجمّة والتي يضيق المجال عن ذكرها هنا، وتحدثوا عن نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه، إذ يقول الإمام تاج الإسلام منوّهاً إلى هذا الكتاب ما نصّه: "وكتاب روضة العقلاء قرأته على حنبل السِّجزي، عن أبي محمد التوني عن أبي عبد الله الشروطي عنه"(٢)، والهاء في عنه عائدة إلى أبي حاتم البستي.

ولم يصف المحققون نسخ الكتاب التي اعتمدوا عليها في تحقيقه كما أنّ الكتاب قد جاء خالياً من الفهارس التحليلية، واهتمّ المحققون بتوضيح الألفاظ الغريبة، ولم يُعن المحققون في تخريج الأشعار وتحقيقها وأغفلوا ضبطها كما أنّهم لم يوثّقوا الآيات والأحاديث ولم يضبطوها بالشكل، فكان عملهم هذا ناقصاً ويحتاج إلى إعادة تحقيق.

٦- كتاب «زهرة الآداب وثمر الألباب» لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري، القيرواني، المتوفى عام ٤٥٣ من الهجرة، مفصل ومضبوط ومشروح بقلم زكي مبارك، حققه وزاد في تفصيله وضبطه وشرحه محمد محيي الدين عبد الحميد.

صدر الكتاب في طبعته الرابعة عام ١٩٧٢م عن مكتبة المحتسب – عمان، والملاحظ على الكتاب من المقدّمة أن هذا الجهد يعود إلى زكي مبارك، وأن عمل عبد الحميد قد حصر بتخريج بعض الأشعار وضبط بعض العبارات.

إلا أنّ المحقق (زكي مبارك) قد قدّم للكتاب تقديماً حسناً تحدّث فيه عن أبي إسحاق

---

(١) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لأبي حاتم البستي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، ط بيروت، ص٤.

(٢) روضة العقلاء: ص(١٠).

الحصري، ومؤلفاته، ونشأته وقيمة الكتاب، والنسخ التي اعتمدها وغير ذلك.

جاء الكتاب في أربعة أجزاء، عمل (عبد الحميد) على شرح الغامض من الألفاظ، وترجم بعض الأعلام.

٧- كتاب (معاهد التنصيص على شواهد التلخيص) تأليف الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي المتوفى في عام ٩٦٣ من الهجرة، علق حواشيه وصنع فهارسه محمد محيي الدين عبد الحميد.

صدر الكتاب عن مطبعة عالم الكتب في بيروت عام ١٩٤٧م، جاء الكتاب في أربعة أجزاء، كلّ جزأين في مجلد واحد، قدم المحقق للكتاب بمقدّمة تناول فيها سبب تحقيقه له، ثم تحدّث عن منهجه في تحقيق هذا الكتاب، ولعلّ ما ذكره في هذه المقدّمة لم يذكره في غيره من الكتب، وقد وضح منهجه بقوله: "رأيت أن أتمّ مراجعة هذا الكتاب بعرضه على ما يوجد من النسخ الخطيّة منه، وتيسّر لي أن أعرضه على مخطوطتين محفوظتين في دار الكتب الأزهرية عرضاً تاماً، وقد وجدت فيهما من الفائدة ما سترى أثره جلياً في ثنايا الكتاب.

وعرضت ما في الكتاب من النصوص شعرها ونثرها على أصولها من الدواوين ومجاميع الشعر وأمّهات كتب الأدب، وعرضت ما فيه من التراجم على مصادرها الأولى كالأغاني ووفيات الأعيان ويتيمة الدهر وفوات الوفيات، ودمية القصر، وتيسّر لي أن أدلّ على المكان الذي صدر عنه صاحب الكتاب وبيّنت في حواشي هذه المطبوعة أكثر ما كان في أصول الكتاب من التحريف والموضع الذي أخذت عنه ما أخذت من التصحيح، ولم أغيّر كلمة من الكتاب إلا بثلاثة شروط: أولّها ألا يكون لما ورد في الكتاب وجه صحيح، وثانيها أن يكون من الظاهر أن العبارة الصحيحة تصحّفت قراءتها على ناسخ الكتاب أو ناشره، وثالثها أن يتأكّد عندي أن المؤلف نقل هذا الكلام عن الأصل الذي أراجعه، فإن اختلّ شرط من هذه الشروط الثلاثة تركت العبارة على حالها وبيّنت في الحاشية أن هذه العبارة وردت في الكتاب الفلاني على الوجه الفلاني، وشرحت في بعض الأحيان ما أظنّ أن متوسّطي القرّاء بحاجة إلى شرحه

وأشرت أحياناً إلى بعض المراجع التي يمكن للقارئ أن يرجع إليها ليزداد توسّعاً في الموضوع الذي عرض له مؤلفه"[1].

وقد ذكر المحقق أنّه قد ترك بعض النصوص التي التوى عليه أمره ولم يتبيّن فيها وجهاً صحيحاً، ثم عمل على التعريف بمؤلف صاحب التنصيص، وإثبات عنوان الكتاب وصحّة نسبته إلى مؤلفه من خلال مقدّمة الكتاب، والخاتمة التي أوردها مؤلفه.

وقد وضع المحقق فهرساً لموضوعات الكتاب، وأرفق في الجزء الأخير فهرساً للموضوعات البلاغية، وفهرساً للشواهد مرتّبة حسب حروف الهجاء ذاكراً رقم الشاهد ورقم الصفحة، وذكر فهرساً بأسماء الشعراء أيضاً مرتّبين حسب حروف الهجاء.

٨- <u>كتاب «أدب الكاتب» لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروزيّ</u>، حققه وضبط غريبه وشرح أبياته والمهمّ من مفرداته محمد محيي الدين عبد الحميد، صدر الكتاب في طبعته الرابعة سنة ١٩٦٣م عن مطبعة السعادة بمصر.

تحدّث المحقق في مقدّمة الكتاب عن قيمته وعن أهميّته، ونقل عن ابن خلدون في مقدّمته ص(٥٥) طبع بولاق في سنة ١٣٢٠هـ ما نصّه: "وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفنّ (الأدب) وأركانه أربعة دواوين وهي: أدب الكاتب لابن قتيبة، وكتاب الكامل للمبرّد، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عليها"[2].

وهذا القول يشير إلى أهميّة الكتاب عند القدماء، وعند المحدثين، فقد قام الكثير بشرحه أو نقده، فكان للكتاب أثر في نفوس الشادين والمتأدّبين إلى يومنا هذا.

وقد وضّح المحقق منهجه في تحقيق هذا الكتاب، وينحصر بقوله: "فدقّقت النظر فيه،

---

(١) معاهد التنصيص على شرح شواهد التلخيص، لعبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٤٧م، ١/٤-٥.

(٢) أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط٤، ص٤.

وضبطت كلماته، وشرحت أبياته وبعض مفرداته، وعلّقت على بعض آراء المؤلف في النحو والصرف، وقد خالفته في بعض ما ذهب إليه معزّزاً رأيي بالحجّة"[1].

ثم ترجم المحقق للمؤلف فذكر نسبه وحياته، ونشأته، وتناول مؤلفاته المختلفة وعدّها وذكر مكان وجودها، إذ بلغت أربعة وعشرين مؤلفاً.

وجاء الكتاب في مجلد واحد، بلغت صفحاته خمس مئة وإحدى عشرة صفحة، لم يرفق المحقق بالكتاب فهارس تحليلية تيسّر الفائدة منه، واقتصر عمله الفني بفهرس للموضوعات، وآخر للشواهد، وقد رتّب شواهده ترتيباً هجائياً حسب حروف الروي.

ثانياً: التحقيقات النحوية واللغوية.

١- كتاب (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب) تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري المصري المولود في القاهرة في سنة ٧٠٨هـ والمتوفّى بها في عام ٧٦١هـ، على كتاب (شذور الذهب في معرفة كلام العرب).

صدر هذا الكتاب عن مطبعة دار الفكر في مصر، وقد وضع المحقق على هذا الكتاب كتاباً آخر أطلق عليه «منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب» تحدّث المحقق عن قيمة هذا الكتاب وأمثاله من كتب ابن هشام في النحو العربي وما قدّمه ابن هشام لأبناء هذه العربية، كما تناول بعض آراء العلماء بابن هشام وبمؤلفاته من ذلك ما اقتبسه (عبد الحميد) عن ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له (ابن هشام) أنحى من سيبويه" وقوله: "إنّ ابن هشام على علمٍ جمّ يشهد بعلوّ قدره في صناعة النحو"، وقوله: "وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّيّ واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب، دالٍ على قوّة ملكته واطّلاعه"[2].

وقد ترجم المحقق لمؤلف الكتاب، ومدحه بما يليق به من صفات، ذاكراً مكان وتاريخ

(١) السابق ص(٥).

(٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، دار الفكر، ص(٣).

ولادته، فهو من مواليد مدينة القاهرة في عام ٧٠٨ من الهجرة، وتحدّث عن أساتذته وذكر منهم(١):

١. ابن السراج.

٢. الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل.

٣. أبو حيّان.

٤. التاج التبريزي.

٥. التاج الفاكهاني.

٦. حدث عن ابن جماعة بالشاطبية، ودرس المذهب الشافعي والحنبلي.

وتحدّث عن عمله فقال عنه: "وتصدّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة"(٢).

ثم تحدّث عن مصنّفات ابن هشام، التي وصفها بأنّها كثيرة كلّها نافع مفيد، وقد بلغت مصنّفاته تسعة وعشرين مصنّفاً، معظمها في النحو.

لم يلتفت المحقق للمُكمّلات الحديثة للتحقيق، فاقتصر مقدّمته على ذكر طرف بسيط من حياة ابن هشام، وأساتذته ومؤلفاته، ولم يتحدّث عن نسخ الكتاب، ولم يصف أسلوبه في تحقيقه، ولم يصنع له الفهارس التحليلية، واكتفى بفهرس الشواهد وفهرس للموضوعات.

٢- كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام الأنصاري المصري، صدر هذا الكتاب في طبعته الخامسة سنة ١٩٦٦م عن دار إحياء التراث العربي في بيروت لبنان، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ومعه كتاب (هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) لمحمد محيي الدين.

وقد صدر المحقق الكتاب بمقدّمة كتاب شرح شذور الذهب نفسها، فترجم لحياة ابن

---

(١) ينظر السابق، ص(٦).

(٢) شرح شذور الذهب، ص(٦).

هشام، وذكر شيوخه، ومؤلفاته، وقد أرفق في كلّ مجلد من مجلدات الكتاب فهرساً لموضوعات الكتاب، وأرفق مع المجلد الثالث فهرساً للشواهد الواردة فيه، ذاكراً الشاهد ورقمه في الكتاب، ولم يذكر رقم الصفحة التي هو فيها، ورتّبها حسب حروف الروي ترتيباً أبتثياً.

٣- كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب». لابن هشام الأنصاري المصري، المتوفّى سنة ٧٩١ من الهجرة، بتحقيق وتفصيل وضبط محمد محيي الدين عبد الحميد، صدر الكتاب عن مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة، ويقع الكتاب في مجلّدين.

ترجم المحقق لمؤلف الكتاب بنفس الترجمة للكتابين السابقين، فلم يزد ولم ينقص شيئاً، فذكر مكان ولادته وتاريخها وذكر أساتذته، وقيمة كتبه فيمن لحقه من المولعين بعلوم العربية، وذكر مؤلفاته، ولم يتحدث عن تلاميذه، ولم يصف نسخ الكتاب، ولم يسرف في صنع الفهارس، فاكتفى بفهرس للموضوعات وبفهرس للشواهد.

٤- كتاب «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» للأشموني، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة ١٩٥٥م، عن دار الكتاب العربي في لبنان، وقد جاء الجزء الأول والثاني في مجلد واحد بخمس مئة وأربع وأربعين صفحة، وجاء الجزء الثالث بمجلد آخر، تابعاً في صفحاته للجزأين السابقين، فبلغ عدد صفحات الكتاب كلّه سبع مئة وأربع صفحات. وقد أطلق على هذا الشرح: (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك).

لم يحفل المحقق بأسس التحقيق الحديثة، فلم يقدّم له بكلمة واحدة بل بدأ مباشرة في تناول الشرح بلسان الأشموني، كما أنّه لم يصنع له الفهارس الفنية، وقد اكتفى بصنع فهرس للمحتويات.

ولم يعلّق المحقق على أي شيء في الكتاب، وإنّما قصر عمله على نشر الكتاب خالياً من الأخطاء مرقّماً بأدوات الترقيم الحديثة، وقد يشرح معنى لفظة هنا أو هناك، وقد رقم الشواهد إلا أنّه لم يعلّق عليها بشرح أو إعراب، ولم يصنع للكتاب فهارس فنيّة تيسّر تناوله.

٥- كتاب «شرح قطر الندى وبل الصدى» لابن هشام الأنصاري، صدر الكتاب في

طبعته الأولى عام ١٩٣٦م، والطبعة التي بين يدي هي الطبعة الحادية عشرة الصادرة في سنة ١٩٦٣م، ومن هذا التكرار لطبع الكتاب يتبيّن قيمته وأهميّته عند العلماء والمتعلّمين.

وضع المحقق على هذا الكتاب شرحاً أطلق عليه (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى) وقد تحدّث (عبد الحميد) عن منهجه في تحقيق هذا الكتاب قائلاً: "لذلك لم أجد بُدّاً من القيام على هذا الكتاب، بضبط أمثلته وشواهده من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي، ثم بشرح أبياته شرحاً وسطاً بين الوجيز المخلّ والبسيط المملّ، مع إعراب الأبيات إعراباً كاملاً"(١).

وقد تحدّث المحقق عن سبب تحقيقه هذا الكتاب، وعن سبب وضعه مؤلّفه عليه، راداً إيّاه إلى رغبته في إصلاح الجامع الأزهر، وذلك بإصلاح الكتب التي تدرّس فيه.

قدّم المحقق للكتاب بمقدّمة بسيطة تحدّث فيها عن كتاب قطر الندى فترجم ترجمة بسيطة لمؤلفه فذكر مصنّفاته، ولم يعتن المحقق بمكمّلات التحقيق، فلم يصف نسخ الكتاب، ولم يحقق عنوانه ولم يذكر الأدلّة، التي أثبت فيها نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ولم يظهر قيمة الكتاب وأهميّته عند العلماء.

ترجم المحقق لبعض الأعلام، كما عمل على توثيق الأشعار والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وعمل على ضبط النصوص بالشكل الدقيق ثم ذكر المراجع التي اعتمد عليها في التوثيق.

وقد جاء الكتاب في مجلد واحد، وبلغ عدد صفحاته ثلاث مئة واثنتين وخمسين صفحة، وقد صنع المحقق فهرساً للموضوعات وآخر للشواهد.

٦- كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، النحوي، المولود في سنة ٥١٣هـ والمتوفّى سنة ٥٧٧ من الهجرة، وقد وضع عليه المحقق كتاباً أطلق عليه:

---

(١) قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، بتحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط(١١) ١٩٦٣م، ص(٤).

"الانتصاف من الإنصاف" لمحمد محيي الدين عبد الحميد، صدر الكتاب في طبعته الرابعة سنة ١٩٦١م عن مطبعة السعادة بمصر.

وجاء الكتاب في جزأين، وبلغ عدد صفحاته ثماني مئة وثمان وعشرين صفحة.

أرفق المحقق في كلّ جزء فهرساً للمحتويات، وختم الكتاب بفهرس للشواهد الواردة في جزأيه.

قدّم المحقق للكتاب بمقدّمة مختصرة، تحدّث فيها عن سبب تحقيقه للكتاب، وتحدث عن كتاب الانتصاف من الإنصاف وعن طريقة نشره له، ولم يترجم لصاحب الكتاب، ولم يبيّن طريقته ونهجه في تحقيقه، ولم يخبرنا عن توثيق العنوان ولا عن طريقته في إثبات صدق نسبته إلى مؤلفه ولم يتحدّث عن نسخ الكتاب، ولم يذكر أهميّة الكتاب أو قيمته بين الكتب، ولم يصنع له الفهارس التحليلية.

٧- كتاب «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، صدر الكتاب في طبعته الثانية عن مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٦٤م، وجاء الكتاب في جزأين.

تحدّث المحقق في مقدّمته لهذا الكتاب عن ابن مالك، وعن مصنّفاته في قواعد اللغة، وذكر أهميّة مصنّفاته عند العلماء، وتناول كتاب «الخلاصة» الذي عرف باسم الألفية، وذكر أنّه لم يسبق بمثلها، إلاّ بألفية الإمام يحيى زين الدين بن عبد النور الزواوي الجزائري، وقال: لولا ابن مالك لما عرف الناس ألفية الإمام.

وتناول في الحديث الشروح التي أقيمت على الألفية فقال: إن كثيراً من أجلّة العلماء قد تناولوها بالشرح والتوضيح والتعليق، وعلى رأس هؤلاء العلماء ابن هشام، ومحمد بدر الدين بن مالك، ومنهم الحسن بدر الدين بن عمر المرادي، ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني، ومنهم الشيخ عبد الرحمن المكوديّ، ومنهم أبو عبد الله بن جابر الهوّاري الأندلسي، ومنهم الأشموني، ومنهم إبراهيم الأبناسيّ الشافعي، ومنهم جلال الدين السيوطي،

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزّيّ، ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن الجزري، ومنهم قاضي القضاة ابن عقيل.

ثم قال: إنّ هذه الشروح أيضاً تناولها العلماء بالشرح والتعليق، أو بوضع حواشٍ عليها.

وقال: إنّ هذه الشروح مختلفة من حيث الطول والقصر وأنّ أصحاب هذه الشروح قد أخذوا طرقاً مختلفة في البحث، فمنهم من أخذ يبحث عن المزالق للناظم، ومنهم من كان يجبر النقص، ويقف مع الناظم، إلا أن ابن عقيل أخذ موقف الوسط، فلم يعمد إلى الإيجاز، فلم يترك بعض القواعد الهامة، ولم يقصد إلى الإطناب، فيجمع من هنا أو من هناك.

ثم تحدّث عن نهجه في تحقيق هذا الكتاب، فأعرب الشواهد والأبيات وشرحها شرحاً وسطاً بين الاقتصار والإسهاب، ثم بيّن بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بتّة، في عبارة واضحة وإيجاز دقيق، ثم ذيّل للكتاب بخلاصة مختصرة في تصريف الأفعال، لأنّ ابن مالك أغفل النظم فيها بأن جعل لها لامية خاصة سمّاها (لامية الأفعال).

ثم وصف نسخ الكتاب، وقال: إنك لن تجد نسخة وصلت إلى حدّ من الإتقان ينفي الريب والشك، فإنّك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضها الآخر، ونجد بينها تفاوتاً في التعبير، وقد اعتمد المحقق على اثنتي عشرة نسخة مختلفة، وعمل على معارضة بعضها ببعض، مما جعله يستخلص أكملها بياناً، وأصحّها تعبيراً، ثم إنّه وضع زيادات النسخ بين معقوفتين، إلا أنّ المحقق لم يترجم لابن عقيل، ولابن مالك، ثم إنّه لم يذكر مؤلفاتهما، ولم يذكر شيوخهما وتلاميذهما، ولم يتحدّث بشيء عن الكتاب وقيمته بين أقرانه من شروح الألفية إلا ما جاء عرضاً، كأن يقول أنّه جاء شرحاً وسطاً بينها.

وهناك ملاحظة هامّة وهي أن شرح عبد الحميد على الكتاب جاء أكثر من نص الكتاب الأصلي، وذلك لما جاء به المحقق من أشعار واستشهادات وشرح للمفردات والأبيات، ومن كثرة التفصيلات التي أدخلها على القضايا والمسائل النحوية التي وردت في الإيجاز.

خرّج المحقق الأشعار والأعلام، تخريجاً بسيطاً، وذكر بعض مطالع القصائد التي أخذ

منها الشارح شواهده، وذكر في بعض الأحيان المناسبة التي قيل فيها الشاهد.

ثالثاً: التحقيقات الدينية والتاريخية والتراجم:

١- كتاب «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين» لأبي الحسن علـــي بـن إسـماعيل الأشعري المتوفّى عام ٣٣٠ من الهجرة، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، صدرت طبعتـه الثانية عن مكتبة النهضة المصرية.

تحدّث المحقق في المقدّمة عن سبب اهتمامه بهذا الكتاب، وتحدّث عن أسلوبه في تحقيقه فقال: "قمت بضبط ما يحتاج إلى الضبط منه، وبشرح بعض مسائله شرحاً وسطاً بيـن الوجـيز والبسيط، وبالترجمة لأعلامه ترجمات مختصرة، وبالدلالة على مواطن البحث في الكتب التـي صنّفت في هذا الموضوع، وفي كتب التاريخ أيضاً...، كما بيّنت كثيراً مما وقع في أصول هـذا الكتاب من أخطاء في أعلام الأناسيّ، وفي حوادث التاريخ مع إبقائي عبارة الكتاب على حالـها في الأعمّ الأغلب"[1].

وقد أثبت المحقق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه في الصفحة رقم ثلاثين من الكتــاب، وذلك بنقل عبارات من كتب المؤلف اللاحقة تنصّ على ذلك، ولم يصف المحقق فـي المقدّمـة نسخ الكتاب، ولم يترجم لصاحبه فيذكر حياته ونسبه، ووفاته، وعلمـه، وشـيوخه، وتلاميـذه، وكتبه، كما أنّه لم يصنع للكتاب فهارس تحليلية تضيء الكتـاب، بـل اكتفـى بصنـع فـهرس للموضوعات.

ولم يخرج الأشعار، واكتفى بتخريج بعض الأعلام، وشرح الألفـاظ الغريبـة، وشـرح بعض القضايا الغامضة، مشيراً في بعض الأحيان إلى مصادر التخريج، وقد استخدم علامـات الترقيم بدقّة في هذا الكتاب.

وقد جاء الكتاب في جزأين، احتوى الجزء الأول على ثلاث مئـة وإحـدى وخمسـين

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين، للأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة بمصر، ٤/١.

صفحة، واحتوى الجزء الثاني على مئتين وثمانين صفحة دون صفحات فهرس الموضوعات.

٢- <u>«الفرق بين الفرق» تأليف عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي</u>، حقّقه وفصّله وضبط مشكله وعدّ حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، صدر الكتاب عن مكتبة المدني في القاهرة، قدم المحقق للكتاب مقدّمة تحدّث فيها عن نشوء الفرق بين المسلمين، ثم تحدّث عن أهميّة هذا الكتاب وقال إنّه: "من خير ما أُلّف في هذا الموضوع، حسنُ ضبط، واستيعاب بحث، وإتقان تبويب، ودقّة عرض"(١).

وقد تحدّث المحقق عن منهجه في تحقيق الكتاب، فقد عني بترجمة الأعلام ترجمات مختصرة مشيراً إلى مراجع هذه الترجمات، ودلّ على المراجع التي تحدّثت عن الفرق التي تناولها البغدادي، ودقّق في تحقيق النصّ وضبط ألفاظ الكتاب المشتبهة وأعلامه، ونفى عنه كثيراً من الخطأ على حدّ قوله.

وقد أشار المحقق إلى طبعة الكتاب الأولى التي صدرت عن دار المعارف في عام ١٩١٠م وقال: إنّها مليئة بالأخطاء، بحيث لا يطمئن قارئ إلى الرجوع إليها، وأشار إلى الطبعة الثانية التي قام عليها الشيخ محمد زاهد الكوثري وقال: إنني انتفعت بها على الرغم من مخالفتي له في تحقيق كثير من العبارات، ثم أرفق المحقق في بداية الكتاب فهرساً لموضوعاته.

والحقيقة أنّه من خلال تصفّحي لكتاب «الفرق بين الفرق» لاحظت أنّ المحقق قد بذل جهداً مضنياً في تحقيقه، فلم يدع علماً إلا حققه وخرّجه في أكثر من مرجع، وحقق الأشعار، والآيات، والأحاديث والمقالات، كما أنّه عمل على الإحالة في كثير من الأحيان إلى أمّهات الكتب، وأشار إلى الفرق بين نسخ الكتاب من زيادة ونقص.

وقد أغفل المحقق في هذا الكتاب المُكمّلات الحديثة للتحقيق فلم يترجم للمؤلف، ولم يذكر شيئاً عنه، ولم يرفق بالكتاب فهارس تحليلية تضيء النص، وبذلك تحتاج النواقص إلى إتمام.

---

(١) الفرق بين الفرق، للبغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بمصر، ص(٨).

٣- كتاب «الاختيار لتعليل المختار» تأليف الإمام عبد الله بن محمود بن مودود بن محمود، أبي الفضل، مجد الدين، الموصلي، المتوفّى في عام ٦٨٣هـ، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، وقد جاء الكتاب في خمسة أجزاء.

صدرت طبعته الرابعة عام ١٩٦٤م عن مطبعة المدني في القاهرة، لم يخرّج المحقق الأشعار والأعلام والآيات والأحاديث، وإنّما عمل على شرح الكتاب شرحاً وافياً معللاً ومستشهداً على قضاياه ومسائله، وأنا أسمّي ما عمله المحقق في هذا الكتاب شرحاً لا تحقيقاً، وقد عثرت على جزأين من الكتاب، هما الجزءان الثالث والخامس، فلم أقف على مقدّمة الكتاب، وقد خلا الكتاب من الفهارس الفنيّة.

٤- كتاب «الهداية شرح بداية المبتدي» تأليف شيخ الإسلام، برهان الدين علي بن أبي بكر الفرغاني، المتوفّى سنة ٥٩٣هـ، ومعه كتاب معراج الدراية بتخريج أحاديث الهداية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صدر الكتاب في طبعته الأولى عن مطبعة المدني في القاهرة، ١٩٦٦م.

قدّم عبد الحميد للكتاب بمقدّمة جاء فيها أن هذا الكتاب هو شرح لكتاب آخر هو «بداية المبتدي» وقد تحدّث عبد الحميد عن سبب إخراجه وتحقيقه لهذا الكتاب فيقول: "دعاني إلى التوفر على إخراجه وتحقيقه سببان عظيمان: أمّا أحدهما فإنني نظرت إلى ما قدّمته إلى الأمّة العربية التي أعتزّ بالانتساب إليها، فوجدته -على كثرته- من باب الوسائل، وليس فيه مما يدخل في مقاصد الشريعة إلا القليل، فأردت أن يكون إخراج هذا الكتاب سبيلاً أسلكه للوصول إلى المقصد الذي يجب على علماء المسلمين أن يجعلوه أوكد ما يقضون فيه أوقاتهم، وأمّا ثانيها فإنّي رأيت في الأمّة الإسلامية اليوم نهضة تدفعهم إلى الدين وإلى تعاليم الدين لأنّهم نقضوا عن كواهلهم ذلك الغبار الكثيف الذي ألقاه عليها طولُ عهدهم بالاستعمار ودعاية المغرضين أن أحبب إلى الشادين من أبناء هذه الأمّة قراءة مثل هذه الأمّهات حتى يسهل عليهم فهمها وبلوغ ما يريدون

منها"[1].

ثم تحدّث عن كتاب الهداية، وهو كتاب وضع في الأصل في فقه أبي حنيفة وأصحابـــه، وهو يعد في الفقه الإسلامي كلّه.

ثم تحدّث عن تخريج الأحاديث، مما جعله يصنّف عليه كتاباً في تخريج أحاديثه تخريجـاً واضحاً، لأنّ الكتاب يشتمل على أحاديث كثيرة، ويتوقّف ثبوت الأحكام التي تعرّض لـــها علـــى ثبوت هذه الأحاديث.

والملاحظ على الكتاب أن المحقق لم يتطرّق في مقدّمته لأيّ شـــيء خـــاص بـــالمؤلف، حياته ونشأته، ووفاته، وعلمه، وشيوخه، وتلاميذه، ولم يتعرّض لنسخ الكتاب، فلم يصفها، كذلـك لم يرفق في الكتاب فهارس تحليلية، وجاء الكتاب في أكثر من جزء، والذي توفّر لدي هو الجزء الأول.

والملاحظ على عمل المحقق في متن الكتاب، أنّه عمل على تخريج الآيات فكتب رقمـــها واسم السورة التي هي فيها، وشرح غريبها، كما خرّج الأحاديث تخريجاً واضحاً في كلّ الكتاب، وفي أثناء تخريجه للآيات كان يشرحها ويعلّق عليها، غير أنّ المحقق لم يهتمّ في تخريج الأعلام والترجمة لها.

٥- كتاب «سنن أبي داود» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجســـتاني الأزدي، راجعـــه وضبطه وعلّق عليه، محمد محيي الدين عبد الحميد.

صدر الكتاب عن دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، والكتاب في مجلدين من الحجـــم الكبير، في كلّ مجلد جزءان، وقد قدّم المحقق الكتاب ببعض أقوال العلماء فيه، فنقل رأي أبـــي سليمان الخطابي، ورأي إبراهيم بن إسحاق الحربي، ورأي أبي حيّان، ورأي ابن القيم الجوزية.

ثم قدّم المحقق للكتاب بمقدّمة اختلفت عن غيرها من مقدّمات الكتـــب فحقـــق العنـــوان،

---

(١) الهداية شرح بداية المبتدي، الفرغاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(١) ١٩٦٦م، ص(١-٢) من المقدمة.

وصحّة نسبته إلى صاحبه، وذلك عن طريق ذكر رأي العلماء في هذا الكتاب، ثم أفاض بالحديث عن أبي داود، فوصفه في الصفات الحميدة والجليلة، وذكر شيوخه البالغ عددهم تسعة وأربعين شيخاً، ثم ذكر تلاميذه، وتحدّث عن روايات الكتاب وقال: "وقد روى كتاب «السنن» عن مؤلفه أربعة رجال: أولّهم الإمام الحافظ أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري، وقد رواها في المحرم من سنة خمس وسبعين ومائتين، وهي آخر ما أملاه أبو داود من نسخ كتابه، وهذه الرواية هي المعروفة في بلاد الشام، وثانيهم: الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرازق بن داسة البصري النمّار...، وثالثهم الإمام الحافظ أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي، ورّاق أبي داود، وروايته تقارب رواية ابن داسة، ورابعهم: الإمام الحافظ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابي"(١).

وتحدّث المحقق عن منزلة الكتاب بين ما يشبهه من المصنّفات، وتحدّث عن آراء العلماء في كتاب «السنن»، ثم ذكر أبواب الكتاب، وأحاديثه، وذكر المحقق أن الكتاب قد احتوى على خمسة وثلاثين كتاباً منها ثلاثة كتب لم يبوّب فيها أبواباً، والباقية اشتملت على ألف وثماني مئة وواحد وسبعين باباً، ويشتمل الكتاب على خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثاً، وقد فصل في ذلك الحديث، وقد تحدّث عن الزيادة والنقصان في نسخ الكتاب.

أمّا منهجه في الكتاب، فقد أشار المحقق إلى اختلاف النسخ في الهامش، ووضع النقص بين معقوفتين في المتن، كما أنّه عني كثيراً في ضبط الأحاديث بالشكل ضبطاً صحيحاً دقيقاً تامّاً، ثم عمل على استخدام علامات الترقيم الحديثة استخداماً صحيحاً يلبّي الغرض منها، كما عمل على شرح الغامض من الألفاظ، ولم يرفق المحقق بالكتاب فهارس تحليلية.

٦- «سيرة النبي صلى الله عليه وسلم» لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المطّلبي، وهذّبها أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، حققها وضبط غرائبها وعلّق عليها

---

(١) سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، الأزدي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ٩/١.

محمد محيي الدين عبد الحميد، صدر الكتاب في طبعته الأولى عن مطبعة المدني عام ١٩٦٣م.

جاء الكتاب في أربعة أجزاء، ولم أستطع الحصول على الجزء الأول حتى أتبيّن مقدّمة الكتاب، إلا أنّني ومن خلال مراجعتي الجزأين الثالث والرابع، لاحظت أن المحقق لم يحفل كثيراً بتحقيق الآيات والأحاديث، والأشعار والأعلام، وإنّما اكتفى بذكر ما يقع في نسخ الكتاب من اختلاف هنا أو هناك على أنّ السيرة مليئة بالأحاديث والأشعار والأعلام، فكأنّي في هذا العمل أرى أن الكتاب يحتاج إلى إعادة تحقيق.

ولم يصنع المحقق لهذا الكتاب فهارس تحليلية، تساهم في دراسة الكتاب، وتسهّل الانتفاع به، وقد أرفق المحقق في كلّ جزء فهرساً للموضوعات، وعمل على ضبط الآيات والأحاديث بالشكل ضبطاً صحيحاً دقيقاً، ثم عمل على تفسير الألفاظ الغريبة، وجاءت تعليقاته مختصرة، فكان هدفه إخراج الكتاب للطبع والنشر.

٧- «سيرة النبي صلى الله عليه وسلم» لأبي محمد عبد الملك بن هشام، راجع أصولها، وضبط غريبها، وعلّق حواشيها، ووضع فهارسها، محمد محيي الدين عبد الحميد، صدر الكتاب عن مطبعة حجازي بالقاهرة عام ١٩٣٧م، وقد صدّر المحقق الكتاب بإهداء إلى الشيخ (محمد مصطفى المراغي) ثم قدّم له الدكتور محمد حسين هيكل بك، وقال عن الكتاب: "والمرجع الأول لكتاب السيرة بعد القرآن الكريم هو هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ، فسيرة ابن هشام أقدم كتب السيرة عهداً، لم يسبق صاحبه إلى كتابة السيرة كاملة غير محمد بن إسحاق"[(١)]، ثم ذكر قيمة السيرة بين المؤلفات التي تناولت حياة الرسول، وتحدّث عن الطبعات السابقة لهذا الكتاب.

وتحدّث (هيكل) عن هذه الطبعة فقال: "فقد ضبط غريبها، وعلّق حواشيها، ووضع فهارسها الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد المدرّس في كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، وأيسر ذلك شرح ألفاظها غير المألوفة لقارئ اليوم"[(٢)].

---

(١) سيرة النبي لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، ١٩٦٣م، ط(١)، ٦/١.

(٢) السابق ٧/١.

ثم قدّم (عبد الحميد) للكتاب مقدّمة تحدّث فيها عن التأليف في سيرة الرسول وعن طبقات المؤلفين، وتحدّث عن سيرة ابن إسحاق، وعن هذه السيرة، وقال إن سيرة ابن هشام هي جامعة لسيرة ابن إسحاق، وذكر نهج ابن هشام في تأليفه ثم تحدّث عن قيمة السيرة هذه بين كتب السيرة الأخرى، وتحدّث عن أسلوبه في تحقيق هذا الكتاب، فقد عمل المحقق على تصحيح ما أصاب الكتاب من تحريف بالرجوع إلى نسخ الكتاب الكثيرة، وإلى الكثير من كتب السيرة والتأريخ، وعدد المحقق الكتب التي اعتمد عليها في تحقيقه وتخريج متن السيرة وشرح المحقق أسلوبه في مقابلة النسخ فقال: "وكان أهمّ ما صنعته في المقابلة الأخيرة أنّني قارنت بعض نسخ الكتاب ببعض، فما وجدته من خلاف: فإن كان بزيادة كلمة أو أكثر وكان إثبات هذه الزيادة لا يغيّر الأسلوب أثبتُ هذه الزيادات بين قوسين معقوفين هكذا [ ]، وإن كانت الزيادة تغيّر الأسلوب تركتها ونبّهت عليها في التعليقات، وإن كان الاختلاف بتغيير لفظ بلفظ أو عبارة بعبارة أثبتُ أقرب اللفظين إلى المعنى المراد، ونبّهت على النسخة الأخرى في الشروح والتعليقات"(١).

وقد ضبط المحقق أبيات الشعر، والآيات القرآنية ودلل على موضعها من المصحف الذي قامت بطبعه ونشره الحكومة المصرية على حدّ قوله، فوضع قبل كلّ آية أو آيات رقم السورة والآية أو الآيات، وضبط حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وضبط غريب الكلمات والمشكل من الأعلام، وشرح الشعر كلّه، وشرح غريب الألفاظ.

ثم أرفق في كلّ جزء من أجزاء السيرة فهرساً للموضوعات، وفي الجزء الرابع أرفق بالإضافة إلى فهرس الموضوعات فهرساً للأعلام اشتمل على أعلام الناس والقبائل والطوائف والأماكن وأسماء الشعراء.

وترجم المحقق لابن إسحاق، فذكر اسمه ولقبه وتحدّث عن أصله ونشأته ورحلته، وتناول أقوال العلماء فيه، ثم ذكر وفاته.

وترجم لابن هشام ترجمة بسيطة، تناول فيها اسمه ولقبه وروايته لسيرة ابن إسحاق،

---

(١) سيرة النبي، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني ١٩٦٣م، ط(١)، ٢١/١.

وتناول أقوال العلماء فيه، وأحال في ترجمة ابن هشام إلى «وفيات الأعيان» و «النجوم الزاهـرة»، والحقّ أنّ كتاب سيرة النبي لابن هشام من أفضل أعمال عبد الحميد التحقيقية، فقد اتّبـع النـهج الأمثل في عمله إلا ما نقصه من الفهارس والمقدّمة التي تصف نسخ الكتاب.

٨- كتاب «المسودة في أصول الفقه» لشـهاب الديـن أبي العبـاس الحنبلـي الحرّانـي الدمشقي، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، صدر الكتاب عن دار الكتاب العربـي، في بيروت.

قدّم المحقق للكتاب بمقدّمة تحدّث فيها عن عنوان الكتاب، فأثبت أن عنوان الكتاب هـو «المسودة»، ثم أثبت أن الذين قاموا بتأليفه هم ثلاثة من جلّة علماء آل تيمية، وهم مجـد الديـن، شيخ الإسلام، أبو البركات، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر أحد الحفّاظ الأثبات، المولود فـي سنة ٥٩٠ والمتوفى في سنة ٦٥٢ من الهجرة، وثانيهم: ولده الشيخ الإمام، العلاّمـة، المفتـي، شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام، المتوفّى سنة ٦٨٢ من الـهجرة، وثالثـهم: الإمام، القدوة، العالم الزاهد، الداعي إلى الله، الصابر على قضاء الله، شيخ الإسلام، تقي الديـن أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن الثاني وحفيد الأول، المولود في يوم الاثنين العاشر مـن شهر ربيع الأول من سنة ٦٦١هـ، والمتوفّى وهو سجين في قلعة دمشق في ليلة الاثنين لعشـرين خلت من شهر ذي القعدة في ٧٢٨ من الهجرة، وقال المحقق إن هؤلاء العلماء قد تركوا ما ألّفوا مسودة ثم جمع هذه المسودات وأخرجها الفقيه الحنبلي أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بـن عبد الغني الحرّاني الدمشقي، وترجم المحقق لأبي العبّاس الحرّاني الدمشـقي، وذكـر شـيوخه وتلاميذه.

وتحدّث المحقق عن أهميّة الكتاب وقيمته عند العلماء، إذ أن العلماء قد ضمّنـوا كتبـهم أجزاءً منه في مسائل الشريعة، وذكر المحقق بعض الكتب التي أخذت عن المسـوّدة، وتحـدّث المحقق عن نسخ الكتاب، وقال إنه أخذ الكتاب عن أربع نسخ، وقد أعطى لكلّ نسـخة رمـزاً، وجعل المحقق النسخة النجدية هي النسخة الأمّ التي اعتمد عليها فـي تحقيقـه ورمـز للبـاقي (ب،ج،د).

وبيّن المحقق منهجه في تحقيق الكتاب، وقال إنّه أثبت اختلاف النسخ في الحاشية وأن ما تعذّر قراءته من مصوّرة جامعة الدول العربية وضعه بين معقوفين ووضع أيضاً كلّ ما وجـــده زيادة في بعض النسخ بين معقوفين، وإذا زاد المحقق كلمة أو حرفاً من عنـــده وضعـــها بيـــن معقوفين، وقد أرفق المحقق بالكتاب صوراً للصفحة الأولى والأخيرة من مخطوطات الكتـــاب، كما أرفق فهرساً للموضوعات والمسائل الواردة في الكتاب.

٩- كتاب «الترغيب والترهيب من الحديث الشريف» تأليف الحافظ أبي محمد زكي الدّين عبد العظيم بن عبد القوي، المنذري، (٥٨١-٦٥٦)، حققه وفصّله وعلّق حواشيه محمد محيـــي الدين عبد الحميد، صدر الكتاب في طبعته الثانية عن دار الفكر ببيروت، سنة ١٩٧٣م.

جاء الكتاب في ستّة أجزاء، في كلّ جزءٍ ما يقرب من ثلاث مئة صفحة، قـــدّم المحقـــق للكتاب بمقدّمة تحدّث فيها عن كتاب الترغيب والترهيب، وصحّة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ثم أخذ في الحديث عن المنهج الذي اتّبعه المنذري في تأليف كتابه، فقد قسم الأحاديث إلى أربع مراتـــب بناءً على مقدّمة الكتاب، وتحدّث المحقق عن قيمة الكتاب عند العلماء فقال: "وقد تلقّى علماء هذه الأمّة كتاب الترغيب والترهيب هذا بالقبول منذ أخرجه مؤلفه إلى يوم الناس هذا، لعراقة مؤلفـــه في هذا الفنّ، ولجودة حفظه وإتقانه ثم لخلوص نيّته وسلامة مقصده"[(١)].

وترجم المحقق لصاحب هذا الكتاب، فذكر نسبه، ومكان ولادته، ورحلاته وشيوخه، ثـــم تحدّث عن تلاميذه ووظائفه، ومكانته بين العلماء، ثم نقل بعض أقوال العلماء فيه، وتحدّث عـــن من صنّف قبله من العلماء في الترغيب والترهيب، ثم عدد كتبه التي ألّفها، وذكر وفاته، وأحـــال إلى الكتب التي ترجمت للمنذريّ.

ولم يصف المحقق منهجه في تحقيق الكتاب، ولم يصف النسخ التي اعتمد عليها، ومـــن خلال تصفّحي للكتاب لاحظت أن عبد الحميد قد قصر عمله علـــى توضيـــح الألفـــاظ الغريبـــة

---

(١) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، المنذري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط(٢)، ١/٥ من المقدّمة.

وتخريج الآيات والأحاديث بردّها إلى مصادر التخريج أو بالإحالة إلى مواطن ذكرها في الأجزاء.

١٠- كتاب «تاريخ الخلفاء» للسيوطي، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، جاء الكتاب بمجلد واحد، بلغت صفحاته خمس مئة وسبعاً وعشرين صفحة دون فهرس الموضوعات، وقد طبع الكتاب بطبعته الأولى عام ١٩٥٢م، وصدر عن مطبعة السعادة بمصر.

لم يحفل المحقق بمُكمِّلات التحقيق، فلم يقدّم للكتاب بكلمة واحدة، ولم يصنع فهرساً تحليلياً، سوى فهرس الموضوعات، ولم يعلّق بالحواشي على شيء، ولم يخرج الآيات والأحاديث والأشعار والأعلام، واكتفى بتوضيح بعض العبارات ، وتكميل بعض الناقص فيها، ومن هنا أرى أن مثل هذا العمل التحقيقي يُعدّ عملاً ناقصاً ويُعدّ نشراً للكتاب، ولذلك فإنّ الكتاب يحتاج إلى تحقيق مرّة أخرى.

١١- كتاب «مروج الذهب ومعادن الجوهر» تصنيف الرحّالة الكبير والمؤرّخ الجليل أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، المتوفّى في عام ٣٤٦ من الهجرة، حققه محمد محيي الدين، صدر الكتاب بطبعته الرابعة عن مطبعة السعادة عام ١٩٦٤م، وصدر الكتاب في طبعته الأولى سنة ١٩٤٨م.

وجاء الكتاب في أربعة أجزاء، جمع كلّ جزأين في مجلد واحد، بلغ عدد صفحات الجزء الأول ثلاث مئة وتسعين صفحة، وبلغ عددها في الجزء الثاني أربع مئة وأربعاً وخمسين صفحة، وقد احتوى الجزء الثالث على أربع مئة وخمس وأربعين صفحة، واحتوى الجزء الرابع على أربع مئة وثلاث وعشرين صفحة.

قدّم المحقق للكتاب، فذكر محتواه بشيء من الإيجاز وقال فيه: "أمّا بعد، فهذا كتاب جمع فيه مؤلفه من علوم الأوائل ومعارفهم عيون المسائل وأمّهاتها، ولم يفصل فيه تفصيلاً يطيل على قارئه، ولا أحاط بأطراف ما تعرّض له من المسائل، مكتفياً بأن ينتقي من كلّ عقد درّة هي أثمن درره، وأغلاها عنده،...، وقد تعرض لاختلاف العلماء في أكثر من بحث من مسائل، وبيّن

أقاويلهم وأشار إلى بعض حججهم تاركاً تفصيل ما أخذ فيه من القول إلى كتبه التي صنّفها قبل هذا الكتاب»[1].

وقد تحدّث المحقق عن مؤلفات المسعودي، ووصفها بأنّها جمعت المفيد، وقد بلغ عددها -على ما ذكر- سبعة عشر كتاباً، وترجم المحقق للمسعودي ترجمة بسيطة تناول فيها ما جاء حوله في مجموعة من الكتب، ككتاب (فوات الوفيات، والفهرست، وتاريخ اللغة العربية)، وتناول رحلاته وأثرها في علمه، ثم تحدّث عن أشهر مؤلفاته في التاريخ، وحصرها بكتاب مروج الذهب ومعادن الجوهر، وبكتاب أخبار الزمان ومن أباده الحدثان من الأمم الماضية والأجيال الغابرة والممالك الدائرة، وبالكتاب الأوسط، وبكتاب التنبيه والإشراف.

ولم يتحدّث المحقق عن أسلوبه في تحقيق هذا الكتاب، فلم يشر إلى نسخه، ثم لم يحقق عنوانه، ولم يتحدّث عن قيمة الكتاب ومنزلته بين المؤلفات التي تماثله، ولم يصنع للكتاب فهارس تحليلية، ولم يخرج شيئاً من الأشعار الواردة أو الأعلام، أو الأماكن أو البلدان أو القبائل، ويبدو أن المحقق كان حريصاً على نشر الكتاب، مستخدماً علامات الترقيم الحديثة.

١٢- <u>«المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» لأبي اليُمن مجير الدين عبد الرحمن العليمي (٨٦٠-٩٢٨) من الهجرة</u>، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، راجعه وعلّق عليه عادل نويهض، صدر الكتاب في طبعته الأولى عن مطبعة عالم الكتب، بيروت، عام ١٩٨٣م.

قدّم مراجعه للكتاب مقدّمة تناول فيها سيرة المؤلف وشيوخه وإجازاته، وتحدّث عن رحلاته، ثم عن تصدّره الدرس والتعليم، وذكر مؤلفاته، ووفاته، ثم أرفق قائمة من مصادر التخريج والترجمة التي اعتمد عليها في ترجمته.

وقدّم المحقق (عبد الحميد) للكتاب، فتحدّث عن المؤلفات القديمة التي عنيت بالتاريخ

---

(١) مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط(٤)، ٣/١.

العام، أو بتاريخ الرجال، وأخذ يذكرها ويذكر مؤلفيها، وتحدّث المحقق عن مضمون الكتـاب، إذ تحدّث صاحبه فيه عن أصحاب الإمام أحمد ومعاصريه وقسمهم إلى طبقات، ثـم عمـل علـى الاختصار بحذف الأسانيد، وأوجز الألفاظ، ثم تحدّث عن منهجه في تحقيق الكتـاب، ووصـف التعب الذي يلاقيه المحقق في تحقيقه لكتاب ما، وتحدّث عن صنيعه في متن الكتاب، وفي ختـام المقدّمة تحدّث عن نسخة الكتاب الوحيدة، وهي مصوّرة عن نسخة استانبول وهي نسخة عززتها المراجع التي اعتمد عليها المؤلف في نقوله.

وجاء الكتاب في جزأين، وقد أرفق المحقق للكتاب فهرساً تحليلياً اشتمل على ما يلي مـن الفهارس.

١) فهرس الأعلام.
٢) فهرس الأمم والقبائل والشعوب والدول.
٣) فهرس المصطلحات.
٤) فهرس الأماكن والبلدان.
٥) فهرس الآيات القرآنية.
٦) فهرس الأحاديث النبوية.
٧) فهرس الأبيات الشعرية.
٨) فهرس مصادر الكتاب ومراجع التحقيق.

أمّا منهجه في متن الكتاب، فقد عني بتخريج الآيات وردّها إلى السور التي هـي فيـها، وكذلك الأحاديث، فخرّجها من كتب الأحاديث، وفي ترجمته للأعلام عمل على الإحالة إلى كتـب التراجم المختلفة، وعمل على توضيح الألفاظ والمصطلحات الغريبة، وذكر الفروق في النسـخ، ووضع النقص في الحاشية.

(منهج محمد محيي الدين عبد الحميد التحقيقي)

لقد عني محمد محيي الدين عبد الحميد بتراثنا المخطوط منذ بواكير حياته، فأخذ بجمعه ودراسته، وقد وجّه عنايته إلى الكتب النحوية منذ دراسته في الأزهر، وكان جلّ اهتمامه منصبّاً على إخراج كتب التراث إلى مريدي اللغة العربية والشادين بها، فكان مثالاً للجدّ والإخلاص في التحصيل والعطاء، فألّف وحقق وضبط ونشر الكتب الجمّة التي لا غنى عنها لأيّ دارس للعربية وعلومها، وللدين، والتاريخ، وغير ذلك من المعارف.

وقد تنوّعت مؤلفاته وأعماله التحقيقية بين كتب النحو والدين والتاريخ، فعمل على التأليف متبحّراً فيما ألّف، فهذا كتابه ((الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية مع الإشارة إلى مقابلها في الشرائع الأخرى)) مثالاً متميّزاً للكتب التي ألّفها، أمّا جهوده في كتب النحو، فيكفي أن نطالع تلك الكتب التي ألّفها على كتب ابن هشام كـ ((منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب)) وكتاب ((هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)) وكتاب ((سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى))، وغيرها، هذه الكتب التي أنارت الطريق أمام دارسي النحو العربي، بما فيها من التفريعات والتفصيلات، وتوضيح لمسائل النحو من شرح للشواهد وإعرابها، وإظهار موطن الشاهد فيها، أمّا مؤلفاته في التراث الأدبي فقد ساعدت الباحث في ميادين الأدب في توضيح مذاهبه واتّجاهاته وقضاياه، ومن أبرزها كتاب ((شرح مقامات بديع الزمان)) وكتاب ((شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة)) و ((شرح الحماسة))، وغيرها.

وفي الجانب التحقيقي فقد ملأت تحقيقاته الآفاق، بتنوّع موضوعاتها، بين المؤلفات الدينية والتاريخية والجغرافية والتراجم والنحو والصرف، والآداب، وقد سبق هذا الفصل دراسة لجهوده في التأليف والتحقيق.

وبعد دراستي لما قام به من عمل تحقيقي استطعت أن أوضّح منهجه في التحقيق، وقبل الحكم على هذا المنهج لا بدّ من توضيح الأسلوب الذي اتّبعه في تحقيق المؤلفات المختلفة، مع مقارنة منهجه فيها بالنهج الأمثل للتحقيق، أو قل مع المبادئ والأسس المتّبعة في التحقيق في

العصر الحاضر، وهذا العمل يحتاج إلى دراسة تطبيقية على ما حقق من كتب.

ولذلك أقول: إن الكتاب المحقق، هو الكتاب الذي صحّ فيه أربعة جوانب، هي:

١- عنوان الكتاب.

٢- اسم المؤلف.

٣- نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

٤- تحقيق متن الكتاب.

وكما أسلفنا فإنّ تحقيق هذه الجوانب يحتاج إلى التفتيش في كتب التراث، ويحتاج إلى بذل جهد مضنٍ في تحقيقها وتخريجها، فهل أظهر (عبد الحميد) فيما حقق من الكتب منهجه في التثبّت من عنوان الكتاب ومن صاحبه ومن صحّة نسبة هذا العنوان إلى صاحبه؟ وقبل هذا، هل قام (عبد الحميد) باستقصاء نسخ الكتاب؟ وهل وصفها في مقدّمته؟ وهل ذكر النسخة التي اعتمد عليها في تحقيقه؟.

إنّ أوّل خطوة يجب على المحقق أن يقوم بها، هي جمعه لنسخ الكتاب الذي يريد أن يجري عليه عمله التحقيقي، ثم يعمل على دراسة هذه النسخ ومقابلتها بعضها ببعض، ثم يستخلص نسخة يعتمدها أساساً لعمله، ثم عليه أن يشير إلى بقية النسخ كنسخ مساعدة في التحقيق.

ومن دراستي إلى ما حقق من كتب وجدت أنّ (عبد الحميد) لم يعط هذا الجانب أهميّة تذكر، فلم يحرص على جمع نسخ الكتاب، ولم يذكرها إلا ذكراً عاجلاً، على الرغم من بعض الإشارات إلى بعض النسخ في بعض الكتب، من ذلك يقول(عبد الحميد) في مقدّمة كتاب ((المثل السائر)): "راجعت نسختي على هذه النسخ كلّها، وراجعت جميع النصوص التي اشتمل عليها الكتاب في مظانّها الأولى"[1].

ومنه ما جاء في ((مغني اللبيب)) في معرض تعليقه على المقدّمة قال (عبد الحميد):

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(١)، ص(و).

تختلف النسخ في هذه التقدمة، وظاهر أنّها ليست من كلام المؤلف"[1].

نلاحظ أن (عبد الحميد) ذكر بعض الملاحظات البسيطة حول نسخ الكتاب، لكنّه لم يوثّق صنيعه في المقدّمة فيصف النسخ وصفاً دقيقاً كما يتطلّبه النهج الأمثل.

والملاحظ على أعمال (عبد الحميد) أنّه لا يعنى كثيراً بالنسخ الخطيّة واستقصائها، وقد عمد في نشر بعض الكتب على ما سبق لها من طبعات، كما صنع في كتاب ((شرح الحماسة للتبريزي)) إلاّ أنّه نهج في بعض كتبه إلى المخطوط من النسخ كما صنع في كتاب ((معاهد التنصيص)) فقد أشار إلى النسخ الخطيّة، وقابل بين النسخ.

ومن الملاحظ أن جلّ اهتمام (عبد الحميد) ينصبّ في إخراج الكتاب صحيحاً مبرأ من الأخطاء، ثم يكثر أو يقلّ من التعليقات في الحواشي، دون ذكر -إلا ما ندر- إلى اختلاف النسخ أو الزيادة والنقص في الهوامش، وهذا يُعدّ مأخذاً على ما حقق من كتب، على أنّ في كتبه التي أخرج الخير والعلم الجزيل.

وفي تحقيقه لعناوين الكتب، نجد المحقق قد ذكر في مقدّمة الكتاب أو قل في الصفحة الأولى هذا كتاب كذا وكذا، دون أن يذكر الطريقة التي تثبت هذا العنوان وصحّة نسبته إلى مؤلفه، فيقول: "هذا شرح وسيط على كتاب ((أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك))، الذي صنّفه أنحى النحاة الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري"[2].

فمما سبق نلاحظ أن المحقق لم يحاول أن يثبت عنوان الكتاب، ولم يثبت صحّة نسبته إلى ابن هشام، فلم يذكر مَنْ ذكر هذا الكتاب، كما أنّه لم يذكر أنّ ابن هشام قد ذكر مصنّفه هذا في كتبه المختلفة، ولم يذكر أنّه وجد أحداً قد أخذ عنه أو نقل مسألة من مسائله ونسبها إلى هذا المصنّف من علماء النحو في عصره. وبذلك أقول إن عمل عبد الحميد من هذا الجانب -ألا

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام، ٩/١.

(٢) أوضح المسالك، ابن هشام، ٤/١.

وهو تحقيق عنوان الكتاب وصحّة نسبته إلى صاحبه- يحتاج إلى نظر.

(منهج عبد الحميد في تحقيق متن الكتاب)

قلنا إن تحقيق المتن هو أداؤه صادقاً كما وضعه مؤلفه كمّاً وكيفاً بقدر الإمكان، وقلنا إن أهمّ الجوانب التي ينبغي على المحقق مراعاتها عند التحقيق هي ما يلي:

١- تخريج آيات القرآن الكريم.

٢- تخريج الأحاديث النبوية.

٣- تحقيق وتخريج الأشعار.

٤- تخريج الأقوال والأمثال.

٥- تخريج الأعلام وأسماء المدن والقرى.

٦- توضيح الألفاظ الغريبة.

٧- معالجة الزيادة والنقص.

٨- العناية بالمُكمّلات الحديثة في الكتاب المحقق.

فإذا ما أتقن المحقق الجوانب السابقة، قلنا إن المحقق قد حاول إخراج نصه على النهج الأمثل، فكيف تعامل محمد محيي الدين عبد الحميد مع هذه الجوانب؟

أولاً: تخريج الآيات:

إن النهج الأمثل في تخريج الآيات يقتضي إصلاح ما قد وقع فيه المؤلف أو الناسخ من خطأ في أثناء استشهاده بآيات من الذكر الحكيم، وقد بينّا أن النهج الأمثل يعمل على إصلاح الآيات في المتن، ويقتضي ذكر الخلل أو الخطأ في الهامش، والحق أن (عبد الحميد) قد سار على هذا النهج في تخريجه لآيات القرآن الكريم، فذكرها مضبوطة بالشكل الدقيق، وذكر السورة ورقم الآية فيها، وإن وجد خطأً في آية أصلحه في المتن، وقد أخذ يشرح الغامض من ألفاظها، ووضح موطن الشاهد منها، من ذلك ما جاء في كتاب "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين" في توثيق قوله تعالى ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ كتب أمام هذه الآية السورة كما قال عزّ

وجلّ: (٢٠ : ٥)[1] أي سورة رقم عشرين، آية رقم خمسة".

ومنه قوله تعالى: ﴿اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ كتب أمامها الآية (٢٤ :٣٥) أي سورة رقم ٢٤ آية ٣٥"[2]، والملاحظ عليه في تحقيقه لآيات هذا الكتاب أنّه لم يضبط الآيات والأحاديث والأعلام بالشكل.

ومن تحقيقاته لآيات القرآن الكريم، ما جاء في كتاب ((قطر الندى)) قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ علّق (عبد الحميد) بالهامش رقم (١) من الصفحة نفسها بقوله: "من الآية ٦٦ من سورة الأعراف"[3].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الكَبِيرُ المُتَعَالِ﴾ علّق في الهامش رقم (٤) بقوله "من الآية (١١) من سورة الرعد"[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وأَبْنَاءَكُم﴾ علّق في الهامش رقم (٣) بقوله: "من الآية (٦١) من سورة آل عمران"[5].

ومنه ما جاء في معرض حديث المؤلف في شرح شذور الذهب على تقديم الصفة على الموصوف فتصبح حالاً، ذكر قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوَاً أَحَدٌ﴾، علّق المحقق بقوله: "من سورة الصمد" وقد أعرب المحقق الآيتين وقال: "وتلخيصه أن قوله سبحانه، (أحد) اسم يكن، وخبرها إمّا أن يكون هو الجار والمجرور الذي هو (له) وعلى هذا الوجه يكون (كفُواً) حالاً من أحد، وإمّا أن يكون خبر يكن هو (كفواً) وعلى هذا يكون الجار والمجرور متعلّقاً بقوله (كفواً)[6].

---

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين، ص٢٨٥.

(٢) السابق: الصفحة نفسها.

(٣) قطر الندى ص٣٢٥.

(٤) السابق: ص٣٢٦.

(٥) قطر الندى ص٣٣١.

(٦) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص(٢٤-٢٥).

وقد عمل (عبد الحميد) على ضبط آيات القرآن الكريم ضبطاً تاماً، وذلك بالشكل الدقيق لجميع حروف الكلمات، من ذلك ما جاء في أوضح المسالك، قال تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾، وقد علّق المحقق بقوله: "من الآية ٧٦ من سورة الكهف"[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿وأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ علّق المحقق بقوله: "من الآية (٢) من سورة الأنعام"[٢].

وقد أظهر المحقق الدقّة المتناهية في تخريجه للآيات في كتاب ((أوضح المسالك))[٣].

ومن ملاحظتي إلى صنيع (عبد الحميد) في كتاب ((شرح شذور الذهب)) لاحظت أن المحقق قد ذكر الآية موطن الشاهد، ثم ذكر اسم السورة ورقمها، كما أنّ المحقق كان يحدد الآية التي يستشهد بها المؤلف، كأن يقول المحقق: كما ورد في التنزيل، أو كما ترد في القرآن الكريم، فإن المحقق يذكر الآيات موطن الشاهد كاملة، من ذلك: "قال ابن هشام في معرض حديثه لشرح معنى كلمة: "أمّا لغاتها فَكَلِمَةٌ، على وزن (نَبِقَةٌ) وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل[٤]، وجمعها كَلِمٌ ك (نَبِقٌ)، فقد علّق المحقق في الحاشية بقوله: "وذلك في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿كلا إنّها كلمة هو قائلها﴾ من سورة المؤمنين من الآية (١٠٠)، ومنها قوله جلّ ذكره: ﴿إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ﴾ من سورة آل عمران من الآية (٤٥)".

ومع كلّ هذا الاجتهاد والحرص الذي أبداه المحقق في ضبط الآيات وتخريجها، نجده يغفل هذا الضبط والتوثيق في كثير من آيات القرآن الكريم، فلم يردّ هذه الآيات إلى السور التي هي منها، ولم يذكر رقمها في بعض الأحيان، من ذلك ما جاء في كتاب ((المثل السائر)): ومن

---

(١) أوضح المسالك ٨٦/١.

(٢) السابق ١١٥/١.

(٣) ينظر السابق ٢/ ، يوجد في الصفحة نفسها إحدى عشرة آية قد خرّجها المحقق وضبطها.

(٤) شرح شذور الذهب، ص(١١).

هذا الضرب قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرحمَنُ وَلَدَاً، لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً﴾[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿حم، وَالكِتَابِ المُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾[2].

وفي تخريجه لقراءات القرآن الكريم المختلفة، فقد عمل على الاهتمام بقراءات القرآن الكريم، فمن ذلك ما جاء في ((شرح شذور الذهب)) في معرض حديث المؤلف عن تحقيق (إنْ) قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمْ عَلَيْهَا حَافِظ﴾ علّق المحقق بقوله: "من الآية (٤) من سورة الطارق، والاستشهاد بالآية الكريمة على قراءة مَنْ خفف الميم من (لما) وقد قرأ بذلك نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف ويعقوب، وإعرابها (إن) مخففة من الثقيلة (كلّ) مبتدأ وهو مضاف... الخ"[3].

والملاحظ على تحقيقات (عبد الحميد) النحوية أنّه عمل على ضبط الآيات وتحقيقها وتخريجها حسب القرآن الكريم المتداول بقراءة حفص عن عاصم، ولم ينوّه المحقق في حواشيه إلى الأخطاء التي وقعت في الآيات.

وبذلك يكون (عبد الحميد) قد عمد إلى تصويب ما يقع في الآيات من خطأ في المتن مباشرة، حسب قراءة حفص عن عاصم، دون الإشارة إلى الخطأ في الهامش، وقد لاحظ المحقق القراءات الأخرى في التحقيق النحوي، لأن المؤلف قد يقصد المراد بالقراءة الأخرى.

ومما يلاحظ في كثير من أعماله أنّه أغفل تخريج عدد كبير من الآيات، ولم ينوّه في الهامش إلى الأخطاء، وبذلك تحتاج هذه النواقص إلى إتمام مما يجعلها ناقصة، إذا قيست بالنهج الأمثل للتحقيق أو بالمقارنة مع ما يتطلّبه التحقيق في العصر الحديث.

---

(١) الآية في المثل السائر، ص(٦).

(٢) السابق، ص(٨).

(٣) شرح شذور الذهب، ص(٤٦).

ثانياً: تحقيق الأحاديث:

من المعروف أن النهج الأمثل في تحقيق الأحاديث هو ذكر الحديث كما هو في المتن، ثم الإشارة إلى الخطأ وتصويبه في الهامش، وتخريج هذه الأحاديث بردّها إلى أصولها من مصادر التخريج والأحاديث، والتعليق عليها من حيث القوّة والضعف.

والملاحظ على (عبد الحميد) أنّه عمل على تحقيق الأحاديث وضبطها وصوّبها في المتن مباشرة دون الإشارة إلى الخطأ في الهامش، كما أنّه عمل على شرح الغامض من ألفاظها، وذكر موطن الشاهد منها في الحواشي.

من ذلك ما جاء في ((شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب))، في معرض حديث المؤلف لمعنى الإعراب اللغوي، قال: "فمعناه الإبانة، يقال (أعرب الرجل عمّا في نفسه، إذا أبان عنه)، وفي الحديث (البكر تستأمر، وإذنها صماتها، والأيم تعرب عن نفسها) أي تبيّن رضاها بصريح النطق.

قال المحقق: البكر: البالغ التي لم يسبق لها الزواج، وتستأمر: يطلب إذنها عند تزويجها، والصمات: الصمت، وهو السكوت عن الكلام، والأيم: التي سبق لها زواج، وتعرب: تبيّن رضاها بالكلام، كما قال المؤلف[1].

والملاحظ على صنيع المحقق السابق أنّه اكتفى بشرح المفردات، فلم يوثّق الحديث، بذكر المرجع الذي اعتمد عليه في تخريجه ولم يعلّق على الحديث أحسنٌ هو أم ضعيف.

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: [إنّ منْ أشدِّ الناسِ عذاباً يوم القيامة المصوّرون] فلم يعلّق المحقق بذكر شيء في الهامش إلا قوله: "لا يجوز أن تكون (إنّ) في هذا الحديث عاملةً النصب والرفع في المذكور من الكلام، على أيّة لغة من لغات العرب..."[2].

---

(١) ينظر شرح شذور الذهب: ص(٣٣).

(٢) السابق ص(٤٩).

فلم يخرج المحقق الحديث ولم يذكر شيئاً حوله.

ومنه ما جاء في روضة العقلاء عن أنس قال: [آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء، وآخى بين عوض بن مالك وبين الصّعب بن جثّامة"، علّق المحقق في الهامش بقوله: "روى البخاري ومسلم وأبو داود عن أنس قال: [حالف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار في دارنا مرّتين أو ثلاثاً][(1)]، ولم يذكر المحقق أكثر من هذا.

غير أنّ (عبد الحميد) عمل على تخريج الأحاديث تخريجاً واضحاً ودقيقاً راداً الأحاديث إلى مصادرها المختلفة في كتاب: ((الهداية شرح بداية المبتدي)) فأتقن صنيعه إتقاناً تامّاً، فقد جعل عمله في هذا الكتاب منصبّاً على تخريج الأحاديث، وألّف له كتاباً، أطلق عليه ((معراج الدراية، بتخريج أحاديث الهداية)) والكتاب السابق حافل بالأحاديث، ومما يمثّل حسن صنيعه في هذا الكتاب ما جاء في تخريجه لقوله صلى الله عليه وسلم: [إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمسنْ يدهُ في الإناءِ حتى يغسلَها ثلاثاً، فإنّه لا يدري أيْنَ باتتْ يده] علّق عليه المحقق بالهامش بقوله: "هذا الحديث رواه الشيخان لكن بغير نون التوكيد في قوله: "فلا يغمس يده.. الخ) ورواه البزّار بنون التوكيد ولفظه: [فلا يغمس يده في طهوره حتى يفرغ عليها ثلاثاً][(2)].

ثالثاً: تحقيق الأشعار.

إن الأشعار من أهمّ ما يحتاج في متن الكتاب إلى تحقيق، وتحقيقها يقوم على جوانب عديدة، لعلّ على رأسها التحقق من نسبة الأشعار إلى قائليها، ثم ضبطها ضبطاً سليماً، وتكميل الناقص منها، إذ قد ترد بذكر الصدر أو العجز، ثم ذكر موطن الشاهد منها، وتخريج صاحبها إن لم يذكر، ثم ردّها إلى مصادر التخريج المختلفة.

ولاحظت اهتمام (عبد الحميد) في تخريج الأشعار، خاصة شواهد النحو والصرف فيما

(1) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لأبي حاتم البستي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٠م، ص٨٥.

(2) الهداية شرح بداية المبتدي، تأليف برهان الدين علي بن أبي بكر الفرغاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(١) ١٩٦٦، مطبعة المدني بالقاهرة، ٥/١.

حقق من كتب نحوية وصرفية، وكان اهتمامه أقل في كتب الأدب، والملاحظ أيضاً على (عبد الحميد) أنّه في أثناء معالجته لكتب النحو، كان يستنفذ كلّ ما لديه من معارف وخبرات نحوية فيؤلف الكتب المختلفة على كتب النحو وشروحها، جاعلاً تحقيق الكتاب ضمن شروحه أو ضمن الكتب التي ألّفها على كتب النحو، من ذلك: كتاب «هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك» وقد وضّح في هذا الكتاب غايته من تأليفه، فيقول: "هذا شرح وسيط على كتاب «أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك» الذي صنّفه أنحى النحاة...، قصدت به تقريب مباحثه وإيضاح مشاكله، وتيسير شواهده، وتسهيل مراجعته، فجمعت شذوراً مما كنت كتبته عليه أيام كُلِّفت دراسته منذ ثلاثين عاماً، جانبت فيها الإفراط والتفريط، واكتفيت فيها باللمحة الدالّة والإشارة المفهمة"[1].

ومنه أيضاً كتاب «منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل»، وهو كتاب وضعه على كتاب «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك»، لابن عقيل العقيلي الهمداني المصري، ومنه أيضاً كتاب «منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب»، وضعه على كتاب « شرح شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري المصري.

وإنّي لأرى أن ما صنعه (عبد الحميد) في شروحه هذه جعل هذه الكتب سهلة التناول، فقرب بعمله المسائل النحوية الواردة فيها، فجزاه الله عنا كلّ خير.

ولكي نبيّن صنيعه هذا، سأقف على بعض النماذج التطبيقية في تحقيقه وتخريجه للأشعار والشواهد، فقد نسب الأشعار التي جاءت دون نسب إلى أصحابها، فردّها إلى قائليها ما أمكن، ذاكراً المصدر أو المرجع الذي وردت فيه، من نماذجه التطبيقية ما ورد في «شرح شذور الذهب» في معرض حديث ابن هشام عن دخول أل على الفعل معلّقاً على الشاهد التالي: [**كامل**]

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضى حُكومته ولا الأصيلِ ولا ذي الرّأي والجَدَل

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٤.

علّق المحقق بما يلي[1]:

١- هذا البيت من كلام الفرزدق، واسمه همام بن غالب، تميمي بصري من شعراء عصر الدولة الأمويّة الفحول، وممن يحتجّ بشعره، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضح المسالك، وابن عقيل والأشموني.

٢- ذكر المحقق المناسبة التي قال فيها الشاعر هذا البيت، وهي: "في هجاء رجل من بني عذرة، كان فضل جريراً على كلّ من الفرزدق والأخطل التغلبي النصراني في مجلس عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي، وكان الشعراء الثلاثة حاضرين فتغيّظ الفرزدق وقال أبياتاً منها البيت الشاهد.

٣- شرح المحقق المفردات، ثم شرح البيت شرحاً أدبياً وافياً.

٤- أعرب المحقق البيت إعراباً تاماً.

٥- ذكر المحقق موطن الشاهد من البيت وهو (التُرضى) إذ أدخل (أل) على الفعل، وذكر أن هذا شاذّ لا يقاس عليه، وذكر أن تقرير القواعد لا يعتدّ بالشواذ.

ومنه أيضاً في معرض حديث ابن هشام عن تحوّل الصفة إلى حال إذا تقدّمت على الموصوف وكان الموصوف نكرة ما قاله: "من ذلك قول الشاعر: **[مجزوء الوافر]**

لميةَ موحشاً طللُ ... يلوح كأنّه خللُ

ذكر المحقق نسبة البيت إلى صاحبه، وهو كُثيّر بن عبد الرحمن، كُثير عزّة، وقال: وقد ذكره سيبويه (٢٧٦/١)، كما وضعه (ابن هشام)، في كتابه أوضح المسالك رقم (٢٦٩) وفي كتابه قطر الندى رقم (١٠٥)، وأثبت المؤلف صدر هذا البيت مرّة أخرى في باب الحال، كما فسر المفردات الغريبة وشرح البيت، وأعربه، ثم حدّد موطن الشاهد في البيت، وتناول قضية نحوية هي: "استشهد المؤلف في هذا البيت على أن الصفة إذا تقدّمت على صاحبها صارت

---

(١) شرح شذور الذهب، ص(١٦-١٧).

حالاً، وهذا الكلام صحيح، وبيانه أن أصل الكلام لمية طللٌ موحشٌ، وبرفع موحش على أنّه صفة لطلل ثم قدّم قوله (موحشاً) على (طلل) فوجب أن ينصبه على أنّه حال لأنّ الصفة لا يجوز أن تتقدّم على الموصوف، ولكن بقي أنّهم يقولون: إنّ الحال لا يجيء من المبتدأ على الأصح، لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبه، والعامل في المبتدأ هو الابتداء على أرجح الأقوال، والابتداء عامل ضعيف لكونه معنوياً، فلا يقوى على العمل في شيئين المبتدأ والحال، ولكن السبب أن هذا البيت من شواهد سيبويه، وهو يجيز مجيء الحال من المبتدأ، فالعلماء تناقلوا البيت من غير أن يفطنوا لهذه الملاحظة"(1).

ومنه ما جاء في ((أوضح المسالك)): [كامل]

"في فتيةٍ جعلوا الصليب إلاههم ... حاشايَ إنّي مسلمٌ معذورُ"

علق (عبد الحميد) في الهامش قائلاً: "هذا بيت من الكامل، وهذا البيت للمغيرة بن عبد الله، وهو شاعر إسلامي، وكان يلقّب بالأقيشر لأنّه كان أحمر الوجه، ثم شرح المحقق ألفاظ البيت، وأعربه، ثم حدّد موطن الشاهد فيه"(2).

ولم يقف (عبد الحميد) على ما سبق من التعريف بصاحب البيت وشرحه وذكر موطن الشاهد فيه، والتعليق بإبداء الرأي فحسب، بل كان يأتي بالبيت السابق أو اللاحق له، من ذلك ما جاء في أدب الكاتب، قال ابن قتيبة: "وقال آخر: [طويل]

إذا ما امرؤٌ ولّى عليَّ بوُدّه ... وأدبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بإدْبَارِهِ وُدّي

علّق المحقق في الهامش الرابع بقوله: "هو دوسر بن غسان بن هذيل بن سليط، اليربوعي، وبعد بيت الكتاب قوله: [طويل]

ولم أتعذر من خلالٍ تسوءه ... كما كان يأتي مثلهنّ على عمد(3)

---

(1) شرح شذور الذهب (25).

(2) أوضح المسالك، 1/85.

(3) أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط(4)، 1963م، ص396.

وفي معرض تحقيقه للأشعار التي وردت بذكر جزء منها، كان المحقــق يكمــل هــذه الأبيات ويردّ ذلك البيت إلى صاحبه، منه ما جاء في ((شرح شذور الذهب)) في معرض حديــث ابن هشام عن إعراب ﴿إنّ هذان لساحران﴾ استشهد بقول الشاعر: **[طويل]**

تزوّدَ مِنّا بين أذناه طَعْنَةً

قال المحقق: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

دعته إلى هابي التراب عقيمُ

ثم ذكر هذا البيت لـ (هوبر الحارثي).

ثم فسّر المفردات الغريبة، وشرح البيت، وذكر إعرابه، ثم وضّح موطن الشــاهد منــه، وهو قوله (أذناه) فإنّه مثنّى أذن للجارحة المعروفة، وهذه الكلمة في موضع جرّ لأنّها وقعت بعـد ظرف بيْن، والأصل أنْ تجرّ بالياء على لسان أكثر العرب، ولكنّه جاء بذلك على ما يجري على لسان بعض العرب، ومن لغة هؤلاء أن يلتزموا في المثنّى الألف في الأحــوال كلّــها، فيكــون مرفوعاً بضمّة مقدّرة على الألف، ومنصوباً بفتحة مقدّرة على الألف، ويكون مجروراً بكســـرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر في الأحوال الثلاثة، ومثل لذلك بقول المتلمّس: **[طويل]**

فأطــرق إطراق الشــجاع، ولـــو رأى   مســـاغاً لِنابـــاهُ الشجاعُ لصــمّما[1]

ومن اجتهاد (عبد الحميد) في تحقيق الأشعار كان يذكر مطلع القصيدة التي منها البيــت، زيادة في التوثيق والتحقيق، وكان يعمل على ضبط الأشعار بالشكل ضبطاً صحيحاً كاملاً، وكان يذكر اختلاف الروايات للبيت الواحد إن وجد له ذلك، من ذلك ما ورد في متن المثل السائر فــي مجموعة من الأشعار، لأبي تمام قوله: **[طويل]**

هُنَالِكَ تَلقَى الجُـــود من حيث قُطِّـــعت   تَمائِمُـــهُ والمَجْـــدُ مُرخَـــى الذّوائبِ

يعلّق المحقق في الحاشية رقم (٤) بقوله:

---

(١) شرح شذور الذهب، ص(٤٧).

رواية الديوان في هذا البيت هكذا: [طويل]

هُنالِكَ تلْقَــــى المجــدَ حيــثُ تقطّـــعت تمائمه، والجــود مُرْخَـــى الذوائب*[1]

وقد عمل المحقق على تفسير معنى التمائم والذوائب، وقال إن البيت لأبي تمـــام وذكــر رواية الديوان، ولكن الملاحظ أنّه في تحقيقه لكتاب «المثل السائر» أغفل كثيراً مـــن الأشــعار، وكان يكتفي بذكر مصدر واحدٍ للتخريج.

ومنه ما كان يذكر فيه البيت السابق واللاحق، قال ابن الأثير في «المثل السائر»: "وممـــا ينظم بذلك قول الشاعر في أبيات الحماسة:

[طويل]

صبا ما صبَا حتّى علا الشّــيبُ رأسَـــــهُ فلمّا عَـــــلاهُ قـــالَ للباطِـــلِ ابْعَـــــدِ

علّق (عبد الحميد) في الحاشية (٣) بقوله: "من أبيات لدريد بن الصمّة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، وأوّلها قوله: [طويل]

نَصَحْتُ لِعَــــارِضٍ وأصنْـــحَابِ عَارِضٍ وَرَهْــطِ بني السّــوداءِ والقومُ شُـــهَّدي

وقال المحقق: انظر شرح التبريزي (٢/٣٠٤)[2].

وفي أثناء تصحيحه لخطأ في نسبة بيت الشعر، كأن ينسب المؤلف بيتاً إلى شاعر غـــير قائله، كان ينوّه إلى ذلك في الحاشية.

من ذلك ما جاء في «مغني اللبيب» إذ نسب المؤلف هذا البيت إلى رؤبة: [طويل]

فــــأدْرَكَ إرمَـــال العَـــرَادةِ ظَلْعُـــها وقـــد جعلتْنـــي من خزيمَـــةَ إصْبَعا

علّق المحقق في الهامش بقوله: "البيت ليس لرؤبة، وإنّما هو للكلحبة اليربوعي"[3]. ولكنّ

---

(١) المثل السائر، لابن الأثير، ص(١٠).

(٢) السابق، ص(٣٠).

(٣) مغني اللبيب، ٢/٦٢٤.

المحقق لم يذكر المرجع الذي اعتمد عليه في إبطال نسبته، وإثبات النسبة الجديدة.

وقد عمل (عبد الحميد) على توضيح بعض التصحيفات، من ذلك ما جاء في «المثل السائر»: [كامل]

خلَّفتُ وَفري وانحرفتُ عن العُلى ولَقيتُ أضيافي بوجهِ عبوسي

علّق المحقق بقوله: "وقع في ب،ج (حلقت وفدي وانحرفت عن العلى) وهو تصحيف شنيع، والذي في ديوان الحماسة: (بقّيت وفري وانحرفت عن العلى)[1].

وقد عمل (عبد الحميد) على تحقيق أسماء الشعراء الذين وردت أشعارهم وتخريجها بذكر كنية قائلها، من ذلك ما جاء في (أدب الكاتب) قول المؤلف: "وقال (ابن أحمر)"، علّق عبد الحميد في الهامش رقم (٣) من الصفحة نفسها بقوله: "هو عمرو بن أحمر: أحد بني باهلة، وهو أحد عوران قيس، وهم خمسة شعراء، وهم: تميم بن أبي مقبل، والراعي، والشماخ، وحميد بن ثور، وعمرو بن أحمر، وبيت الكتاب يروى هكذا: [وافر]

وربت سائل عني خفي أعارت عينه أم لم تعارا[2]

وقد ذكر الخلافات التي ترد في نسبة بيت من الشعر، من ذلك ما جاء في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» قال الشاعر: [البسيط]

بالبَاعِثِ الوارثِ الأمْوَات قد ضَمِنَت إيّاهُمُ الأرضُ في دهْرِ الدُّهارير

علّق المحقق بقوله: "هذا البيت للفرزدق همام بن غالب، من قصيدة له يمدح فيها يزيد ابن عبد الملك بن مروان (الديوان ص٢٦٢-٢٦٧)، وليس لأميّة بن أبي الصلت كما قال ابن جنّي، وقبل البيت المستشهد به قوله: ...، والبيت من شواهد الأشموني رقم (٤٧)، وابن عقيل رقم (١٥)، وأوضح المسالك رقم (٢٣)، وابن جنّي في الخصائص (١/٣٠٧، ٢/١٩٥) ورضي

(١) المثل السائر، ابن الأثير، ص٣٤.

(٢) أدب الكاتب، ص٣٩٧.

الدين في باب الضمير من شرح الكافية وشرحه البغدادي في الخزانة (٤٠٩/٢)، وابن الناظم في باب الضمير من شرح الألفية، وشرحه العيني (٢٧٤/١) بهامش الخزانة..."[1].

وفي تحقيقه للأبيات التي لم يستطع العثور على نسبة لها، كان يعلّق عليها بقوله: لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معيّن، من ذلك ما جاء في شرح شذور الذهب، في معرض حديث المؤلف عن دخول التاء الساكنة على نعم وبئس: [رجز]

نِعْمَتْ جزاء المتقين الجنة دار الأماني والمنى والمنة

علّق المحقق بقوله: "لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معيّن"[2].

وقد شرح المحقق معاني المفردات الغريبة، وأعرب البيت، وذكر موطن الشاهد في البيت السابق، وهو قوله (نعمت) فإنّ دخول تاء التأنيث يدل على أن (نِعمَ) فعل ماضٍ، لأنّ تاء التأنيث لا تلحق إلا هذا النوع من أنواع الكلام، وهذا الذي اختاره المؤلف، هو مذهب جمهور النحاة إلا الفرّاء.

ومنه ما جاء في «أوضح المسالك» قول الشاعر: [الخفيف]

أيّها السائلُ عنهمْ وعنّي لستُ منْ قيسٍ ولا قيسُ منّي

علّق المحقق في الهامش بقوله: "هذا بيت من الرمل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معيّن، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق، وقد رأيت ابن هشام يقول في شأنه: (وفي النفس من هذا البيت شيء، لأنّا لم نعرف له قائلاً، ولا نظيراً) ا هـ"[3].

وفي بعض الأحيان، عندما لم يستطع أن يقف على قائل بيت، كان يذكر مكان وجوده إن أمكن، ويذكر أنّه لم يتمكّن من تخريج البيت، منه ما جاء في كتاب «الإنصاف» قول المؤلف:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٩٨/٢.

(٢) شرح شذور الذهب، ص(٢١).

(٣) ينظر السابق ٨٤/١.

"وقال آخر [مشطور الرجز]

* قد مرَّتِ البكرةُ يوماً أجْمَعَا*

علّق (عبد الحميد) في الهامش بقوله: "هذا من الرجز المشطور، وهو مجهول النسبة، وهو من شواهد ابن يعيش (ص٣٦٤) ورضي الدين في باب التوكيد من شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣٥٧/٢)، والأشموني (رقم ٧٩٤) وابن عقيل (رقم ٢٩٠) وقبل البيت المذكور قوله: *إنا إذا خطافنا تقعقعا*

والخطاف..."[1].

وفي تخريجه للأشعار التي جاءت ناقصة بعض الكلمات، فقد تمم نقصها، ونسبها إلى قائلها ذاكراً اسم البحر، منه: [البسيط]

"... وأمـــا أنّـــي جـــزِعٌ يَوْمَ النّـــوى فَلِوَجْـــدٍ كَـادَ يَبريني

علّق (عبد الحميد) بقوله: "هذه قطعة من بيت من البسيط، وهو بتمامه هكذا:

عِنْدي اصْـــطِبَارٌ، وأما أنّني جـــزِعٌ يومَ النَّوى فلوجـــد كـــاد يَبرينـــي

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معيّن، ولا عثرت له على سـوابق أو لواحـق تتّصل به"[2]، ثم شرح البيت وأعربه، وذكر موطن الشاهد فيه.

على أنّني لاحظت أن عبد الحميد، لم يجهد نفسه في تخريج كثير من الأشعار في كتاب «أوضح المسالك» إذ كثر في أجزاء الكتاب الثلاثة ما نصه، أن هذا الشاهد لم نقف على نسبة إلى قائل معيّن[3].

وفي المقابل فقد أبدع في تحقيق وتخريج الأشعار في كتاب «معـاهد التنصيص علـى شواهد التلخيص».

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٤/٢.

(٢) أوضح المسالك ١٥٠/١، وينظر ١٨٦/٢.

(٣) ينظر أوضح المسالك ١٧٤/٢-١٧٦، ١٨١...).

رابعاً: تخريج الأعلام.

والمقصود بالأعلام أسماء الأشخاص، والأماكن والمواضع والبلدان، والطوائف، والملل وغيرها، فعلى المحقق أن يراعي الدقّة في تخريجها، لأنّها أكثر ما يقع فيه الناسخ من الخطأ كما أسلفنا، وقد عمل (عبد الحميد) جاهداً على ضبط الأعلام الواردة فيما حقق من كتب، وعمل على تخريجها، إلا أنّه أغفل عدداً كبيراً منها، وتركه دون تخريج، ولكي نتعرّف إلى منهج (عبد الحميد) في تخريج الأعلام لا بدّ من دراسة تطبيقية على ما حقق من كتب، فمن تحقيقاته ما جاء في كتاب «الفرق بين الفرق» للبغدادي، في تخريجه وترجمته للإمام الشافعي يقول (عبد الحميد) في الهامش: "هو عالم قريش، فقيه عصره: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع بن السائب الشافعي، المطّلبي، الذي لم تر عينه مثل نفسه، ولم تر عين من رآه مثله، ناصر الحديث، ولد بغزّة ونقل إلى مكة وله سنتان، أخذ العلم عن مالك بن أنس ومسلم بن خالد الزنجي وطبقتهما، وكان مع تبحّره وسعة عقله يجيد الرمي حاذقاً فيه، يصيب تسعة من كلّ عشرة، وعنه يقول المزني: ما رأيت أحسن وجهاً من الشافعي، ويقول أبو ثور: ما رأيت مثل الشافعي، ولا رأى هو مثل نفسه، توفي سنة ٢٠٤هـ (العبر ٣٤٣/١) تهذيب التهذيب: ٢٥/٩، المنهج الأحمد: ٦٣/١، بتحقيقنا، وفيات الأعيان رقم ٥٣٠ بتحقيقنا، والوافي بالوفيات: ١٧١/٢، وشذرات الذهب ٩/٢"[١].

والملاحظ أن (عبد الحميد) ذكر كلّ ما يتعلّق بالشافعي من حيث نسبه ورأي العلماء فيه، ثم ذكر المصادر التي اعتمدها في تخريجه ثم أرجع إليها.

وفي تخريجه لأسماء الشعراء، كان يذكر اسم الشاعر ونسبه ولقبه ويذكر المصادر التي ذكرت فيها ترجمة له، من ذلك ما علق عليه (عبد الحميد) على الشاعر (أبي العلاء المعرّي) قال المحقق في الهامش: "هذا البيت من كلام أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّي رهين المحبسين، والفيلسوف الحكيم، وهو أحد شعراء الدولة العباسية ولا يحتج بشعره على

(١) الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص٢٧.

قواعد النحو والصرف ولا على مفردات اللغة، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في كتابه أوضح المسالك، رقم ٧٧، وذكر هناك أنّه أخطأ في ذكر الخبر على ما هو رأي جمهرة النحاة، وأنشده الأشموني (رقم ١٥٨) وأنشده ابن عقيل (رقم ٥٨) وسنذكر ما فيه..."(١).

ومنه أيضاً ما جاء في سيرة النبي عندما مدح كعب بن زهير الأنصار وذكر في بيت من أشعاره اسم علي، والبيت هو: [كامل]

ضربوا علياً يومَ بدرٍ ضربةً   دانت لوقعتها جميع نزارِ

علّق (عبد الحميد) بقوله: "أراد بعلي ابن كنانة، وهو علي بن مسعود الغساني كان كفل عبد مناة بن كنانة"(٢).

ومنه تخريجه (لابن أمّ مجالد) الذي ورد في بيت حسان بن ثابت [كامل]

فلا تأمَننّا يا ابن أمِّ مجالد   إذا احتُلِبت صبرفا وأعصَل نابُها

علّق المحقق بقوله: (ابن أمّ مجالد) هو عكرمة بن أبي جهل كما سيأتي عن ابن هشام..."(٣).

ومنه تحقيق لأبي سهل بشر بن أحمد بن بشر الإسفرائيني، علّق المحقق في الحاشية بقوله: "هو أبو سهل بشر بن أحمد بن بشر الأسفرائيني الدهقان، المحدّث الجوال، روى عن إبراهيم بن علي الذهلي، وقرأ على الحسن بن سفيان مسنده، ورحل إلى بغداد والموصل وأملى زماناً، وتوفي في شوال من سنة ٣٧٠ عن نيّف وتسعين سنة، قاله الذهبي (العبر: ٢/٣٥٥)، وكان في أصل كتابنا هذا (بشر بن أحمد بن بشار) وما أثبتناه عن الذهبي"(٤).

ومنه تخريج (ابن الخيمي) علّق بقوله: "ابن الخيمي: هو محمد بن عبد المنعم بن محمد

---

(١) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص(٣٦-٣٧).
(٢) سيرة النبي، ابن إسحاق، ٩٤٢/٤.
(٣) سيرة النبي، ابن إسحاق، ١٥/٤.
(٤) الفرق بين الفرق، البغدادي، ص(٤).

ابن شهاب الدين الخيمي، يمني الأصل، مصري الدار، وتوفي في القاهرة سنة خمس وثمانين وثمانمئة، والبيت المذكور من قصيدة مطلعها: [البسيط]

يا مطلباً ليس لي في غيره أرب إليك آل التقصي وانتهى الطلب

ولهذه القصيدة قصة ذكرت في ترجمته في فوات الوفيات (٢/٢٨٨)[١]

وقد عمد المحقق في كتاب «معاهد التنصيص» إلى اتّباع طريقة الإحالة إلى مصادر التخريج، من ذلك ما أورده محقق «معاهد التنصيص» عند الحديث عن (المتنبّي) قال: "له ترجمة في شرح العيون (١٥) وفي يتيمة الدهر (١/٩٠)، وفي تاريخ ابن خلكان (١/٦٢) النيل بمصر، وأكثر ما هنا منقول عن ابن خلكان"[٢].

ومنه تخريجه (لأبي ذؤيب الهذلي) قال المحقق: "لأبي ذؤيب ترجمة في الأغاني (٦/٥٨)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥/١٧٩) وخزانة الأدب (١/٢٠٣) والشعراء لابن قتيبة"[٣].

وفي تخريجه لأعلام المواقع والقرى والمواضع، فقد لجأ (عبد الحميد) إلى المصادر والمراجع التي تعين في ذلك كمعجم البلدان، لياقوت، ومن تخريجه للبلدان، ما جاء في السيرة النبوية عند الحديث عن بلدة (حَفْن) عندما يقول ابن هشام عن أمّ إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أهداها له المقوقس من حَفْن من كورة أنْصنا". علّق المحقق بقوله: (حَفْن) قال ابن الأثير: هي بفتح الحاء وسكون الفاء والنون، قرية من صعيد مصر، ولها ذكر من حديث الحسن ابن علي مع معاوية ا هـ، وحديث الحسن الذي أشار إليه ذكره أبو عبيدة في كتاب الأموال. ومغزاه أن الحسن بن علي خاطب معاوية في أن يضع الخراج عن أهل (حَفْن) حفظاً لوصية رسول الله بهم ورعاية لحرمة الصهر. وأنْصنا بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الصاد مدينة

---

(١) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ١/٨١.

(٢) السابق، ١/٢٧.

(٣) السابق، ٢/١٦٥.

في صعيد مصر ينسب إليها كثير من أهل العلم"[1].

ومنه تخريجه لموقع (عسفان وأمج)، قال المحقق: "عسفان بضمّ فسكون، منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكّة، وقيل: بين المسجدين، وهي من مكّة على مرحلتين، وقيل قرية جامعة بها نخيل ومزارع، وهي تهامة، وهي على ستّة وثلاثين ميلاً من مكّة، وأمَج- بفتح الهمزة والميم جميعاً. بلد من أعراض المدينة، وقيل: واد يأخذ هو وغران من حرّة بني سليم ويفرغان في البحر، انظر في المادّتين معجم ياقوت"[2].

ومنه أيضاً تخريجه لموضع (ذو يأمر) قال ياقوت: "بلفظ الفعل من أمر يأمر: موضع غزاه رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الواقدي: هو من ناحية الخيل، وهو بنجد من ديار غطفان، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في ربيع الأول من سنة ثلاث للهجرة، لِجَمْع بلغه أنّه اجتمع من محارب وغيرهم، فهرب القوم منهم إلى رؤوس الجبال، وزعيمها دعثور بن الحرث المحاربي، فعسكر المسلمون بذي أرم، قال عكاشة بن مسعدة السعدي:[**طويل**]

فأصبحتْ ترعى معَ الوَحش النّفر حيث تلاقى واسطٌ وذو أمَرْ

والأمر في الأصل الحجارة تجعل كالأعلام" ا هـ"[3].

ومن تخريجه لأسماء الأماكن، تخريج المحقق لمكان (القليس) علّق (عبد الحميد) بقوله: (القليس -كقبيط- الكنيسة التي أراد أبرهة أن يصرف إليها حج العرب، وسميّت بذلك لارتفاع بنائها وعلوّها، ومنه القلانس، لأنّها في أعلى الرأس، ذكره السهيلي، ثم قال: "وكان أبرهة قد استذلّ أهل اليمن في بنيان هذه الكنيسة، وجشمهم فيها أنواعاً من السخر..."[4].

ومنه أيضاً تخريج المحقق لموقع (برك الغماد) قال: "موضع بناحية اليمن، ويقال هو

---

(١) سيرة النبي، ابن هشام، ٤/١، من المتن.

(٢) السابق، ص .

(٣) السابق، ٢٢٥/٢.

(٤) السابق، ٤٣/١.

أقصى حجر"[1].

ومنه تخريجه للفظة (الأخاشب) إنّما أراد أن يقول (بين الأخشبين) وهما جبلان بمكّة، فلم يستقم له فجمعهما يقصدهما وما حولهما"[2].

ومنه تخريج موضع (كداء) قال المحقق: "كداء موضع بمكّة"[3].

ومن تخريجه لأعلام القبائل، ما جاء في السيرة عن قبيلة (بني خُفاف) قال المحقق: "خفافية: منسوبة إلى بني خفاف، وهم حيّ من سلّيم، والعقيق واد في الحجاز"[4].

وفي تخريجه لأعلام الجماعات والطوائف والفرق كان يذكر أصلها ويحيل إلى المراجع التي ترجمت لها، من ذلك تخريجه لفرقة أهل الظاهر، يقول (عبد الحميد): "هم أتباع داود بن علي بن خلف، الأصبهاني، وله ترجمة في وفيات الأعيان، رقم (٢٠٩)، وفي العبر: ٤٥/٢، وفي شذرات الذهب: ١٥٨/٢، وكانت وفاة داود في رمضان من سنة ٢٧٠هـ وله سبعون سنة"[5].

خامساً: تخريج الأمثال.

الأمثال والأقوال المأثورة من الأمور التي يجب على المحقق أن يعمل على تحقيقها وتخريجها وضبطها، وعليه أن يذكر مكان وجودها في المصادر المختلفة، والحقّ أن (عبد الحميد) عمل على ضبط الأمثال وتخريجها تخريجاً حسناً، وعمل على شرحها.

من ذلك ما جاء في «أوضح المسالك»: (حُكمكَ مُسمَّطاً) علّق (عبد الحميد) في الهامش قائلاً: "هذا مثل من أمثال العرب، وقد اختلفت رواية كتب الأمثال فيه، فرواه الميداني في مجمع

---

(١) سيرة النبي، ابن هشام، ٢٥٣/٢.

(٢) السابق، ٤٣٥/٢.

(٣) السابق، ١١/٤.

(٤) السابق، ١٠٢/٤.

(٥) الفرق بين الفرق، ص(٢٨).

الأمثال (١٤٣/١)، طبع المطبعة الخيرية، وانظره برقم (١١٣٣) في (٢١٢/١) بالرفع وقال في شرحه: (حكمك مسمطاً) أي مرسل جائز لا يعقب.

ويروى: (خذ حكمك مسمطاً) أي مجوزاً نافذاً، والمرسل: الذي لا يرد" اهـ بحروفه، ورواه أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (٢٥١/١) بهامش مجمع الأمثال للميداني، بالنصب، وقال في صدره: "(حكمك مسمطاً) يراد به حكمك مرسلاً؛ أي احتكِمْ وخذ حكمك..."[1].

ومنه جاء في (شذور الذهب): "فإن قلت: فما تصنع في إسنادهم (خيرٌ) إلى (تسمع) في قولهم: (تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه) مع أنّ تسمع فعلٌ بالاتّفاق، قلت: أتسمع على إضمار (أن) والمعنى أن تسمع...".

ذكر المحقق (عبد الحميد) تعليقاً على ذلك فقال: (قد روي هذا المثل بثلاث روايات، الأولى: (أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) بنصب تسمع بأن المصدرية المذكورة، وهذه رواية لا غبار عليها ولا إشكال فيها، لأنّ الخبر إنّما هو عن المصدر المنسبك من أن والفعل كما قال المؤلف، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾، وقول العرب: (أن ترد الماء بماء أكيس)، والرواية الثانية: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) بنصب تسمع من غير وجود أن، وفي هذه الرواية إشكال، وهو حذف أن المصدرية وبقاء عملها مع أن القياس أنّه متى حذف الناصب للمضارع ارتفع الفعل لضعف عامل النصب، والرواية الثالثة: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) برفع الفعل المضارع على ما يقتضيه القياس الذي قرّرناه، وهذه الرواية التي تكلّم عنها المؤلف وخرّجها"[2].

والملاحظ أن المحقق ذكر الحالات التي يرد فيها المثل دون أن يرد تلك الحالات إلى الكتب التي اعتمد عليها، أو إلى مصادر التوثيق.

---

(١) أوضح المسالك ١٦١/١.

(٢) شرح شذور الذهب، ص(١٩).

والملاحظ أيضاً أن (عبد الحميد) قد عمل على العناية بكلّ ما يحتاج إلى تحقيق في كتب النحو، أمّا في كتب الأدب والدين، فقد ركّز عنايته على إخراج الكتاب صحيحاً مبرأً، ولم يعن كثيراً في التخريجات وجاءت تعليقاته في هذه الكتب مختصرة وقليلة، وقد أغفل تخريج كثير من الآيات والأحاديث والأعلام والأشعار والأمثال.

سادساً: منهجه في شرح الألفاظ الغريبة.

لم يترك (عبد الحميد) كلمة غريبة في أيّ كتاب حققه إلا وشرحها شرحاً وافياً مستفيضاً، فشرحها في آيات القرآن، وفي الأحاديث، والأشعار.

وكان يذكر أصلها وجمعها ومفردها، ففي كتب النحو كان يشرح الشواهد فيشرح الألفاظ المفردة أولاً، ثم يعمل على شرح البيت، ويذكر مناسبته إن أمكن، ثم يعربه، من ذلك ما جاء في «شرح ابن عقيل» على قول الشاعر: **[رمل]**

قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادَى كنعاجِ الفلا تعسّفْنَ رَمْلا

علّق المحقق (بقوله): "البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي"

اللغة: (زُهْر) جمع زهراء، وهي المرأة الحسناء البياض، وتقول: زهر الرجل –من باب فرح– إذا أشرق وجهه وابيض (تهادى) أصله (تتهادى) بتاءين، فحذف إحداهما تخفيفاً، ومعناه تتمايل وتتمايس، وتتبختر، (نعاج) جمع نعجة، والمراد بها هنا بقر الوحش، (الفلا) الصحراء، (تعسّفن) أخذن على غير الطريق، وملن عن الجادّة"[1].

ومنه ما جاء في «أوضح المسالك قول الشارح:

"لولا اصطبارٌ لأودى كلُّ ذي مِقةٍ"

علّق المحقق بقوله: "هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢/٢٣٨.

لمّا استقلّتْ مطاياهُنّ للظّعنِ

ولم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معيّن.

اللغة: (أودى) فعل لازم معناه هلك، (مِقة) حب، وفعله (ومق) -كوعد- والتاء في مقة عوض عن فاء الكلمة -وهي الواو- كعدة وزنة، ونحوهما، (استقلّت) نهضت وهمّت بالسير، (الظعن) الرحيل والسفر، وهو هنا بفتح العين"[1].

وفي كتب الأدب والدين، فإن معظم عمله التحقيقي قام على شرح الغريب والمعمى من الألفاظ، فأحسن (عبد الحميد) وأجاد في هذا الجانب.

ومنه ما جاء في شاهد من شواهد ابن هشام في «أوضح المسالك»

ومَنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها

علّق (عبد الحميد) على هذا الشاهد بقوله: "هذا الشاهد مثل من أمثال العرب معناه أن الفرع يجيء على وفق أصله، وهو موافق لشطر بيت من الطويل، وقد وقع هذا الشاهد عجزاً في بيت، وهو قول الشاعر: [طويل]

إذا ماتَ مِنْهُمْ مَيّتٌ سَرَقَ ابنُهُ ومَنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها

وقد وقع صدراً لبيت آخر، وعجزه قوله:

قديماً، ويقتطُ الزّنادُ منَ الزّنْدِ

اللغة: (عِضَةٌ) بكسر العين المهملة وفتح الضاد مخففة -شجرة ذات شوك من أشجار البادية، وللعلماء خلاف طويل في لامها، فقيل: لامها واو محذوفة عوض عنها هذه التاء، بدليل جمعهم إيّاها على (عضوات) وقيل: لامها هاء محذوفة عوضت منها هذه التاء بدليل قولهم (عضهة) وقولهم (عاضة)، وقيل: هذه التاء الموجودة هي لامها، وقد أسبغنا القول في هذه

(١) أوضح المسالك، ١٤٤/١.

المذاهب والاستدلال لها في شرحنا على الأشموني، (شكيرها) الشكير -بفتح الشين المعجمة بزنة الأمير- ما ينبت حول الشجرة، وقد قالوا: (شكرت الشجرة تشكر) من باب فرح يفرح -إذا نبتت الشكير حول جذورها"[1].

سابعاً: منهجه في الزيادة والحذف والتغيير والتبديل.

لقد عني (عبد الحميد) بإخراج الكتاب كما صدر عن صاحبه، دون زيادة أو نقص، ودون تغيير أو تبديل، قدر ما أمكن، وقد أجهد نفسه في البحث عن نسخ الكتب المراد تحقيقها، ليراجع بعضها ببعض، ثم بحث عن الكتب التي يثبت أن الكاتب قد أخذ عنها ليراجع النصوص المنقولة على أصولها، حرصاً منه على الدقّة والصدق والأمانة العلمية.

ولقد اعتمد (عبد الحميد) في أغلب أعماله على نسخ متعدّدة جعل أوفاها وأدقّها أصلاً للتحقيق وما تبقّى فروعاً عليها تساعد النسخة المعتمدة في حالات الطمس، أو عدم الوضوح، أو التغيير على أيدي النسّاخ، وكان نهجه يقوم على إثبات الأصل الدقيق الصحيح في المتن، ويشير إلى اختلاف النسخ في الحاشية، إلا إذا تبيّن له خطأ في المتن وثبت في أكثر من نسخة كان يعمل على التغيير في المتن، ويشير إلى هذا التغيير في الحاشية، وقد وضّح (عبد الحميد) منهجه في هذا الموضوع في مقدّمة التحقيق لكتاب «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» فيقول: "وعرضت ما في الكتاب من النصوص شعرها ونثرها على أصولها من الدواوين، ومجاميع الشعر وأمّهات كتب الأدب، وعرضت ما فيه من التراجم على مصادرها الأولى كالأغاني، ووفيّات الأعيان، ويتيمة الدهر، وفوات الوفيات، ودمية القصر، وتيسّر لي أن أدل على المكان الذي صدر عنه صاحب الكتاب، وبيّنت في حواشي هذه المطبوعة أكثر ما كان في أصول الكتاب من التحريف والموضع الذي أخذت عنه ما أخذت من التصحيح، ولم أغيّر كلمة من الكتاب إلا بثلاثة شروط:

أولّها: ألا يكون لما ورد في الكتاب وجه صحيح، وثانيها أن يكون من الظاهر أن

---

(١) أوضح المسالك ٣/١٣٢.

العبارة الصحيحة تصحّفت قراءتها على ناسخ الكتاب أو ناشره، وثالثها: أن يتأكّد عندي أن المؤلف نقل هذا الكلام عن الأصل الذي أراجعه، فإن اختلّ شرط من هذه الشروط الثلاثة تركت العبارة على حالها وبيّنت في الحاشية أن هذه العبارة وردت في الكتاب الفلاني على الوجه الفلاني"[1].

وعمل (عبد الحميد) على معالجة النقص الذي يرد في النسخة الأصلية، فكان يضع هذا النقص بين معقوفين، ثم ينوّه إلى هذا النقص في الحاشية، من ذلك ما جاء في كتاب «المسوّدة في أصول الفقه»: "وحكاه ابن عقيل عن عيسى بن أبان أن [ما خُصَّ] بدليل جاز تخصيصه لخبر الواحد وإلا فلا"، علّق المحقق في الحاشية قائلاً: "ما بين هذين المعقوفين ساقط من (أ)"[2].

ومنه قوله في متن «المسودة» أيضاً: "كذلك اختلف المذاهب". علّق المحقق بقوله: "في ب (اختلف المذهب)"[3].

ومنه: (وبأنّه لو كان نسخاً فإنّما يكون [إذا استقر وثبت]، ومن المحتمل أنّ دليل الزيادة كان] مقارناً"، علّق المحقق بقوله: "ما بين المعقوفين ساقط من (أ)"[4].

وقد عمل (عبد الحميد) على الإشارة إلى اختلاف النسخ، فكان يجعل في المتن النص الذي يوجد في النسخة التي اعتمد عليها، ويضع في الهامش ما يجده مختلفاً عن النسخة الأصلية، منه ما جاء في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، حيث ورد في الأصل: (وإن هم دَخلوا) علّق المحقق بقوله: (في (أ) دخلوها)[5].

ومنه أيضاً قول ابن إسحاق: (هؤلاء موالي بني حنيفة)، علّق المحقق بقوله: "في ب (هو

---

(١) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ١/٤-٥.

(٢) المسودة في أصول الفقه، ص١١٩.

(٣) السابق، ص١٢٣.

(٤) السابق، ص(١١٩).

(٥) سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، ابن إسحاق، ٣/٥٨٣.

مولى أبي حنيفة الفقيه)"[1].

وفي معرض ذكر بعض سند الأحاديث ذكرت عبارة (عن منذر) علّق المحقق بقوله: "زيادة في بعض النسخ، ولا تستقيم"[2].

وفي معالجة التغيير، كان يشير إلى ما يطرأ على النسخ من تغيير أو تبديل فقد ورد في «المسودة في أصول الفقه» كلمة مسألة بدلاً من فصل، علّق المحقق بقوله: "في (أ) فصل مكان مسألة"[3].

ومنه أيضاً ما ورد في متن المسودة قول الدمشقي: (وهو ظاهر ما نقله أبو الطيّب عن الحنفية)، علّق (عبد الحميد) بقوله: "في (أ) أبو الخطاب"[4].

وفي معرض معالجته للعبارات التي توضع حشواً في المتن على أيدي الناسخين أو الناشرين، كان يبيّنها ويعلّق عليها، منها ما ورد في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم: (ويروى (الخطوط)، وهذا البيت في رواية ابن سعد)، علّق المحقق في الهامش بقوله: "هذه العبارة مما حشي في السيرة لأنّ ابن سعد متأخّر الوفاة عن ابن هشام"[5].

ومنه ما جاء في مغني اللبيب: (سواء تكون بمعنى مستو [ويوصف به المكان بمعنى أنّه نصف بين مكانين] والأفصح فيه حينئذ أن يقصر مع الكسر)، علّق المحقق على العبارة الموضوعة بين معقوفين بقوله: "هذه العبارة ساقطة من النسخة التي شرح عليها الدسوقي"[6].

فمن خلال ما سبق نلاحظ أنّ (عبد الحميد) كان يثبت النقص في النسخة الأصلية فيضعه بين معقوفين منوّهاً إلى صنيعه هذا في الحاشية، وقد قصر بعض تعليقاته في بعض الكتب على

---

(١) سيرة النبي، ابن إسحاق، ٧٢٨/٣.

(٢) السابق، ١٠٢٨/٤.

(٣) المسودة في أصول الفقه، ص١٢٧.

(٤) السابق ص(١٢٩).

(٥) سيرة النبي، ابن إسحاق، ٩١٧/٤.

(٦) مغني اللبيب، ١٤٠/١.

ذكر اختلاف النسخ، أو النقص أو السقط، أو التغيير أو التبديل، كما صنع في كتاب «المغني اللبيب».

ثامناً: منهجه في ضبط النصوص.

ضبط النصوص من الأمور التي يجب على المحقق أن يقوم بها في أثناء تحقيقه لأي كتاب، فإعجام الحروف بالنقط، وتشكيل الكلمات بالشكل الصحيح، من أهمّ أعمال المحقق، إذ أن النقط والتشكيل في المخطوطات تختلف من خط إلى خط، وعليه يجب على المحقق أن يستشعر الحذر في ضبطه، لأن اختلاف الضبط يؤدي إلى اختلاف المعاني التي يقصدها المؤلف، ويغيّر الكلم عن مواضعه.

والحقّ أن (عبد الحميد) في مجمل أعماله قد عني عناية فائقة في ضبط النصوص، فضبط ألفاظها، وشكّلها شكلاً دقيقاً ينمّ عن فهم دقيق لما يحقق من موضوعات، وعلى المحقق أن يراعي الضبط الذي أراده المؤلف، فإن وجد لفظاً، قد ضبطه المؤلف ضبطاً معيّناً، ثم تكرر اللفظ نفسه مرّة أخرى، فعلى المحقق أن يلتزم ما جاء به المؤلف، وقد أوردنا في أثناء حديثنا عن الضبط عند (عبد السلام هارون) أهميّة الضبط وصعوبته، وما يترتّب على الخطأ في الضبط من اختلاف تغيير في المعنى.

وفي الجانب التطبيقي عند (عبد الحميد) نجد أنّ جلّ ما صنع التزم فيه بالضبط الصحيح، إذ أنّ هذا العمل كان الأساس في تحقيقاته، فقد يكون (عبد الحميد) قد قصّر في تخريج بعض الأعلام أو الأشعار أو الآيات، إلا أنّ العمل الذي برع فيه هو ضبطه للألفاظ، والآيات والأشعار، بطريقه لا يشوبها شك، وذلك بردّ هذه الألفاظ إلى المعاجم أو إلى كتب اللغة والنحو والتراجم.

ومن أجل ذلك نسوق الأمثلة التطبيقية التي تثبت تألّق (عبد الحميد) في هذا الجانب.

ففي ضبطه لآيات القرآن الكريم، نجده في كلّ ما حقق قد عمل على ضبطها بالنقط والشكل الدقيق راجعاً في هذا الضبط إلى القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، فمنه ما جاء

في كتاب شرح شذور الذهب[1] قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْـرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُـها وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّور نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾، ومنـه قولـه تعالى: ﴿غَيْرِ المَغْضوبِ عَلَيْهِم﴾.

هذه الآيات جميعها من صفحة واحدة نجدها مضبوطة ضبطاً صحيحاً بالنقط والشكل.

وفي ما جاء في كتاب مغني اللبيب[2] قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ﴾، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ﴾، ومنه: ﴿أَئِنْ ذُكِّرتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسرِفُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَإِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ﴾، ومنه: ﴿أَبَشَـراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾. وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْـتَوِي الأَعْمَى وَالبَصِـيرُ أَمْ هَلْ تَسْـتَوِي الظُّلُـماتُ والنُّورُ﴾، ومنه ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَـانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾، فلم يترك المحقق آية في هذا الكتاب إلا وضبطها ضبطاً تاماً، حسب قراءة حفص عن عاصم.

وقد اتبع النهج نفسه في ضبط حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمنه ما جاء في «شرح شذور الذهب» قوله صلى الله عليه وسلم: [إنّا آلَ محمّدٍ لا تحلُّ لنا الصدقةُ]، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: [نحنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لا نُورِّثُ ما تركْنَا صَدَقَةٌ][3].

وفي الأشعار، فقد ضبطها ضبطاً تاماً في كتب النحو، أمّا في كتب الأدب والدين، فكان يضبط ما يشكل في قراءته، فمن ضبطه للأشعار ما جاء في المغني: [طويل]

"وَقَدْ زَعَمَـتْ لَيْلَـى بِأَنِّي فَاجِـرٌ لِنَفْسِـي تُقَـاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُـورُهَا"[4]

ومنه: [طويل]

خَلِـيلَيَّ أَنَّى تأتِـيانِـي تأتِـيَا أخَـاً غَيْرَ مَا يُرْضِيـكُمَا لا يُحاوِلُ"[5]

(1) شرح شذور الذهب، ص(١٥٩).
(2) مغني اللبيب، ٣٥٠/٢.
(3) الحديثان في شذور الذهب، ص(٢٢٠).
(4) مغني اللبيب ٦٢/١.
(5) شرح ابن عقيل ٣٦٩/٢.

وكما نلاحظ فقد ضبط (عبد الحميد) الأشعار ضبطاً تامّاً وصحيحاً، وفي ضبطه للأعلام، فقد ضبطها أيضاً ضبطاً صحيحاً راداً ذلك الضبط إلى كتب التراجم، ومعاجم المواقع والبلدان، فمن ذلك ما جاء في المغني عند ترجمته لابن هشام قول المحقق: "لزم الشّهابَ عبدَ اللطيف بن المرحّل، وتلا على ابن السَّرّاج، وسمع على أبي حيّان ديوان زُهَيْر بن أبي سُلْمَى المُزَنِي"، فقد ضبط المحقق الأعلام والأشعار والآيات وغير ذلك من النصوص ضبطاً سليماً، ولذلك نجده يروّس كتبه التي حققها بعبارة: "حققه وفصّله، وضبط غرائبه محمد محيي الدين عبد الحميد".

تاسعاً: التعليق:-

التعليق على بعض القضايا الواردة في النصّ من أهمّ أعمال المحقق، ولهذا الغرض، فإنّ المحقق يحتاج إلى أن يكون على دراية كافية بأسلوب المؤلف ونهجه في تأليف كتابه، فهو يحتاج إلى قراءة دقيقة متأنّية لمتن الكتاب مما يجعل المحقق على دراية في الموضوعات التي تحتاج إلى تعليق في الحاشية، إذ أنّ التعلق يميط اللثام عن الغموض في متن الكتاب، الذي يعتور المتن بسبب التقديم أو التأخير في عباراته، أو بسبب ورود بعض القضايا بالإيجاز أو بالإجمال، مما يحتاج إلى تفصيل، ويجعل المحقق يتدخّل في الحاشية بالقدر الذي يتناسب مع سياق المؤلف ويوضّح ما قد يكون مستغلقاً منه.

ويحتاج المحقق إلى أن يلتزم جانب الدقّة في تعليقاته، بحيث لا تحتوي إلا على معلومات دقيقة وموثّقة ومناسبة للغرض الذي سيقت من أجله، ويجب على المحقق أن لا يفرط في التعليقات من أجل الاستكثار مما يخرج التحقيق عن أصوله، وعن الهدف الذي يرتجى منه، وعلى المحقق أن يعتمد على المصادر والمراجع الأصلية في كلّ علم وفنّ، أي عليه أن لا يأخذ بالمصدر الفرعي مع وجود الأصل.

والحق أنّ (عبد الحميد) قد علّق على الكتب التي حققها تعليقاً يطول في بعض المؤلفات، ويقصر في بعضها الآخر، ويرى القارئ للكتب التي حققها (عبد الحميد) أنّه التزم بالتطويل

المفيد في كتب النحو، إلا في صنيعه في كتاب «مغني اللبيب» فلم أكد أجد في هذا الكتاب تعليقاً واحداً، بل اقتصر عمله فيه على ذكر النقص أو الزيادة أو الاختلاف في النسخ، أما في غير هذا الكتاب، فقد علّق (عبد الحميد) تعليقاً وافياً مما جعل هذا التعليق يخرج من مجرد التعليق على المتن إلى وضع مؤلفات على هذا المتون.

ففي «شرح شذور الذهب» نجد (عبد الحميد) لم يترك مسألة من مسائله إلا وقف عليها وقفة تطول أو تقصر حسب ما يناسب هذه المسألة أو تلك، فخرّج الآيات والأحاديث والأشعار والأمثال والأقوال وشرح مفرداتها، وقدّم لها شرحاً أدبياً وافياً، وأعرب الشواهد، وبيّن موطن الشاهد منها، ثم نجده يفصل القضايا والمسائل التي جاءت بالعموم أو جاءت غامضة أو ناقصة.

من ذلك ما جاء في «شرح شذور الذهب» عند الحديث عن إعراب الجملة بعد المعرفة، يقول: "وكذا شأن الجمل الخبرية بعد النكرات، وأمّا بعد المعارف فهي أحوال ك (جاء زيد يضحك).

علّق المحقق بقوله: "يستثنى من المعارف المحلّى (بأل)؛ فإنّ في الجملة تفصيلاً، وذلك بالنظر إلى معنى (أل) فإن كانت (أل) جنسية فالجملة صفة، كما في قول الشاعر نسبة في الأصمعيات ٧٤ إلى شمر بن عمرو الحنفي": [كامل]

ولقد أمُرُّ علَى اللئيم يَسُبُّني فمضيتُ ثُمّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنيني

وإن لم تكن (أل) جنسية فالجملة حال، وعلى ذلك يكون مراد المؤلف أن الجمل بعد المعارف المحضة –وهي ما لا تشبه النكرة بوجه من الوجوه– أحوال، وبعد النكرات وما أشبهها من المعارف –وهو المحلّى بأل الجنسية– صفات فافهم ذلك"[1].

فقد فصل المحقق ما جاء في العموم على عبارة المؤلف: (وأمّا بعد المعارف) فشرح المقصود بالمعارف في هذه العبارة.

---

(١) شرح شذور الذهب، ص(٢١٣).

أمّا في تعليقه على الشواهد النحوية، فلم أجد محققاً قد وقف عندها ما وقفه (عبد الحميد) فشرح مفرداتها شرحاً معجمياً، ثم أجمل شرح الشاهد، وأعربه إعراباً تفصيلياً، وذكر موطن الشاهد منه، كلّ ذلك بعد تخريج الشاهد وذكر مواطن وجوده، فمن ذلك تعليقه على شاهد ابن عقيل التالي: [طويل]

"إذا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمَايَلَتْ عَلَيَّ هضيمَ الكَشْحِ ريَّا المُخَلْخَلِ"

علّق عليه (عبد الحميد) بقوله: "هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، أحد الفحول من شعراء الجاهلية، وأحد أصحاب المعلّقات، وهذا البيت من معلّقته المشهورة، وحُجر اسم أبيه بضمّ الحاء وسكون الجيم.

اللغة: (هضيم الكشح)، يريد دقيقة الخصر نحيلته، (ريا المخلخل) ممتلئة الساق، والمخلخل -بضم الميم وفتح الخاءين بينهم لام ساكنة- هو مكان الخلخال، والعرب تستحسن من المرأة دقّة الخصر وعبالة الساقين: أي ضخامتها.

الإعراب: (إذا) ظرف تضمّن معنى الشرط... الخ.

الشاهد فيه: قوله: (هاتي) فإنّ اتّصال ياء المؤنثة المخاطبة بهات مع دلالته على الطلب يدلاّن على أنّه فعل أمر، لأنّ ياء المخاطبة لا تتّصل بغير الأفعال، والدلالة على الطلب بنفس الكلمة من غير احتياج إلى خارج عنها لا يكون إلا بفعل الأمر"(1).

وأستطيع أن أقول إن تعليقاته على الكتب النحوية جاءت في مكانها، إذ أن التعليق أضاء النصوص، ووضح المتن وقرّبه من فهم القارئ والمتعلّم.

وفي تعليق (عبد الحميد) على قول المؤلف في كتاب «العمدة»: "ومن الإكفاء قول حسان بن ثابت، وأنشده الجاحظ: [طويل]

ولست بخير من أبيك وخالكا ولست بخير من معاظلة الكلب

(1) شرح شذور الذهب، ص(22-23).

علّق المحقق بقوله: "انظر على أيّ وجه يتحقق الإكفاء مع التصريع في هذا البيت؟ نعم إنّه يتصوّر فيه ذلك النوع من التصريع الذي سمّاه التجميع، وسيأتي ذكره قريباً، ولكن لا يتصوّر فيه الإكفاء على وجه من الوجهين اللذين سبق له ذكرهما، ولو كانت العبارة هكذا "والتصريع يقع منه من الإقواء والإقعاد... الخ، ثم يقول: ومن الإقعاد قول حسان...الخ" لكانت أقرب وأحسن، على أنّني لم أجد هذا البيت في ديوان حسان"[1].

فقد علّق المحقق على العبارات الواردة في النصّ ووضّح الوجوه التي تحملها، ثم اقترح العبارة التي يستقيم فيها المعنى ويكون أدقّ.

ومن تعليقاته أيضاً تمثيله بالشعر وآيات القرآن الكريم على كثير من المسائل الواردة من غير تمثيل، من ذلك ما جاء في العمدة تعليقاً على قول المؤلف: "والمداخلُ من الأبيات: ما كان قسيمُه متّصلاً بالآخر، غير منفصل منه، قد جمعتْها كلمةٌ واحدةٌ، وهو المدمج أيضاً، وأكثر ما يقع ذلك في عروض الخفيف"[2]، علّق المحقق في الحاشية بعد أن وضع رقماً على عروض الخفيف بقوله: "مثاله قول أبي العلاء المعرّي: [الخفيف]

أبنات الهديل، أسعدن أوعدن قليل العزاء بالإسعاد

أبَكَتْ تِلْكُم الحمامة أم غنّت على فرع غصنها الميّاد

ومن تعليقاته أيضاً في كتبه أنّه كان يذكر المناسبة التي قيل فيها البيت من الشعر، ثم يشرح المفردات ويُعرب بعض الألفاظ، من ذلك ما جاء في العمدة من قول أبي الطيّب المتنبّي:

[المنسرح]

"ومَهْمَهٍ جُبْتُهُ عَلَى قَدَمِي تَعْجَزُ فيه العَرَامِسُ الذُّلُلُ

بِصَارِمِي مُرْتَدٍ، بِمَخْبُرَتِي مُجْتَزِئٌ، بالظَّلام مُشْتَمِلُ"

---

(١) العمدة ١/١٧٦.

(٢) السابق، ١/١٧٧.

علّق المحقق بقوله: "البيتان من قصيدة يمدح فيها بدر بن عمار (١٥٠/٢)، والمهمه: الفلاة، جبته: قطعته وسرت فيه، العرامِس: النوق الصلاب الشديدة، الذلل: المذللة بالعمل، (بصارمي مرتد) مبتدأ مؤخّر وخبر مقدّم، (بمخبرتي مجتزئ): مثله أيضاً، والمخبرة -بالخاء المعجمة- المعرفة، يقول: قد قطعت هذا المكان القفر وأنا متقلّد سيفي مكتف بعلمي وخبرتي فلم أحتج إلى دليل"(١).

ومن عنايته في إظهار الخطأ والتصحيف والتحريف ما جاء في العمدة أيضاً: "ومثل المنافق مثل الأرزَةِ المُجذيَةِ على الأرض حتى يكون انجعافها مرة".

علّق المحقق بقوله: (الأرزةِ المجذيَة): في النسختين المصريتين (الأرزة المجرية)، وفي النسخة التونسية (المجدية) وكلّ هذا تصحيف، وإنّما هو (مثل الأرزة المجزية) كما أثبتناه، قال ابن الأثير: (الأرزة بسكون الراء وفتحها -شجرة الأرزن، وهو خشب معروف، وقيل هو الصنوبر، وقال بعضهم، هي الأرزة بوزن فاعلة- وأنكرها أبو عبيدة) اهـ، وقال في موضع آخر: المجذية: هي الثابتة المنتصبة، يقال جذت تجذو، وأجذت تجذي. اهـ

والمقصود بالمصريتين والتونسية هي النسخ المصرية والتونسية من نسخ الكتاب.

أمّا بالنسبة للأعلام، فقد قلّت عنايته فيها إلا ببعض الكتب لا سيّما الكتب الدينية، فقد علّق على الأعلام الواردة فيها، وخرّجها من كتب التراجم والطبقات والأحاديث.

وفي المجمل فقد التزم (عبد الحميد) بالإيجاز في التعليقات، وقلّتها أحياناً كما يبدو في حواشي شرح الحماسة للتبريزي، ومعاهد التنصيص للعباسي في حين نجده يطيل في الشروح والتعليقات على كتب النحو مثل شرح ابن عقيل، وأوضح المسالك، وغيرهما، وكأنّه استهدف وضع حواشٍ عليها، والعبرة عنده ليست بكثرة التعليقات، وإنّما بالتركيز على تحرير النصّ وإخراجه مضبوطاً بالشكل، وصحيحاً مبرأً من الخطأ والتصحيف والتحريف؛ إذ عنده: "أن

(١) السابق ٢٢٩/١.

التوفر على الدقّة في تحقيق النصّ الأصلي للكتاب، وإخراجه في ثوب أنيق يوافق رغبات هـذا العصر خير من التطويل بالحواشي التي قد تطوّح بالمحقق والقارئ في بيداوات المنبت الـذي لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى"[1].

وتتجلّى عنايته بالصحيح واضحة في تحقيقه لكتاب "جواهر الألفاظ" الذي نشـره سـنة ١٣٥٠هـ = ١٩٣٢م، إذ بذل جهداً كبيراً في ضبطه وتصحيحه، فقد عرض ألفاظه على معـاجم اللغة لفظاً لفظاً لإثبات صحتها، وعمل على ضبط كلماته كلّها، كما يبـدو مـن مقدّمتـه لـهذا الكتاب[2].

مُكمّلات التحقيق عند محمد محيي الدين عبد الحميد

أولاً: مقدّمة التحقيق.

لمقدّمة الكتاب أهميّة كبيرة في التحقيق، إذ أنّها تلقي الضـوء علـى مؤلـف الكتـاب، وموضوعه، ومنهجه، والنسخ التي اعتمد عليها المحقق، ومنهج التحقيق، وكلّ هذه الأمور ممـا ينبغي تناوله في مقدّمة التحقيق وفي الدراسة التطبيقية لأعمال (عبد الحميد) أستطيع أن أوضّـح المقدّمة عنده.

لم يبذل محمد محيي الدين عبد الحميد جهداً كبيراً في الترجمة لأصحاب المؤلفات التـي عمل على تحقيقها، فيذكر نشأته وحياته، ورحلاته وشيوخه، وتلاميذه ومؤلفاتـه، ومـن خـلال دراستي لمقدّمات كتبه، وجدت أن مقدّماته قد جاءت مختصرة جداً، فينوّه تنويهاً بسـيطاً باسـم المؤلف، وبعضها لم يتحدّث مطلقاً عنه، ففي شرح ابن عقيل لم يرد في المقدّمة عنـه شـيء إلا قوله: "ومنهم قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيـل القرشي، الهاشمي، العقيلي، -نسبته إلى عقيل بن أبي طالب- الهمذاني الأصـل، ثـم البالسـي، المصري، المولود في يوم الجمعة التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨هـ، والمتوفّى بالقـاهرة

---

(١) مقدّمة تحقيق وفيات الأعيان الذي نشره عام ١٩٦٧م بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٢) ينظر تحقيق المخطوطات، عبد الله عسيلان، (٩٤-٩٥).

في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ٧٦٩"[١]، فلم يذكر مرجعاً واحداً ترجم لابن عقيل.

وفي تاريخ الخلفاء للسيوطي، لم يذكر المحقق شيئاً عنه، ولم يرد في الكتاب ذكره إلا في صفحة العنوان، ولم يقدّم شيئاً للكتاب.

أمّا في مروج الذهب ومعادن الجوهر، فقد تناول بإيجاز ما جاء عن المسعودي في كتب التراجم والتأريخ، وذكر كتبه حسب ورودها في كتاب تاريخ اللغة العربية لجورجي زيدان.

أمّا في كتاب «أدب الكاتب»، فقد ترجم المحقق للمؤلف ترجمة محمودة، فذكر نسبه، وميلاده ومكانها، ثم تحدّث عن شيوخه وتلاميذه، وتحدث بشيء من التفصيل عن مؤلفاته.

وفي كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» لم يترجم ولم يذكر إلا اسم المؤلف ذكراً عابراً، فلم يتحدّث عن شيء يخصّ المؤلف، أو الكتاب، أو منهج المحقق وتحقيقه.

وفي كتاب «شرح الأشموني» بدأ المحقق مباشرة في نص الكتاب، ولم يتحدّث في المقدّمة عن أيّ شيء يخصّ الكتاب أو مؤلفه.

أمّا في تحقيقه للكتب التي ألّفها ابن هشام، فكان يذكر له ترجمة مكرّرة، يذكر فيها باختصار شديد نسبه، وولادته وشيوخه وتلاميذه ثم يذكر مؤلفاته ووفاته، ولم يتحدّث عن موضوع كتبه أو منهجه في تحقيقها، ولم يصف نسخها التي اعتمد عليها في التحقيق.

ويجب على المحقق أن يفصّل في المقدّمة الطريقة التي حقق فيها عنوان الكتاب، بحيث يثبت صحّة العنوان وصحّة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه فلم أجد في هذا الجانب شيئاً يُذكر في تحقيقاته، فقد خلت مقدّماته من الحديث عن عنوان الكتاب أو صحّة نسبته لمؤلفه.

وفي وصفه للنسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه لكتاب ما، فكان نادراً ما يذكر هذه النسخ،وإن ذكر فكان ينوّه تنويهاً بسيطاً، ولم يورد وصفاً دقيقاً لهذه النسخ، مما يجعل القارئ

---

(١) شرح ابن عقيل، مقدّمة الشرح.

غير مطمئن لمتن الكتاب، إذ إن وصف النسخ وتعددها يجعل القارئ واثقاً في نص الكتاب.

وفي ذكره لمضمون الكتاب، ولمنزلته بين المؤلفات، فجاءت محققاته قفراً من هذا الشيء إلا ببعض منها لا يذكر.

وفي ذكره للمنهج الذي اعتمده، فكان ينوّه بشيء بسيط، كأن يقول: نهجت نهجاً وسطاً في شرحي للأبيات، وأعربت الشواهد وفصّلت بعض القضايا التي جاءت ناقصة عند المؤلفين، ووضعت النقص أو اختلاف النسخ بين معقوفين، وفي معظم مقدّماته[1] لم يتحدّث عن منهجه بشيء، وبذلك يمكن القول أن الكتب التي حققها، تحتاج إلى إعادة نظر في مقدّماتها، بحيث يوضع لها المقدّمات الكاملة التي ينصّ عليها علم تحقيق النصوص، من ترجمة وافية للمؤلّف، ومن تفصيل ضبط العنوان وصحّة نسبه لمؤلفه، ومن الحديث عن الكتاب ومسائله وقضاياه، ومن الحديث عن أهميّة الكتاب ومنزلته بين المؤلفات الأخرى، ثم عليه أن يصف النسخ التي اعتمدها في التحقيق، ليطمئن القارئ لما يوجد في متن الكتاب، ثم عليه أن يتحدّث عن منهجه في تحقيقه مما يميط اللثام عن الكتاب ومحتواه.

ثانياً: العناية بالإخراج الطباعي.

وهذه المرحلة تتناول كتابة النسخ كتابة صحيحة، منظّمة الفقار والحواشي، مضبوطة ضبطاً صحيحاً، مستخدماً علامات الترقيم، أو علامات الكتابة في الطباعة الحديثة، متجنّباً التعقيدات الطباعية.

والحقّ أن الكتب التي أخرجها (عبد الحميد) قد استوفت جميع ما سبق فأعدّ كتبه للطباعة إعداداً تاماً، مستخدماً علامات الترقيم، واضعاً الضبط الصحيح للآيات والأشعار، مرقماً الصفحات، متجنّباً التعقيدات الطباعية، منظّماً الفقار والحواشي داخل الكتاب، وهذا العمل نجده في كلّ أعماله.

---

(١) إلا في القليل ككتاب المسودة، وبعض كتب النحو، وكتاب سنن أبي داود، وكتاب الفرق بين الفرق، والمثل السائر، وروضة العقلاء، وأدب الكاتب.

فقد جعل تعليقاته وحواشيه في أسفل كلّ صفحة من صفحات الكتاب، وكان يشـير إلـى بداية الفقرات والفصول والموضوعات، فينظمها، ويعلق إلى جانبها في المتن بكتابة مـا يشـير إليها، كما ورد في كتاب «العمدة» وكان يضع أرقاماً للأبواب والشواهد والآيات في كثـير مـن أعماله، فجاءت أعماله متقنة من حيث الطباعة والإخراج، وقد بدا لي في كثير من الأحيـان أن الغاية من التحقيق عند (عبد الحميد) هي إخراج الكتاب للطباعة في أجمل صورة، فالعبرة عنـده ليست بكثرة التعليقات وإنّما بالتركيز على تحرير النصّ وإخراجه مضبوطاً بالشكل، وصحيحـاً مبرأ من الخطأ والتصحيف والتحريف، إذ عنده "أن التوفر على الدقّة في تحقيق النصّ الأصلـي للكتاب، وإخراجه في ثوب أنيق يوافق رغبات هذا العصر خير من التطويل بالحواشي التي قـد تطوّح بالمحقق والقارئ في بيداوات المنبت الذي لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى"[1].

ثالثاً: صنع الفهارس.

الفهارس من أهمّ الأمور التي يجب على المحقق أن يراعي القيام بها، فيصنـع فهرسـاً للآيات والأحاديث، والأشعار، والأعلام، والألفاظ الغريبة التي لم ترد في المعـاجم، وللمسـائل النحوية، وغير ذلك من الفهارس التي يحتاجها الباحث عند البحـث عـن أيّ موضـوع مـن الموضوعات، بالإضافة إلى فهرس لموضوعات الكتاب.

و(عبد الحميد) لم يعتن كثيراً بالفهارس الفنيّة، واكتفى بوضع فهرس لموضوعات الكتـب التي حققها، بالإضافة إلى فهرس للشواهد في الكتب النحوية، وقد أغفل ما تبقّى من الفـهارس، إلا في كتاب (سيرة النبي) لابن هشام، فقد أرفق فيها فهرساً للأعلام اشتمل على أعـلام النـاس والقبائل والطوائف والأماكن، وأسماء الشعراء، وفي كتاب «معاهد التنصيص» أضـاف فهرسـاً للموضوعات البلاغية، وفهرساً للشواهد مرتّبة حسب أحرف الـهجاء، ذاكـراً الشـاهد، ورقـم الصفحة وأرفق فهرساً للشعراء مرتّبين أيضاً حسب الحروف الهجائية.

ووضع (عبد الحميد) بعض الفهارس اللازمة في كتاب «شرح الحماسة» للتبريزي، حيـث

(١) مقدّمة وفيات الأعيان، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشره عام ١٩٦٧م.

ألحق به خمسة أنواع من الفهارس، الأول منها للأعلام من الشعراء وإلى جوار كلّ منهم قافيـــة شعره، والثاني لشعر الحماسة مرتّباً على حروف المعجم بحسب حروف القافية مع ذكر البحـــر، والثالث بأعلام الشعراء الواردين في الشرح والتعليقات، والرابع بالشعر الذي ذكر فـــي شـــرح الحماسة والتعليقات، والخامس بالأعلام من غير الشعراء، ويشتمل على أسماء الرجال والنســـاء والقبائل والبطون. وكان منهجه في ترتيب الشواهد يقوم على ذكر البيت ورقم الشاهد في المتـن، ورقم الصفحة مرتّباً حسب ترتيب حروف العربية، وفي فهارس الأعلام اعتمد النظام الأبتثي.

رابعاً: الاستدراك والتذييل.

لقد خلت كتب (عبد الحميد) من هذا العنوان، مما يشير إلى أنّ كتبه قد خلت من النقـص أو السهو أو الخطأ، أو الإيجاز، أو كلّ ما يحتاج إلى توضيح أو إضافة في نهاية الكتـــاب، إذ أنّ الاستدراك أو التذييل يوضع في نهاية الكتاب لرأب الخلل الذي قد يقع في متن الكتاب.

الفصل الرابع

موازنة بين

"هارون" و" عبد الحميد".

في الجهد التأليفي

في الجهد التحقيقي

في المنهج التحقيقي

الجهد التأليفي بين هارون وعبد الحميد

لقد ألف الشيخان في مختلف علوم اللغة والدين، وقد أدّت مؤلفاتهم الكثيرة دوراً كبيراً للعلماء والباحثين، ويعد الشيخان من أبرز من ألف في علوم العربية وحقق في تراثها المساجد، وقد تنوعت مؤلفاتهم بين النحو واللغة والأدب والدين، وسأحاول في هذا الفصل أن أعقد موازنةً بين جهود العالمين في التاليف.

التأليف في التحقيق: ففي التأليف في علم تحقيق التراث، نجد أنّ "عبد السلام هارون" أصدر كتابه "تحقيق النصوص ونشرها" وهو اول كتاب يصدر في العالم العربي يعالج قضايا التحقيق، وتظهر فيها رؤية "هارون" النقدية والتحقيقية، وقد صدر الكتاب عام ١٩٥٤م، وأصل الكتاب مجموعة من المحاضرات ألقاها "هارون" على طلبته.

وأصدر "هارون" كتاباً آخر في هذا المجال وهو كتاب "التراث العربي" أصدره سنة ١٩٧٨م، وتناول فيه التراث ودور المؤسسات العامة والخاصة في الوطن العربي في نشر هذا التراث.

أمّا "محمد محيي الدين عبد الحميد" فلم يؤلف في علم تحقيق التراث، ومن دراستي لما حقق "عبد الحميد" لاحظت أن قضايا التحقيق ومبادئه وأسسه المثلى لم تكن واضحة عنده، فنجده لا يقدم لما حقق من كتب تلك المقدمات التي ينصّ عليها علم تحقيق التراث في العصر الحاضر، ولم يصنع لها المُكمّلات التحقيقية الحديثة. فكان لعبد السلام هارون السبق في هذا المجال على عبد الحميد وعلى غيره إذ كانت معالم هذا العلم واضحةً عنده ومتمكناً منها.

التأليف في النحو: وفي مجال التأليف النحوي، فقد ألف "هارون" كتابين، تناول فيهما قواعد اللغة العربية من جانبين، الجانب الأول: هو الجانب البلاغي، فقد ألف كتابه "الأساليب الإنشائية في النحو العربي" فقد قسّم النحو إلى أبواب حسب الأساليب البلاغية.

والجانب الثاني في قواعد الكتابة، فأصدر كتابه "قواعد الإملاء" تحدّث فيه عن قواعد

اللغة العربية في الكتابة، فجاءت مؤلفاته النحوية قليلة ولم يسبر فيها أعماق النحو العربي.

أمّا "عبد الحميد" فجعل جلّ عمله التأليفي منصبّاً على التأليف في النحو، إذ وضع مؤلفات على كتب النحو المختلفة، وقد عمل على شرح كتب النحو مفصّلاً ما فيها من قواعد، وناقش الشواهد بالشرح والإعراب وإظهار موطن الشاهد فيها، وقد ألف خمسة مؤلفات على كتب النحو وهي: "كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، وكتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وكتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، وكتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، وكتاب الانتصاف من الإنصاف". وقد اتّبع في هذه المصنّفات النهج نفسه، فشرح الشواهد وأعربها وبيّن موطن الشاهد منها، كما فصّل بعض القضايا ووضّح رأيه فيها، وبهذا فإن عبد الحميد قد تقدّم على "هارون" في هذا الجانب، مما يشير إلى اهتمام "عبد الحميد" في النحو العربي.

<u>التأليف في اللغة</u>: فقد كان لهارون حضوره البارز، إذ ألف ثلاثة كتب في اللغة وهي: "معجم شواهد العربية، وكتاب تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب، وكتاب معجم مقيدات ابن خلكان". فقد بذل "هارون" جهداً مضنياً في جمع شواهد العربية في كتاب واحد، ذلك أنّ هذه الشواهد موزّعة ومنتشرة في مختلف كتب النحو والصرف والبلاغة والأدب، فكان عمله هذا من الأعمال التي تحسب في ميزان عمله.

والكتاب الثاني، فهو عبارة عن تنبيهات وملاحظات على معجم لسان العرب، توصّل إليها من خلال مطالعته وبحثه في المعجم أثناء تحقيقاته المختلفة، وكان لهذه التنبيهات والملاحظات أثر لتجنيب الباحث الوقوع في الخطأ.

أمّا معجم مقيدات ابن خلكان، فقد وضعه مؤلفه على كتاب "وفيات الأعيان" جمع فيه كل الشواهد والنصوص والأقوال وشرحها ووضحها، ووضع لها فهارس ساعدت على الانتفاع بها.

أمّا "عبد الحميد" فلم يكن له جهد تأليفي في اللغة، مما جعل "هارون" يتقدم على "عبد الحميد" في هذا الجانب.

التأليف في الأدب: لعبد السلام هارون ثلاثة مؤلفات في الأدب، وهي كتاب "تهذيب الحيوان"، وكتاب "كناشة النوادر" وكتاب "قطوف أدبية". فقد حاول "هارون" في "تهذيب الحيوان" إخراج كتاب الحيوان بصورة تمكن قارئه من الإفادة منه، وفي كناشة النوادر" وهي مجموعة من الملح والنوادر جمعها "هارون" من أمهات الكتب في أثناء تحقيقه لها، وفي كتاب "قطوف أدبية" فقد حصر فيه ما دار بينه وبين الأدباء من مساجلات، وسجل فيه بعض قضايا التراث والتحقيق فيه، كما جعل جزءاً منه يختص بنقد العلماء لما حقق من كتب، وجزءاً آخر في الرد عليهم، ومع هذا فإن "هارون" لم يصنع كتباً أدبية تتناول الأدب في الدراسة أو في الشرح، فلم يشرح ديواناً، ولم يؤلف في فنٍ من فنون الأدب.

أمّا "عبد الحميد" فله مؤلفان أدبيان هما: "كتاب شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، وكتاب شرح مقامات الهمذاني". فقد شرح عبد الحميد أشعار عمر الواردة في الديوان أو في غير الديوان، كما شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني، وذكر عددها وترجم لبديع الزمان، ووضح مفهوم المقامة، كما عمل على الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر العربي في شرح الألفاظ وتوضيح معناها، فكان عمل "عبد الحميد" أدخل على التأليف الأدبي وعمله هذا ساعد دارس أشعار عمر، ومقامات بديع الزمان.

التأليف الديني: وفي مجال التأليف الديني، فقد ألف "هارون" مجموعة من الكتب وهي: "كتاب تهذيب سيرة ابن هشام، وكتاب الألف المختارة في صحيح البخاري، وكتاب تهذيب علوم الدين"، ففي تهذيب السيرة، حاول المؤلف أن يأخذ لباب السيرة ليقربها للقارئ، فجاءت السيرة بثوب جديد لا ينقطع عن الكتاب الأصلي، وفي كتاب الألف المختارة، فقد جمع فيه "هارون" الأحاديث، وعرضها على كتب الحديث،وحققها وشرحها، وفي تهذيب إحياء علوم الدين، عمل المؤلف على استخلاص جوهر الكتاب، ليعرضه للقارئ ويمكّنه من تناوله بسهولة ويسر، فجاء في هذه الأعمال بالخير للقارئ، وسهّل عليه التناول بما حقق وشرح وخرّج.

أمّا "عبد الحميد" فله كتاب واحد، وهو كتاب "الأحوال الشخصيّة في الشريعة الإسلامية"

وهو عبارة عن محاضرات ألقاها "عبد الحميد" على طلبة الحقوق في مدرسة الحقوق بالقـــاهرة، تناول فيه المؤلف القضايا الشخصية والاجتماعية في الشريعة الإسلامية، وأشار إلى ما يقابلـــها في الشرائع الأخرى.

ومما تقدم نلاحظ أن "هارون" كان له حضور بارز في التأليف الديني، وكان عمله أدخل في الشريعة، إذ تناول السيرة النبوية بالتهذيب والشرح، وكذلك صنيعه في كتاب "تهذيب إحيـــاء علوم الدين".

ولِ "عبد السلام هارون" كتاب في علم الاجتماع، وهو كتاب "الميسر والأزلام" تناول فيه كثيراً من القضايا الاجتماعية والدينية والتاريخية والأدبية واللغوية فبيّن بعض عـــادات العـــرب وتقاليدهم، مستلهماً ذلك من القرآن الكريم والحديث الشريف وأشعار العرب.

وفي المجمل، فقد فاق "هارون" "عبدَ الحميد" في الجهد التأليفي إذ بلغت مؤلفاته أربعــــة عشر مؤلفاً، بينما بلغت عند "عبد الحميد" ثمانية مؤلفات، وكذلك، فقد فاقه من حيث التنوع فـــي الموضوعات التي ألف فيها، إلاّ أن "عبد الحميد" قد تميز عنه بمعالجته للنحو العربي، فقد ألـــف فيه خمسة مؤلفات أنارت الطريق لدارس النحو في كل عصر.

الجهد التحقيقي بين "هارون" و"عبد الحميد"

إن المتتبع لجهود العالمين في التحقيق يدرك مدى الجهد الذي بذلاه في خدمة تراثنا الماجد، فقد عملا على بعث الحياة في تراثنا في شتى مجالات المعارف، فحققا وشرحا وضبطا وخرّجا كثيراً من المؤلفات، فحققا في النحو والصرف واللغة والأدب والتاريخ والتراجم والأنساب والدين، ونجدهما يحققان بأنفسهما أو بالاشتراك مع غيرهما. وسأتناول جهدهما في التحقيق موازناً بين جهديهما في هذا الباب.

أولاً: في التحقيق الأدبي:

بذل "هارون" جهداً عظيماً في التحقيق الأدبي، إذ حقق ثلاثة عشر مؤلفاً من أمهات الكتب، التي تعد مرجعاً للباحث في ميادين الأدب المختلفة، وهي: (كتاب الحيوان، وهو في ثمانية أجزاء، وكتاب البيان والتبيين، في أربعة أجزاء، والمفضليات في جزء واحد، وشرح ديوان الحماسة في أربعة أجزاء، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، في جزء واحد من الحجم الكبير، ومجموعة رسائل الجاحظ في أربعة أجزاء، وكتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان، في جزء واحد، والأصمعيات في جزء واحد، وهمزيات أبي تمام في جزء واحد، وكتاب العثمانية في جزء واحد، وكتاب تعريف القدماء بأبي العلاء في جزء واحد، وكتاب شروح سقط الزند في جزء واحد).

وقد أتقن "هارون" صنيعه في تحقيق هذه الأعمال، فقدّم لجميع الكتب بمقدمات اشتملت على ما يتطلبه النهج الأمثل للتحقيق، من ترجمة للمؤلفات ترجمة وافية، موثّقاً معلوماته من كتب التراجم والأنساب. ثم تحدّث عن هذه المؤلفات، فحقق عنوانها، وأثبت صحة نسبة هذه المؤلفات إلى أصحابها، وتحدّث عن موضوعها، وعن قيمتها عند العلماء وعند الباحثين، ثم وصف نسخها، ووضح أسلوبه في تحقيقها، فخرّج الأعلام وترجم لها، وضبط النصوص بالشكل، وخرّج الأشعار، وردّها إلى قائليها، وبيّن مكان وجودها، ثمّ وثّق الآيات ذاكراً اسم السورة ورقم الآية معتمداً على المصحف الشريف بقراءة حفص عن عاصم ، ثمّ خرّج الأحاديث من كتب

السنة والأحاديث وشرح الألفاظ الغريبة، وكل ذلك بإيجاز مفيد بعيد عن التطويل الذي يخرج التحقيق عن أسسه، ملتزماً بجانب الأمانة في عمله، فلم يُنقص حرفاً ولم يزد شيئاً إلاّ ذكر ذلك في الهامش. وقد زيّن تلك المؤلفات بفهارس فنّية تحليلية، تعمل على إضاءة الكتاب وتيسير الفائدة منه.

والحق أن صنيع "هارون" في الأعمال الأدبية تجاوز الاهتمام بالنشر فكان عمله متقناً كلّ الإتقان، فلم يترك شاردة ولا واردة في الكتاب الذي يحققه إلا وقف عندها ووضحها ووثقها، وكان"هارون" يعني كثيراً بالمُكمّلات التحقيقية بما فيها من مقدّمة وفهارس واستدراكات، فجاءت أعماله كاملة خالية من الخلل أو الخطأ.

أما "عبد الحميد" فبذل جهداً عظيماً في التحقيقات الأدبية أيضاً. وذلك من حيث العدد والنهج، فقد بلغت محققاته الأدبية ثمانية كتب، وهي: (مجمع الأمثال في جزأين، والعمدة في جزأين، والمثل السائر في أدب الكاتب في جزأين، ويتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، في أربعة أجزاء، وروضة العقلاء في جزء واحد، وزهرة الآداب وثمر الألباب في أربعة أجزاء، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص، في أربعة أجزاء، وأدب الكاتب في جزء واحد).

وقد ضبط المحقق النصوص في معظمها، وخرّج كثيراً من الأشعار والآيات والأحاديث والأعلام، ولكن العمل الذي برع فيه هو شرحه للألفاظ ، فلم يترك لفظاً غريباً فيها إلاّ شرحه، كما أنه عمل على شرح بعض الأشعار والآيات شرحاً وجيزاً كما يقول. ولكن "عبد الحميد" لم يحفل كثيراً بمُكمّلات التحقيق الحديثة فجاءت مقدماته مختصرة إذا ما قيست بالمقدمات عند "هارون" فلم يشبع الموضوعات التي تناولها في المقدمة شرحاً وتفصيلاً، فلم يترجم للمؤلفين ترجمة وافية، فجاءت تراجمه بسيطة لا تعرّف بصاحب المؤلّف، ولم يشغل المحقق باله بوصف النسخ، أو الطبعات السابقة للكتاب، ولم يتحدث عن قيمة الكتاب ومنزلته وموضوعه، وأغفل صنع الفهارس التحليلية في كل ما حقق من الأعمال الأدبية، ولم يضع استدراكات أو تصويبات، فجاءت محققاته الأدبية ناقصة من الجانب الفني وتحتاج إلى رأب هذا النقص، بل يحتاج بعضها

إلى إعادة تحقيق من جديد.

وبذلك فإنّ "هارون" قد تقدم على "عبد الحميد" في التحقيق الأدبي من حيث العدد، ومن حيث الإتقان للعمل العلمي التحقيقي.

<u>ثانياً: في الدراسات اللغوية والنحوية:</u>

أبدع "هارون" في هذا الجانب، وبزّ جمهرة المحققين، إذ حقق أمهات الكتب، ويكفي للتدليل على ذلك أنه حقق ثلاثة عشر كتاباً من ذخائر العربية، وهي: (معجم مقاييس اللغة في ستة أجزاء، ومجالس ثعلب في جزأين، والاشتقاق في جزأين، ومجالس العلماء في جزء واحد، وتهذيب اللغة (حقق منه جزأين الأول والتاسع)، وخزانة الأدب في ثلاثة عشر جزءاً، وإصلاح المنطق في جزء واحد، والمعجم الوسيط في مجلدين-أشرف على طبعه عبد السلام هارون-، وكتاب سيبويه في خمسة أجزاء). ومن الكتب التي لم أستطع الحصول عليها لأعرض عدد أجزائها: (كتاب أمالي الزجاجي، وتهذيب صحاح الجوهري، وصحاح الجوهري، وهمع الهوامع).

والمتتبع لأعمال "هارون" في هذا الجانب يلاحظ مدى الجهد العظيم الذي قدمه المحقق والخير الوفير الذي أسداه لأمتنا، فقد أخرج هذه المؤلفات العظيمة إلى النور، وهي المؤلفات التي لا غنى للعربية عنها.

وكان أسلوبه في تحقيقها يقوم على ضبط النصوص معتمداً على ضبط اللغويين الثقاة، وحسب ما تنص عليه المعاجم. ثم نسب الأشعار والأرجاز إلى قائليها، وقد خرّج المحقق الآيات والأحاديث والأعلام، وكان يلاحظ اختلاف النسخ ويثبت ذلك في المتن والهامش ويذكر ذلك في الهامش.

وقد أظهر عناية فائقة بالمُكمّلات، فقدم لأعماله، وترجم للمؤلفين، وتحدّث عن الكتاب فوثّق عنوانه ونسبه إلى صاحبه، ووصف نسخه وأعطاه أرقاماً أو حروفاً، وتحدّث عن مضمون الكتاب وعن قيمته بين المؤلفات.

وقد صنع الفهارس التحليلية للآيات والأحاديث والأشعار والأرجاز وأعلام الناس

والطوائف والقبائل والأماكن، والمسائل النحوية والألفاظ الغريبة، فوصلت بعض فهارســه إلــى تسعة عشر فهرساً، وقد أرفق في معظم محققاته تصويبات واستدراكات تكمــل نقــص الكتــاب وترأب خطأه.

ومن هنا فإن "هارون" قد تقدم على غيره في هذا الصنيع، إذ حاز عمله التحقيقــي فــي كتاب "مجالس ثعلب" على الجائزة الأولى للنشر والتحقيق العلمي في المســابقات الأدبيــة التــي نظّمها المجمع اللغوي ١٩٤٩-١٩٥٠، وأطلق عليه شيخ المحققين.

أما "عبد الحميد" فقد صبّ اهتمامه على التحقيق النحوي، فأبدع في هذا الجــانب، إذ أن محققاته يعتمد عليها الدارس والباحث في النحو وقد حقق سبعة كتب هي: (شرح شذور الذهــب في معرفة كلام العرب ويقع في جزء واحد، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مــالك فــي ثلاثــة أجزاء، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب في جزأين، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك فــي ثلاثة أجزاء، وشرح قطر الندى وبل الصدى في مجلد واحد، والإنصاف في مسائل الخلاف بيـن النحويين البصريين والكوفيين في جزأين، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مــالك فــي جزأيــن، وجواهر الألفاظ). ووضع عبد الحميد مؤلفات على هذه الكتب، فكانت مؤلفاته نعم العــون إلــى دارسي النحو العربي.

ويقوم منهجه في التحقيقات النحوية على شرح الألفاظ الغريبــة، والشــواهد الشــعرية وإعرابها، وإظهار مواطن الشاهد منها، وخرّج الآيات والأحاديث، وفصّل القضايا النحوية التــي وردت في العموم، وكان يطيل في الشرح والتعليق، فهو يضع عليها كتباً بالإضافة إلى تحقيقها.

وكان يعمل على تحرير النص وإخراجه مضبوطاً بالشكل ومبرأً من الخطأ والتصحيــف والتحريف، ومن اللافت للنظر الجهد الذي بذله في تحقيقه كتاب "جواهــر الألفــاظ" إذ عــرض ألفاظه على معاجم اللغة لفظاً لفظاً لإثبات صحتها، وضبط كلماته كلها.

لم يحفل "عبد الحميد" بمقدمات الكتب، فنجده يترجم ترجمة يسيرة للمؤلف ولــم يصــف نسخه في المقدمة، ولم يتحدث عن أسلوبه ومنهجه إلا بالقليل من الكتب ولم يرفق مــع الكتــاب

فهارس فنية، واكتفى بوضع فهرس للشواهد في بعضها.

وعليه فإنّ "هارون" قد فاق "عبد الحميد" في التحقيقات النحوية واللغوية من حيث مجموع الكتب المحققة، ومن حيث المنهج، إلا أن "عبد الحميد" قد أتقن التحقيقات النحوية من حيث الشروح وكثرة التعليقات المنيرة للقارئ. فهي تشبه الحواشي على المتون، أما في جانب اللغة فقد تقدم "هارون" على "عبد الحميد" من حيث العدد والإتقان.

ثالثاً: مكتبة الدراسات الدينية والتاريخية والأنساب:

لم يكن اهتمام "هارون" منصبّاً على تحقيق هذه المكتبة، إلا أن حرصه على التراث، ومقدرته العظيمة دفعته لتحقيق بعض المؤلفات، فضرب في كل جوانب التراث بسهم، وقد بلغت محققاته خمسة محققات، وهي: (هذا متن الغاية والتقريب، وكتاب وقعة صفين، ونوادر المخطوطات في مجلدين، والجزء الخامس عشر من كتاب الأغاني، وكتاب جمهرة أنساب العرب). ومعظم هذه الكتب لم أستطع الوصول إليها إلا أن أسلوبه في تحقيقها لا يكاد يختلف عن أسلوبه في غيرها من حيث التخريج والتعليق والمقدمات والاستدراكات والفهارس، وقد ظهر أسلوبه في مقدمة كتاب "نوادر المخطوطات" حيث قدم لكل الرسائل بما يناسبها، ووضح أسلوبه في تحقيقها.

أما "عبد الحميد" فإن الدارس لهذه المكتبة عنده يظهر له الجهد العظيم الذي لا يوصف، فقد أبدع "عبد الحميد" في التحقيق الديني والتاريخي، فبلغ مجمل ما حقق من هذه المكتبة اثني عشر كتاباً وهي: (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين في جزأين، والفرق بين الفِرَق في جزء واحد، والمختار لتعليل المختار في خمسة أجزاء، والهداية شرح بداية المبتدئ في أكثر من جزء[1]، وسنن أبي داوود في أربعة أجزاء، وسيرة النبي لابن إسحاق في أربعة أجزاء، وسيرة

---

(١) لم أستطع تحديد عدد الأجزاء، لأنني لم أحصل إلا على الجزء الأول ولم يذكر المحقق عددها، إلا أنه كتب على الغلاف الجزء الأول.

النبي لابن هشام في أربعة أجزاء والمسودة في أصول الفقه في جزء واحد، والترغيب والترهيب من الحديث الشريف في ستة أجزاء، والمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد في جزأين، وتاريخ الخلفاء في مجلد واحد، ومروج الذهب ومعادن الجوهر في أربعة أجزاء).

والملاحظ على منهج "عبد الحميد" في هذه المكتبة، أنه بذل كل ما في وسعه فخرج الآيات والأحاديث والأعلام والأشعار وشرح وفسر، وفصلّ في تعليقاته، كما قدّم مقدمات بسيطة لهذه الأعمال، وأظهر قيمتها، وصنع بعض الفهارس لبعض منها[1].

وبحق، فإن "عبد الحميد" قد تفوق على "هارون" في هذه المكتبة مع ما ينقص هذه المؤلفات من مقدمات تفصيلية، وفهارس تحليلية فنية.

---

(١) ينظر المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، لأبي اليمن مجير الدين العليمي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب،بيروت سنة ١٩٨٣ ط(١) ج(٤) الفهارس.

المنهج التحقيقي بين "هارون" و"عبد الحميد"

إن المتأمل لما حققه المحققان يقف على التباين الواضح في النهج الذي سلكاه في تحقيقهما لكتب التراث، ويمكن استجلاء الفرق بين منهجيهما بدراسة منهج كل منهما في تحقيقاته المختلفة. وقد أجريت دراسة على منهج كلٍ منهما في الفصلين السابقين، وسأعمل في هذا الفصل على الموازنة بين المحققين في هذا الجانب.

أولاً: تتبع نُسَخ الكتاب المخطوط ودراستها:

لقد حدد "هارون" أصناف النُسَخ وأنواعها،وقد اعتمد في تحقيقاته على النسخ المخطوطة، فاعتمد في بعض أعماله على نسخة واحدة ككتاب "البرصان والعرجان والعميان والحولان" وهي النسخة التي أطلق عليها "هارون" نسخة الأم، ومن قبيلها نسخة كتاب "مجالس ثعلب" ، فهي نسخة وحيدة وصفها بأنها سقيمة وقد أصابها الطمس في كثير من أوراقها. ومن الكتب ما اعتمد فيه "هارون" على نسخ منقولة عن الأم ككتاب "مجالس العلماء" إذ اعتمد فيه على نسختين مصورتين عن الأصل المفقود، ومنه أيضاً كتاب "البيان والتبيين" حيث وجد له المحقق نسختين، الأولى نسخة "كوبريلي" والنسخ الأخرى مصورة عن بعضها البعض.

ومن النسخ التي اعتمد عليها ما ضمنت في ثناياها كتباً أخرى، وهي ما عدّها "هارون" كالأبناء الأدعياء. ومن تراث "هارون" التحقيقي كتاب "وقعة صفين" إذ ضُمّن هذا الكتاب في كتاب "نهج البلاغة" لابن أبي حديد.

ومجمل القول فإن "هارون" قد اعتنى كثيراً بجمع النسخ والأصول الخطية للكتاب، والمقابلة بينهما، وإثبات الفروق في الحاشية، وأثبت القراءة الراجحة في متن الكتاب وصلبه، اعتماداً على ما جاء في بعض النسخ،وكذلك فإن زيادات النسخ والمصادر يضعها في المتن بين معقوفتين، مع التنبيه في الهامش على هذا التصرف، وعلى تحريفات النسخ الأخرى.

وقد يلاحظ على بعض ما حقق قلة العناية بجمع النسخ والمقارنة بينها، وإهمال إثبات

الفروق والتعليقات وتوثيق النصوص في بعضها، كما فعل في كتاب "سـيبويه" وفـي "خزانـة الأدب"، وهذا العمل نادر في أعمال "هارون" ولعل السبب في ذلك يعود لعامل التقدم في السن.

وقد وضح "هارون" أسلوبه في جميع النسخ التي يجري عليها العمليـة التحقيقيـة فـي مقدمات الكتب التي حققها ،فلا نكاد نجد كتابا من تحقيقاته إلا وقد وصف نسخه وحدد النسـخة الأم،وما تبقى من النسخ معينة للأصل أو الأم ،ويذكره في الهامش. وقد ذكر هارون مجموعـة من الإجراءات في تحديد نسخ الكتاب وهي الإجراءات التي تقوم على دراسة الـورق والمـواد والخط واطراده في نظام الكتابة.

وعليه فإن "هارون" كان يبحث وينقب ويجهد نفسه في تتبع نسخ الكتاب ،فجاء عمله هـذا متقنا لا ينافسه فيه منافس .

اما "عبد الحميد" ومن خلال دراستي لما حقق وجدت أنه لا يعنى كثيرا بالنسخ الخطيـة واستقصائها،وقد يعمد في نشر بعض الكتب على ما سبق لها من طبعات كما صنع فـي كتـاب شرح الحماسة للتبريزي،ولعله يعمد إلى ذلك في بعض كتبه دون الاخرى، إذ نجده في تحقيقـه لكتاب "معاهد التنصيص" يشير إلى النسخ الخطية، ويقابل بين النسخ، وغالباً ما تكون مطبوعـة لبيان مواضع الاختلاف بينها، وقد لاحظت في أثناء تنقيبي في أعمال "عبـد الحميـد" اهتمامـه بفروق النّسخ داخل المتن دون أن يشير إلى ذلك في المقدمة، فلم يصف "عبد الحميد" النّسخ ولـم يذكر شيئاً عنها، فجاءت كتبه ققراً من ذكر نسخ الكتاب المخطوط. وبذلك فإن كتبه تحتاج إلـى إعادة نظر في هذا الجانب.

وعليه فإن "هارون" قد كان أكثر عناية في نسخ الكتاب المخطوط من "عبد الحميد" فقـد جمع نسخ الكتب ودرسها ونسخها ثم وصفها في المقدمة.

ثانياً: تحقيق عنوان الكتاب وصحة نسبه إلى مؤلفه:

اهتم "هارون" في تحقيق عناوين الكتب التي حققها، فقد بذل جهداً عظيماً في ذلـك؛ إذ أن كثيراً من المؤلفات قد حملت أسماء غير أسمائها، وقد أخبرنا "هارون" عن تجربته فـي كتـاب

"العثمانية" للجاحظ، وحدثنا عن الإجراءات التي اتبعها في توثيق عنوانه. وقد نصح "هارون" بمجموعة من الإجراءات في تحقيق عنوان الكتاب متمثلة بدراسة نصّ الكتاب لعل المؤلف قد أشار إليه، ودراسة مصنفات المؤلف الأخرى لعله ذكره فيها، ودراسة المؤلفات المماثلة المختلفة حتى يستطيع أن ينتصر للعنوان.

وبعد أن ينتصر المحقق للعنوان، عليه أن يدقق، ويحقق صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، إذ أنّ كثيراً من المؤلفات قد نسبت إلى غير مؤلفيها. وقد عمل "هارون" على توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه من خلال الرجوع إلى مصادر التخريج والتوثيق، وذلك بالرجوع إلى فهارس المكتبات، وكتب المؤلفات وكتب التراجم، وقد حدثنا "هارون" عن الطريقة التي أثبت فيها نسبة كتاب "مجالس العلماء" لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي إذ كان المعروف قبل تحقيق "هارون" لهذا الكتاب أن مؤلفه هو أحمد بن علي الكاتب، كاتب ابن خنزابة، وعن طريق اتباع بعض الإجراءات التحقيقية كدراسة الخط الذي كتب فيه عنوان النسخة، ومقارنة مع الخط الذي كتب فيه متن النسخة، وعن طريق دراسة النصوص المبثوثة في الحواشي، دراسة النقول، وعدد المجالس، وغير ذلك، استطاع "هارون" أن يثبت أن الكتاب للزجاجي لا للكاتب ابن خنزابة.

وقد أظهر "هارون" إجراءاته هذه في مقدمات الكتب، وعليه فإن "هارون" قد بذل جهداً عظيماً في تحقيق عناوين أعماله التحقيقية، وتمشى مع النهج الأمثل في التحقيق، فتحقيق العنوان، وتحقيق صحة نسبته من أهم الإجراءات التي ينادي فيها النهج الأمثل للتحقيق.

أما "عبد الحميد" فلم يظهر في مقدماته الطريقة التي وثّق فيها عنوان الكتاب، وصحة نسبه إلى مؤلفه، ولا نجد في المقدمة إلا بعض العبارات التي تنص على العنوان، كأن يقول: (هذا شرح وسط عن كتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" الذي صنفه أنحى النحاة الإمام أبو محمد ... ابن هشام الأنصاري المصري). وكان هذا أسلوبه في كل ما حقق من أعمال، فلم يتعرض لتحقيق العنوان، ولم يؤكد صحة نسبته إلى صاحبه.

وعليه فإن "هارون" قد جارى النهج الأمثل في تحقيقه لعناوين الكتب التي حققـها، وقـد أظهر ذلك في كل ما حقق من كتب، ذاكراً طريقته وأدلته في التوثيق، فيكون في عمله هذا قـد تقدم على نظيره "عبد الحميد".

<u>ثالثاً: تحقيق متن الكتاب:</u>

قلنا إن تحقيق متن الكتاب يعني إخراجه كما وضعه صاحبه مع مراعاة الأمانة العلميـة في ذلك قدر ما أمكن، وقلنا إن الأمور التي تحتاج إلى تحقيق وتخريج في المتن هي:

آيات القرآن الكريم.

الأحاديث النبوية.

الأشعار والأرجاز.

الأمثال والأقوال والوصايا.

الأعلام وأسماء القبائل والطوائف وأسماء المدن والقرى والمواقع.

شرح الألفاظ الغريبة وتوضيح معناها.

وقد تناولت هذه الجوانب عند المحققين كلاً على حدة في الفصلين السـابقين، وسـأعقد موازنة بين المحققين في هذه الجوانب.

تحقيق آيات القرآن وتخريجها:

ركّز "هارون" في أعماله التحقيقية على تخريج الآيات القرآنية وتحقيقها، وكان منهجـه يقوم على إصلاح الخطأ في صلب الكتاب، ويشير إلى ما وقع فيه من خطأ في الهامش، مرجعـاً ذلك إلى القرآن الكريم بقراءة حفص عن عاصم، مراعياً القراءات القرآنية المختلفة.

وقد عثر "هارون" في أثناء أعماله التحقيقية على كثير من الأخطاء فـي نقـل الآيـات

القرآنية، فصوّبها في المتن، ويرى أن ذلك لا يخلّ في الأمانة العلمية، ولا يجوز أن يحفظ حق لمؤلف لم يراع الضبط وقصّر في النقل والحرص في عمله مع الآيات.

وكان"هارون" يرجع إلى كتاب القراءات؛ إذ قد يكون المؤلف أورد آية على قراءة معينة ويقصد تلك القراءة، فتغييرها يؤدي إلى تغيير الهدف الذي سيقت من أجله، وكان يشير إلى هذا في الهامش.

ومع هذا التشديد في ضرورة الحرص والحذر في التعامل مع الآيات القرآنية، نجده يغفل تخريج كثير من الآيات، فلم يذكر اسم السورة التي هي منها ولم يذكر رقمها في تلك السورة. وعليه فإن هذه الآيات تحتاج إلى تخريج وتحقيق، إذ أنّ أولى النصوص بالاهتمام والتحقيق هي النصوص القرآنية.

أمّا "عبد الحميد" فقد أحسن في تخريج الآيات وضبطها وتحقيقها، فخرجها من القرآن الكريم ذاكراً اسم السورة والآية التي هي منها، وعمل على ضبط الآيات بالشكل، وشرح الألفاظ الغريبة منها، وكان مذهبه يقوم على إصلاح الخطأ في المتن ويهمل الإشارة إلى ذلك في المتن، كما أنه عمل على إعراب الآيات في كتب النحو مبيناً وجه الشاهد فيها،ومع ذلك نجده يغفل تحقيق بعض الآيات خاصة في الكتب الأدبية، أما في كتب النحو فقد أظهر عناية خاصة في الآيات فشرحها وأعربها ووضح غريبها ثم ذكر قراءاتها، وخرّجها من المصحف.

وعليه فإن نهج "هارون" و"عبد الحميد" في تحقيق الآيات وتخريجها يكاد يكون واحداً؛ إذ يقوم هذا النهج على تخريج بعض الآيات وإهمال بعضها الأخر، ولم يلتزما بتخريج النصوص جميعها وإنما قاما بالانتقاء، وعليه فإن هذا يعدّ مأخذاً عليهما، وعلى المحقق أن يتجنب ما وقع فيه من إغفال تخريج كثير من الآيات.

تخريج الأحاديث وتحقيقها:

اهتم "هارون" بتخريج الأحاديث النبوية وتحقيقها، وكان مذهبه يقوم على وضع الحديث كما هو في المتن، ويعلق على الحديث في الهامش، راداً هذه الأحاديث إلى كتب السيرة والتفسير وكتب الأحاديث المختلفة، وعمل "هارون" على ضبط نصوص الأحاديث بالشكل. إلا أن "هارون" قد ناقض ما ينادي إليه من ضرورة تخريج الأحاديث وعرضها على مراجع الحديث، فنجده يقصر في هذا الجانب ، إذ أن كثيراً من الأحاديث التي عالجها قد أغفل تخريجها وردّها إلى مصادرها، ولم يعلّق عليها من حيث القوة والضعف والخطأ.

فكان في هذا الجانب كما كان في تخريج الأيات، أتقن في جانب وقصر في آخر، إذ كان ينتقي الأحاديث، فبعضها يخرّجه وبعضها يتركه.

أمّا "عبد الحميد" فقد ضبط الأحاديث، وصوّبها في المتن مباشرة دون الإشارة إلى ذلك في الهامش، وعمل على شرح الغامض من ألفاظها. والملاحظ أيضاً أن "عبد الحميد" لم يوثّق الأحاديث بذكر المرجع الذي اعتمد عليه في تخريجها، ولم يعلّق من حيث الحسن والضعف والقوة والخطأ، واكتفى بشرحها.

وقد ظهرت عناية "عبد الحميد" جليّة في تخريج الأحاديث الواردة في كتاب "الهداية شرح بداية المبتدئ"، فجعل عمله منصباً على تخريج الأحاديث وعرضها على مراجع الحديث، ولو عمل "عبد الحميد" في كل ما حقق ما عمله في كتاب "الهداية شرح بداية المبتدئ" لكان صنيعه متقناً لا عيب فيه.

ومع هذا فإن "عبد الحميد" قد اهتم بتخريج الأحاديث أكثر من "هارون" رغم أنّ الاثنين قد أغفلا تخريج كثير منها وتحقيقه.

تحقيق الأمثال وتخريجها:

عمل "هارون" على ضبط الأمثال، ودعا في كتابه "تحقيق النصوص ونشرها" إلى عرض الأمثال على مراجعها ليستعين بها في قراءة النص وتخريجه، وقد خرّج "هارون" بعض الأمثال وأغفل كثيراً منها، واكتفى بصنع فهارس لا يشير فيها إلى مكان وجود المثل في المتن، وكان عليه أن يبحث عن أصول هذه الأمثال ويدققها ويخرّجها، ويثبت هذا التخريج في الهامش في نفس الصفحة حتى يتمكن الباحث من العودة إليه، والاطمئنان إلى مصدره وصحته.

أما "عبد الحميد" فكان منهجه يقوم على ضبط الأمثال وشرحها وتخريجها من كتب الأمثال، ويذكر تعدد رواياتها، ويعربها في كتب النحو. والملاحظ أن "عبد الحميد" اهتم في أثناء تحقيقه لكتب النحو بكل ما يحتاج إلى تحقيق وشرح، ولو أنّه اتبع نفس النهج في الموضوعات الأخرى لما فاقه أحد في هذا الصنيع.

ومن هنا يمكن القول إن منهج المحققين كان متشابهاً في هذا الجانب، فقد عمل المحققان على تخريج وضبط وشرح وتوضيح بعض الأمثال وأغفلا البعض الآخر، ولكن "هارون" صنع لهذه الأمثال فهارس يمكن من خلالها التعرف إلى مكان وجود المثل في المتن، ففاق "عبد الحميد" في هذا الجانب.

تحقيق الأشعار وتخريجها:

يعدّ "هارون" تخريج الأحاديث من أهم النصوص التي يجب على المحقق العناية بها. والحق أن "هارون" قد اعتنى عناية فائقة في تخريج الأشعار، فكان يعمل على تحقيق نسبة البيت إلى صاحبه، سواء أنكر صاحبه أم لم يذكر في المتن، ثم عمل على تكملة الأشعار الناقصة، سواء أنقصت كلمة أم عبارة أم شطراً، وكان يتحرى الدقة في كل شيء، فيرد تخريجه إلى كتب الشعر الجامعة وإلى دواوين الشعراء، والمجاميع الأدبية وغيرها. ثم عمل على ذكر طرف من حياة الشاعر، وشرح بعض الألفاظ الغريبة.

وفي المقابل نجد كثيراً من الأشعار في تراث "هارون" التحقيقي لم تحقق أو لم تخـرج أو لم يذكر نسبتها.

أما "عبد الحميد" فاهتم اهتماماً بالغاً في تخريج الأشعار وضبطها وتحقيقها لا سيما فـي كتب النحو، فلم يترك شيئاً له صلة في البيت الشعري إلا وقف عنده، فنجده ينسب البيـت إلـى صاحبه، ويعطي نبذة عنه، ثم يشرح الألفاظ الغريبة ويشرح البيت شرحاً وسطاً، ثم يعربه ويبيـن موطن الشاهد منه، وكان يذكر مناسبته، ويذكر بعض الأبيات السابقة واللاحقة، ويذكـر مطلـع القصيدة التي هو منها، ويشير إلى الخطأ أو التصحيف أو التحريف فيه، ويذكر البحر العروضـي له، ثم يرد هذه الشواهد والأشعار إلى مصادرها من كتب الأدب والشعر ودواوين الشعراء.

وقد أغفل "عبد الحميد" تخريج بعض الأشعار وتحقيقها التي جاءت في كتـب الأدب أو في كتب الدين. وكان مذهبه في الأبيات التي يبحث فيها عن أصل بيت أو نسبته ولم يجده ينـوه إلى ذلك في الحاشية، أو يذكر مكان وجوده ويعلق بأنّي لم أقف عن نسبة له.

وعليه فإنني لاحظت أن المحققين قد أبدعا في تحقيق الأشعار وتخريجها، إلا أن "عبـد الحميد" قد تقدم على "هارون" في تحقيق الأشعار وتخريجها في كتب النحو، وقد تساوى المحققان فيما تبقى من الكتب في هذا الجانب.

تحقيق الأعلام وتخريجها:

الحق أن "هارون" بذل جهداً عظيماً في تخريج الأعلام، أعلام الناس والقبائل والطوائـف والأماكن، فلم يترك علماً من هذه لأعلام إلا وحققها وضبطها ما أمكن ذلك، وكان في منهجـه يرجع إلى المرجع الذي اعتمد عليه، فكان صنيعه في الأعلام لا ينـافس، مـن حيـث الدقـة والشمولية، إلا من بعض الأعلام التي أغفل تخريجها.

أما "عبد الحميد" فيكاد يقترب في منهجه في تخريج الأعلام من "هارون" من حيث إنـه

يذكر كل ما يتعلق بالعلم الذي يريد أن يخرّجه، ويرد ذلك إلى مصادر التخريج، إلا أنـــه أغفـل معظم الأعلام التي وردت في المؤلفات التي حققها، وقد أظهر عناية في الأعلام الـــواردة فـــي كتب السيرة والأحاديث.

والحق أن منهج "هارون" في تحقيق الأعلام أكثر شمولية، وأدق في تناول العلـــم مـــن حيث عرضه على مصادر التخريج المتعددة، ومن حيث تخريج الأعلام في كل ما حقـــق مـــن كتب، كما أنه صنع للأعلام فهارس ساعدت الباحث على التعريف بالعلم ومكـــان وجـــوده فـــي الكتاب.

شرح الألفاظ الغريبة:

عمل "هارون" على شرح الألفاظ الغريبة التي تعيق القارئ عن فهم النص، فـــهو يُعـدّ توضيح الألفاظ مفتاحاً لفهم النص، وكان يعتمد في توضيحـــه للألفـــاظ علـــى معـــاجم اللغـــة المتخصصة، كما أنه عمل على وضع الألفاظ في فهرس خاص بكل كتاب.

أما "عبد الحميد" فقد جعل من توضيح الألفاظ وشرحها عمله الذي لا غنى عنه في كـــل ما حقق من مؤلفات، فنجده لا يترك لفظاً غريباً في أي كتاب من أعماله إلا ويشـــــرحه شـــرحاً وافياً، ويضبطه ذاكراً أصله ومفرده وجمعه، ويرد تفسيره وضبطه إلى كتب المعاجم، فكان "عبد الحميد" حريصاً على شرح الغامض من الألفاظ أكثر من "هارون"، إلا أن "عبد الحميد" لم يصنـع للمفردات التي لم يذكرها في المعاجم فهارس تدل على مكان وجودها.

الزيادة والحذف:

لقد اهتم "هارون " بقضية الزيادة والحذف في تحقيق النصوص، وكان مذهبه يقوم علـــى المحافظة على الأصل والدقة والأمانة، مشيرا إلى ما يصنع في الحاشية.

وقد أفاض في الحديث عن هذا الموضوع في كتابه "تحقيق النصوص ونشرها" وقد أيـــد ما قاله صنيعه في الكتب التي حققها.

فهو يرى أن النسخ الأصلية يجب أن تؤدى كما هي، دون زيادة أو حذف إلا بـــالضرورة التي لا تخل بالأمانة العلمية، والتي يستقيم فنها المعنى، ولا سيما فـــي آيـــات القـــرآن الكريـــم والأحاديث الشريفة، وقد ضربت الأمثلة على ذلك في موضوع الزيادة والحذف عند "هــــارون". وهو يرى ضرورة وضع هذه الزيادة بين معقوفين والإشارة إليها في الهامش.

ويرى أن الزيادة المقصود بها الشرح والتوضيح لا يجوز أن تؤدي بالمتن ولا بأي حـــال من الأحوال، وإنما يستطيع المحقق أن يلحقها في الهوامش، وعلى المحقق أن يعتمد أكمل النســـخ وأوفاها، وألا يهمل شيئاً منها إلا إذا اتضح له أنه حشو ولا يمت إلى الأصل بشيء. والزيـــادات في رأي "هارون" متنوعة ومتعدّدة.

والحق أن "هارون" عمل على ضبط هذا الجانب في محققاته، وساعده على ذلك خـــبرة وذوق وسعة اطلاع على مصنفات القدماء، فأحسن وأبدع ، وأظهر للعيان صنيعه بثوب متألق لا يستطيع أن يجاريه في هذا الجانب مجار.

أما "عبد الحميد" فقد اهتم أيضا بالزيادة والحذف والتغيير والتبديل، وقد أظهر اهتمامـــه هذا في ما حقق من كتب، لا سيما في كتاب "معاهد التنصيص"، وكان مذهبه يقوم علـــى إبقـــاء المتن كما هو إذا تبين له صحة هذا المتن، وكان يجعل النقص أو الزيادة بين معقوفين في المتـــن ويشير إلى ذلك في الحاشية بعبارة ساقط في (أ) أو زيادة في (ب)وغير ذلك من العبارات، وفـــي معرض تعليقه على العبارات التي توضع حشوا في النص، كان يبينها ويعلق عليـــها موضحـــا ذلك.

أما مذهبه في النقص فكان "عبد الحميد" يضعه بين معقوفين ويعلّق على العبارة فـــي الهامش، وكان يقصر عمله في بعض كتبه على الإشارة إلى اختلاف النســـخ أو التنويـــه علـــى النقص الذي ورد في النسخة الأصلية.

وكان يكتفي بوضع النقص أو الزيادة بين معقوفين في كثير من الأحيان دون الإشارة في الهامش إلى هذه الزيادة أو النقص، فلا يدري الباحث لماذا وضعت هذه الكلمات أو العبارات بين معقوفين.

ومن خلال هذا التوضيح أستطيع أن أقول إن "هارون" قد تعامل بدقة متناهية مع النسخ في موضوع الزيادة والحذف، وقد أظهر منهجه في مقدمة الكتب التي حققها. كما أنه حرص على المقابلة بين النسخ، فلم يترك شيئاً له صلة بالكتاب إلا وضعه إمّا في المتن مشيراً إلى صنيعه في الحاشية وإما أشار إليه في الحاشية فقط. وبذلك يكون منهج "هارون" أقرب إلى النهج الأمثل في هذا الجانب.

الضبط:

ضبط النصوص من الأمور الهامّة التي يجب على المحقق مراعاتها؛ إذ أنها تجنب القارئ الوقوع في اللبس، وقد اهتم القدماء في الضبط سواء في إعجام الحروف أم في حركتها، ووضعوا لذلك طرقاً مختلفة، اختلف بعضها عن بعض بسبب اختلاف الخطوط، فالخط المغربي يختلف عن الخط الكوفي وغير ذلك.

ولقد اهتم "هارون" اهتماماً بالغاً في ضبط نصوصه ضبطاً سليماً، وذلك بترجمة الضبط القديم بما يقابله بالضبط في الكتابة الحديثة، وقد التزم "هارون" بأداء الضبط كما أراده صاحبه معتبراً ضبط النصوص جزءاً من العملية التحقيقية، وأن تغيير الضبط أو تبديله يُعدّ عدواناً على النص.

ونبّه "هارون" إلى ضرورة التريث وعدم الانسياق وراء المألوف في ضبط النصوص لأن الانسياق وراء المألوف يؤدي إلى الوقوع في الخطأ.

والملاحظ أن "هارون" في أعماله كلها عمل على ضبط النصوص ضبطاً تاماً خاصّة في

الآيات والأحاديث، وأشعار العرب، ولم يكتف "هارون" بضبط أواخر الكلمات بل إنه يـــرى أن على المحقق أن يضبط كل الحروف التي توضح مفهوم الكلمة، لأن ضبط الحروف في العربيـــة يؤدي إلى اختلاف المعنى، وهو ما يعرف بالجناس الناقص.

ويرى "هارون" أن على المحقق الاستعانة بالمعاجم وبالقرآن الكريم، وكتــب الأحـــاديث والتراجم في ضبط الألفاظ.ويقرُّ "هارون" أن الضبط للنصوص يجب أن لا يختلف أو يتنافى مـــع ضبط المؤلف. فإن كانت المخطوطة بخط المؤلف فلا يحق للمحقق أن يغيّر فيها حتى ولو كـــان خطأ، وإنما عليه أن يشير إلى هذا الخطأ في الحاشية، وهذا ما يسير عليه الشادّون فـــي تحقيـق التراث في العصر الحاضر.

أما "عبد الحميد" فيرى أن ضبط النصوص من الأمور الهامّة التي يجب علـــى المحقـق مراعاتها عند تحقيق النصوص. والمتتبع لأعمال "عبد الحميد" يجده قد بذل جهداً مضنيـــاً فـــي ضبطه للألفاظ والعبارات والنصوص المختلفة، من آيات قرآنية أو أحـــاديث نبويـــة أو أشـــعار عربية وغير ذلك. فقد جعل جلّ اهتمامه منصبّاً على ضبط النصوص وإخراجـــها مـــبرأة مـــن اللبس، فهو يضع على الصفحة الأولى من الكتب التي حققها عبـــارة "حققــه وفصّلــه وضبـــط غرائبه".

وعليه فإن "هارون" و"عبد الحميد" قد بذلا قصارى جهدهم في ضبط النصوص إعجامـــاً وشكلاً، ولم يقصّرا في جانب منه، فجاء عملهما هذا متمشياً مع النهج الأمثل في التحقيق.

التعليق:

يعد المحققون التعليق لبَّ العملية التحقيقية، إذ يندرج تحت هذا العنوان كل ما له صلــــة بالتحقيق. والتعليق هو ما يقوم به المحقق من توضيح أو توثيق أو تخريج، وموقعه من الكتـــاب المحقق يكون في الحاشية أو ما يعرف بالهامش، فيضع فيه المحقق كل ما له علاقـــة بـــالنصّ، فيفصل ويوضح ويخرّج ويشرح، ويذكر اختلاف النسخ، ويعرب وغير ذلـــك مـــن الإجـــراءات

التحقيقية.

والحقّ أن "هارون" اهتم في التعليقات على النصوص، وكان منهجه يقوم على الإيجـــاز في التعليقات التي يتناول فيها شرح بعض الألفاظ والمصطلحات والترجمة لبعض الأعلام، مـــع تخريج بعض النصوص وإهمال بعضها الآخر، وهذا الإهمال جعل بعض تعليقاته ناقصة وتحتاج إلى تتمة.

وكان "هارون" يعلل الإيجاز في التعليقات بأن لا ضرورة للإسراف في التعليقات، لأنــها تشغل القارئ عن المتن، وتثقل النص بالحواشي ولذلك لا بد من الاعتــدال وعلــى المحقــق أن يكتب الفوائد المهمة التي تضيء النص وتبعد عن الغموض.

ومن خلال تعليقات"هارون" وجدت أنه لم يلزم نفسه بمنهج الاعتدال الذي ارتضاه لنفســه في كل ما حقق، بل نجده يفيض بالتعليقات، فيفوق بذلك من نادى بالإسراف في التعليق.

أما "عبد الحميد" فمذهبه يقوم على الإيجاز في التعليقات وقلتها أحياناً كمـــا يبــدو مـــن حواشي "شرح الحماسة" للتبريزي، و"معاهد التنصيص" للعباسي. في حيــن نجــده يطيــل فــي الشروح والتعليقات على كتب النحو مثل "شرح ابن عقيل" و"أوضح المسالك" لابن هشام، وكأنـــه أراد وضع حاشية عليها.

والقضايا التي كان يعلق عليها كثيرة، فنجده يفسر معنـــى الألفــاظ الغريبـــة، ويشـــرح الأشعار والآيات والأحاديث، ويعرب ويبين مواطن الشاهد، ويفصّل القضايا الواردة في العمــوم، ويترجم للأعلام، وينسب الأشعار، ويرجع كل ذلك إلى المراجع والمصادر. وكل ذلك في إيجاز؛ إذ أن العبرة عنده ليست بكثرة التعليقات، وإنما بالتركيز على تحرير النصّ وإخراجه مضبوطـــاً بالشكل وصحيحاً مبرأ من الخطأ والتصحيف والتحريف، فالتوفر على الدقة في تحريـــر النـــص الأصلي للكتاب، وإخراجه في ثوب أنيق يوافق رغبات العصر خير من التطويل بالحواشي، التي قد تبعد القارئ عن متن الكتاب.

والحق أن "عبد الحميد" قد أجهد نفسه في تحقيق الكتب النحوية فلم يترك شيئاً إلا علّـــق

عليه ووضحه بالشرح والتفصيل، أما صنيعه فيما تبقى من التحقيقات، فكان منصباً على شرح الألفاظ أو التعليق على علَم من الأعلام، فكانت تعليقاته قليلة وبسيطة، لأن الأصل عنده هو إخراج الكتاب مطبوعاً ومضبوطاً.

وفي هذا الجانب نجد "هارون" قد التزم منهج الاعتدال في التعليقات، وكان ذلك في معظم ما حقق، أمّا "عبد الحميد" فتراوح عمله بين الكثرة المفرطة في التعليقات على كتب النحو، والقلة في التعليقات على الكتب الأخرى.

والحق أن المنهج الأمثل يقتضي الاعتدال في التعليقات، لأن الإفراط فيها يبعد القارئ عن جو الكتاب إلى كتاب آخر هو التعليقات على الكتاب. فكان صنيع "هارون" أقرب إلى المنهج الأمثل، على الرغم من وجود بعض الإسراف في تخريج الأعلام.

مُكمّلات التحقيق بين "هارون" و"عبد الحميد"

إن أبرز المُكمّلات الحديثة للنشر تندرج تحت القضايا التالية:

العناية بتقديم النّص ووصف النسخ.

العناية بالإخراج الطباعي.

صنع الفهارس الحديثة.

العناية بالاستدراكات والتذييلات.

وفيما يلي أعقد موازنة بين منهجيهما في القضايا السابقة:

تقديم النّص ووصف النسخ:

إن التقديم للنص من أهم المُكمّلات الحديثة التي جاء بها النهج الأمثل للتحقيق، كما يرى العلماء الذين شغلوا أنفسهم في هذا العلم.

ويقتضي التقديم التعريف بالمؤلف، وبكل ما له صلة به من اسمه ونسبه وتاريخ ولادته ومحلها وعصره، وأساتذته وتلاميذه، ومؤلفاته. ويقتضي أيضاً وصف نسخ الكتاب المطبوعة والمخطوطة، وإعطاء صورة دقيقة عنها، وذكر الطبعات السابقة، ووصف هذه الطبعات، وذكر السبب الذي حمل المحقق على إعادة تحقيقه إن كان محققاً من قبل. ويقتضي أيضاً وصف موضوع الكتاب وطريقة تأليفه، ومنزلته بين الكتب عند العلماء. ويقتضي من المحقق توضيح نهجه في تحقيقه، منوّهاً إلى مراجع المقدمة والترجمة.

والحقّ أن "هارون" قد جاء في مقدماته بكل ما سبق ذكره، ولكن هذه المقدمات جاءت موجزة، فتحدث عن كل الجوانب السابقة باختصار مفيد دون أن يحمل القارئ على الملل.

أما "عبد الحميد" فلم يعتن بمقدمات أعماله التحقيقية، وإذا صنع بعض المقدمات فإنها تأتي مختصرة جداً بحيث لا تعطينا صورة نطمئن لها، فنجده ينوه أحياناً إلى اسم المؤلف تنويهاً بسيطاً، وبعضها لم يذكر عنه شيئاً، وفي الجوانب الأخرى التي يجب أن تذكر في المقدمة، فلم يولِ ذلك أيّ اهتمام، فلم يتحدث عن الكتاب، ولاعن مؤلفه، ولم يذكر نسخه أو يصفها. أما عن ذكره لمنهجه فكان ينوه في بعض أعماله إلى منهجه ولكن دون توضيح هذا المنهج بصورة جليّة.

ومن هنا فإن نهج "عبد السلام هارون" يتمشى مع النهج الأمثل في تقديم الكتاب المحقق، أما "عبد الحميد" فقد قصّر في هذا الجانب، وتحتاج الكتب التي حققها إلى مقدمات تضيء الكتاب وتعرّفنا به وبمؤلفه ونسخه.

العناية بالإخراج الطباعي:

تشمل عملية الإخراج الطباعي إعداد الكتاب للطبع، واستخدام علامات الترقيم الحديثة، وتنظيم فقار الكتاب وحواشيه، وترقيم صفحاته، وتجنب التعقيدات الطباعية، ومعالجة الأخطاء الطباعية.

لقد وضّح "هارون" موقفه من الإخراج الطباعي في كتابه "تحقيق النصوص ونشـــرها"، والحق أن "هارون" قد اعتنى عناية فائقة في هذه القضية، ومن خلال متابعة هذه القضايـــا فيمـــا حقق من كتب وجدت أن "هارون" كان دقيقاً وحريصاً في إخراج الكتاب فـــي أحســـن وأبـــهى صورة ويقاس ذلك في كل اعماله.

أما "عبد الحميد" فإنني أؤكد حرصه على هذه القضية، إذ أن عمله كان منصبّـــاً علـــى إخراج الكتاب مطبوعاً، فنجده مستخدماً لعلامات الترقيم وضابطاً للنصوص ضبطاً سليماً، مرقماً صفحات كتبه، متجنباً التعقيد الطباعي، منظماً الفقار والحواشي داخل أعماله، وفي أســـفل كـــل صفحة منه، وهذا العمل متمثّل في جميع أعماله التحقيقية، وبذلك فإن المحققين أبدعا في إخـــراج أعمالهم للطباعة في أجمل ثوب وصورة.

صنع الفهارس:

برع "هارون" وتألق في صنع الفهارس المفصّلة المتنوعة للكتاب إلى حد تصبـــح فيـــه مادته بكل دقائقها، ومحتوياتها من العلوم والمعارف والشوارد في متنـــاول البـــاحثين بصـــورة توصلهم إلى بغيتهم بكل يسر وسهولة، ومن ذلك على سبيل المثال فـــهارس كتـــاب "الحيـــوان للجاحظ"، إذ بلغت أربعة عشر فهرساً، وفهارس كتاب "خزانة الأدب للبغدادي" إذ بلغت ثمانيـــة وعشرين فهرساً. ولعل هذا النهج هو الغالب على المحقق البارع "عبد السلام هارون" في جل ما أخرج من كتب.

وقد اتبع في معظم فهارسه الترتيب الأبتثي إلا في آيات القرآن الكريم والحديث الشـــريف فقد اعتمد فيه ترتيبا يّقوم على المادة اللغوية في نطاق بروز بعض كلمات الآية.

أما "عبد الحميد" فلم يلق بالاً للفـــهارس الفنيـــة التحليليـــة، واكتفـــى بوضـــع فـــهارس للموضوعات، وفهرساً للشواهد في كتب النحو، وفهرساً للأعلام في كتب السيرة. وقـــد وضـــع بعض الفهارس اللازمة كما صنع في كتاب "الحماسة".

ومجمل القول هنا إن "هارون" قد فاق غيره من المحققين في صنع الفهارس فجاءت كتبه مضاءة بها، غير أن "عبد الحميد" قد قلت عنايته بها، مما جعل "هارون" يتفوق عليه في هذا الصنيع، وكان نهجه يمثل النهج الأمثل وما تتطلبه أسس التحقيق ومبادئه في العصر الحاضر.

الاستدراكات والتذييلات:

يرى "هارون" أن فهرس الاستدراك والتذليل ضروريّ لان العالم مهما أجهد نفسه في إخراج الكتاب كأصله ،قد يقع في بعض السهو والهفوات فكان الاستدراك مكان السهو أو السقط، ويرى أن كتمان الخطأ فيه حوب وظلم للكتاب، وأن إظهار الخطأ لا إثم فيه، إذ أن الخطأ في معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء،ومن خلال ما حقق "هارون" وجدته يذيل كتبه باستدراكات يميط اللثام بواسطتها عن الخطأ والنقص الذي وقع في متن الكتاب المحقق.

أما "عبد الحميد" فلم يعتن بالاستدراكات والتذييلات، فلم أجد كتاباً واحداً صنع له استدراكاً أو ذيله بشيء يظهر نقصاً أو عيباً، وكأن كتبه قد خلت من السهو أو من السقط.

وبذلك فإن "هارون" قد اعتنى بهذا الجانب في كتبه مما يشير إلى متابعة "هارون" لكتبه بعد إخراجها منقحا ومصوبا ما قد يعتريها من خطأ أو خلل.

انتهى الفصل الرابع

رحم الله الشيخين.

الخاتمة

الخاتمة

وفي إطار ما تقدّم من البحث يمكن تسجيل النقاط التالية:

١. تدور معاني كلمة التحقيق (معجمياً) حول إحكام الشيء أو القول، وصدقه وإيجابه وإظهاره وإثباته بحيث لا يتطرّق إلى فهمه شك.

٢. هناك اتصال وثيق بين علم التحقيق والمخطوط، ويجب على المحقق أن يدرس قواعد نشره، وأن يبذل أقصى جهد ممكن في المتون كي يخرج المخطوط على أقرب صورة أرادها مؤلفه.

٣. هناك ارتباط وثيق بين المعنى المعجمي، والمعنى الاصطلاحي للتحقيق.

٤. قدّم البحث تعريفاً لعلم التحقيق، ولا يعتزم أن يكون آخر تعريف له، وهو محاولة لصياغة مفهوم (التحقيق) على نحو يربط بين النظرية والتطبيق.

٥. تحقيق النصوص وتوثيقها فن عربي الجذور، يتّصل بعلماء المسلمين الأوائل الذين أخذوا على عاتقهم جمع القرآن والحديث وتوثيقه.

٦. كان للمستشرقين دور لا ينسى في وضع المنهاج الحديث للتحقيق وقد أفاد علماؤنا في العصر الحاضر من منجزاتهم.

٧. يرى البحث ضرورة إعادة نشر الكتب التي لم يراع فيها النهج الأمثل للتحقيق.

٨. قدّم البحث مجموعة من الأمثلة للكتب التي لم يراع فيها النهج الأمثل للتحقيق مبيّناً السبب الذي يدعو إلى إعادة تحقيقها.

٩. قدّم البحث الخطوات اللازم اتّباعها من أجل أن تتمّ العملية التحقيقية لأيّ مخطوط بصورة صحيحة ومتكاملة.

١٠. قدّم البحث مجموعة من المصادر المعينة التي تساعد على الوصول إلى نسخ المخطوط.

١١. يرى البحث أن على المحقق أن يتّصف بمجموعة من الصفات تساعده في تحقيق متن الكتاب، وتكاد تنحصر بالتمرّس والخبرة في قراءة الكتب القديمة، والمعرفة بالخطوط، والمعرفة بقواعد الإملاء عند القدماء، وملاحظة العلامات والإشارات الترقيمية القديمة، والصبر.

١٢. يرى البحث أن تحقيق متن الكتاب يشمل تحقيق عنوانه، ونسبته إلى مؤلفه، وتحقيق النصّ أو المتن، والمقارنة بين النسخ.

١٣. قدّم البحث مجموعة من المصادر والمراجع التي تعين الباحث في تحقيق الأمور السابقة.

١٤. أظهر البحث رأي العلماء في التصحيف، وبيّن أن التصحيف هو: تغيير نقط الحروف المتماثلة في الشكل.

١٥. أظهر البحث رأي العلماء في التحريف وبيّن أنّ التحريف هو: تغيير يطرأ على شكل الحروف المتشابهة في الرسم مع بقاء صورة الخط في السياق، وقد يكون بالنقص أو بالزيادة، وقد يكون بتبديل كلمة مكان أخرى، وتحدّث البحث عن أسباب حدوث ظاهرتي التصحيف والتحريف.

١٦. ذكر البحث طائفة من العلماء الذين ألّفوا بالتصحيف والتحريف، وذكر مؤلفاتهم، وذكر أمثلة توضيحية لكلا الظاهرتين.

١٧. وضّح البحث النهج الأمثل في تخريج الآيات وتحقيقها، وذكر أن على المحقق أن يصحّح الخطأ الذي يقع في نصّ الآية في داخل المتن، خوفاً من شيوع الخطأ، ويذكر تصحيحه في الحاشية.

١٨. وضّح البحث النهج الأمثل في تخريج الأحاديث والأشعار والأمثال والأعلام، ووضّح الطريقة المناسبة في شرح الغامض من الألفاظ.

١٩. تحدّث البحث عن مكمّلات التحقيق، كالمقدّمة وما تحتويه من التعريف بمؤلف الكتاب، ووصف النسخ، وتوضيح المنهج الذي اتّبعه المحقق، ووصف الكتاب وموضوعه،

وتحدّث عن الفهارس، والاستدراكات والتذييلات وذكر أهميّتها.

٢٠. تحدّث البحث عن نشأة (هارون) وسط أسرة علمية تقدّر العلم وتكرم أهلــه وأثــر هــذه الأسرة في مراحل حياته التعليمية، مما جعل (هارون) محباً للّغة العربية، وجعلــه يبــذل جهداً في إحياء تراثها.

٢١. تفتح النشاط العلمي عن (هارون) وهو في سنّ مبكّرة، فتعامل مع التراث بحثــاً وتأليفــاً وتحقيقاً وشرحاً، واختياراً وتهذيباً، فكان ثمرته مكتبة هارونية حافلة بمختلف المؤلفـــات، مما يحفل به كلّ محبّ للعلم ومتعامل مع نصوص التراث.

٢٢. تنوّع التراث العلمي عند (هارون) بين مؤلّف ومحقّق ومقال، ودورانه في ميادين ثقافتنـــا العربية، لغة ونحواً، وبلاغةً وأدباً، وديانات وسيراً.. مما يؤكد موسوعيّته وطوع الثقافـــة معه وانقيادها إليه.

٢٣. بلور (هارون) كفاحه الطويل وجهوده الصادقة مع نصوص التراث ومتونـــه بالدراســة والتحقيق والشرح والتصويب والضبط، بإخراج أول مؤلف عربي يبرز قواعد علم تحقيق النصوص وأسسها ويعالج قضاياه، ويبرز مشكلاته مما يؤكد علـــى أنّ كــلّ معاصريــه المتمرّسين في هذا الميدان يذكرون له الفضل.

٢٤. يرى (هارون) أنّ محاولة العثور على جميع نسخ المخطوط احتمالية، لأنّ المحقق مـــهما أجهد نفسه في ذلك فإنّه سيجد وراءه معقّباً.

٢٥. يرى (هارون) أن ترتيب النسخ يتمّ وفق قدم تاريخها وما تحمله من خطـــوط وإجـــازات وتمليكات، حيث تقدّم نسخة المؤلف ثم النسخة المنقولة من النسخة الأم، ثم فرعها ثم فرع فرعها، ثم النسخة المنقولة من نسخة المؤلف في أثناء نسخ أخرى، ثم النسخة المطبوعـــة التي فقدت أصولها، أو تعثّر الوصول إليها.

٢٦. أظهر البحث طريقة (هارون) في تحقيق عنوان الكتاب، وذلك عن طريق تجواله داخـــل المخطوط وتجواله في مصنّفات صاحب المخطوط، وتجواله فـــي المصـــادر والمراجـــع

وكتب التراجم مما يظهر الجهد العظيم الذي بذله في تحقيق عناوين الكتب التي حققها.

٢٧. ذكر البحث أمثلة تطبيقية من مكتبة (هارون) التحقيقية تثبت خطواته التي اتّبعها في ذلك.

٢٨. يرى (هارون) أن تحقيق الكتاب هو أداؤه صادقاً كما وضعه صاحبه بقدر الإمكان، دون التدخّل في النص من أجل التحسين والتزيين.

٢٩. يرى (هارون) أن على المحقق أن يراعي تخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال والأقوال والوصايا، والأعلام وعليه أن يشرح الغامض من الألفاظ.

ووضّح البحث منهج (هارون) في تخريجه لهذه القضايا، وساق الأمثلة التطبيقية على ذلك من مكتبة (هارون) التحقيقية.

٣٠. شدّ (هارون) على معالجة ما يصيب النصوص الدينية من ظاهرتي التصحيف والتحريف، لقداستها ودعا إلى تصحيح التصحيف والتحريف في المتن دون إذْن من المؤلف أو تصريح منه.

٣١. يرى (هارون) أن على المحقق أن لا يتسرّع في ضبط النصوص والكلمات، وألا يضبط ضبطاً يؤدي إلى خلاف مراد المؤلف، ويرى أن الضبط يحتاج إلى الدقّة والحرص والتريّث، كما يحتاج إلى قدر كبير من الحرص عن الانسياق إلى المألوف في الضبط.

٣٢. يرى (هارون) أن التعليق على النصوص يقتضي من المحقق الاقتصاد، فعلى المحقق أن يقدم ما يراه مناسباً وضرورياً من معارف عن النص دون حشد لكلّ ما لا يحتمله النص، ونهجه هذا يتمشّى مع ما يتطلّبه النهج الأمثل للتحقيق في العصر الحاضر.

٣٣. اهتمّ (هارون) بالمكمّلات التحقيقية من تقديم للنص ووصف النسخ والعناية بالإخراج الطباعي، وصنع الفهارس الحديثة، والعناية بالاستدراكات والتذييلات.

٣٤. قدّم البحث أمثلة تطبيقية على عناية هارون بالمكمّلات الحديثة من مكتبته التحقيقية.

٣٥. أبدع (هارون) في صنع الفهارس التحليلية واعتمد في ترتيبها الترتيب الأبتثي، وقد ابتدع طريقة في ترتيب الآيات تقوم على اللفظ البارز في الآية، ثم قسم فهرس الأشعار إلى

قسمين، الأشعار والأرجاز، وقد عاب عليه بعض المحققين هذه الطريقة، ورتّبها حسب قافيتها. وفي ترتيب الفهارس رأى (هارون) تقديم الأهم فالأقلّ أهميّة.

٣٦. وضّح البحث جهود (عبد الحميد) التأليفية والتحقيقية، وأظهر أهمية هذه المؤلفات في تراثنا.

٣٧. يعدّ عبد الحميد من الرعيل الأول الذين عنوا في إحياء التراث العربي وقد ظهر ذلك فيما ألّف وحقق من كتب.

٣٨. أظهر البحث عناية عبد الحميد في التأليف النحوي، إذ وضع مؤلفات على معظم الكتب النحوية التي حققها.

٣٩. تنوّعت تحقيقات (عبد الحميد) بين التحقيقات الأدبية والنحوية واللغوية والدينية والتاريخية والتراجم.

٤٠. لم يضع (عبد الحميد) تجربته التحقيقية في مؤلف يتحدّث فيه عن موضوع التحقيق كعلم من العلوم.

٤١. لم يراع (عبد الحميد) جمع النسخ المختلفة للمخطوط الذي يريد تحقيقه ولم يصف هذه النسخ في مقدّماته، كما أنه اعتمد في نشر بعض الكتب على ما سبق لها من طبعات دون الرجوع إلى النسخ المخطوطة.

٤٢. لم يوضّح (عبد الحميد) أسلوبه في تحقيق عنوان الكتاب وكلّ ما يطالعنا هو عنوان الكتاب أو عبارة هذا كتاب كذا وكذا فعمله هذا يحتاج إلى إعادة نظر.

٤٣. عمل (عبد الحميد) على ضبط الآيات القرآنية، وتصويب ما اعتراها من أخطاء في المتن مباشرة فضبطها بالشكل وخرّجها من القرآن الكريم بذكر السورة ورقم الآية، وشرح ألفاظها ووضّح موطن الشاهد منها، لا سيّما في كتب النحو.

٤٤. صوّب (عبد الحميد) الأحاديث في المتن مباشرة دون الإشارة إلى الخطأ في الحاشية، وعمل على تخريجها راداً ذلك إلى كتب الأحاديث.

٤٥. عمل عبد الحميد على ضبط الأشعار وردّها إلى أصحابها، وكمّل الناقص منها وشـرحها وأعربها وذكر موطن الشاهد منها، فأبدع عبد الحميد في هذا الجانب.

٤٦. عمل (عبد الحميد) على تحقيق الأعلام، فضبطها وخرّجها، وعلّق عليها، إلاّ أنّـه أغفـل عدداً كبيراً منها.

٤٧. خرّج (عبد الحميد) الأمثال وضبطها وردّها إلى كتب الأمثال، وذكر أماكن وجودها فـي بعض المصادر.

٤٨. لم يترك (عبد الحميد) لفظاً غريباً إلا شرحه مفصلاً ذلـك، وبـالرجوع إلـى المعـاجم العربية، مستشهداً على ذلك.

٤٩. برزت عناية (عبد الحميد) في إخراج الكتاب للطباعة والنشر حرصاً منـه علـى نشـر التراث، وبعثه وإحيائه.

٥٠. تراوح (عبد الحميد) بين التطويل والإيجاز في تعليقاته، فبسط القول في التعليق في كتـب النحو، وأوجز فيما عداها من الكتب، فقد وضع شروحاً على كتب النحو.

٥١. قلّة عناية (عبد الحميد) في مكمّلات التحقيق، فجاءت مقدّماته مختصرة، وقد خلت بعـض الكتب من التقديم، كما أنّه لم يحرص على وصف الكتاب، أو توضيح منهجه في تحقيقـه، ولم يتحدّث عن مؤلفه إلا في القيل الذي لا يغني الدارس، كما أنّه لم يول الفهارس الفنيـة عناية، واكتفى بفهرس للموضوعات، وللشواهد النحوية، ولم يضع استدراكات أو تذييلات على ما حقق من كتب، وجعل عمله منصبّاً على إخراج الكتاب للطبع خدمة للتراث وبعثاً له.

٥٢. أثبت البحث تقدّم (هارون) على (عبد الحميد) في التأليف في علم تحقيـق النصـوص، وفي التأليف في اللغة، وفي التأليف الديني، بينما تقدّم (عبد الحميد) على (هـارون) فـي التأليف النحوي والأدبي.

وفي المجمل فقد تقدّم (هارون) على (عبد الحميد) في الجـهد التـأليفي إذ بلغـت

مؤلفاته أربعة وعشرين مؤلفاً، بينما بلغت مؤلفات (عبد الحميد) ثمانية مؤلفات، وكذلك فقد فاقه في التنوّع في مجال التأليف إلا أنّ (عبد الحميد) قد يميّز في معالجته لموضوعات النحو العربي.

٥٣. تقدّم (هارون) على (عبد الحميد) في التحقيق الأدبي كمّا وكيفاً.

٥٤. تقدّم (هارون) على غيره من المحققين في تحقيق كتب اللغة من حيث العدد والإتقان فقد حصل كتاب ((مجالس ثعلب)) على الجائزة الأولى للنشر والتحقيق العلمي عام ١٩٤٩م، وأطلق عليه شيخ المحققين.

٥٥. صبّ (عبد الحميد) اهتمامه التحقيقي بكتب النحو، فأبدع وأجاد في هذا الجانب، إذ أن تحقيقاته النحوية يسّرت على الباحث والدارس تناول كتب النحو، ففاق (هارون) في التحقيق النحوي.

٥٦. لم يهتمّ (هارون) كثيراً في التحقيقات الدينية والتاريخية والأنساب أمّا (عبد الحميد) فقد أظهر عناية فائقة في هذه المكتبة فقد حقق اثني عشر كتاباً فتفوّق (عبد الحميد) على (هارون) في هذه المكتبة.

٥٧. أثبت البحث عناية (هارون) في جمع نسخ الكتاب، في حين أن (عبد الحميد) أغفل هذا الجانب.

٥٨. أظهر (هارون) عناية فائقة في تحقيق عناوين المؤلفات وصحّة نسبتها إلى مؤلّفيها في حين أن (عبد الحميد) لم يول هذا الجانب عناية ولم يوضّح أسلوبه في تحقيق عناوين المؤلفات.

٥٩. اتّفق المحققان على إصلاح الخطأ والتحريف والتصحيف في آيات القرآن الكريم في المتن مباشرة، وعملا على ضبط كثير من الآيات.

٦٠. يعظم الباحث المهتمّين بالتراث، ويدعو الأمّة إلى العناية بأصولها، وبأعمال سلفها الصالح.

٦١. يرى الباحث أن على المحقق أن يطلع على الكتب التي تناولت موضوع التراث والتحقيق وتفهمها بدقّة قبل الإقدام على العمل التحقيقي.

٦٢. أثبت البحث أنّ عمل (هارون) التحقيقي يتمشّى مع أصول علم التحقيق الحديثة، وقد أفاد (هارون) من المستشرقين في أعماله وأضاف لها الشيء الكثير.

٦٣. لم تكن أصول التحقيق في العصر الحاضر واضحة المعالم لدى عبد الحميد، إلا أنّ حرصه الشديد على تراث الأمّة دفعه للعمل الجاد لبعث التراث، ويكفيه أن يكون من الرعيل الأوّل الذين عملوا على إحياء التراث.

٦٤. تحتاج الكتب التي حققها عبد الحميد إلى إعادة من حيث التقديم والعناية بالمكمّلات الحديثة.

٦٥. على المحقق أن يخرّج جميع ما يحتاج إلى تخريج ويبعد عن الانتقاء.

٦٦. يدعو الباحث غيره إلى تكميل ما فاته في هذا البحث داعياً الله أن ينفعنا بهذا العمل المتواضع.

الأثبات

١. ثبت الآيات القرآنية

٢. ثبت الأحاديث النبوية

٣. ثبت الأشعار

٤. ثبت الأمثال

٥. ثبت المصادر والمراجع

٦. ثبت المحتويات

ثبت الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ	الفاتحة	٧	٢٥٩
قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ	البقرة	٧١	٣
وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ	البقرة	٧٥	٥٠
إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ	البقرة	٢٤٩	٧٠
إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ	البقرة	٢٤٩	١٦٣
وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ	البقرة	١٨٤	٢٥٢
وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ	آل عمران	٤٢	١٨٦
فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ	آل عمران	٦١	٢٣٤
إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ	آل عمران	٤٥	٢٣٥
مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ	النساء	٤٦	٤٩
مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ	النساء	١٥٧	١٦٣
فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا	النساء	٤	١٨٠
وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا	المائدة	٣٨	١٨٦
ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ	الأنعام	٦٢	٣
وَأَجَلٌ مُسَمًّى	الأنعام	٢	٢٣٥
عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ	الأعراف	١٠٥	١٦٣
حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ	الأعراف	١٨٩	١٦٣
وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا	الأعراف	١٥٥	١٨٠
إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ	الأعراف	٥٦	٢٣٤
وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ	التوبة	١١٤	٥٩
أَئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ	يوسف	٩٠	٢٥٩
عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ	الرعد	٩	٢٣٤
قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي	الرعد	١٦	٢٥٩

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ			
وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا	الإسراء	٣٢	٧٠
أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا	الإسراء	١٦	١٨٦
قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا	الكهف	٧٦	٢٣٥
وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَانُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا	مريم	٨٩،٨٨	٢٣٦
الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى	طه	٥	٢٣٣
أَفَإِيْنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ	الأنبياء	٣٤	٢٥٩
وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنْ الصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ	المؤمنون	٧٤	١٦٣
كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا	المؤمنون	١٠٠	٢٣٥
الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ	النور	٢	١٨٦
اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ	النور	٣٥	٢٣٤
فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ	الشعراء	٦٣	١٦٢
فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ	النمل	٧٩	٣
يَامُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ	النمل	١٠	٧٠
حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ	النمل	١٨	١٦٣
وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ	القصص	٥٣	٣
فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا	القصص	٨	٥٩
فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ	الروم	٦٠	٣
وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ	الأحزاب	٣٥	١٦٢
وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ	فاطر	٢٧	٢٥٩
الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا	يس	٨٠	١٦٣
أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ	يس	١٩	٢٥٩
بَلْ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ	ص	٢	٥٩

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ	الزمر	٣٦	٢٥٩
أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ	فصلت	٤٠	١٨١
حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ	الدخان	١-٦	٢٣٦
إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ	الذاريات	١٥	١٦٢
إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ	الطور	١٧	١٦٢
وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ	النجم	٢٨	١٦٣
أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ	القمر	٢٤	٢٥٩
مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ	الرحمن	١٩	١٨١
هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ	الرحمن	٦٠	٢٥٩
فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ	الحاقة	١٣	٢٥٩
يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا	الإنسان	٣١	١٨١
أَلَمْ تَرَى كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ	الفيل	١	٥٥
لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ	الإخلاص	٣،٤	٢٣٤

ثبت الأحاديث النبوية

الحديث	رقم الصفحة
أبدلك الله بنطاقك هذا نطاقين في الجنة	١٦١
إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله	١٨١
إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنّه لا يدري أين باتت يده	٢٣٨
إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون	٢٣٧
إنّا آل محمد لا تحلّ لنا الصدقة	٢٥٩
أنتم الغرُّ المحجّلون من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرّته وتحجيله فليفعل	١٨١
البكر تستأمر وإذنها صماتها، والأيّم تعرب عن نفسها	٢٣٧
اللهم أنزل الغيث علينا في مواضع النبات لا في مواضع الأبنية	١٨٧
حالف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار في دارنا مرّتين أو ثلاثاً	٢٣٨
حوالينا لا علينا	١٨١
دخلت الجنة فرأيت فيها أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- وسمعت نعمة من نُعيم	١٦٥
شهدت الفجار وأنا ابن أربع عشرة سنة وكنت أنبل على عمومتي	١٧٢
غطّ فخذك فإنّ الفخذ عورة	١٨١
لقد حكمت بحكم الله من فوق سبع أرقعة	١٨٧
من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار	١٥
نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة	٢٥٩
يا أبا ذرّ عيّرته بأمّه	١٨١

ثبت الأشعار

الأشعار	نوعه	الصفحة
أبْعدتَ منْ يومك الفرار فما جاوزت حيثُ انتهى بك القدرُ	المنسرح	١٦٧
أبنات الهديل، أسعدن أوعد ن قليل العزاء بالإسعاد أبَكَتْ تِلكُم الحمامة أم غنّت على فرع غصنها الميّاد	الخفيف	٢٦٣
أبيات أشعار اليتيمة أبكار أفكارٍ قديمة ماتوا وعاش بعدهم فلذاك سمّيت اليتيمة	مجزوء الرجز	٢٠٧
إذا المُرجيُّ سرّكَ أنْ تَراهُ يَمُوتُ بِدائِهِ من قَبْل موتِهِ	وافر	١٧١
إذا قُلتُ هَاتِي نوّلِيني تَمايَلَتْ عَلَيَّ هضيمَ الكَشْحِ ريَّا المُخلْخَلِ	طويل	٢٦٢
إذا ما امروٌ ولَّى عليَّ بوُدِّه وأدبَرَ لَمْ يَصدُرْ بإدْبَارِه وُدّي	طويل	٢٤١
إذا ماتَ مِنْهُمْ مَيّتٌ سَرَقَ ابنَهُ ومِنْ عِضةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكيرُها	طويل	٢٥٤
ألا هتفت ورقاءُ في رونق الضحى على غصن غضِّ النبات من الرّند	طويل	١٧٣
أو مُعْبَرُ الظَّهْرِ ينبي عن ولِيّته ما حَجَّ رَبُّهُ في الدنيا ولا اعتمرا	طويل	١٧٣
أيّها السائلُ عنهمْ وعنّي لستُ منْ قيْس~ ولا قيسُ منّي	الخفيف	٢٤٥
بإفّان هجران وساعة خلوة من الناس تخشى أعيناً أن تطلعا	الطويل	١٦٩

الأشعار	نوعه	الصفحة
بالبَاعِثِ الوارِثِ الأمْوَات قد ضمِنَت إيّاهمُ الأرضُ في دهْر الدَّهارير	البسيط	٢٤٤
تزوَّدَ مِنَّا بين أذناه طَعْنَةً دعته إلى هابي التراب عقيمُ	طويل	٢٤٢
تسربَلْ جلد وجه أبيك إنّا كفيناك المحققة الرقاقا	الوافر	٢
خلّفتُ وَفري وانحرَفتُ عن العُلى ولَقيتُ أضيافي بوجهِ عبوسي	كامل	٢٤٤
خَليلَيَّ أنّى تأتِياني تأتِيَا أخاً غيْرَ ما يُرْضيكُمَا لا يُخاوِل	طويل	٢٥٩
ذَكَرَ الرّبَاب وذكرُها سقم فَصبَا، وليس عن صبَا حِلْمُ	الكامل	١٨٨
شكت البرد في المياه فقلنا برّديه توافقيه سخينا	الرمل	٥٢
صبا ما صبَا حتّى علا الشّيبُ رأسَهُ فلمّا عَلاهُ قالَ للبَاطِلِ ابْعَدِ	طويل	٢٤٣
ضربوا علياً يومَ بدرٍ ضربةً دانت لوقعتها جميع نزارِ	كامل	٢٤٨
عَرَفتُ بالنَّصرية المنازلا قفراً وكانت منهمُ مأهِلا	رجز	١٨٨
عندي اصطبار وأما أنّني جزِعٌ يَوْمَ النَّوى فلوَجْدٍ كَادَ يَبريني	البسيط	٢٤٦
فأدرَكَ إرمَال العَرَادةِ ظلْعُها وقد جعلتْني من خزيمَةَ إصبَعا	طويل	٢٤٣
فأصبحتْ ترعى معَ الوَحش النّغر حيث تلاقى واسطٌ وذو أمَرْ	طويل	٢٥٠

الأشعار	نوعه	الصفحة
فأطرق إطراق الشجاع، ولو رأى مساغاً لناباهُ الشجاعُ لصمّما	طويل	٢٤٢
فدَقّت وجلّت واسبكرّت وأُنضرّت فلو جنّ إنسانٌ من الحُسْن جُنّت	طويل	١٨٧
فلا تأمننّا يا ابن أمّ مجالد إذا احتُلِيت صرفا وأعصل نابُها	كامل	٢٤٨
فلا تُصلِ بمطروق إذا ما سرى بالقوم أصبح مستكينا	الوافر	٥٠
في فتيةٍ جعلوا الصليب إلاههم حاشايَ إنّي مسلمٌ معذورُ	كامل	٢٤١
قالت قتيلة ما له قد جلّلت شيباً شواته	مجزوء الكامل	٦٢
قد مرت البكرةَ يَوْمَاً أَجْمَعَا	مشطور الرجز	٢٤٦
قُلْتُ إذْ أقبَلَتْ وزَهْرٌ تَهادَى كنعاج الفلا تعسّفْنَ رَمْلا	رمل	٢٥٣
كأنّ في ريقه لمّا ابتسم بلقاءةً في الخيل عن طفل مُتِمّْ	رجز	٥٣
كأن مهوَى قُرطِها المعقوبِ على ذباهِ أو على يَعْسوبِ	رجز	١٨٨
لميةَ موحشاً طللُ يلوح كأنّه خللُ	مجزوء الوافر	٢٤٠
لو كنت بالطبّين أو بالآلة أو برِبْعيص مع الجنان الأسود	كامل	٥٤
لولا اصطيارُ لأودى كلُّ ذي مِقةٍ لمّا استقلّتْ مطاياهُنّ للظّعنِ	البسيط	٢٥٤
ليت شعري وأين منّي ليتٌ إنّ ليتاً وإنّ لوّاً عناءُ	رجز	١٦٦

الأشعار	نوعه	الصفحة
ما أنتَ بالحكَمِ التُرضى حُكومته ولا الأصيلِ ولا ذي الرّأي والجَدَل	كامل	٢٣٩
نَصَحْتُ لِعَارِضٍ وأصْحَابِ عَارِضٍ ورَهْطِ بني السَّوداءِ والقومُ شُهَّدي	طويل	٢٤٣
نعمَتْ جزاء المتقين الجنة دار الأماني والمنى والمنة	رجز	٢٤٥
هُنَالِكَ تَلْقَى الجُود من حيث قُطِّعت تَمائمُهُ والمَجْدُ مُرخَى الذَّوائب	طويل	٢٤٢
هُنالِكَ تَلْقَى الجود حيثُ تقطّعت تمائمه، والجود مُرْخَى الذوائب	طويل	٢٤٣
وانبّت الرحل فصارت فخاً وصار وصل الغانيات أخاً	طويل	١٦٨
وربت سائل عني خفي أعارت عينه أم لم تعارا	وافر	٢٤٤
وقام بناتي بالنعال حواسرا وألصقن وَقْع السِّبت تحت القلائد	طويل	١٧٣
وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا	طويل	٢٥٩
وكنت كذئب السّوء لما رأى دماً بصاحبه يوماً أحال على الدّم	طويل	١٦٧
ولست بخير من أبيك وخالكا ولست بخير من معاظلة الكلب	طويل	٢٦٢
ولقد أمُرُّ عَلَى اللئيم يَسُبُّنِي فمضيتُ ثُمّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي	كامل	٢٦١
ولم أتعذر من خلالٍ تسوؤه كما كان يأتي مثلهنّ على عمد	طويل	٢٤١
وليس إذا قُلتم أبونا وأمُّنا هناك مُدَانٍ (لا) ولا متقاربُ	الطويل	١٧٨

الأشعار	نوعه	الصفحة
وما إن ظنّنا جُبْنٌ ولكن منايانا ودولةَ آخرينا	وافر	٥٤
وَمِنْ عِضةٍ ما يَنْبُتَنْ شَكيرُها قديماً، ويقتطُ الزّنادُ منَ الزَّنْدِ	طويل	٢٥٤
ومَهْمَهٍ جُبْتَهُ عَلَى قَدَمي تَعْجَزُ فيه العَرَامِسُ الذّلُلُ بِصارِمي مُرتَدٍ، بِمَخْبُرَتي مُجتَزِئٌ، بالظّلام مُشْتَمِلُ	المنسرح	٢٦٣
يا مطلباً ليس لي في غيره أرب إليك آل التقصي وانتهى الطلب	البسيط	٢٤٩

ثبت الأمثال

ثَبَتْ المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم.**

١. ابن الأثير، **المثل السائر**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مكتبة دار السعادة، ط(١).

٢. أبو تمام، **همزيات أبي تمام**، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط(٢) ١٩٥٣م.

٣. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، **سنن أبي داود**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت).

٤. الأزدي، ابن دريد، **الاشتقاق**، تحقيق عبد السلام هارون، بغداد، مكتبة المثنى، ط(٢).

٥. الأزهري، **تهذيب اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، ط(١) ١٩٦٤م.

٦. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مكتبة النهضة، ط(٣).

٧. الأصمعي، **الأصمعيات**، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار المعارف، ط(٣) ١٣٧٥هـ.

٨. الأنباري، أبو بكر، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، ط(١) ١٩٩١م.

٩. الأنباري، كمال الدين أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط(٤) ١٩٦١م.

١٠. ابن إسحاق، أبو عبد الله محمد، **سيرة النبي**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المدني، ط(١) عام ١٩٦٣م.

١١. ابن السكيت، **إصلاح المنطق**، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط(٢) ١٩٥٦م.

١٢. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجّار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ط(٢).

١٣. ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عام١٩٦٧م.

١٤. ابن داود، أبو بكر عبد الله، المصاحف، (د.ت).

١٥. ابن دريد، **الاشتقاق**، تحقيق عبد السلام هارون، بغداد، مكتبة المثنّى، ط(٢) ١٩٧٩م.

١٦. ابن دريد، **معجم جمهرة اللغة**.

١٧. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط(٢) عام١٩٦٤م.
١٨. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، مصر، مطبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط(٢) ١٩٧٢م.
١٩. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط(٤) ١٩٦٣م.
٢٠. ابن مزاحم، نصر، **وقعة صفين**، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة المدني ١٣٨٢هـ.
٢١. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **معجم لسان العرب**، بيروت، دار صادر، ط(٢) ١٩٥٥م.
٢٢. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط(٥) ١٩٦٦م.
٢٣. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مصر، دار الفكر.
٢٤. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، **قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط(١) ١٩٦٣م.
٢٥. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده.
٢٦. ابن هشام، أبو محمد عبد الملك، **سيرة النبي**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة حجازي، ١٩٣٧م.
٢٧. برجستراسر، **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، إعداد الدكتور محمد حمدي البكري، القاهرة، ١٩٦٩م.
٢٨. البستي، أبو حاتم، **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، بيروت، مكتبة دار الكتب العلمية، سنة ١٩٧٥م.
٢٩. البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(٢) عام ١٩٧٣م.
٣٠. البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق محمد نبيل طريفي، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط(١).

٣١. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، **الفرق بين الفرق**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة المدني.
٣٢. بول ماسي، **النقد التاريخي**، ترجمة عبد الرحمن بدوي، القاهرة ١٩٧٠م.
٣٣. الثعالبي، أبو منصور، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، ط(٢) ١٩٥٦م.
٣٤. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط(٥) ١٩٨٧م.
٣٥. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البرصان والعرجان والعميان والحولان**، تحقيق عبد السلام هارون، العراق، دار الرشيد للنشر، عام ١٩٨٢م.
٣٦. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط(٥)، ١٩٨٥م.
٣٧. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **الحيوان**، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط(٢) ١٩٦٥م.
٣٨. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **العثمانية**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار الكتاب العربي، ط(١) عام ١٩٥٥م.
٣٩. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، نوادر **المخطوطات**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر، مكتبة الحلبي، ط(٢)١٩٧٢م.
٤٠. جواد، مصطفى، **أصول تحقيق النصوص**، محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بكلية الأداب، عام ١٩٦٦م، ١٩٦٧م.
٤١. الحموي، ياقوت بن عبد الله، **معجم الأدباء**، نشر أحمد فريد الرفاعي، القاهرة، ١٩٣٦م.
٤٢. الدمشقي، شهاب الدين أبو العباس الحنبلي الحرّاني، **المسودة في أصول الفقه**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي.
٤٣. دياب، عبد المجيد، **تحقيق التراث العربي منهجه وتطوّره**، القاهرة، ١٩٨٣م.
٤٤. الرازي، محمد أبو بكر عبد القادر، **معجم مختار الصحاح**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط(١) ١٩٦٧م.
٤٥. الزبيدي، معجم **تاج العروس**، المطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ.
٤٦. الزمخشري، جاد الله محمود بن عمر، **معجم أساس البلاغة**، القاهرة، ١٩٢٢م.
٤٧. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن مجد، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، ط(١) ١٩٦٦م.

٤٨. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن مجد، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، ط(٣) ١٩٨٣م.

٤٩. السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر، ط(٣) ١٩٧٩م.

٥٠. السيوطي، جلال الدين، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط(١) عام ١٩٥٢م.

٥١. السيوطي، جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح محمد أحمد جاد المولى ورفيقه، بيروت، دار الجيل ودار الفكر.

٥٢. الضبّي، المفضّل، **المفضليات**، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط(٢).

٥٣. العباسي، عبد الرحيم بن أحمد، **معاهد التنصيص على شرح شواهد التلخيص**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، عالم الكتب، ١٩٤٧م.

٥٤. عبد التواب، رمضان، **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط(١) ١٩٨٦م.

٥٥. عبد الحميد، محمد محيي الدين، **الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية مع الإشارة إلى مقابلها في الشرائع الأخرى**، مصر، مطبعة السعادة، ط(٣) عام ١٩٦٦م.

٥٦. عبد الحميد، محمد محيي الدين، **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**، مصر، مطبعة المدني، ط(٣) عام ١٩٦٥م.

٥٧. عبد الحميد، محمد محيي الدين، **شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني**، بيروت، دار التراث العربي، عام ١٩٦٨م.

٥٨. العسقلاني، ابن حجر، شرح **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، القاهرة، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، (د.ت).

٥٩. العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله، **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، تحقيق عبد العزيز أحمد، القاهرة ١٩٦٣م.

٦٠. عسيلان، عبد الله بن عبد الرحمن، **تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط(١) ١٩٩٤م.

٦١. العليمي، أبو اليمن مُجير الدين عبد الرحمن، **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، مطبعة عالم الكتب، ط(١)، سنة ١٩٨٣م.

٦٢. الفرغاني، برهان الدين علي بن أبي بكر، **الهداية شرح بداية المبتدي**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة المدني، ط(١) سنة ١٩٦٦م.
٦٣. الفضلي، عبد الهادي، **تحقيق التراث**، جدة، مكتبة العلم، ط(١) سنة ١٩٨٢م.
٦٤. القائمون على مجمع اللغة العربية القاهري، **المعجم الوسيط**، القاهرة، دار عمران، ط(٣) ١٩٦٠م.
٦٥. القاضي عياض، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ١٩٧٠م.
٦٦. القيرواني، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري، **زهرة الآداب وثمر الألباب**، مفصل ومضبوط ومشروح بقلم زكي مبارك، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، عمان، مكتبة المحتسب ط(٤) سنة ١٩٧٢م.
٦٧. القيرواني، ابن رشيق، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية العظمى، ط(٤) ١٩٧٢م.
٦٨. كارل بروكلمان، **تاريخ الأدب العربي**، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، مصر، دار المعارف، ط(٣) ١٩٥٩-١٩٧٧م.
٦٩. الكسائي، **ما تلحن فيه العامّة**، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٢م.
٧٠. المرزوقي، أبو علي، **شرح ديوان الحماسة**، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط(٣) ١٩٥٥م.
٧١. المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط(٤) ١٩٦٤م.
٧٢. المنجّد، صلاح الدين، **قواعد تحقيق المخطوطات**، دار الكتاب الجديد، الطبعة العربية الثالثة. (د.ت).
٧٣. المنذري، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي، **الترغيب والترهيب في الحديث الشريف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، ط(٣) سنة ١٩٧٣م.
٧٤. الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود، **الاختيار لتعليل المختار**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة المدني، ط(٤) عام ١٩٦٤م.
٧٥. الميداني، أبو الفضل أحمد بن أحمد إبراهيم النيسابوري، **مجمع الأمثال**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، دار السعادة، ط(٢).
٧٦. نداء، ندا الحسيني، **عبد السلام هارون محققاً ودارساً نحوياً**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة – مصر، ١٩ م.

٧٧. النووي، **شرح صحيح الإمام مسلم**، القاهرة، الطبعة المصرية ١٣٤٩هـ.

٧٨. هارون، عبد السلام محمد، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، القاهرة، مكتبة دار السنّة ١٩٧٩م.

٧٩. هارون، عبد السلام محمد، **الألف المختارة من صحيح البخاري**، اختيار وشرح وتعليق، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط(٢) ١٩٧٩م.

٨٠. هارون، عبد السلام محمد، **الميسر والأزلام**، القاهرة، لجنة التأليف، ط(١) عام ١٩٩٤م.

٨١. هارون، عبد السلام محمد، **تحقيق النصوص ونشرها**، القاهرة، مكتبة السنّة، ط(٥) ١٤١٠هـ.

٨٢. هارون، عبد السلام محمد، **تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(١) ١٩٧٩م.

٨٣. هارون، عبد السلام محمد، **تهذيب إحياء علوم الدين**، القاهرة، دار سعد، ط(١) ١٩٦١م.

٨٤. هارون، عبد السلام محمد، **تهذيب سيرة ابن هشام**، القاهرة، مكتبة السنة، ط(٥) عام ١٩٨٧م.

٨٥. هارون، عبد السلام محمد، **تهذيب كتاب الحيوان**، القاهرة، مطبعة الرسالة، ط(١) ١٩٥٧م.

٨٦. هارون، عبد السلام محمد، **قطوف أدبية**، القاهرة، مكتبة السنة، سنة ١٩٨٨م بعد وفاة صاحبه.

٨٧. هارون، عبد السلام محمد، **قواعد الإملاء**، القاهرة، مطبعة الخانجي، ط(٥) ١٩٨٦م.

٨٨. هارون، عبد السلام محمد، **كناشة النوادر**، القاهرة، ط(١) ١٩٨٥م.

٨٩. هارون، عبد السلام محمد، **معجم شواهد العربية**، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط(١) ١٩٧٢م.

٩٠. هارون، عبد السلام محمد، **معجم مقيدات ابن خلكان**، القاهرة، مطبعة الخانجي، ط(١) ١٩٨٧م.

ثبت المحتويات